

مركز جيل البحث العلمي

سلسلة كتاب أعمال المؤتمرات



المؤتمر الدولي المحكم حول:

التفكك الأسري: الأسباب والحلول

طرابلس لبنان 21-22 | 12 | 2018

ISSN 2409-39

2

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الفهرس

الصفحة	
5	• التوطئة
7	• لجان المؤتمر
9	• المحاضرة الافتتاحية: التحديات التي تواجه الأسرة العربية، د. سرور طالبي المل
المداخلات	
15	• الأسرة، صورة الجسد واشكالية التنشئة الاجتماعية في الجزائر: من الصراع إلى التفاوض أي تغيير وتحوير؟ د. زهية بن عبد الله ، المركز الوطني للبحوث في عصور ما قبل التاريخ علم الانسان والتاريخ CNRPAH
35	• واقع الأمن الأسري في المجتمع الفلسطيني كما يدركه الشباب الجامعي الفلسطيني "دراسة ميدانية في الجامعة العربية الأمريكية/ محافظة جنين" د. رحاب السعدي، جامعة الاستقلال، أريحا- فلسطين.
57	• المشكلات السلوكية جراء استخدام الهواتف الذكية وعلاقتها بالتواصل الأسري من وجهة نظر الوالدين لدى طلبة مدارس المرحلة الأساسية بمحافظة نابلس في فلسطين، د.محمد طالب دبوس، عميد المراكز العلمية ومدير مركز القياس والتقييم جامعة الاستقلال، فلسطين.
87	• العوامل المؤدية إلى التفكك الأسري في الضفة الغربية من وجهة نظر المواطنين، د. عصام الأطرش، جامعة الاستقلال (فلسطين).
103	• العوامل السوسيو سياسية لظاهرة الطلاق في المجتمع الجزائري، د. بلقاسم الحاج، جامعة برج بوعريش، الجزائر.
119	• أثر الأحكام القانونية لإيقاع الطلاق على إزدياد حالاته في المجتمع العراقي، د. عبد المنعم عبد الوهاب العامر، نقابة المحامين العراقيين.
141	• الاعلام الاجتماعي وأثره في الأسرة العربية من منظور اجتماعي وثقافي، أ. أمينة زيد الكيلاني، مشرفة تربوية باحثة وكاتبة، جنين، فلسطين.
157	• تقدير الحماية القانونية للأسرة في ظل الاتفاقيات الدولية، موسى القنيدي، جامعة مصراته- ليبيا، المرصد الأورومتوسطي لحقوق الإنسان.
173	• La désintégration de la famille, ses causes et ses répercussions négatives sur la société et sur les enfants, Dr. Yolla SAAB, l'Université Libanaise, Faculté de Pédagogie II, Beyrouth.
189	• البيان الختامي والتوصيات

التوطئة

الأسرة هي الخلية الأساسية للمجتمع التي تضمن استقراره ورفاهيته، فالمجتمع المتخبط في المشكلات الأسرية مجتمع ضعيف وغير قادر على النهوض بالأجيال وضمان مستقبلهم.

وقد حظيت الأسرة بحماية خاصّة من قبل أغلبية الدول، بل وحتى من المجتمع الدولي، حيث تم وضع كم هائل من التشريعات والوثائق الدولية التي تنظم علاقة أفرادها فيما بينهم على قاعدة المساواة المطلقة بين المرأة والرجل لدرجة إلغاء الأدوار الفطرية المسماة بالنمطية وخلق كيانات جديدة تعرف بالأسرة "المعاصرة" والتي لا تعتبر الزواج هو أساس تكوينها مما أفقدها قدسيها سيما الدينية.

غير أن هذه الأنماط الجديدة من الأسر وحتى الأسرة بمفهومها التقليدي قد فقدت نسيجها وترابطها وأصبحت عرضة لكل أنواع المشكلات الاجتماعية بدءاً من انتشار ظاهرة العنف بين مختلف أفرادها واتساع فجوة الإهمال وسوء المعاملة فيما بينهم سيما عقود الأبناء وتساهل الآباء، ناهيك عن ارتفاع نسب الطلاق والجرائم والانحراف وحتى جنوح الأحداث وتعاطي المخدرات... كما تشهد الأسرة العربية تغييرات جذرية بعضها مرتبط بالإملاءات والبرامج الدولية التي تسعى لتنظيم الأسرة من خلال حماية المرأة سيما من العنف الأسري، وكذلك حماية وتوفير احتياجات الأطفال، المراهقين، الشباب والمسنين، ليتّرجم ذلك بتعديلات مست مختلفة قوانين الأحوال الشخصية العربية، وتغييرات أخرى مرتبطة بآثار العولمة والانفتاح على الثقافات الغربية، مما أثر سلباً على المنظومة القيمية للأسرة العربية وترابط أفرادها بل وحتى على أدوارهم ومسؤولياتهم.

أهداف المؤتمر:

يهدف المؤتمر إلى دراسة أسباب تراجع العلاقات الأسرية وانحلالها خاصّة في المجتمعات العربية، والوقوف عند أبرز التحديات التي تواجهها للوصول إلى اقتراح حلول وآليات فعالة لحمايتها.

معاور المؤتمر:

المحور الأول: أهمية وحدة الأسرة ودورها في النهوض بالمجتمعات.

المحور الثاني: التحديات الاجتماعية، الفكرية، والثقافية التي تواجه الأسرة العربية.

المحور الثالث: عوامل تفكك الأسرة وتراجع العلاقات بين أفرادها.

المحور الرابع: علاقة التفكك الأسري بالتنشئة الاجتماعية.

المحور الخامس: الحماية القانونية للأسرة على المستوى الوطني المحلي والدولي.

المحور السادس: دور المؤسسات التربوية والاجتماعية في حماية الأسرة.

يخلي مركز جيل البحث العلمي مسؤوليته عن أي انتهاك لحقوق الملكية الفكرية
لا تعبر الآراء الواردة في هذه الأبحاث بالضرورة عن رأي إدارة المركز
جميع الحقوق محفوظة لمركز جيل البحث العلمي © 2018

رئيسة المؤتمر: د. سرور طالبی المل (الأمينة العامة للاتحاد ورئيسة المركز)
رئيسة اللجنة العلمية: د. فداء المصري، الجامعة اللبنانية، الفرع الثالث.
رئيسة اللجنة التنظيمية: د. رشا عبد الحي، الجامعة اللبنانية، الفرع الثالث.
منسقة المؤتمر: د. رحاب يوسف، جامعة بني سويف، مصر
المقرر: د. ليال الرفاعي، الجامعة اللبنانية.

اللجنة العلمية التحكيمية للمؤتمر:

- أ.د. جمال محمد جبر، جامعة بني سويف، مصر.
أ.د. سليمان قوراري، جامعة أحمد دراية، الجزائر.
أ.د. شهاب اليحياوي، المعهد العالي للدراسات التطبيقية في الانسانيات بقفصة، تونس.
أ.د. شهاب سليمان عبدالله، جامعة شقراء بالمملكة العربية السعودية.
أ.د. عبد الكريم المدهون، عميد الدراسات العليا والبحث العلمي، جامعة فلسطين.
أ.د. فتيحة مزياني، جامعة الجزائر 2.
أ.د. ماهر خضير، رابطة الجامعات الإسلامية وعضو المحكمة العليا الشرعية في القدس.
أ.د. نور الهدى حماد، جامعة طرابلس، ليبيا.
أ.م.د. حمدان رمضان محمد، جامعة الموصل، العراق.
د. أمحمدي بوزينة أمنة، جامعة حسيبة بن بوعلي، الجزائر.
د. جمال بلبكاي، المدرسة العليا لأساتذة التعليم التكنولوجي، سكيكدة، الجزائر.
د. حسين نواره، جامعة مولود معمري، الجزائر.
د. عبد المنعم عبد الوهاب العامر، نقابة المحامين العراقيين.
د. فريدة بن عمروش، جامعة الجزائر 3.
د. محمد أحمد محمد، جامعة بني سويف، مصر.
د. محمّد حسام عبد التواب عبدالمجيد، جامعة بني سويف، مصر.
د. ناجح مخلوف، جامعة محمد بوضياف، الجزائر.
د. نوال وسار، جامعة أم البواقي، الجزائر.
د. نوفل علي الصفو، جامعة الموصل، العراق.
د. وصال حلي، معهد العلوم الاجتماعية والانسانية بالجامعة اللبنانية، الفرع الثالث.

لجنة توصيات المؤتمر:

- د. بسمة محمد نوري كاظم البكري، مستشارة قانونية، الأردن.
- د. بلقاسم الحاج، جامعة برج بوعرييج- الجزائر.
- د. حورية سويقي، المركز الجامعي بلحاج بوشعيب، الجزائر.
- د. رحاب عارف السعدي، جامعة الاستقلال/ أريحا- فلسطين.
- د. زهية بن عبد الله، المركز الوطني للبحوث في عصور ما قبل التاريخ علم الانسان والتاريخ CNRPAH بالجزائر العاصمة.
- د. عبد المنعم عبد الوهاب العامر، نقابة المحامين العراقيين.
- د. عصام حسني الاطرش، جامعة الاستقلال/ أريحا- فلسطين.
- د. محمد خشمون، جامعة باتنة 1، الجزائر.
- د. محمد طالب دبوس، عميد المراكز العلمية و مدير مركز القياس والتقويم، جامعة الاستقلال/ أريحا- فلسطين.
- د. موسى عبدالحفيظ القنبيدي، جامعة مصراتة، ليبيا.
- د. يولا صعب، الجامعة اللبنانية، الفرع الثاني.
- أ. أمينة حسين إبراهيم محاميد زيد الكيلاني، التربية والتعليم جنين، فلسطين.
- أ. سمية بن الشيخ الفقون جامعة منتوري قسنطينة 1، الجزائر.

المحاضرة الافتتاحية

التحديات التي تواجه الأسرة العربية

سرور طالي المل / رئيسة المؤتمر

المقدمة:

الأسرة هي الخلية الأساسية لكل المجتمعات، وهي البنية التحتية للتركيبة الاجتماعية القوية والمتماسكة، غير أن هناك تحديات كبيرة تفتك بالأسرة العربية، بعضها مرتبطة بما أفرزته العولمة من غزو ثقافي واجتماعي، وأخرى مرتبطة بالتطور التكنولوجي وما أحدثه من فتور وتدهور في العلاقات الإنسانية بصفة عامة والأسرية بصفة خاصة.

والأخطر من كل هذا وذلك هو التعارض في وجهة نظر الدول العربية والدول الغربية فيما يخص مفهوم هذه المؤسسة وفي مكوناتها، والذي يعتبر من التحديات الأساسية التي تطفو على السطح وتظهر في كل مناسبة دولية تجمع هذه الدول مع بعضها على طاولة مناقشة أوضاع حقوق الإنسان في العالم.

فالقوانين العربية مثلاً تتميز عن القوانين الغربية من حيث عدم إدماج الأمور المتعلقة بالأحوال الشخصية في القانون المدني، وإنما ترد في قانون خاص بالأحوال الشخصية؛ لأن تنظيم علاقة الزواج أمر حساس جداً ومرتببط بالحياة الشخصية للأفراد؛ لذا تستوجي قوانين الأحوال الشخصية العربية مصدرها من الشريعة الإسلامية السمحاء.

ومن جهة أخرى، شكّلت حقوق المرأة وواجباتها داخل الأسرة - ولا زالت تشكّل - نقطة جدال بين الأخذ والرد بين التقاليد والتطور، وبين الصكوك الدولية المبالغ في تحريرها ومساواتها مساواة فعلية بالرجل. فتسبّب هذا في إضعاف ركائز الأسرة ومقوماتها، وعرض المجتمعات العربية لغزو ثقافي تسرب من خلال هذه المؤسسة المقدّسة، أخذ عدّة أشكال وتسميات أهمها حماية المرأة من العنف الأسري.

وقد تزايدت في الأعوام الأخيرة المطالبة بضرورة تطابق قوانين الأحوال الشخصية العربية مع الوثائق الدولية لحقوق الإنسان، والمطالبة بضرورة القضاء على العنف ضد المرأة في هذه الدول، وتكمن خطورة هذه المطالبات في أنّها لم تبق تصدر من جهات غربية دولية فحسب بل من داخل الدول العربية نفسها.

وانطلاقاً من هذا الوضع، أردنا أن تعالج محاضرتنا الافتتاحية لهذا المؤتمر الإشكالية الأساسية التالية: ما هي التحديات التي تواجه الأسرة العربية؟ وعلى وجه التحديد: ما هو خطر مطابقة قوانين الأحوال الشخصية العربية بالوثائق الدولية لحقوق الإنسان؟ ويتفرّع عن هذه الإشكالية التساؤلات الفرعية التالية:

ما هو مفهوم الأسرة في الوثائق الدولية لحقوق الإنسان؟ وهل يتطابق هذا المفهوم مع مفهومها بالنسبة للدول العربية؟ مامدى خطورة الأحكام والحقوق الواردة في هذه الوثائق الدولية؟ وماهي الآثار المترتبة على تطبيقها على الأسرة العربية والمجتمع؟

للإجابة عن هذه التساؤلات تمّ تقسيم هذه المحاضرة إلى قسمين، يتناول القسم الأوّل منها مفهوم الأسرة في الوثائق الدولية لحقوق الإنسان، لينتقل القسم الثاني للحديث عن آثار وخطورة تطبيق الأحكام والحقوق الواردة في هذه الوثائق على الأسرة العربية والمجتمع ككل.

أولاً: مفهوم الأسرة في الوثائق الدولية لحقوق الإنسان

يعد الإعلان العالمي لحقوق الإنسان أوّل وثيقة دولية نصّت على الحقوق والواجبات العائلية بمقتضى المادة 16 منه، التي اعتبرت الأسرة "الوحدة الطبيعية الأساسية للمجتمع ولها حق التمتع بحماية المجتمع والدولة".

وأعاد العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية بموجب المادة 23، التأكيد على كون الأسرة "الوحدة الجماعية الطبيعية والأساسية في المجتمع ولها حق التمتع بحماية المجتمع والدولة"¹.

ومع هذا، يعدّ الفرد في المجتمعات الغربية هو المكوّن الأساسي للمجتمع؛ لذا نجد مختلف الوثائق الدولية لحقوق الإنسان، التي تعدّ نتاجاً غربياً محضاً، تبالغ في المطالبة بالحرّيات الفردية المجرّدة من القيود الأخلاقية أو من أية خلفيّة دينية.

أمّا في المجتمعات العربية فإنّ الأسرة هي الخلية الأساسية للمجتمع، وانطلاقاً من هذا المفهوم تهتمّ الدول العربية بالأسرة ككيان وليست بالأفراد المكوّنين لها.

ومن ثمّ فهناك اختلاف وتعارض واضح في وجهة نظر الدول العربية والدول الغربية في مفهوم مؤسسة الأسرة، وقد تجسّد هذا التعارض وبرز في مؤتمر السكان والتنمية الذي عُقد في القاهرة عام 1994م، وتكرّر بروزه في المؤتمر العالمي الرابع للمرأة في بيجين عام 1995م².

¹ ينظر المادة 16 فقرة ثالثة من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والذي اعتمد ونشر على الملأ بموجب قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة 217 ألف (د-3) المؤرخ في 10 كانون الأول/ديسمبر 1948.

ينظر كذلك المادة 23 فقرة أولى من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية والذي اعتمد وعرض للتوقيع والتصديق والانضمام بموجب قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة 2200 ألف (د-21) المؤرخ في 16 ديسمبر 1966، تاريخ بدء النفاذ: 23 مارس 1976، وفقاً للمادة 49.

² Voir: Sonya Dayan – Herzburn, les femmes un enjeu politique, paradoxes du féminin en Islam, in revue intersignes, n°2, 1991, p 143.

بالفعل لقد شهد مؤتمر بيجين³ تعارضاً "مفاهيمياً" حول مفهوم الأسرة ذاتها، وقد تمثل هذا التعارض في اختلاف النظر إلى الأسرة بين الموقف الديني الذي شهد رؤية إسلامية كاثوليكية مشتركة من جهة، والموقف الآخر الغربي العام الذي شهد تركيزاً على الحرّيات الفرديّة من جهة أخرى.

فالتزاوج بالمفهوم الغربي يسمح بقيام رابط عائلي "وفق عقد مدني" غير منتظم بقواعد دينية، كما يسمح بقيام أنماط مستقلة و"متحررة" حتى من دون عقد الزواج، بل أبعد من ذلك؛ حيث إنّه يسمح بقيام أسرة من جنس واحد، تضمن لأفرادها التمتع بكافة الحقوق والواجبات العائلية، بما فيها الحق في التبني.

أمّا الأسرة بالمفهوم الديني العام فهي مؤسسة مقدّسة لها روابطها الروحية وليس الاجتماعية فقط، ولها أركانها الأخلاقية العامة وليس الفرديّة النفسية فقط؛ ولذلك فهي ذات مقام قيمي مكّس لا يجوز الاستهتار به ولا التصرف حياله، وهي المؤسسة التي يشارك فيها الرجل والمرأة في بناء المجتمع من خلال إنجاب صحّي ورعاية سليمة.⁴

ومن هذا المنطلق فإنّ المفهوم العربي (الديني الخلقّي) للأسرة:

- يرفض العائلة من جنس واحد؛ لأنّها تتعارض مع غرضها الأساسي وهو الإنجاب والتربية، وتنتفي كذلك مع غرضها الديني الخلقّي.
- يرفض، من خلال رابطة العائلة المقدّسة، السماح بأنماط مستقلة و"متحررة" من السلوك الفردي، كما يرفض أي رابط عائلي غير منتظم بقواعده الدينية العامة وإن كان عقده مدنيّاً.
- يرفض -من خلال الرابط ذاته- حالات فرديّة في التبني والرعاية وما إلى ذلك.
- يرفض كذلك مخالفة النصوص الدينية الصريحة التي تولت مباشرة بعض القضايا المتعلقة بأحوال المرأة الشخصية من إرث ووصية وغيرهما.

وأمام هذا الاختلاف الواضح حول مفهوم الأسرة، نتساءل عن خطورة تطبيق أحكام الاتّفاقيات الدوليّة لحقوق الإنسان ذات المرجع الغربي على الأسرة العربية والمجتمع ككل ؟

³ Nations Unis, rapport de la quatrième conférence mondiale sur les femmes, (Beijing), 4 - 15 Septembre 1995, A/CONF.177/20/Rev.1.

⁴ ينظر سرور طالبي؛ حقوق وواجبات المرأة في الأسرة: بين إجحاف القوانين والوثائق العربية ومبالغة الصكوك الدولية، بحث نشر في كتاب أعمال المؤتمر الدولي السابع لمركز جيل البحث العلمي حول المرأة والسلم الأهلي، المنعقد في طرابلس أيام 19 و20 و21 مارس 2015، منشور في موقع مركز جيل البحث العلمي، www.jilrc.com، ص 68-69.

ثانيًا: آثار وخطورة تطبيق الأحكام والحقوق الواردة في الوثائق الدولية لحقوق الإنسان على الأسرة العربيّة

لقد ربطت الوثائق الدولية لحقوق الإنسان، وعلى رأسها اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (اتفاقية السيداو)⁵ ومؤتمر بيجين، بين حماية الأسرة وبين تحقيق المساواة الكاملة والفعليّة بين الرجل والمرأة⁶، وإحداث تغيير في الدور التقليدي النمطي المبني على "نوع الجنس"، أي الجندر، داخل الأسرة.

بحيث تنص الفقرة قبل الأخيرة من ديباجة اتفاقية السيداو على أنّ الدول الأطراف في هذه الاتفاقية "تدرك أنّ تحقيق المساواة الكاملة بين الرجل والمرأة يتطلب إحداث تغيير في الدور التقليدي للرجل وكذلك في دور المرأة في المجتمع والأسرة".

كما ألزمت المادة الخامسة فقرة (أ) من هذه الاتفاقية الدول الأطراف فيها باتخاذ جميع التدابير المناسبة لتغيير "الأنماط الاجتماعيّة والثقافيّة لسلوك الرجل والمرأة، بهدف تحقيق القضاء على التحيّزات والعادات العرفيّة وكلّ الممارسات الأخرى القائمة على الاعتقاد بكون أيّ من الجنسين أدنى أو أعلى من الآخر، أو على أدوار نمطيّة للرجل والمرأة".

أما منهاج عمل مؤتمر بيجين، فإنّ الفقرة 83 حرف (أ) منه تحث الحكومات والسلطات التعليميّة وسواها من المؤسسات التعليميّة والأكاديميّة على "وضع توصيات وصوغ مناهج دراسيّة وكتب مدرسيّة وتهيئة معينات تدريس خالية من القوالب النمطيّة المستندة إلى الهويّة الجنسيّة، على جميع مستويات التعليم".

وبموجب هاتين الوثيقتين الدوليّتين يقع على عاتق الدول الالتزام بالغاء كلّ الفوارق التي قد توجد بين المرأة والرجل داخل الأسرة، وتحميلهما نفس المسؤوليّات والأعباء الماديّة وغيرها، كما يستخلص من منهاج عمل بيجين أنّ المتحوّلين جنسيًا إلى إناث يحظون بنفس نظام الحماية المقرّر للنساء في مختلف الوثائق الدولية لحقوق الإنسان.

والأخطر من ذلك، ومن منطلق القضاء على العنف ضد المرأة داخل الأسرة، فإنّ إعلان القضاء على العنف ضد المرأة الصادر في عام 1993⁷، وكلّ الوثائق الدوليّة التي تعني بالمرأة أو المنبثقة عن مؤتمرات حقوق الإنسان المنعقدة بعد تاريخ صدور هذا الإعلان، وعلى رأسها منهاج عمل بيجين، قد أعطت مفهومًا واسعًا للعنف ضد المرأة الواقع داخل الأسرة ومن بين ما نصت عليه ما يلي⁸:

⁵ اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة لعام 1979: اعتمدت وعرضت للتوقيع والتصديق والانضمام بموجب قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة 180/34 المؤرخ في 18 كانون الأول/ديسمبر 1979 تاريخ بدء النفاذ: 3 أيلول/سبتمبر 1981، وفقا لأحكام المادة 27.

⁶ للمزيد من التفاصيل ينظر: سرور طالبي، تحفظات الدول العربية على اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد النساء، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في القانون العام، إشراف: أ.د. بوغزالة محمد ناصر، كلية الحقوق بن عكنون الجزائر، السنة الجامعية 2010، منشور في موقع مركز جيل البحث العلمي، www.jilrc.com، ص 14 إلى 30.

⁷ إعلان بشأن القضاء على العنف ضد المرأة: اعتمد من قبل الجمعية العامة لمنظمة الأمم المتحدة بموجب قرارها 104/48 المؤرخ في 20 كانون الأول/ديسمبر 1993.

⁸ ينظر سرور طالبي؛ حقوق وواجبات المرأة في الأسرة: بين إجحاف القوانين والوثائق العربية ومبالغة الصكوك الدولية، المرجع السابق، ص 70-71.

- الزواج قبل سن الثامنة عشرة، والذي اعتبرته المادة 16 فقرة 2 من إتفاقيّة السيداو زوجًا باطلاً، ثمّ اعتبره مناهج عمل ييجين عنقاً ضد المرأة، أمّا لجنة مركز المرأة فقد اعتبرته في عام 1999 من الممارسات الضارة التي تهدّد حقّ المرأة في الحياة؛ لتصنّفه وثيقة عالم جدير للأطفال لعام 2002⁹ ضمن الممارسات الضارة والتعسفيّة.
- وبالمقابل تطلق هذه الوثائق حرّيّة العلاقات الجنسيّة للمراهقة والمرأة خارج إطار العلاقة الزوجيّة، وتعتبر ذلك من حقوق المرأة الأساسيّة، كما تسمح بأنواع الاقتران الأخرى غير الزواج.
- الضوابط المفروضة على الحرّيّة في الجسد، ومنها استنكار الحرص على العفة والعذريّة، وإلزام الحكومات بتوفير خدمات الصحة الإنجابيّة لكلّ الشرائح العمريّة وإباحة الإجهاض، وأنّ خيار الإنجاب خاص بالزوجة فقط دون الزوج، كما أنّ اختيار الهويّة الجندريّة؛ أي اختيار التوجّه الجنسي أصبح من حقوق الإنسان الأساسيّة.
- مهر العروس: تعتبر هذه الوثائق المهر ثمنًا للعروس، ومن ثمّ يعدّ عنقاً ضد الفتاة، بل اعتبره تقرير اليونيسيف للعنف المنزلي عام 2000، واحدًا من أربعة وثلاثين عاملاً من عوامل ارتكاب العنف المنزلي.
- وعمومًا، يمكن القول أنّ هذه الوثائق الدوليّة ربطت تنظيم العلاقة الأسريّة بمسألة تحرير المرأة من كلّ القيود، بما فيها الأخلاقيّة والدينيّة، ومساواتها مساواة مطلقة بالرجل في الحقوق والواجبات، مع التفريط في حمايتها بالتوسّع في مفهوم العنف الأسري ليشمل دورها "الفطري النمطي الجندري" داخل الأسرة، ممّا يُعرّض المجتمعات العربيّة الإسلاميّة وقوانين أحوالها الشخصيّة للانتقاد المستمرّ، مهما كانت درجة التعديلات التي أُدخلت عليها.
- فالعنف الأسريّ ظاهرة عالميّة لا تقتصر على الدول العربيّة فحسب أو على المرأة على وجه التحديد، ومع هذا تتعرّض الدول العربيّة لانتقادات مستمرة و خاصة أنّ المنظّمات الحقوقية تنشر تصوّرًا خاطئًا للأسرة العربيّة التي يحاولون تفكيكها من باب القضاء على العنف ضد المرأة فيها.
- ومن هذا المنطلق فإنّ الالتزامات الدوليّة المفروضة غير قابلة للتطبيق على الأسرة العربيّة والإسلاميّة، بل أبعد من ذلك، فهي تشكّل إضعافًا وتهديدًا كبيرًا بركائزها ومقوماتها، وحتى بوحدتها ووحدة المجتمع ككل.

الخاتمة:

لقد عرضت هذه المحاضرة الافتتاحيّة إحدى أخطر التحديّات التي تواجه الأسرة العربيّة، والمتمثّلة في المفهوم الغربيّ للعلاقات الأسريّة، الذي يحاولون فرضه على مجتمعاتنا بموجب هذه الوثائق الدوليّة، البعيدة كلّ البعد عن ثقافتنا ومصالحنا، والتي أثبتت فشلها الأكيد بعدما تحوّلت الدول الغربيّة إلى مجتمعات متفكّكة ومتحرّرة من كلّ القيود الأخلاقيّة أو الروابط الاجتماعيّة.

⁹ عالم جدير للأطفال لعام 2002 والمؤرخ في 10 أيار/مايو 2002: الوثيقة رقم 2000 /RES/S-27/2.A.

ولا تقلُّ التحدّيات الأخرى التي تفتك بالأسرة العربيّة أهمية ولا خطورة، وهي كثيرة ومتنوّعة تناولتها جلسات هذا المؤتمر بالتفصيل والتحليل والمناقشة، وقد نشرنا في هذا العدد من كتاب الأعمال الأبحاث التي أجازتها اللجنة العلميّة التحكيميّة للنشر، كما احتوى هذا العدد على النتائج والتوصيات التي صاغتها لجنة توصيات المؤتمر كإسهام من المركز في حماية الأسرة العربيّة من التفكُّك.

الأسرة، صورة الجسد واشكالية التنشئة الاجتماعية في الجزائر:

من الصراع إلى التفاوض أي تغيير وتحوير؟

د. بن عبد الله زهية، دكتوراه دولة في الانثروبولوجيا،

أستاذة بحث بالمركز الوطني للبحوث في عصور ما قبل التاريخ علم الانسان والتاريخ CNRPAH بالجزائر العاصمة.

ملخص باللغة العربية:

بفعل المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والتكنولوجية، أفرغت الحياة العصرية المجتمعات العربية والمغربية من محتوى العائلة التقليدية. إلا أنه في الجزائر، من ناحية المناهج التربوية، لا تزال أغلبية الأسر تحتكم إلى الأعراف والتقاليد، خصوصا فيما يتعلق بالمحافظة على مجالات الهويات الجنوسية (ذكورة/ أنوثة) ومسألة الممنوع والمتاح في العلاقة بالجسد. الأمر الذي يجعل من صورة الجسد ذاتها، مسألة اشكالية ضمن مختلف مسارات مؤسسات التنشئة الاجتماعية، ابتداء من الأسرة ذاتها.

بالرغم من أن مساعي الأسرة ترمي إلى مثل الاستقرار والمحافظة على تقاليد السلطة الأبوية، غير أن الشباب قد يتجهون بحكم تطورهم النفسي والاجتماعي نحو رفض هذه المناهج والتصورات، وأحيانا ما يتخذون منها موقفا عدائيا، فتظهر الأزمة وتتفاقم بؤر الصراع ما بين الأولياء والناشئة ليحدث التفكك. إن كان الطلاق، من أبرز أسباب التفكك الأسري، إلا أن هنالك عدة أسباب وعدة متغيرات أخرى غير مباشرة قد تصل بالأسرة إلى متهات غير منفجرة وإلى نقطة اللاعودة.

Résumé :

En raison de changements économiques, sociaux, culturels et technologiques, la vie moderne a vidé les sociétés arabes et maghrébines du contenu familial traditionnel. Cependant, en Algérie, quant à la fabrication des identités sexuées (Masculin/ Féminin) et à la question du rapport au corps, la majorité des familles continuent de faire références à la tradition patriarcale, ce qui rend l'image du corps lui-même problématique dans les différents institutions de la socialisation, à commencer par la famille.

Bien que les efforts de la famille visent à stabiliser et à préserver l'autorité parentale et le droit coutumier, les jeunes en raison de leur développement psychologique et social et selon leurs aspirations à la modernité et au renouveau vont se retrouver dans un rapport de forces et d'hostilité. Cette crise fait émerger le conflit qui s'installe et s'exacerbe envers la dissolution et la désintégration.

Bien que le divorce soit l'une des causes les plus importantes de la désintégration familiale, il existe plusieurs causes notamment d'une manière indirecte, qui peuvent pousser la famille vers l'inconnu ou vers le point de non-retour.

مقدمة:

تعد الأسرة أولى أعمدة مؤسسات التنشئة الاجتماعية وقاعدتها. فهي اللبنة الأولى في حياة الفرد ومن أهم المؤسسات الاجتماعية التي تنظم العلاقات بين أفراد الجماعة الواحدة، حيث من خلالها تتم أولى عمليات التربية والتعليم عن طريق تلقين النشء مقومات الحياة العامة من معارف وآداب وقيم. وما عدى كونها المؤسسة الأولى التي تعلم الطفل احترام المقدس¹⁰، تدعم الأسرة الأواصر العاطفية، فتقدم للأبناء الرعاية والأمان من جهة، ومن جهة أخرى تقدم لهم الخبرة والمعارف بدون تقصير، من الأكثر بساطة إلى الأكثر تعقيدا، مما يساهم في خلق الشعور بالتوازن والاستقرار لديهم. فالأسرة لا تكل ولا تمل من تقديم التوجيه لأبنائها لتضمن لهم الحماية ما دامت قائمة عليهم، خصوصا فيما يتعلق بالاستعمالات الأولى للجسد.

لا يلتزم الدور المناط "بالأسرة" بمرحلة معينة من عمر أفرادها، بل هو مسار كامل يشمل جميع الفئات العمرية، فهو يسهر على تلقين مناهج التربية والتعليم وعلى عمليات الرعاية والصون... من الولادة حتى الوفاة¹¹. ومن خلال ذلك، فهي تسعى إلى تأهيل الناشئة، لما تغرسه في نفوسهم منذ الطفولة من قيم ومثاليات وأنماط سلوك تسهم في تكوين الذات الاجتماعية السوية لديهم. إلا أن هذه المعارف الملقنة والضوابط المؤطرة، قد تلاقي بعض التمرد والعصيان في فترة من فترات التكوين النفسي والجسدي للناشئة. حيث قد لا توافق أوامر وتوجيهات الآباء التربوية تطلعات وطموحات الأبناء، فيحدث الخلاف وينشأ الصراع المؤدي إلى القطيعة والتفكك، خصوصا عندما يتعلق الأمر بمجالات الهويات والحريات الشخصية ومهندسة الأدوار الجنسانية والجسدية في الوقت المعاصر.

إن الأشكال الذي يطرح نفسه اليوم هو، إذا كانت الأسر الإسلامية العربية والمغاربية لا تزال تحافظ على بعض ملامح العوائل التقليدية في توجيهها وتربيتها للأبناء، كيف تستطيع المحافظة على استقرارها وعلى نظامها أمام متغيرات الحداثة والعمولة وأمام مقتضيات العصر؟ كيف تنجح الأسر الجزائرية مثلا اليوم في تطبيق مناهجها التربوية مع العلم أن مرجعيتها القيمية وحتى التشريعية ترتكز على التقاليد والاعراف الدينية؟ في ماذا الجسد هو موضوع صراع بين الأبناء وأولياهم؟ كيف ذلك وكيف يكون التجاوب؟ للإجابة على حاجاته اليومية المعاصرة، هل يمكن القول أن الشباب الجزائري المتعلم اليوم، هو فعلا في مواجهة حقيقية لهذه التقاليد عندما يتعلق الأمر بحرياته الجسدية والجنوسية أو أنه مجرد محوّر لها، أي مستعيد لها بصياغة أخرى؟

الفرضيات:

- إن تقديم الأولياء لأبنائهم صورا جسدية غير موافقة لزمانهم، هو الذي يجعل يؤر الصراع تحتد بينهم ومساحاتها تتوسع والأرضيات المشتركة تتقوض وتتضيق بينهم.

¹⁰ BOURQIA Rahma (2000), «Les jeunes et l'expression religieuse : stratégie de l'ambivalence », In Bourquia R., El Ayadi M., El Harras M., Rachik H. (dir.), *Les jeunes et valeurs religieuses*, Dakar, Éditions EDDIF- CODESRIA, p. 21.

¹¹ عبد المعطي حسن مصطفى (2008)، *الأسرة ومشكلة الأبناء*، القاهرة، دار السحاب للنشر والتوزيع، ص 9-10. في: صالح بن شريف حنيفة (2008). "الأسرة وعنف الطفل: علاقة افتراضية أم حتمية؟ في: "الطفولة والتنشئة الاجتماعية"، في إنسانيات، السنة الثانية عشر، عدد 41، جويلية/سبتمبر.

- ما دام سلسلة التناقل القيمية والدينية مشدودة الوثاق من خلال الجبل الأسري، فلا يمكن الجزم أبداً بأن الشباب الجزائري اليوم هو فعلاً في مواجهة حقيقية للتقاليد، لأن ليس لديه الإطار البديل الذي يسمح له بالثورة والتغيير. لذلك، فهو ليس خالق حدث، بل هو مستعيد للتقاليد ربما مغير لشكلها مبقي على جوهرها حسب ما يسمح له تفكيره.

1/ العائلة الممتدة والسلطة البطريكية:

يعتبر المجتمع العربي التقليدي، من المجتمعات التي تنتهج النظام البطريكي «le Patriarcat»، ذلك أنه مجتمع يقوم بالأساس على مفهوم الشرف والقواعد التقليدية للزواج وعلى علاقات المصاهرة، كما يركز على القيم الدينية والعصبية القبلية التغالبية¹². فالسلطة في شكلها العام داخل العائلة العربية كانت توكل للذكور عامة ولأب بصورة خاصة، وبالتالي فإنها كانت تقوم على أساس "الهيمنة الذكورية"¹³.

في هذا الشأن يقول "سمير عبده" أنه في السابق، لم تكن العائلة العربية تربي أبناءها على التصرف المستقل وإنما على التبعية الكاملة للأب¹⁴. ويلاحظ في هذا الصدد أن الأب كان يزاول رقابة صارمة على أبنائه الصغار ويتحكم حتى في أخص شؤونهم كاختيار أسلوب اللباس وشلة الأصدقاء، ... كما لم يكن يسمح لهم البتة بالنقاش أو بإبداء الرأي، بدعوى أنهم جهلة وعديهي الوعي، لا يستطيعون التمييز بين الخطأ والصواب أو بين الحسن والقبيح أو بين الضار والنافع.

إلا أن العائلة العربية شهدت تغيرات عميقة وتحولات داخلية، جعلتها تتقلص في ذاتها وفي أعداد الأفراد الذين يعيشون تحت ظلها، لتمر من المفهوم الجماعي الكبير الممتد، إلى المفهوم الجماعي المحدود أو ما يعرف بالنووي. أي من مفهوم العائلة إلى مفهوم الأسرة. حيث أصبح الوالدان أصحاب القرار المباشر على الأبناء والمسؤولان المباشرين على تربيتهم والنفقة عليهم. وبالتالي، تخلصت الأسرة النووية من القرارات غير المباشرة لباقي أفراد العائلة الكبيرة كالجد والجددة والعم... ومن بعض ثقل النظام البطريكي. وهذا لا يعني بالضرورة القطيعة التامة مع العائلة الكبيرة، فالأسرة النووية، لا تزال مرتبطة بالعائلة التقليدية من حيث المرجعيات الثقافية والعادات والتقاليد¹⁵ وخصوصاً من خلال المحافظة على بعض ملامح التربية الجسدية للأبناء والمبنية على ترسانة من القيم والصور والتمثيلات.

2/ من مفهوم العائلة إلى مفهوم الأسرة: أي تغير في الموازين؟

بدخول العالم في حادثة ما بعد الحربين العالميتين وجراء الدمار الذي لحق معظم الدول فأدى إلى تدهور البنى الاجتماعية فيها، ظهرت صورة جديدة للعائلة، حيث تقلصت في حجمها وتغيرت في أشكال روابطها وأدوارها، ذلك أن المصالح والهويات التي كانت تقوم عليها، قد تغيرت. ولعب العامل الاقتصادي دوراً كبيراً في تفكك الروابط الاجتماعية الأمر الذي كان له بالغ الأثر في توجه المجتمعات نحو "التزعات الفردية" والمطالبة بالحريات حتى ضمن تلك المجتمعات التي كانت تقوم على العصبية.

¹² صباغ ليلي (1975)، المرأة في التاريخ العربي في تاريخ العرب قبل الإسلام، دمشق، منشورات وزارة الثقافة والإرشاد القومي، ص 5.

¹³ BOURDIEU, Pierre (1998), *La domination masculine*, Paris, Seuil, p. 142.

¹⁴ عبده سمير (1988)، المرأة في المجتمع العربي، دمشق، مطبعة العجلوني، الطبعة الأولى، ص 9/8.

¹⁵ BENKHELIL R. (1982), *Réflexions sur les structures familiales*, Alger, INEAP, p. 48.

لقد كان لهذا التغيير وقعه على خريطة العالم بأسرها وليس على الدول الغربية فقط. وبما أن أغلبية المجتمعات العربية كانت تقع تحت الهيمنة السياسية والاقتصادية لهذه الدول، فهي الأخرى، قد أصابها حتى التحول. وسط هذه الظروف، أصبحت هذه المجتمعات المعروفة بنظامها البطيركي، هي الأخرى تبحث عن سياقات لنفسها وعن قيم جديدة من أجل تحقيق النمو الاقتصادي وتعديل المستوى المعيشي لأفرادها، حيث أفقد الوضع الجديد النظام التقليدي شرعيته¹⁶.

بحدوث تذبذب قيمي في المجتمع التقليدي، تنهز المشاكل التي تشوش الحياة اليومية من أجل استبدال النظام القديم بآخر يقود الممارسات الاجتماعية من جديد. في مشروعها التطوري، تتمكن هذه الأجهزة الراغبة في التغيير، من قيادة عمليتان خطيرتان: فهي تسعى أولاً إلى إخلاء جزء من محتوى النظام القديم والذي أصبح من وجهة نظرها غير نافع، ثم تباشر تأصيل متغيرات جديدة (...). بعد ذلك، توظفها في المجتمع، من أجل خلق ديناميكيات اجتماعية مختلفة. فتستطيع بالموازاة مع هذا المشروع التطوري، فرض تقسيم استراتيجي للفضاء... فتجعل مثلاً، من العلاقات المجنسة، أساساً للتحول الاجتماعي¹⁷. وعلى هذا الأساس أصبح النظام الأبوي حالياً في هذه المجتمعات يتعرض لتحولات جوهرية بسبب التغيرات البنوية الحاصلة في عدة ميادين، خصوصاً بانتشار الاعلام وعولمة الاقتصاد وازدهار التكنولوجيات الحديثة... الأمر الذي سمح بظهور قيم جديدة تشدد على حقوق الفرد ومن ذلك قيم المساواة والحريات الجماعية والفردية...¹⁸

تحمل الأسرة النظام القيمي، لذلك فهي تعد عاملاً أنثروبولوجياً مهماً لفهم تطورات المجتمع وهذا العامل، إما يخلق الحداثة - (حالة الغرب اليوم) أو الحداثة الخارجية عنه، هي من تخلقه كعامل أنثروبولوجي¹⁹. وهذا يعني بأن الأسرة الحالية في طموحها للتغيير والتجديد، تحاول خلق حداتها الخاصة أو أنها تستهلك حداتها محيطها الخارجي لتصل إلى التحول بكل ثقله الاشكالي والقيمي.

3/ الأسرة الجزائرية: بعض المعطيات الإحصائية

لقد عرفت الأسرة الجزائرية صوراً اجتماعية متعددة قد تعبر عن مدى التحولات العميقة التي مسّت مختلف بناها. فبعدما كانت أسرتان أو أكثر تنضويان تحت ظل عائلة واحدة (إحصائيات 1987)، أصبحت اليوم أغلبية الأسر مستقلة في إقامتها، الأمر الذي أدى إلى تغيير في المنظومة الاجتماعية. وإلى إعادة النظر في مفهوم الجماعة وفي مفهوم القيم والمعايير التي تسير سلوكيات الأفراد. فقد جاء في "دراسة كمية" للمركز الوطني للدراسات « CENEAP » حول تحولات الأسرة الجزائرية، "أن ظهور الأسر النووية وارتفاع نسب التمدرس والهجرة الداخلية ومؤخراً الأزمات الاقتصادية...، قد أدى إلى تنامي نزعة الفردنة" وإلى إضعاف تأثير العادات والتقاليد وإلى إضعاف الوحدة. كما سهل تآكل القوى القومية للسلوكيات الاجتماعية الممارسة من قبل

¹⁶ MEDHAR, Slimane (1992), *Tradition contre développement*, Algérie, ENAP, p. 86.

¹⁷ Ibid., p. 287.

¹⁸ القصير عبد القادر (1999)، *الأسرة المتغيرة في مجتمع المدنية العربية*، بيروت، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، الطبعة الأولى، ص. 201.

¹⁹ TODD, Emmanuel (1984), *L'enfance du monde : structures familiales et développement*, Paris, Seuil, p. 15.

الأسرة لحد الآن²⁰. لذلك، فالأسرة اليوم، أصبحت تتضمن واقعا معقدا²¹. وعليه، فإن دراسة موضوع تحولات البنى الأسرية، هي ذات أهمية كبرى، لمعرفة المسائل المتعلقة بالنمو والتطور داخل المجتمع²².

يذهب « Emmanuel Todd » إلى أن كل نظام أسري من الناحية الأنثروبولوجية، يولد بقدرات ثقافية ويحرك متغيران: قوة السلطة الأبوية ومكانة المرأة. لذلك فمن أجل أن يتغير هو ذاته، لا بد عليه من تغير وتفعيل هذان المتغيران²³. إذ من خلال عامل "الخصائص-الجنسية" لمؤشر التطور الانساني، يمكن تقدير درجة تطور البلاد²⁴. فمن خلال درجة السماح بتمدرس الفتيات مثلا، يمكن معرفة واقع التغيرات في مجتمع ينتهي إلى تقاليد البطيريركا. من هذا المنطلق، نلاحظ أنه في الجزائر سنة 2000، ومن خلال عينة تحتوي على 1933 فردا، وجدت النتائج التالية:

من نسبة 6, 87% من المستجوبين، يوجد 38% يعتقدون بأن الفتاة لا بد عليها أن تقوم بدراسات عليا من أجل فرض نفسها في المجتمع ولأجل تحصيل منصب شغل مستقبلا. أما 13% من النسبة الأولى، فيعتقدون أنها لا يجب أن تتعدى المستوى الدراسي الثانوي، لغرض الاسراع والتمكن من الزواج. وهنا، يتضح جليا التغير الذي طرأ على منظومة الذهنيات. فبعدها كانت الأسرة البطيريركية تعتقد أن البيت هو السبيل الوحيد للمرأة، وأنه لا داعي من تدرسها، أصبح ينظر إليها اليوم على أنها فاعل اجتماعي واقتصادي مهم. فتقبل فكرة وصول المرأة إلى مستوى تعليمي عالي، دليل على أنه هنالك تغير في الذهنيات وفي أنماط التنشئة الاجتماعية في اعتباراتها للجسدي وللجنساوي.

4/ الأسرة، صورة الجسد والصناعة التمايزية للهويات الجنسية :

بالرغم من التطور المحقق في قوانين المساواة والعدالة الجنسية، إلا أن تمثيلات الذكورة والأنوثة وعلاقتها على مستوى الأوطان العربية والاسلامية، ليس معاشا بنفس الطريقة. في ذلك تلعب التربية الأسرية دورا جوهريا وحساسا في خلق التقاربات والتباعدات في صناعة كلا المفهومين.

استنادا على القيم المؤسسة والذهنيات المتوارثة تختلف مناهج التربية الجسدية للأنثى عن مناهج التربية الجسدية للذكر، كما تختلف هذه المناهج التربوية من طور حياتي لآخر ومن حيز فضائي لآخر. وفي ذلك تختلف الأدوات والأساليب التربوية التي تحاول بناء وصياغة صورة أكثر مثالية عن الجسد. فما وراء تأثيرات النظرة الفلسفية للذات، ترجع قاعدة هذا الاختلاف بالدرجة الأولى في المجتمعات الذكورية إلى التمايزات والفوارق البيولوجية بين الجنسين وإلى الاعتبارات والقيم الثقافية والدينية المتوارثة والمؤطرة لتمثيلات وممارسات الأبناء. حيث يحيلنا هذا المعطى إلى الحديث عن التربية كوعاء قبلي للضمير الجمعي أين تتبلور وتتطور مراحل الوعي بالجسد: جسد مرحليّ تطوريّ، مختلفٌ وقابلٌ للعطب. فإدراك كل واحد لجنسه إن كان ذكرا أو أنثى، تسبقه مرحلة بداية وعيه الاجتماعي بمفهوم "الجسد" ومدى اختلاف جسده عن الجسد المغاير. يرى « P. Bourdieu » أن هذا

²⁰ CENEAP (2009), « Mutations de la famille algérienne et situations de certains groupes vulnérables », in *La revue du CENEAP*, Alger, p. 28

²¹ Ibid., p. 41

²² Ibid., p. 27.

²³ TODD Emmanuel (1984), *L'enfance du monde : structures familiales et développement*, op. cit., p. 218.

²⁴ CENEAP, (2009), op. cit., p. 77.

الوعي لدى الأفراد الطبيعيين، يترسخ منذ السنوات الأولى للطفولة، فيقول: "... يتم ذلك ابتداء من سن أربع سنوات، حيث يبدأ كل واحد يتصرف حسب ما تمليه عليه بنيته الجسدية"²⁵. وتبعاً لذلك توجهات وملاحظات أفراد أسرته.

عند الأسر المحافظة، يشجع الطفل الصغير منذ سنواته الأولى على استشعار الافتخار بذكورته وهو يلاحظ مع تقدمه في السن أن للرجال عدة امتيازات في الهيمنة على المرأة كتعنيفها أو الامارة عليها. وذلك ما ينمي لدى الفرد الإحساس بأن المجتمع رهن إشارته لإرضاء حاجاته"²⁶. فهو ينشأ على أن يكون الملك، السيد، القوي، ولا يستطيع التنازل عن هذه الخصائص التي هي بالنسبة له من بديهيات الحقوق"²⁷ والتي سوف تساهم في تحديد صورته الجسدية والنفسية مستقبلاً.

1.4/ مفهوم "صورة الجسد" من المنظور العلمي الأكاديمي

يعد مفهوم "صورة الجسد" « l'image du corps »، مفهوماً عريقاً في حقول العلوم الاجتماعية وفي ذلك علم النفس وعلم النفس التحليلي ومن أكثر المفاهيم تداولاً في العلوم العصبية « Neurosciences ». حيث يعرف « Paul Schilder » هذا المفهوم على أنه التمثل الواعي واللاواعي للجسد. في حين تعني « Françoise Dolto » بالصورة اللاواعية للجسد، مفهوم الشخصية". وتعرفها على أنها التجسد الرمزي اللاواعي المرغوب فيه للفرد"²⁸. عند « P. Schilder » « صورة الجسد تتبلور من خلال التجارب الحسية والحركية والنفسية، وتتجلى من خلال البعد الاجتماعي. يقول: "إن صورة الجسد تصنع من طرف الآخرين وبالعلاقة معهم. فالصورة التي نتمثل بها أجسادنا تتأثر كثيراً بما يوحيه الآخرون لنا عن أنفسنا: في نظراتهم وكلامهم، ومواقفهم تجاهنا. فإذا كنا نحس بأن الآخر يرسل لنا أشياء إيجابية عن أجسادنا، تكون عندنا صورة ممتازة عن أنفسنا وقريبة جداً من الواقع"²⁹ الذي نتخيله.

في هذا المجال، يختلف مفهوم "صورة الجسد" عن مفهوم "المخطط الجسدي"، والذي هو عبارة عن معرفة تصويرية لأبعاد الجسد البيوميكانيكية والتي بموجبها تحديد الجسد في الفضاء المعاش. حيث يعتبر مفهوم "مخطط الجسد" من خلال حركية الجسد لاحقاً لمفهوم "صورة الجسد"³⁰. وفي حين "المخطط الجسدي" هو ادراك الفرد على أنه ممثل لنوعه الإنساني، وهو ذاته بالنسبة لكافة الأفراد، تتبلور "صورة الجسد" وتتطور خلال حياة الفرد منذ سنواته الأولى. وهي بذلك ملخص حي لتجاربه الانفعالية، أين تنبني هذه الصورة من خلال الاتصال ما بين الأفراد وتنتسب إلى المخيال الجماعي. يقول علم النفس التحليلي، المخطط الجسدي السليم بإمكانه أن يتماشى مع صورة نفس متذبذبة، بما أن كلاهما مترابط. إلا أن هذه الوضعية، قد تخلق تذبذباً يمنع الفرد من استعمال مخططه الجسدي بطريقة سليمة.

²⁵ BOURDIEU Pierre (1991), « Le sexe, catégorie sociale », in *Revue actes de la recherche en sciences sociales: Masculin / Féminin*, n° 83, p.3.

²⁶ المرينسي فاطمة (2009)، *ما وراء الحجاب: الجنس كهندسة اجتماعية*، فاطمة الزهراء أزرويل (ترجمة)، دار الفنك للنشر، الدار البيضاء، الطبعة الخامسة، ص. 186.

²⁷ AREZKI Dalila (2004), *Sens et non-sens de la famille algérienne*, Paris, Éditions Publisud, p. 60.

²⁸ أنظر كل من:

SCHILDER, Paul (1968), *L'Image du corps*, Paris, Gallimard. Et, DOLTO Françoise (1984), *L'Image inconsciente du corps*, Paris, Seuil.

²⁹ PAQUIS Christine, http://www.psychaanalyse.com/pdf/l_image_inconsciente_du_corps.pdf

³⁰ Ibid.

تجد المختصة النفسانية « Ruth Hartley » أن الطفل الصغير عندما يبدأ يحدد هويته، فهو يبدأ يحددها من خلال نفي كل ما لا يتعلق بها. تقول: "فالذكور يتعلمون عموماً ما لا يجب أن يكونوا عليه من أجل أن يكونوا ذكورا، وقبل أن يتعلموا ماذا يمكن أن يصيروا إليه... والكثير من الذكور يعرفون "الذكورة" بنفي "الأُنوثة"³¹. فمن أجل أن يمثل هويته الذكورية، يجب عليه أن يقنع نفسه ويقنع الآخرين بأنه أولاً ليس امرأة، ليس طفل وليس مخنث. وهذا ما يدفع من لا يستطيعون البرهنة على هذه المنفيات الثلاثة، إلى الشعور بالإحباط وفقدان الأمل"³². أو العنف. كما تجد أن "الذكورة" ليست مرحلة أولية وطبيعية، لأن الذكورة مجال للتنشئة الاجتماعية في العموم، وللتربية الأسرية بالخصوص. تقول: "... إلا أننا تأكدنا بأنها مرحلة ثانوية لاحقة للأُنوثة، وهي صعبة الاكتساب وسريعة العطب. إن ذكورة الولد أقل استقراراً وأقل تبكيراً من أنوثة الفتاة. وبالخصوص، الذكورة أشد أهمية عند الذكور، من الأُنوثة عند الإناث"³³. وفي حين يكون البلوغ بالنسبة للأنثى ومحيطها بداية للقلق والخوف والسلبية، يكون بالنسبة للذكور، أمان وإيجابية، حيث تنبني "الذكورة" بدون خوف وبدون تقويم مماثل للأُنوثة. حسب "نورمان ميلر" أن تكون رجلاً، هي معركة بدون نهاية طيلة الحياة"³⁴. فالرجل من يجاهد نفسه أدياً لكي لا يرضخ لضعفه ولسليته. إن هذا القول مفاده أن التربية الأسرية تعنى بها البنات، كما يعنى بها الولد، إلا أنها في حالة الأنثى، تكون أكثر صرامة وتقويماً، لأن جسدها هو مدعاة للفتنة حسب الأعراف وحسب بعض الخطابات الدينية.

2.4/ الجسد المقلق: رهان التنشئة الاجتماعية وقلق النمو السليم للأبناء

إن اختلاف أساليب التربية في المجتمعات التقليدية أو المحافظة، ما بين الولد والبنات تكتسي صبغة قيمية، مع أن مبدؤها واحد. فالأولياء يحرصون على أن يكون أولادهم (بغض النظر عن جنسهم)، هم الأذكي والأسلم والأحسن والأقوى، لكنهم يميزون بينهم في الآداب المتعلقة بالجسد مثلاً. ففي حين قد لا يبالي الآباء بطريقة جلوس أبناءهم الذكور، قد ينشغلون بكيفية جلوس بناتهم وقد يصل ذلك إلى حد التشديد والتعنيف، إذا لم يؤخذ هذا الأمر بعين الاعتبار. ففي حين نلاحظ "تسامحاً" في توجيه آداب تعامل الذكر مع جسده، نلمس نوعاً من الصرامة في توجيه جسد الأنثى، وقد تقترن هذه التوجهات بالتعنيف الجسدي أو الرمزي³⁵، إن هي خولفت أو انتهكت. هذه المحظورات والنواهي، هي المقومات الأولى للسلوك الجسدي الأنثوي، إنها القوالب الضابطة التي يجب أن تنمو فيها الفتاة، لتحديد مجالات حرياتها. إن المجتمع يعتقد أن المرأة المتحررة فكرياً وسلوكياً، خطر، لأنها تتوفر على جاذبية قاهرة تهزم إرادة الرجل الممتنعة حيث يمكنها أن تحيل دوره إلى دور سلمي خاضع لا خيار له، فلا يملك إلا أن ينقاد لجاذبيتها³⁶. هذه الورطة الاجتماعية، هي ما يسعى المجتمع إلى تفاديها من خلال تحصين وتقوية مشارف الذكورة"³⁷.

³¹ HARTLEY Ruth (1959), « Sex role pressures in the socialization of the male child », in *Psychological reports*, n° 5, p. 458.

³² BADINTER, Elisabeth (2001), *XY: de l'identité masculine*, Paris, Éditions Odile JACOB, p. 57.

³³ Ibid, p. 58.

³⁴ BADINTER, Elisabeth (2001), op. cit., p. 40.

³⁵ العنف الرمزي أو "la violence symbolique" هو مفهوم "ليبار بورديو" ويقصد به نوع من العنف الغير مادي والغير جسدي، وإنما يمكن أن يكون لفظي أو معنوي.

³⁶ المرنيسي، فاطمة (2009)، *ما وراء الحجاب: الجنس كهندسة اجتماعية*، سبق ذكره، ص. 30-31.

³⁷ BADINTER, Elisabeth (2001), *XY: de l'identité Masculine*, op. cit., p. 40.

إن الساهرون على تربية البنت يحرضون على تلقينها أدب المعاملات. فيحرضون على تعليمها ماهية الأشياء الجيدة والخاطئة في التعامل مع الذات ومع الغير ويحثونها كثيرا على احترام آداب الانصياع للجماعة وللرجل وهم بذلك يعتقدون أنهم يصنعون زوجة الغد. هذه التربية التي تشمل بين جنباتها قيم التربية الجسدية، تشمل آداب الأكل والكلام والمشي والجلوس وكيفيات ممارسة عمليات العناية بنظافة الجسد وحسن اختيار شكل ونوع اللباس وحتى طريقة الحركة والإشارة. كما تُحث على واجب تعلم اقتصاديات البيت والعناية به، وتحذر من خفة الرجل للخروج منه... وبذلك يتم تلقينها ثقافة الجسد وثقافة التعامل معه وبه حسب السلم القيمي للجماعة.

3.4/ هي والتنقل المقلق:

إن خروج المرأة للفضاء العام في مجتمع معروف بقيمه اتجاه الذكورة والأنوثة، يصبح إشكاليا وقت اصطدامه بالعرف والتقاليد والدين، لأنها المصادر الأساسية لمنظومة القيم التي تغذي الذهنيات الاجتماعية. فالمتداول في الجزائر وحتى في بعض المجتمعات المغربية حاليا أنه لا يقال للمرأة "خرجت برى" أي "خرجت للشارع"، وإنما يقال لها: "خرجت تقضي"، أي "ذهبت لتسوق"، ويعللون حتى ماذا ذهبت تشتريه. ففي حين يقال بكل بساطة أن الرجل "خرج برى" بدون البحث عن تفاصيل أخرى، يقال للمرأة "فلانة راحت تشري الخبز، مثلا". كأن خروجها للشارع بدون قصد أو مبرر، يجر القدح في شرفها والتشكيك في حسن سيرتها.

فبالرغم من تمدد المرأة ودخولها سوق العمل، وبالرغم من مساهمتها في الحركات السياسية والاجتماعية العابرة للأوطان، وبالرغم من اعتياد سفرها وتنقلها لوحدها، إلا أنها تبقى دائما، رهينة الفضاء الخاص، لأن العرف يقتضي أن تكون كل متنقلة، خارج المكان وبالتالي فهي خارج الرقابة وخارج السيطرة، ولأنها امرأة، فهي قد "تخلق الفوضى"³⁸.

إن هذه التربية تجعل من الفتاة، "تحت وصايا دائمة" ومهما كبر سنهما، فلا يمكن رؤيتها خارج المثاليات، حيث لا يقبل بها خارج دائرة الآداب العامة وحسن التصرف. إذن فصورة الأنثى في المجتمعات التي تشدد على قيم العفة، هي بالأساس صورة متعلقة بالطابو الجسدي وبمفهوم "الحشومة"، المتعلق في ذاته بمفهوم "السكون والسكوت والقرار في الفضاء الخاص".

هذا الاهتمام المتميز بجسد الفتاة الصغيرة، نجده يتحدد ويتكرر حتى لسنوات متأخرة من حياتها بذريعة "الخوف من العيب والعار" الذي يمكنها أن تجره لعائلتها بصورة عامة، ولأبها وإخوتها الذكور بصورة خاصة³⁹. إنه الخوف من جسد تحفه المخاطر. جسد مغر ومؤد إلى التهلكة عن قصد أو عن غير قصد. جسد لا بد أن تغرس فيه قيم أخلاقية وأخرى رديعة، من أجل المحافظة على سلامته وقيمه الجمالية والاجتماعية. لذلك يصبح حجه بقطع من قماش بديلا عن حجه في الفضاء الحميمي. إن ارتداء الفتاة للحجاب عند البلوغ، يصبح "طقس مرور"، على شكل تعاقد ضمني بين الأسرة وبين الفتاة التي ولجت عالم الأنوثة. فيصبح مسموحا لها بالخروج من البيت وارتداد المجال العام، مقابل ارتدائها للحجاب، فهو يمثل بالنسبة للآباء حدا أدنى من الضمانات التي لا يمكن التنازل عنها في سياق مجتمعي ضعفت فيه آليات المراقبة الاجتماعية وتكاثرت فيه المنزلاقات. إنه بالنسبة للمجتمع الذكوري شهادة لحسن السلوك والانصياع، مع أن الواقع قد يكون غير ذلك تماما.

³⁸ بن عبد الله زهية (2017)، " المرأة، الاختلاط والديناميكيات الجنسية للفضاء العام: مقارنة جندرية لواقع تمثيلات العلاقات الجنسية في الجزائر لدى الشباب الجامعي"، في مجلة العلوم الانسانية والاجتماعية، جامعة ورقلة، العدد 30، سبتمبر، ص. 320.

³⁹ GUESSOUS, Naoumine (1991), *Au-delà de toute pudeur la sexualité au Maroc*, Casablanca, Éditions ÈDDIF, 7^{ème} édition, p. 9.

5/ تأثير مؤسسات التنشئة الاجتماعية وصل الالهة الجسدية للناشئة:

كأولى الاستجابات لعمليات التلقين، تبدأ الفتاة بالتعرف على جسدها وتميز جنسها عن الجنس الآخر، أي الذكر. فيستقيم لها التمثل بالأنثى الأكثر حضورا وقربا منها، وغالبا ما تكون هي الأم. فتعمد الصغيرة لتشبهه بوالدها وبالأدوار التي تؤديها أمامها. فتقوم بتقليد أمها في مظهرها، فتلبس ملابسها وتضع كعبيها العالي وتلطح وجهها ببدرات ماكياجها⁴⁰... إنها تحلم أن تكون الدمية التي طالما مشطتها وتجسستها. وبلوغها سن المراهقة تزداد لديها الرغبة في التشبه بالآخرين، عن طريق أساليب التقليد والمحاكاة، معتمدة في ذلك على أذواقها الجمالية المتطورة منذ الصغر. إنها تريد أن تكون مثل المعلمة في دورها ومثل صديقتها في مشطتها وثيابها الجديدة ومثل الممثلة في جمالها وأناقته... إن في حب التماهي بالآخرين، بحث دائم عن نموذج تحتذي به، مما يساهم في إعادة توجيه تماثلاتها حول الجسد، وعليه إعادة رسم معالم صورتها الجسدية⁴¹.

تقول « Michèle Pages-Delon »: « هذه المقاربة للمظاهر الجسدية بمفهوم التنشئة الاجتماعية تسمح بالدرجة الثانية بالتواجد في قلب تفاعل منطقتين: منطقتي الفاعلين الاجتماعيين الذين يقومون بالممارسة الفعلية للعناية المختلفة بالمظهر، ومنطقتي الحركات الاجتماعية والإيديولوجية، التي تشجع على ذلك من جهة أخرى، أو لا تشجع⁴². وتقول: "المظاهر الجسدية مثلا والحرص على تحسينها ليست إنتاج ثانوي للحياة الاجتماعية، ولا نتيجة محددات بنيوية وثقافية فقط، وإنما هي كذلك مصدر ورهان أساسي للتنشئة الاجتماعية"⁴³.

إن نظرة الآخرين السلبية، تمثل مصدر عنف رمزي، قد يتقاسمه الأطفال فيما بينهم بدون رحمة وبدون مقابل، من خلال الشتائم وتبادل الألفاظ البذيئة، (خصوصا في الشارع وفي الأوساط الاجتماعية الأكثر حرمانا). إن تأثير الفرد بوجهات نظر ومواقف الآخرين إزاءه، تدفع به إلى الاحساس بالإحباط إن هو لم يصبها أو لم يوافقها. والخوف كله من الإقصاء والتهميش من قبل جماعة الرفاق، إن لم يكن "مثل" أو "أحسن" من أقرانه.

إن ممارسات العناية الصحية والجمالية في المجتمع تغذيها عمليات التأثير والتأثر بين الأفراد في البيت وفي المحيط الجوّاري واليوم حتى في الفضاءات الافتراضية والسيبرانية. فقلة تجربة المراهق بجسده مثلا تدفعه إلى الإصغاء والانتباه إلى سلوكيات الآخرين تجاه أجسادهم، خصوصا الأفراد المحيطين به والذين هم محل إعجابه وتقديره. إن الانتماء لنفس الشريحة العمرية ولنفس الجنس، ليس شرطا مهما في عملية التأثير والتأثر. فيمكن أن يتشبه المراهقون بمن يكبرهم في السن بكثير، مثل: العم، الخال...، وممكن للذكور، أن يقلدوا أخواتهم الإناث في حرصهن على العناية بدواتهن من نظافة وحسن تهنّدهن، وممكن للإفريقي التشبه بالأسويوي... وهكذا الغلبة لمن يمثل القدوة والقوة.

إلا أن الشباب قد يتجهون بحكم تكوينهم النفسي والاجتماعي الحديث نحو رفض تلك التوجيهات والممارسات التربوية التي توجهها لهم تنشئتهم الأسرية، وأحيانا ما يتخذون منها موقفا عدائيا. يقول "محمد علي محمد": "فمن الملاحظ أن هنالك محتوى مثالي

⁴⁰ FALCONNET G. et LEFAUCHEUR N. (1975), *La fabrication des mâles*, Paris, Seuil, p.145

⁴¹ AREZKI Dalila (2004), *Sens et non-sens de la famille algérienne*, op. cit., p. 61.

⁴² PAGES-DELON, Michèle (1989), *Le corps et ses apparences: L'Envers du look*, Paris, l'Harmattan, Coll. Logiques sociales et éducations, p.

69.

⁴³ Ibid., p.70.

في هذه الذات ينتج مباشرة عن التربية والتنشئة التي يتلقاها الشباب وهذا ما يمكن وصفه بالمحتوى الحقيقي أو الذات الواقعية، والتي غالبا ما لا تكون واضحة تماما⁴⁴. وهذا ما يترك الشباب يسقطون في صراعات متعددة الأوجه ما بين الواقع الذي تفرضه عليهم مجتمعاتهم، وما بين طموحاتهم ورغباتهم وأذواقهم، وقد تتعمق الفجوة من خلال التنطعات وجفاف أرضيات الحوار والتعبير عن عواطف في الأسرة.

وفقا لدراسة منجزة على مجموعة من الطلبة الجامعيين⁴⁵، ضمت 37 شاب وشابة (19 طالب جامعي و18 طالبة)، وافدين كلهم من مناطق مختلفة من الوطن (مناطق حضرية أو ريفية أو نائية)، ومن خلال تقنية دراسة حالة، أفرزت معطيات هذه الدراسة على عدم وجود فرق كبير ما بين مؤسسات التنشئة الاجتماعية الرسمية والغير رسمية في تعزيز الفروقات والتميزات ما بين الجنسين. ففي المؤسسات الرسمية القائمة على التربية والتعليم، كالمدرسة، المسجد، النوادي الثقافية والرياضية... وفي المؤسسات الغير رسمية مثل الشارع، شلة الرفاق، مواقع الشبكات الاجتماعية... لا يخرج الهدف عن إعادة إنتاج أدوار جنوسية متميزة وتفاضلية لصالح الذكورة، كمثل تلك التي تسعى الأسرة إلى ترسيخها. وإن كان الشارع والمحيط الجوّاري يسعى إلى إعطاء الجسد قيمة مادية، وإن كان الاعلام الموعولم يروج لحرية الكلام عن الجسدي وحرية التظاهر به، وإن كان الشباب يطمحون إلى تغيير نظرات جيل الآباء حول ماهياتهم الجسدية والسلوكية، إلا أن قبضة العرفي والديني، هي التي لانزال تتحكم في القرارات المهمة التي تتعلق بمفاهيم الجنوسة والمواقف من طابوهات الجسد، كمسألة المرأة ولباسها... ومسألة الحديث عن الثقافة الجنسية. وهذه بعض التفاصيل:

6/ مواقف وردات فعل أسرية حول الممارسات والأساليب اللباسية: معطيات ميدانية

1.6/ مواقف الأولياء من أساليب أبنائهم في التهنّم:

إن مسألة ضبط لباس الأبناء، تعد من بين المسائل التي كثيرا ما يشب حولها الصراع مع الوالدين، وفقا لما هو مسموح أو ممنوع. وغالبا ما تكون البنت على محك التشديد. عشر حالات من بين مجموعة 18 طالبة، كررت أنه توجد رقابة صارمة على أسلوبها في التهنّم. هذه الرقابة يمثلها الأب بتعدد 08 مرات، الإخوة الذكور بتعدد 07 مرات، الأم بتعدد مرتين. ومن بين المسائل التي هي محل رقابة في المظهر: وضع الماكياج، لبس القصير والمحجم للجسم، ككشف الساقين وجيوب الصدر. صبغة الشعر، نتف الحاجبان، التفتيح في طريقة الكلام واللباس... من بين هذه الحالات، حالتان قالتا بأنهما أمرتا بارتداء الحجاب من طرف الأب والإخوة.

أما عن موقفهن فعادة ما قد يكون سلبي. فبالرغم من الانزعاج والكراهة التي قد تصل إلى حد المناوشات أو القيام بعكس الضوابط خفية، إلا أنهم يجدن أن تشديد أولياؤهن علمن أمر طبيعي، يتضمن معنى الصون. تقول منال (من منطقة سور

⁴⁴ محمد، محمد علي، الشباب العربي والتغير الاجتماعي، بيروت، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، ص. 29.

⁴⁵ جزء من هذا المقال، اقتباس من دراسة أنجزتها لأجل التحضير لشهادة الدكتوراه موسومة بعنوان "الجسد والجنس، الحدائق ورهانات الزينة والتزين: دراسة سوسيولوجية لتمتلات وممارسات العناية الصحية والجمالية بالجسد في الجزائر" والمناقشة كانت في 2015. حيث دام البحث الميداني فيها أكثر من سنتين من الزمن (من ديسمبر 2008 إلى بداية 2011). ميدان الدراسة يتمثل في البيئة الجامعية بالجزائر العاصمة، ويضم ثلاث كليات: كلية الآداب واللغات، كلية العلوم الطبية، كلية العلوم الإسلامية. بالإضافة إلى مجموعة من طلبة المدرسة العليا للفنون الجميلة.

الغزلان): "أحنا الصوارا هكذا". وتقول أمينة (من منطقة باتنة): "نحن الشاويها هكذا". لكنهن بعيدا عن الأعين، في الجامعة، (7 حالات من 17 حالة) تفعل ما يحلو لها حسب قولهن. وعلى العموم، يمكن احصاء ردات الفعل التالية من هذه الطالبات: ردة فعل ايجابية، لكن غير مدعنة، تبحث عن وضعية للتفاوض. ردة فعل سلبية، غير راضية ومعاندة. ردة فعل ايجابية مدعنة. ردة فعل ايجابية معاندة.

بالنسبة للطلبة الذكور، لم يكن أولياؤهم متشددين عليهم في اختيار شكل اللباس وإن كان لديهم اعتراض طفيف على بعض الممارسات المتعلقة بالجسد عامة، كإهمال حلق اللحية وتركها طويلة (محمد1) أو ترك طول الشعر أو تسريحه على الموضة، كتسريحة القزع أو "القنفذ" أو "البانك-Punk" (وليد) أو لبس السروال النازل (رضا)... طالب واحد من بين 19 طالب، (ابراهيم من طوارق تمناست)، قال بأنه مطالب كرجل ترفي باحترام لبس البازان والتقلوست في قبيلته، وأمه من تحرص على تنبيهه لذلك.

الملاحظ من ردات الفعل المتفاوتة هذه، السلبية منها والايجابية، أنها لا تشير فعلا إلى مواجهة حقيقية، تصل لحد الصراع والتأزم في العلاقات داخل الأسرة، فهؤلاء الشباب كانوا إما ينصاعون في أغلب الأحيان طوعا وعن اقتناع، بالرغم من الانزعاج والتضايق، أو كانوا يحاولون إيجاد حل وسط للنقاش وللدفاع عن أذواقهم وأفكارهم أو كانوا يهربون من واقعهم ويتهربون. أما غالبية الفتيات ممن كان يشدد عليهن، فكانت تسكت وقد تقوم بما ترغب فيه خفية عن والديها. وهناك من الطلبة من يقوم بالمواجهة، ويعترض فارضا رأيه دون الدخول في صراع طويل مع والديه. وحتى الوالدين لم يعودوا يلجؤون إلى المشاحنات الكلامية الطويلة حسب آراء بعض الطلبة، بل أصبحوا يفضلون المقاطعات الكلامية كعقاب. إلا أن شح التبادلات التواصلية في الأسرة ما بين الآباء والأبناء، عن طريق قلة المجالسة والحوار، قد تؤدي إلى الاحساس بضعف في التحكم بزمام الأمور، حيث يصبح الفضاء المنزلي مكانا لتسلط كاريكاتوري يخفي في كثير من الأحيان مشاكل وصعوبات لدى الوالدين في منهجية التربية التي من مهامها رفع الغموض عن طابو الجسد⁴⁶. وذلك قد يكون سببا خطيرا أيضا في تفجر أزمة أسرية، تنتهي بضياح الأبناء وانحرافهم حينما تتراكم المشاكل والمقاطعات وسبل الهروب.

2.6 / مواقف الأبناء من أساليب آباءهم اللباسية:

الاخصائيين في السلوك الإنساني ولاسيما علماء النفس، يتفقون على أن أسلوب اللباس يشكل رمزا خارجيا للشخصية. فهو يشكل بذلك مؤشرا للجيل الذي ننتمي إليه أو الذي نتماهى معه⁴⁷. في بحث للمركز الوطني للدراسات "CENEAP"، ومن خلال عينة ثانوية قدرها 100 شخص، وجد الباحثون أنه في جيل الآباء 63,9% لا يحرصون على اتباع الموضة، بل ألبستهم تقليدية. في المقابل، هنالك نسبة 36,1% من تحرص على مواكبة العصر في اللباس. في حين أنه عند جيل الأبناء 88,8% من 100 مستجوب يحرصون على اللباس العصري، مقابل نسبة 11,2% ممن يفضلون المحافظة اليومية على اللباس التقليدي. تقول الدراسة: " وهذا يعني بكل وضوح أن أسلوب السلوك اللباسي مرتبط بالشرائح العمرية"⁴⁸. أي، أنه كلما زاد السن، زاد التمسك بالقيم اللباسية التقليدية وكلما تناقص، كان الاهتمام باللباس العصري، أكثر احتمالا.

⁴⁶ AREZKI Dalila (2004), *Sens et non-sens de la famille algérienne*, op. cit, p. 39.

⁴⁷ CENEAP, (2009), *Mutations de la famille algérienne et situations de certains groupes vulnérables*, op. cit., p. 84.

⁴⁸ Ibid., p. 84.

أفرزت المعطيات الميدانية التي عرضت على 37 حالة، أنه يمكن تمييز اتجاهان من سؤال موقف الأبناء ازاء لباس الأولياء. فهم إما يوافقون على أساليب أولياءهم في التمثير ويعجبون بذلك أو أنهم لا يعجبون بها ويرفضونها. والواضح من الموقف الراض، أن هذا الرفض سلبي. فهم لا يحاولون عمل شيء من أجل تغيير ممارسات والديهم في التهندم وذلك لعدة أسباب منها: اعتقادهم أن جيل الآباء يمثل "العادة، الأصول، الاحترام،..." أو لأن الكبار لا يتقبلون مناقشة هذا الأمر البتة"، أو لأنه ما بالأمر حيلة نظرا للوضع المادي المزري وللبيئة المحلية. نجد هذا الموقف عند (26) حالة من أصل (37). مثل تعبير: "هذا أسلوب (ستيل) والديا بالطبع أنحبو... هندي هي يَمّا وهذا هو بابا" (يوغرطة، نسيمه، بدرو،...) فكل من عبارة "يناسب سنهما"، "تعودت عليه"، "محافظين على الهوية التقليدية والدينية"، تعني أن هؤلاء الشباب لا يحاولون الدخول في قضايا نقاشية تخص أذواق وممارسات أولياءهم، لأنه في اعتقادهم أن رأيهم غير مؤثر وغير مهم.

فبالنسبة لهؤلاء الشباب، الإعجاب بهندام الوالدين التقليدي، يعني تقدير الانتماء الهوياتي والثقافي لهما، بالرغم من الانزعاج من تقاليدهم اللباسية. فالآخر الذي يمثل (الأب/ الأم/ الولي)، ليس إلا جزء من الذات والذاكرة والدين والضير الجمعي، لذلك هو يستوجب الاحترام. لكن أن ينتهج الشاب أسلوب والديه، فمن المستحيل على حد قولهم. فلا أحد يختار والديه، لذلك يصبح شكلهما، (وإن كان ليس على ذوق الشاب)، صورة للحنان والحنين والوقار والتقدير والاحترام، المعبر عنه بقولهم: "ذلك يناسب سنهما". إن العلاقة بالأب أو الأم لا تتعلق بالضرورة "بصورة الجسد"، بل تتعلق أكثر بالعواطف، بالشعور والاشعور وواقع العلاقات الأسرية. أما الحكم على أشكال تغليف هذه الصورة، فمرتبط بمفاهيمنا الخاصة وتمثلاتنا الذاتية المتبلورة منذ الصغر.

إحدى عشرة (11) حالة قالت أنها لا تتقبل شكل والديها اللباسي، منها ست حالات أرجعت السبب إلى عدم حرص الأبوان على تجديد ملابسهما. فملابسهما قديمة وغير مطابقة لأساليب "التمظهر والتهندم" العصرية. إنها تشكل لها الكثير من الحرج والأسف. "أخجل عندما يأتي أبي لنقلي من الإقامة الجامعية نهاية الأسبوع" (حياة). لا يهتمان بلباسهما بسبب التقدير (رضا). "أبي على عكس أمي غير مهتم بالموضة، هو دقة قديمة" (صارة).

خمس طلبية أرجعوا موقفهم السلبي من أشكال هندام أمهاتهم لعدم موافقته للشرع والدين، لأنهم يجدون فيه الكثير من المسيرة للموضة. فهو غير مناسب لسنها وغير مرتبط أصلا بالعادات والتقاليد. حسب ذكور هذه المجموعة، لا يجب أن تلبس الأم ملابس موضة، مخافة أن يعايرها ويشتمه ويغتابه أصدقاؤه. أو لأن صورة الأم مقدسة، وأي لباس حديث التقاطيع، إهانة لها. أو لأنه من الواجب أن تحافظ على دينها والشرع أمر بتغطية المرأة وحجبها ولا يجب أن تخرج كاشفة لشعرها. بل اللائق أن تلبس الأم العباءة أو الجبة التقليدية داخل البيت والحجاب خارجه. سنها يتطلب الوقار.

7/ فتيل التفكك داخل الأسرة: بعض المتغيرات المعقدة لوجبات الاختلاف بين الآباء والأبناء

وإن كان الطلاق، من أبرز أسباب التفكك الأسري، إلا أن هنالك عدة أسباب وعدة متغيرات قد تصل بالأسرة إلى متاهات الغير المنفرجة وإلى نقطة اللاعودة. ومنها الاحساس بالخطأ في اختيار الشريك وعدم الاحساس بالانسجام مع روحه وقيمه، الأوضاع الاقتصادية المزرية، اختلاف المستوى الثقافي بين الآباء والأبناء وتأثير البيئة الاجتماعية، التعصب إلى الاعراف وإلى الخطابات الدينية الجامدة، تغيب التواصل في الاسرة ومنع الابناء من الحق في ابداء الرأي، واعتبار النقاشات حول الجسد من الطابوهات... فيما يلي نتطرق للنقاط التالية:

1.7/ المرجعية الثقافية والاجتماعية للأسرة وأثرها على التنشئة الاجتماعية:

تؤكد بعض البحوث الاجتماعية على أن اختلاف الممارسات التربوية للأبوين حسب جنس الناشئ، هي أكثر أو أقل وضوحاً حسب الوسط الاجتماعي. ففي الأوساط التي تحظى بتيسر المستوى المعيشي وعلو المستوى الدراسي والثقافي، درجات الاستقلالية أو التبعية، لا تختلف ما بين الذكور والإناث في درجات المعاملات الجسدية. حيث لا تلاحظ هنالك تمايزات كبيرة ما بين الإناث والذكور، وإن وجدت، فهي تمايزات مطاطية وليست بالفوارق، بعكس الأوساط الشعبية أو الريفية. فالمستوى الثقافي والاجتماعي للوالدين من موجهه اخبارنا إلى حد بعيد عن مجالات الانفتاح أو الانغلاق في الاسرة. إن من موجهه اخبارنا عن نوعية العلاقات والروابط الاجتماعية وعن نوعية النقاشات السائدة.

- يقول يوغرطة (30 سنة، سنة 2 انجليزية، من تيزي وزو، يقطن بالروبية في ضواحي العاصمة): "وقتها أمي لم تعد تبالي بمظهري، فبالنسبة لها أنا بدأت أكبر. أما أبي الذي هو جيل كوستيم (زمن البدلة) وإدارة، فلم يكن يحب أن أترك قميصي مفتوحاً لأظهر صدري.... وكثيراً ما كان يقول لي واش هندي الموضة "mets-toi convenablement"، أي كن كما يليق".

- وفقاً لطبيعة البيئة الاجتماعية: "نحن من أسرة مثقفة لكن نعيش في بيئة ريفية محافظة". (مراد).

- وفقاً لعادات المنطقة وتقاليدها: "نحن من قبيلة التوارف الايفوغاس، نلبس حسب العرف" (ابراهيم).

- وفقاً للتوجهات الدينية والايديولوجية: "نحن من عائلة متدينة. أبي واخوتي سلفيين" (رؤوف).

- "لم أحس يوماً أن هنالك تمييز ما بيني وبين اخوتي... لم يشدد علي أهلي في مسألة العناية الجمالية بالجسد. أنا أحب". نسيم، 24 سنة، عازبة، سنة رابعة أدب، غير متحجبة، الأب أستاذ جامعي، أصل عائلتها من المدينة وتقطن في العاصمة).

- "بالنسبة لوالديا أنا وأخي نفس الشيء، ليس هنالك تمييز وأنا أسهر على أن لا يكون هنالك تفاوت... لا، لم يكن هنالك تشديد عليا في اللباس، لكنهم في البداية لم يكونوا يرغبون في أسلوب الذكور في التمظهر: في قصة الشعر القصيرة والحركات. ولكن عندما قررت ارتداء الحجاب، أمي لم تمنع. أما أبي، فعارض إلى أن أقنعتة. (زولا، 20 سنة، تخصص سنة 2 تصميم ديكور، محجبة على الموضة، الأم معلمة، الأب اطار سامي، تسكن بحي راقى بالعاصمة).

من خلال جل الاجابات المتحصل عليها، التي تجد أن هنالك تشديد وتمييز في أسرتها والتي لا تجد، نلاحظ أن هنالك اتجاهان يسيران العلاقة بالأبناء وقد يفتقران بمتغير المستوى الثقافي والاجتماعي للوالدين وهما: اتجاه تطغى عليه القيم المحافظة واتجاه يؤمن بديموقراطية العلاقات الاسرية. حيث يظن الاتجاه المحافظ التربية التقليدية للأبناء والمبنية أساساً على القيم البطريركية والالتزام بالعادات والتقاليد المتماشية مع فكرة الأسبقية والتفوق الذكوري وعدم فتح أبواب النقاش. أما الاتجاه الديموقراطي، فيمثل تلك الأسر التي تؤمن بمبدأ المساواة بين الجنسين ولا تستعمل مبدأ التمييز بين أبنائها، بل تعتبرهم أحراراً في اتخاذ قراراتهم. كما يمتاز منهج هذه الأسر في التربية باللين والتواصل المتبادل والانفتاح على كل ما هو جديد قبل رفضه وبعدم الرجوع إلى المناهج التقليدية كمرجعية لاتخاذ القرارات ولا أساساً للردع.

2.7/ التعصب الديني والعرفي الغير متفهم والغير مواكب لإشكالات العصر:

يعتبر الدين الإسلامي أحد ركائز الهوية الوطنية الجزائرية وأحد الضوابط المثبتة للقيم⁴⁹. كما يعد أحد الخصائص السيسيوثقافية للمجتمع وموضوعاً أساسياً للتنشئة الاجتماعية الأسرية. وبالتالي، فهو مؤجّه مهمّ للعلاقات ما بين الأفراد ولممارساتهم وتمثلاتهم الشخصية والجماعية ولرؤيتهم للأمر. إلا أن ممارسات الدين الاجتماعية تختلف في تفاصيلها من شخص لآخر، حسب المعتقدات وحسب المعارف الشعبية والعالمية له. في هذا الصدد، قد تكفل الأسرة التربية الدينية وإن كانت في بيئة غير دينية، وقد يكفل المجتمع الكبير هذه التعاليم للنشء فيما بعد، إن لم تقم هي بذلك⁵⁰. وعليه، فالتنشئة الدينية، لا ترمي إلا على عاتق الأسرة، لكن هي قيم تسهر عليها العائلة الكبيرة، الكتاب، المسجد، المحيط الجوّاري، مؤسسات التربية والتعليم، وأحياناً حتى الروضة... حيث تكفلها العلاقات الرحمية أو شلة الأصدقاء والأصحاب، أو يلقيها المعلمون والمربون.

فالأمر المتحفظة على هذه الممارسات حسب المرجعية السلفية، تنشأ أفرادها على الالتزام بالقرآن والسنة وتجبرهم على اتباع المعلوم من العادات والعبادات وتستعمل آليات الاقتناع والفرص وحتى القمع كمنهج للإقناع ولتطويع الجسد الناشئ، مثلاً من خلال الأمر بإرسال اللحي ولبس القميص الذي لا يتعدى نصف الساق وأمر النساء بالتبرقع. كما تحاول أسر أخرى حث أبنائها على واجب تأدية العبادات الإسلامية، وتحاول أخرى تلقين واجب تأدية الطقوس والتقاليد الدينية... أمام هذا الهدي وحسب درجات الاستيعاب والاقتناع المحلية، يكون الصراع وقد يكون النفاق أو التفاوض أو المطاوعة.

من خلال المقابلات تبين أنه من (37) حالة، اثنان وثلثون حالة قالت أنها بالرغم من التبريم والترغيب والتوجيه الأسري، فهي لا تواظب فعلاً على تأدية الممارسات التعبدية من صلاة وصيام، إما تكاسلاً وتقاعساً وتخادلاً أو لعدم الاقتناع. وهذا ما كان يثير لهم الكثير من المشاكل أو بعضها مع الأولياء. وعادة ما كانت هذه المشاكل تؤدي إلى مقاطعات طويلة وتكدر للجو الأسري.

عند الحديث عن التعاليم الدينية، 12 حالة قالت بأنها لم تحاول أن تصلي أبداً، بالرغم من أن أفراد عائلتها يصلون. 05 حالات قالت بأنها تسأل عن الصلاة كل مرة من طرف أفراد أسرته، إلا أنها لا تواظب عليها، وردة للفعل، الأمر لا يتعدى المشاحنات العابرة. وعلى غرار تأدية فريضة الصلاة، تظهر فريضة الصوم، كممارسة أساسية لهؤلاء الطلبة، وأحلى أوقات اللمة والونام لديهم، يوم الالتقاء حول مائدة الافطار أو السحور شهر رمضان. أما فيما يتعلق بكيفيات التقيد باللباس الديني، تجد (12) حالة منها سبع (7) طالبات، أنه بالرغم من حرص عائلتها ككل على اقتناعها بفريضة الحجاب، إلا أنها ترى أن الأمر ليس كذلك. وبالتالي، فطالما واجهت العديد من المشاكل العائلية والاجتماعية بسبب عدم اقتناعها بالفكرة. منها: التعدي اللفظي والجسدي المتكرر من قبل الأب، الاخوة، العم... الشارع.

⁴⁹ يعد الإسلام دين الدولة حسب المادة الثانية من الدستور ودين غالبية الشعب الجزائري. الأغلبية الساحقة من السكان تتبع المذهب السني، باستثناء خمس واحات صحراوية، ما زالت تعتنق المذهب الإباضي. عدد المسيحيين ضئيل يقدر بنسبة تقدر (0.01%) من السكان وأغلبهم من الأجانب. أما عدد الملحدين واليهود، فمن الصعب تحديده. وإن كانت القوانين التشريعية تستلهم موادها من القوانين الوضعية، إلا أنه فيما يخص قانون الأسرة، فغالبية المواد، تستلهم نصوصها من الشريعة الإسلامية، فيما يخص مثلاً موثيق النكاح والميراث... فالجزائر دولة يحكم فيها القضاء باسم الشعب وفقاً للقانون الوضعي، إلا في مجال الأسرة.

⁵⁰ تحكي لنا إحدى الجامعيات (X) عن علاقة أبنائها بالممارسات الدينية، فتقول: "ولدي وبنتي ملتزمان بالمواظبة على الصلاة وعلى الصوم والبنات محبة بالرغم من أنني وأبوهما ملحدان ولم نربيهما على ذلك أبداً."

لا يحصر الطلبة المستجوبون تعريفهم للتدين في نطاق المظاهر الجسدية، ولا يجدون البتة بأن التدين يجب أن يكون من خلال المظهر فقط. فاللباس واتباع السلف في العناية بالجسد والمظهر، ليسا أساسا لتقوى الله، على حد قولهم، وإنما هو تضيق يصبح فيه الجسد الغني في تنوعه، جسدا واحدا ضيقا منعزلا، لا معنى له في الانسانية سوى امتداد تاريخي واحد ضيق.

3.7/ تغييب الثقافة الجنسية والتعبير عن العواطف: التغييب الخطير

يعد موضوع الجسد في الأسرة "طابو" متجاهل... إذ تحاول الأسرة إبقاء النقاش في هذا الموضوع في نطاق ضيق... لكنها لا تتورع عن إصدار الأحكام حوله، دونما تعليل ولا شرح، خصوصا إذا ما ارتبط الأمر بالعلاقات ما بين الجنسين. وهذا ما قد يؤدي إلى خلق فجوة ما بين الآباء والأولاد الذين يرون جيل الكبار بعيدين كل البعد عنهم وعن تفهم أفكارهم.

وفي العموم تتمحور تربية الأطفال في إطار ثلاثة كلمات مفتاحية: "الحرام"، "الحشومة" و"العيب"، بحيث يشكل الممنوع نواة لثلاث وظائف: وظيفة دينية ترتبط بكلمة حرام. ووظيفة اجتماعية ترتبط بكلمة "حشومة". ووظيفة أخلاقية ترتبط بكلمة "عيب"⁵¹. وهذه المتغيرات الثلاث، هي المراجع الأساسية للتنشئة الاجتماعية في الجزائر.

في لحظات مهمة من تكوين حياة أبنائهم الجسدية والنفسية، وبدافع من الحياء الغير المُوضوع، يغفل ويغيب الآباء تلقين الثقافة الجنسية لأبنائهم حتى وهم في ذروة التغيرات المورفولوجية التي تصاحب مرحلة المراهقة. إنها المرحلة التي سوف تحدد نموهم السوي، بما أنه فيما سوف يتم تحديد توجهاتهم الجنسية ونضوج وظائفهم البيولوجية التناسلية. هذا الوضع قد لا يفقه منه الحدث الشيء الكثير وقد تكون لديه معلومات، لكنها غير صحيحة أو غير تامة أو مغلوبة. إنها لحظات انتقالية يتحول فيها الجسد من جسد محايد الجنس إلى جسد خصب وفعال جنسيا. إنها لحظات خطيرة في عمر الناشئة، لأنها تُصَيِّرُ الطفل، رجلا أو أنثى وتحدد اكتمال صورته الجسدية، ومع ذلك لا تجد المرافقة والتوضيح اللازم.

إن التغيرات الفيزيولوجية التي تحدث على جسد المراهق وقوة الانتباه لها، هي التي سوف تحدد في ما بعد سلوكه الاجتماعي والحميمي. فنمو شعر الجسم عموما ووقود الدورة الشهرية وبروز التهدين والاحتلام... كلها مسائل طبيعية وحتمية الحدوث لكن مقاربتها في البداية تكون مختلفة، حسب درجة التوعية المكتسبة، إما السليمة أو المغالطة. وبالتالي تتحول العلاقة العفوية بالجسد المعهودة في مرحلة الطفولة إلى علاقة واعية، واجبة وضرورية. وإن لم تجد هذه التحولات التوجيه السليم والمعرفة الناجعة، قد تزيد أزمة هذا الانتقال عند الفرد ذاته وفي علاقته مع أوليائه ومحيطه. تقول بعض الحالات:

- "أنا أول مرة حضت فيها، لم ترد أمي أن تثق بأن هذا شيء طبيعي، بل عنفتني كثيرا وأنا لم أكن أعرف معنى ذلك، فخفت كثيرا وتأزمت ولم أعرف لمن أبوح، فتركت بيتنا وذهبت عند خالتي التي تسكن بجوارنا". (صارة، 26 سنة، سنة 5 تصميم جرافيك، من عنابة، قاطنة بتيابة).

- "لم أعرف كيف أتعامل مع ما حصل لي ليلا ليلة احتلمت لأول مرة، لم أكن أعرف جيدا كيف أتعامل مع الوضع، ارتبكت كثيرا، لم أعرف كيف أنظف نفسي وثيابي دون أن تلاحظ أمي ذلك صباحا... مع أنني كنت على علم بما حدث لي عن طريق الحديث مع أصدقائي". (رضا، 23 سنة، سنة 3 ترجمة، طالب وافد من منطقة تيزي وزو، يقطن بوسط العاصمة).

⁵¹ بن غريبط رمعون نورية (2008)، "الطفل، المدرسة والشارع فضاء للعب: حالة الجزائر"، في إنسانيات، وهران، عدد 41، السنة الثانية عشر، جويلية / سبتمبر، ص. 19.

مما سلف، نلاحظ أن هناك أسئلة كثيرة تبحث عن أجوبة نتيجة قلة الخبرة بهذا الجسد الجديد الغريب بالنسبة لصاحبه، كيف يلبي حاجياته وكيف يتعامل معه، ليعالج تحولاته البيولوجية وأعراضه الصحية والجسدية. من خلال هذا نجد أن هنالك تماثل في انشغالات كل من الذكور والإناث فيما يخص مواطن التغيرات الفيزيولوجية والاهتمام بأشكال معالجتها، والتي قد تغفل عن توجيهها الأسرة.

بين التساهل الأسري والتشديد، تبقى مسؤولية صناعة أفراد صالحين تقودها وتقومها مناهج التربية. فكل من الانفتاح أو الانغلاق لا يؤديان بالضرورة إلى نتيجة تربية مبتغاة. فأى أسلوب للتنشئة الاجتماعية خارج عن الانصات والمحاورة والتوجيه والوعظ والحزم في مجالات حرية الأبناء، إلا وقد يقود النشء إما نحو السلبية والتهتان أو نحو الانفلات والانحراف. ذلك أن هذا الأسلوب من التنشئة لا يمتلك أدوات تسليح الأبناء بقدرات مستقبلية للسيطرة على الأوضاع الاعتيادية والاستثنائية ولا يمكنهم من احتواءها ولا يحافظ على اكسابهم معيارية معرفية ديناميكية لتطوير صورتهم الحداثية من أجل مواكبة عصرهم. والنتيجة عندما يكون متغير "التنشئة الاجتماعية" أخف من متغير "رهانات الحداثة"، يحدث الانجراف. وبالتالي، كلا النموذجان (المتساهل والمتشدد)، إلا ويساهمان في التقديم للمجتمع شخصية هشّة، غير متزنة، لا تعرف المواجهة ولا تحصى اثبات ذاتها ولا تطويرها.

يتساءل "سليمان مظهر" في محاولة له لمعالجة إشكالية الأصالة والمعاصرة في الروابط الأسرية عن دور النظام التقليدي (البطريكي) في إجهاض الحداثة، يقول: "أليس من الخطير أن نتمسك بنفس نظام التنشئة الاجتماعية عندما نرغب في تكوين رجل جديد؟"⁵² ويضيف: "إن القيم التي تتضمنها التنشئة الاجتماعية التي تجسد النظام التقليدي تعيق بناء مجتمع جديد". ومن جهة أخرى، فإن إغفال التنشئة الاجتماعية التقليدية، تنجر عنه الفوضى⁵³. فيصبح أي مظهر يخص نظام القيم أو العلاقات بين الجنسين أو التمثلات الاجتماعية أو الدين ... ميدانا معقدا وملبئا بالرموز الغير مفهومة.

8/ نتائج الدراسة والخلاصة:

على ضوء هذه الدراسة، تبين أن جو العلاقات الأسرية ما بين هؤلاء الشباب وأولياؤهم، قد يصل إلى التعكر والتأزم، لكنه لا يبلغ حد التفكك والقطيعة. فبالرغم من توجه بعض الأسر اتجاه "ديموقراطية العلاقات" ما بين أفرادها، وبالرغم من التطلع على ثقافات ما وراء البحار عبر وسائل الإعلام، وبالرغم من التغيرات التي طرأت على صورة المرأة في علاقتها بجسدها وعلاقتها بالآخر في قرابة قرن من الزمن، إلا أن القيم المرتبطة بالجنوسة، لم تتغير في عمقها، وإن عرفت تحولات كبيرة في ظاهرها، حيث أن البنى اللاواعية للمجتمع ومنها قيم الزواج والتقسيم الجنسي للعمل وللفضاء... لا تزال هي ذاتها قائمة على الأعراف والتقاليد والدين وعلى محاولات ضبط اعتقادات الجسد.

يحمل المجتمع الجزائري سمات وملامح مجتمع متذبذب، لم يهضم بعد تحولات الحداثة التي تنتجها البلدان المهيمنة ثقافيا وسياسيا واقتصاديا والتي ترسلها طازجة جاهزة للاستهلاك. ذلك أن هذه الحداثة سلبية عصر الأنوار، لا تعتمد على نفس قيم المجتمعات العربية الإسلامية التي تقدس الدين وتحترم الأعراف والتقاليد وتضمن الروابط القرابية عبر مناهج التنشئة الاجتماعية، حيث لا يزال النسق "الأبوي" يطغى على ملامح التركيبة الأسرية وإن دعت إلى التحديث. ومن جهة أخرى، فالشباب

⁵² MEDHAR Slimane (1992), *Tradition contre développement*, op. cit., p. 115.

⁵³ Ibid.

الجزائري ليس خالق حادثة بمفهومها الشوري، وإنما هو مستهلك تحديث أو هو مجدد تقاليد ومحور لها ليصل إلى تفاوض مع الحداثة.

9/ التوصيات والاقتراحات:

تتمثل التوصيات لأجل الحد من اشكالية "التفكك الاسري"، في تفعيل شراكة قوية ما بين الخلية الأسرية، المجتمع المدني والمؤسسات القانونية للدولة، وكلاهما له دور في التأثير والغلبة على الآخر. فمثلا يجب:

- يجب أن يخلق المجتمع للناشئة نموذج القدوة والمثال الأعلى. فالنماذج الاجتماعية الناجحة في البلدان القوية اقتصاديا وثقافيا، تقدم وتدعم إلى الأمام نموذجان من القادة: نموذج القائد الشاب ونموذج القائد المثقف، أين يجد باقي الشباب مثلهم العليا وأين يجد الشاب المتعلم مكانة لنفسه. لذلك في الأسرة يجب التأكيد على صورة الأب القدوة والقائد، على أن لا يعيد صورة عقيمة للتقاليد وإنما صورة تفاعلية مع الحاضر وهذا يأتي عن طريق تكوين الشخصية الثقافية للوالدين.
- أن لا ترمى مسؤولية تربية الأبناء إلا على عاتق الأم، وإنما أن تكون من مهام الأبوين معا. وأن يكون للأب الحق في اتخاذ القرارات المهمة المتعلقة بأسرتها كما للأب بالتشاور. وبما أنه عادة ما تكون الأم هي من ينقل الثقافة أولا للأبناء، فإن درجة وعيها بمسؤولية تربية الأبناء حسب مقتضيات عصرهم يجب أن تكون في انسجام مع تطلعاتهم وطموحاتهم.
- يجب توفير جو الحب والحنان والتضامن الذي لا بد أن يشمل كافة أفراد الأسرة والالتزام بروح المسؤولية والصرامة متى اقتضى الأمر.
- على الأسر خلق فضاءات للحوار مع الأبناء ومشاركتهم في الأعمال الجماعية إما تلك المتعلقة بالأعمال المنزلية أو تلك المتعلقة بالترفيه، وحثهم على أهمية الالتفاف سوية حول طاولة الغذاء أو العشاء، خصوصا وأن توفر الانترنت، قد أدى من جهة أخرى إلى خلق فضاءات فردية مستقلة في المنزل الواحد وإلى إصابة كافة أفراد الأسرة تقريبا باليكم والعنى المؤقت.
- على المجتمع المدني من جمعيات وأشخاص التوعية بقيمة التراث وقيمته من خلال قيادة برامج تحسيسية وتوعوية ودورات تكوينية وتثقيفية لناشئة الأحياء الشعبية، كما الأحياء الراقية، وبالتالي يمكن من خلال ذلك خلق جسور وتقاربات ما بين الأجيال، ما بين شريحة الأجداد والشرائح الأقل سنا. فأن كان صراع الأجيال، حتمية تقدمية لا بد منها، لا يجب أن تكون هذه الحتمية مولدة للكراهية والاحتقار، فجدي مصدر قوتي والهامي وليس هو أنا نفسي.
- تعزيز قيمة القيم الاجتماعية وخصوصا القيم الأخلاقية، من خلال اعطاءها طابع منفعي واجرائي وهذه مهمة مؤسسات التنشئة الاجتماعية جميعها من الأسرة مرورا بالمسجد والمدرسة ووسائل الاتصال... من هذه القيم نذكر الحث على قيم الاحترام والتضامن والحب والتي بموجبها تتنمى عدة قيم أخرى، كتثمين علاقات القرابة والجوار والصدقة، الصدق، الأمانة... وعلى عاتق الدولة يجب التكفل بتكوين الائمة والمربين والمرشدين حتى يكون بإمكانهم توصيل هذه الافكار بطرق سلسة بعيدا عن الديماغوجيا والمنطق المجرد.
- يجب تشكيل مجتمع مدني قوي يفرض على الدولة اطار قانوني مختلف. أي أن يحاول المجتمع المدني بمعية مثقفيه وأرباب الأموال تحريك الأمور لدفع الدولة إلى مراجعة أطرها القانونية من أجل خلق اجراءات فعلية للنهوض بالأدوار الاجتماعية

- التربوية، ومنها تعزيز مكانة المرأة في كامل قطاعات الحياة الفاعلة، الاقتصادية منها والثقافية، لأن أعدادها يتوقف عليه بناء أجيال طيبة الأعراق. والاهتمام يكون خصوصاً بالمرأة الريفية أو المرأة المتواجدة في المناطق النائية.
- يجب تمكين المرأة من مناصب اتخاذ القرار، لأن ذلك يضمن إلى حد بعيد إشراكها في مراجعة القوانين التي أصبحت نوعاً ما لا تتماشى ورهانات العصر ومشاكله.
- لاحتواء الفئات الشبابية ولتشرّبها، وسعياً لكبح جماح شرائح واسعة من المجتمع، يجب وضع استراتيجيات وبرامج اقتصادية وثقافية، لتقليص هوة الفقر والجهل السببان الرئيسيان اللذان يعديان من دوافع كل منزلقات التطرف والانحراف والتفكك. لذلك يجب خلق دور وفضاءات للتقاربات الثقافية والحث على أهمية الانخراط الجموعي وتوسيع ذلك إلى أصغر التجمعات السكانية لكي يكون لها إطار مؤسسي للتعبير عن ذاتها. ومن جهة الأسرة والمدرسة يجب المحافظة على الناشئة من التسرب المدرسي والأوقات الاجتماعية.
- لوسائل الاتصال دور كبير في تصحيح وتصويب صورة الأسرة وتعزيز مكانتها أو بالعكس، تجريدتها من مهامها واعاققتها، خصوصاً وأن من أحد الجوانب السلبية للعولمة، خلق فوارق اجتماعية كبيرة بسبب جعل الرأسمالية المكيافلية أساساً لكل التعاملات الاجتماعية. وبالتالي يجب خلق اعلام موجه لتحسيس الشباب والآباء بأهمية الوحدة الأسرية خصوصاً وأن معدلات ارتفاع نسبة الطلاق أصبحت مريعة، فهناك من يطلق أسرته وهناك من يطلق بلاده وهناك من يطلق الحياة كاملة عبر قوارب الموت.

سلسلة المصادر والمراجع باللغة العربية:

1. الصباغ، ليلى (1975)، *المرأة في التاريخ العربي في تاريخ العرب ما قبل الاسلام*، دمشق، منشورات وزارة الثقافة والإرشاد القومي.
2. القصير، عبد القادر، (1999)، *الأسرة المتغيرة في مجتمع المدنية العربية*، بيروت، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، الطبعة الأولى.
3. المريني، فاطمة، (2009)، *ما وراء الحجاب: الجنس كهندسة اجتماعية*، فاطمة الزهراء أزرويل (ترجمة)، دار الفنك للنشر، الدار البيضاء، الطبعة الخامسة.
4. بن عبد الله، زهية، (2017)، " المرأة، الاختلاط والديناميكيات المجنسة للفضاء العام: مقارنة جندرية لواقع تمثلات العلاقات الجنسية في الجزائر لدى الشباب الجامعي"، في *مجلة العلوم الانسانية والاجتماعية*، جامعة ورقلة، العدد 30/، سبتمبر.
5. بن غبريط، رمعون، نورية، (2008)، "الطفل، المدرسة والشارع فضاء للعب: حالة الجزائر"، في *إنسانيات*، وهران، عدد 41، السنة الثانية عشر، جويلية – سبتمبر.
6. عبده سمير، (1988)، *المرأة في المجتمع العربي*، دمشق، مطبعة العجلوني، الطبعة الأولى.

7. عبد المعطي، حسن مصطفى، (2008)، *الأسرة ومشكلة الأبناء*، القاهرة، دار السحاب للنشر والتوزيع. في: صالح بن شريف حنيفة (2008)، "الأسرة وعنف الطفل: علاقة افتراضية أم حتمية؟ في: "الطفولة والتنشئة الاجتماعية"، في إنسانيات، السنة الثانية عشر، عدد 41، جويلية/سبتمبر.

Bibliographie en langue française :

1. AREZKI, Dalila (2004), *Sens et non-sens de la famille algérienne*, Paris, Éditions Publisud.
2. BADINTER, Elisabeth (2001), *XY: de l'identité masculine*, Paris, Éditions Odile JACOB.
3. BENKHELIL, R. (1982), *Réflexions sur les structures familiales*, Alger, INEAP.
4. BLAISE KOPP, Françoise (1997), « les ruptures, les copains et les normes d'adolescents », in EID G. (dir.), *La famille, le lien et la norme*, Paris, l'Harmattan.
5. BONTE, Pierre (1997), « Aux fondements du lien familial : genre et / ou filiation ? ». In EID Georges (dir), *La famille, le lien et la norme*, Paris, l'Harmattan, p. 15.
6. BOURDIEU, Pierre (1991), « Le sexe, catégorie sociale », in *Revue actes de la recherche en sciences sociales : Masculin / Féminin*, n° 83.
7. BOURDIEU, Pierre (1998), *La domination masculine*, Paris, Seuil.
8. BOURQIA, Rahma (2000), «Les jeunes et l'expression religieuse : stratégie de l'ambivalence », In Bourquia R., El Ayadi M., El Harras M., Rachik H. (dir.), *Les jeunes et valeurs religieuses*, Dakar, Éditions EDDIF- CODESRIA.
9. CENEAP, (2009), « Mutations de la famille algérienne et situations de certains groupes vulnérables », in *La revue du CENEAP*, Alger.
10. DOLTO, Françoise (1984), *L'Image inconsciente du corps*, Paris, Seuil.
11. FALCONNET, G. et LEFAUCHEUR, N. (1975), *La fabrication des mâles*, Paris, Seuil.
12. GUESSOUS, Naoumine (1991), *Au-delà de toute pudeur la sexualité au Maroc*, Casablanca, Éditions EDDIF, 7^{ème} édition.
13. HARTLEY, Ruth (1959), « Sex role pressures in the socialization of the male child », in *Psychological reports*, n° 5.
14. LEBSARI, OUARDIA, ((1998, « Traditions et modernisation en Algérie : cas de la famille et de la planification familiale », op. cit ., (version numérique sur CD, bibliothèque du CREAD).
15. MEDHAR, Slimane (1992), *Tradition contre développement*, Algérie, ENAP.

16. PAGES-DELON, Michèle (1989), *Le corps et ses apparences: L'Envers du look*, Paris, l'Harmattan, Coll. Logiques sociales et éducations.
17. PAQUIS Christine, http://www.psychanalyse.com/pdf/l_image_inconsciente_du_corps.pdf
18. SCHILDER, Paul (1968), *L'Image du corps*, Paris, Gallimard.
19. TODD, Emmanuel (1984), *L'enfance du monde: structures familiales et développement*, Paris, Seuil.

واقع الأمن الأسري في المجتمع الفلسطيني كما يدركه الشباب الجامعي الفلسطيني

(دراسة ميدانية في الجامعة العربية الأمريكية/ محافظة جنين)

الباحثة: د. رحاب عارف السعدي

أستاذ مساعد - كلية العلوم الإنسانية/ قسم علم النفس، جامعة الاستقلال/ أريحا- فلسطين

الملخص:

هدفت الدراسة إلى معرفة واقع الأمن الأسري في المجتمع الفلسطيني من وجهة نظر طلبة الجامعة العربية الأمريكية في مدينة جنين، ولتحقيق ذلك قامت الباحثة بتطوير أداة لجمع البيانات اللازمة (استبانة) تم التحقق من صدقها وثباتها. تكونت عينة الدراسة من (250) طالباً وطالبة. أظهرت نتائج الدراسة أن إدراك الشباب الجامعي الفلسطيني لواقع الأمن الأسري كان بدرجة كبيرة. كما تبين وجود فروق دالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$)، في متوسطات استجابات أفراد العينة حول واقع الأمن الأسري بحسب متغير الجنس على جميع الأبعاد بإستثناء بعد التفاعل الأسري، وتبين وجود فروق على مستوى الأداة الكلية وأبعادها بحسب متغير السنة الدراسية، ومكان السكن.

الكلمات المفتاحية: الأمن، الأمن الأسري، الجامعة العربية الأمريكية.

The Reality Of Family Security In The Palestinian Society As Recognized By The Palestinian University Youths (A field study at the Arab American University/Jenin Governorate)

ABSTRACT

The study aimed to know the reality of the family security in the Palestinian society from the point of view of the students of the Arab American University in the city of Jenin. To achieve this, the researcher developed an instrument for gathering the required data (a questionnaire), then its validity and reliability and validity were verified. The sample of the study consisted of (250) male and female students. The results of the study revealed that the recognition of the Palestinian university youths of the reality of the family security was at a big degree. It was also indicated that there are statistically significant differences at the significance level of ($\alpha \leq 0.05$) in the means of the responses of the individuals of the sample on the reality of the family security according to the variable of gender on all the dimensions except the dimension of family interaction. It was indicated that there are differences on the level of the total instrument and its dimension according to the variable of the year of study, and the place of residence.

Key Words: Security, Family Security, Arab American University.

مقدمة:

يعيش المجتمع الفلسطيني جملةً من الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية بسبب الاحتلال الإسرائيلي للأرض الفلسطينية، والتي تهدف بمجملها إلى تفتيت المجتمع الفلسطيني من خلال إغراقه بالمشكلات الحياتية وفي مقدمتها تهديم دور الأسرة وتفريغها من دورها الاجتماعي والأخلاقي، كون الأسرة هي الحاضنة الأولى والأساسية للقيم والمعتقدات والعادات والتقاليد، وهي التي لا زالت تحافظ على ديمومة تاريخ وتراث الشعب الفلسطيني، فإذا انهارت الأسرة بقيمها ومعتقداتها سوف ينهار المجتمع، وبالتالي يسهل السيطرة والاستحواذ على المجتمع الفلسطيني وتطبيعها بقية جديدة يصطنعها الاحتلال بنفسه، حتى لا يكون هناك شعب ينادي بوطنه فلسطين.

من هنا تعدّ الأسرة اللبنة الأولى في بناء الإنسان والمجتمع، وهي تلعب دوراً أساسياً في تكوين شخصية الإنسان، وفي تشكيل سلوكه في مختلف مراحل حياته، وهي المؤسسة الاجتماعية الأولى المسؤولة عن التنشئة الاجتماعية والضبط الاجتماعي⁵⁴. فالأسرة تقوم بوظائف اجتماعية وتربوية، وهي موجودة في كل المجتمعات البشرية ومن أكثرها تأثيراً على حياة الأفراد والجماعات فهي التي تقوم بمراقبة أفرادها وتضبط تصرفاتهم وسلوكياتهم، ومن خلال هذا يتعلم الأفراد مبادئ السلوك وكيفية التعامل مع الآخرين وإكسابهم القيم والعادات والمعايير السلوكية، وبالتالي فإنها تقوم بتأهيل أفرادها ليصبحوا ذوي مواهب وطاقات خلاقة في المجتمع⁵⁵.

والأسرة من العوامل المهمة في التنشئة الاجتماعية السوية، لأن المعايير والقواعد الأخلاقية يتم نقلها للفرد من خلال التنشئة الاجتماعية، فهذه القواعد تضبط بشكل فاعل السلوك الفردي لصالح المجتمع، إذ تبدأ علاقة الأسرة مع الأبناء منذ ميلادهم، حيث تؤكد الدراسات الاجتماعية والنفسية أن تجارب التعلم الأولى للأطفال في التنشئة المبكرة تؤسس أنماط سلوك وعادات وتصورات تتسم بالديمومة والتأثير في استجابات الفرد عند النضج⁵⁶.

كما أن الأسرة هي المسؤولة عن تكوين نمط شخصية الفرد، فهي الإطار العام الذي يشمل جميع الأدوار الاجتماعية المختلفة التي يلعبها الفرد في الحياة، وهي الأساس الذي يحيط باستجابات الفرد المختلفة تجاه بيئته التي يعيش فيها، وهي أيضاً تعد بيئة نفسية مناسبة لإشباع حاجات الطفل النفسية الاجتماعية، لذا فهي مسؤولة عن تكوين أخلاقيات الفرد بوجه عام، كاتجاهاته نحو الأمانة والصدق والوفاء وغيرها من القيم، وهي التي تغذي الطفل في مرحلة الطفولة بالأمن والطمأنينة، وتبعد عنه القلق والتوتر وتحميه من الاضطرابات النفسية المختلفة، وتمكنه من الحصول على الرعاية الصحية والاجتماعية التي يحتاجها، وتدرجه لمواجهة المعايير السائدة في المجتمع⁵⁷. إن الأسرة ليست مسؤولة عن تأمين الحاجات الفسيولوجية فحسب، إنما يقع على

⁵⁴ أساليب معاملة الأب كما يدركها الأبناء وعلاقتها بالشعور بالأمن النفسي لدى عينة من طلاب المرحلة الثانوية في مدينة تبسة. سامية ابرييم: 1768.

⁵⁵ العنف الأسري الموجه نحو الأبناء وعلاقته بالوحدة النفسية (دراسة ميدانية على عينة من طلبة الصف الأول الثانوي بمحافظة ريف دمشق). محمد كاتي: 69.

⁵⁶ أثر العوامل الاجتماعية في انحراف الأحداث من وجهة نظر الأحداث المنحرفين. حيلان الحارثي: 25.

⁵⁷ العنف الأسري الموجه نحو الأبناء وعلاقته بالشعور بالأمن لدى عينة من طلبة الصف التاسع في مدينة الخليل. عبد الناصر السويطي: 283.

عاتقها تأمين الحاجات النفسية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية من خلال التواصل الإنساني مع أفراد الأسرة، وليس من خلال الشتم والتحقير والإهمال والعزلة، مما يتسبب بالعديد من المشكلات للأبناء⁵⁸.

من هنا ترى الباحثة أن الأسرة تلعب دوراً محورياً وأساسياً في تحقيق الاستقرار والطمأنينة لأفرادها، ومن ثم تحقيق الاستقرار والأمان في المجتمع، والذي يكون بدوره عاملاً هاماً في الصمود والتصدي لكافة الممارسات الإسرائيلية الاحتلالية للأرض الفلسطينية.

مشكلة الدراسة وأسئلتها:

تعد الأسرة نظاماً اجتماعياً يقوم بعدة وظائف من أهمها وظيفة الحماية والوظيفة الأخلاقية تجاه أفرادها، فهي توفر لأفرادها الإشباع النفسي والذي يساعدهم على النمو الانفعالي والشعور بالأمن النفسي. من هنا كان دور الأسرة الفلسطينية في الحفاظ على هذه الأدوار يواجه بعض الصعوبات والتحديات، نظراً للواقع الاجتماعي والسياسي والثقافي الذي تعيشه الأسرة الفلسطينية التي تعاني من الأزمات المختلفة والتشتت، مما ساعد في الحد من وظيفة الأسرة في توفير الأمن لأبنائها في ظل هذه الظروف.

من هنا انبثقت مشكلة الدراسة من خلال التحديات التي تواجه واقع الأمن في الأسرة الفلسطينية، وكذلك من قلة الدراسات التي بحثت واقع الأمن الأسري في المجتمع الفلسطيني، ومن خلال ملاحظات الباحثة ومعايشتها اليومية للأوضاع الاجتماعية والسياسية والاقتصادية التي تعيشها الأسرة الفلسطينية وما تواجهه من تحديات للمحافظة على دورها كونه الركيزة الأساسية للحفاظ على مجتمع مترابط ومتماسك، يسود بين أفرادها التعاطف والاحترام وتحمل المسؤولية، فإذا تحقق الأمن في الأسرة فسوف ينعكس على الأمن الاجتماعي للمجتمع.

من هنا تسعى الدراسة الحالية للإجابة عن سؤال الدراسة الرئيس وهو: ما واقع الأمن الأسري في المجتمع الفلسطيني من وجهة نظر الشباب الجامعي الفلسطيني.

وينبثق من هذا السؤال الأسئلة الفرعية الآتية:

- هل يوجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) في متوسطات استجابات أفراد العينة حول واقع الأمن الأسري تبعاً لمتغير الجنس.
- هل يوجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) في متوسطات استجابات أفراد العينة حول واقع الأمن الأسري تبعاً لمتغير السنة الدراسية.
- هل يوجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) في متوسطات استجابات أفراد العينة حول واقع الأمن الأسري تبعاً لمتغير مكان السكن.

فروض الدراسة:

1. لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) في متوسطات استجابات أفراد العينة حول واقع الأمن الأسري تبعاً لمتغير الجنس.

⁵⁸ العنف الأسري الموجه نحو الأبناء وعلاقته بالأمن النفسي. عمر الفراية: 13

2. لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) في متوسطات استجابات أفراد العينة حول واقع الأمن الأسري تبعاً لمتغير السنة الدراسية.

3. لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) في متوسطات استجابات أفراد العينة حول واقع الأمن الأسري تبعاً لمتغير مكان السكن.

أهداف الدراسة:

سعت الدراسة الحالية إلى تحقيق الأهداف الآتية:

- التعرف إلى واقع الأمن الأسري في المجتمع الفلسطيني من وجهة نظر طلبة الجامعة العربية الأمريكية/ محافظة جنين.
- الكشف عن الفروق (إن وجدت) في متوسط درجات تقديرات أفراد العينة في ضوء متغيرات (الجنس، السنة الدراسية، مكان السكن).

أهمية الدراسة:

الأهمية النظرية:

- تعد هذه الدراسة- وبحدود علم الباحثة- من الدراسات القليلة التي بحثت في واقع الأمن الأسري في المجتمع الفلسطيني.
- إثراء الجانب النظري عن مفهوم الأمن الأسري في المجتمع الفلسطيني، خاصة أن هذا المفهوم بحاجة إلى مزيد من البحث والاستفاضة في مجتمع يزخر بالتحديات والمعوقات.
- معرفة رأي الشباب الجامعي حول واقع الأمن الأسري في المجتمع الفلسطيني.

الأهمية التطبيقية:

- تعد هذه الدراسة مدخلاً لدراسات وأبحاث أخرى للتعلم في موضوع الأمن الأسري ومقوماته في المجتمع الفلسطيني ومع متغيرات أخرى.
- قد تعمل هذه الدراسة على إثارة انتباه المسؤولين وأصحاب القرار لاتخاذ الإجراءات اللازمة لتعزيز واقع الأمن الأسري في المجتمع الفلسطيني.

حدود الدراسة: تم تطبيق الدراسة على طلبة الجامعة العربية الأمريكية في محافظة جنين/ فلسطين، بالفصل الدراسي الأول من العام 2018/2019، وضمن حدود أدوات الدراسة المستخدمة وخصائصها السيكمومترية (الصدق والثبات) التي وظفت لغاية تحقيق أهداف الدراسة.

مفاهيم الدراسة:

الأمن: شعور الفرد بالأمن والطمأنينة، وتحقيق التوازن بين قوى نفسه الداخلية وبين مصالحه الفردية ومصالح الجماعة⁵⁹.

⁵⁹ الأمن النفسي وعلاقته بالانتماء الوطني لدى قوات الأمن الوطني الفلسطيني في منطقة بيت لحم. ناهدة العرجا وتيسير عبد الله: 79.

الأمن الأسري: شعور الأسرة بالأمان وحماية أفرادها من أي اعتداء على حياتهم وممتلكاتهم، وشعورهم بالإطمئنان وتمكينهم من ممارسة كافة حقوقهم السياسية والاقتصادية والاجتماعية بأمن وأمان، ليكون لهم مكانة في المجتمع⁶⁰.

وتعرف الباحثة الأمن الأسري إجرائياً: هو شعور أفراد الأسرة بالأمن والاطمئنان في ممارسة كافة حقوقهم في المجتمع والتي تضمن لهم مكانة وريادة فيه.

الجامعة العربية الأمريكية: تقع في محافظة جنين، وهي أول جامعة خاصة في فلسطين، وبرأس مال فلسطيني، تأسست بالتعاون مع جامعة ولاية كاليفورنيا ستانسلوس التي قدمت النصح في مجال وضع الخطط الأكاديمية وكيفية تنفيذها تقدم الجامعة خدماتها التعليمية للطلبة الراغبين بالالتحاق بها من فلسطين والخارج⁶¹.

الأمن الأسري:

يُعدّ الأمن الأسري ضرورة اجتماعية ومسؤولية مشتركة بين جميع أفراد الأسرة، حتى تتجنب الأسرة انهيار منظومة القيم بين أفرادها، مما يؤدي إلى تفككها⁶². فالمشكلات الزوجية بين الوالدين، وضعف الروابط الأسرية بين أفرادها، وما يؤول إليه من تفاعلات سلبية مستمرة، تؤدي إلى تأثيرات سلبية كبيرة على الأبناء، تظهر من خلال مشكلات نفسية وسلوكية عديدة⁶³. ولهذا يمكن اعتبار الأسرة وحدة دينامية تهدف إلى نمو الطفل نمواً اجتماعياً، من خلال التفاعل بين أفرادها مما يؤدي دوراً حيوياً في تكوين شخصية الطفل وتوجيه سلوكه⁶⁴.

ويقوم الأمن الأسري على إيجاد أسس مناسبة لحياة الأسرة، حيث يشعر أفرادها بالأمن والأمان، وانعدام مصادر التهديد والخطر والقلق، لأن الحاجة إلى الأمن تنمو مع الطفل منذ طفولته الأولى⁶⁵.

وفي ضوء هذا نجد أن الممارسات الإسرائيلية والسياسات الاحتلالية وتصاعد انتهاكات حقوق الإنسان الفلسطيني، والتي تمثلت بالاعتقالات، والاعتقالات، وتدمير البيوت، وحالات الإهانة والإذلال اليومية التي يلحقها المواطن الفلسطيني، انعكست نتائج هذه الممارسات من خلال عدم القدرة على تحسين الظروف المعيشية، ومحاربة الفقر والبطالة وتحسين مستوى تقديم الخدمات الأساسية للمواطن الفلسطيني، مما انعكس سلباً على واقع الأمن الأسري للأسرة الفلسطينية⁶⁶.

ويستند الأمن الأسري على ثلاثة أبعاد هي:

⁶⁰ مرجع سابق: 32

⁶¹ موقع الجامعة العربية الأمريكية.

⁶² الأمن الأسري: المفاهيم، المقومات، المعوقات (دراسة ميدانية في مدينة صنعاء). عزيز أحمد الحسني: 174.

⁶³ الخصائص السيكومترية لمقياس جودة الحياة الأسرية لدى عينة من التلاميذ المراهقين. رانيا علي: 335.

⁶⁴ أنماط التواصل الأسري وعلاقتها بالمرونة النفسية لدى طلاب المرحلة المتوسطة الثانوية بمدينة الطائف. مغاوري عيسى وعبد الله العصيمي: 223.

⁶⁵ علاقة العنف الأسري ببناء سيكولوجية الطفل (دراسة في المجتمع الفلسطيني). يحيى النجار: 94.

⁶⁶ أثر الانتهاكات الإسرائيلية في العام 2008 على قدرة السلطة الوطنية الفلسطينية على حماية حقوق الإنسان. عائشة أحمد: 7

أولاً: التفاعل الأسري: هو الروابط الأسرية والعاطفية التي تربط أفراد الأسرة بعضهم ببعض، ويتم التفاعل بينهم من خلال التشاور، والتفاهم، والحوار، ويتميز التفاعل بوجود مشاعر تتسم بالإطمئنان والمودة والمشاركة والرعاية والاهتمام⁶⁷.

ويعدّ التفاعل الأسري مكوناً ضرورياً وثابتاً لتطور الأفراد في علاقاتهم مع بعضهم البعض، فالتفاعل بين أفراد الأسرة يجعل علاقاتهم مرنة، ولديهم المقدرة لمواجهة ضغوط الحياة اليومية، في حين أن التفاعل السلبي بين أفراد الأسرة له نتائج سلبية على ما يدور بينها من عمليات وتفاعلات⁶⁸.

كما أن التفاعلات الأسرية تعد بمثابة وحدة للتفاعل الاجتماعي المتبادل بين أفراد الأسرة، حيث تؤثر في تعديل وتشكيل الشخصية الإنسانية⁶⁹.

ويعد التواصل الإيجابي بين أفراد الأسرة من أهم العوامل التي تحقق الأمن للأسرة، حيث يستطيع الأفراد التعبير عن أنفسهم بكل صراحة ووضوح، واحترام الآخرين لهم. كذلك تتضمن تحمل المسؤولية الكاملة فيما يتعلق بوظائف كل منهم وأدوارهم في الأسرة، بحيث تكون حقوقهم وواجباتهم معروفة⁷⁰.

ثانياً: التنشئة الوالدية:

هي التنشئة الأولية التي يتعلم فيها الأطفال القيم والمعايير والقواعد الثقافية للمجتمع الذي ولدوا فيه، واستقرار الشخصية يشير إلى الدور الذي تلعبه الأسرة في مساعدة أبناءها الكبار عاطفياً⁷¹.

والتنشئة الوالدية هي الإجراءات والأساليب التي يتبعها الوالدان في تطبيع وتنشئة أبناءهما اجتماعياً⁷². كما أنها تعدّ وسيلة للآباء والأمهات للتفاعل والتواصل مع أبنائهم، والتي يتم عبرها نموهم النفسي والاجتماعي⁷³.

وهي أيضاً السلوكيات والاتجاهات الأسرية التي يتبناها الوالدان، لتحقيق التفاعل الاجتماعي مع الأبناء، أو هي الطريقة أو الأسلوب الذي يختاره الوالدان لتطبيع أبنائهم أو تنشئتهم اجتماعياً⁷⁴.

⁶⁷ الاتصال داخل الأسرة وعلاقته بالتوافق الدراسي (دراسة ميدانية على تلاميذ السنة الأولى ثانوي- بسكرة). مروة عمارة: 5.

⁶⁸ الأسرة وعوامل نجاحها. نبيل حليلو: 7

⁶⁹ الفروق في أبعاد التفاعل الأسري داخل أسر التلاميذ ذوي الإعاقة الذهنية البسيطة العدوانيين وغير العدوانيين بدولة الكويت. محمد الفليكاوي: 36.

⁷⁰ أساليب المعاملة الوالدية كما يدركها الأبناء وعلاقتها بالاتزان الانفعالي لدى الأطفال المضطربين كلامياً بمحافظة مسقط. ناصر الغداني: 21.

⁷¹ المناخ الأسري وعلاقته بالكفاءة الذاتية المدركة لدى الأشخاص ذوي الإعاقة البصرية في الأردن. فؤاد الجوالده وآخرون: 22.

⁷² الطفل: تنشئته وحاجاته. هدى القناوي: 15.

⁷³ الاتجاهات الوالدية في التنشئة الاجتماعية وعلاقتها بمخاوف الذات لدى الأطفال. فاطمة الكتاني: 20.

⁷⁴ أساليب المعاملة الوالدية كما يدركها الأبناء في النرجسية العصابية وعلاقتها بمستوى تقدير الذات. إسماعيل الهلول: 112.

وتعد التنشئة الوالدية مصدراً هاماً لإشباع حاجة الطفل من الأمن والإطمئنان والعلاقات الوجدانية، وتكوين خبرات الرضا والاستقرار لديه⁷⁵. فعملية التنشئة الأسرية السليمة تساعد الأفراد على تكوين القدرة على التكيف مع أنفسهم ومجتمعهم، في حين أن الخبرات النابعة من مواقف الحرمان يؤدي إلى تكوين شخصية تعاني من عدم الطمأنينة والقلق والاضطراب⁷⁶.

في حين أن الممارسات الوالدية المفرطة في السيطرة تعكس التفاعلات الضعيفة بين الوالدين والأبناء، مما يجعل أفراد الأسرة منشغلين ببعضهم البعض مما يعرقل مسارات النمو النفسي السليم لأفراد الأسرة⁷⁷.

وأشارت بعض الدراسات إلى الآثار السلبية لاضطراب البيئة الأسرية على سلوك الطفل، إذ تبين أن الأطفال الذين ينشئون داخل جو أسري غير مستقر يعانون من مشكلات انفعالية وسلوكية واجتماعية⁷⁸.

كما أن التنشئة السلبية تؤدي إلى التفرقة بين أفراد الأسرة، والعنف والتباعد، مما يؤثر على دافعيتهم للإنجاز والتفوق، ولا يملكون حرية التعبير عن آراءهم، حيث تتسم هذه الأسر بعدم الفاعلية وعدم المرونة، ولا تهتم بالنواحي الثقافية والعلمية والترفيهية والدينية⁷⁹.

وأشارت بعض الدراسات بأن الوالدية الإيجابية تنبأت بالمستويات الأدنى من سوء التوافق، بينما ارتبطت الوالدية السلبية المتصفاة بقسوة المعاملة بالمستويات الأعلى من المشاكل العاطفية والسلوكية لدى الأطفال والمراهقين، كما أن أنماط وممارسات الوالدية السلبية الأخرى، وخاصة الوالدية المهملة فإنها تؤثر بشكل سلب على الرفاه النفسي للمراهقين⁸⁰. كما أن ضعف التواصل مع الأبناء وعدم تخصيص وقت كاف للجلوس معهم، والانشغال عنهم لفترات طويلة، يعرضهم للكثير من المشكلات والضياع والانحراف⁸¹

ثالثاً: المساندة الأسرية

هي "المشاركة الفعالة للأسرة والبيئة لتعزيز مواجهة أحداث الحياة الضاغطة والتكيف معها من أجل الشعور بالقيمة واحترام الذات والتخفيف من هذه الأحداث حتى لا يقع الفرد فريسة للإصابة بالاضطرابات النفسية⁸². وهي أيضاً إدراك الفرد لوجود أشخاص ذي أهمية في حياته يمكنه الاعتماد عليهم والثقة فيهم واللجوء إليهم وقت الأزمات⁸³.

⁷⁵ الاتجاهات الوالدية في التنشئة الاجتماعية كما يدركها طلبة الصف الثاني الثانوي في جنوب الضفة الغربية/ فلسطين. محمد عابدين: 130.

⁷⁶ أساليب المعاملة الوالدية والشعور بالأمن النفسي والقلق لدى عينة من طالبات المرحلة المتوسطة بمدينة جدة. ميساء مهندس: 13.

⁷⁷ الأداء الوظيفي الأسري كما يدركه المراهقون وعلاقته بالكفاءة الاجتماعية والقلق. جهاد علاء الدين وتغريد العلي: 66.

⁷⁸ التكيف والصحة النفسية. بطرس حافظ: 80.

⁷⁹ واقع التنشئة الاجتماعية الديموقراطية في الأسرة الأردنية في محافظة المفرق. بشار مصلىح وموسى أبو دلبوح: 69.

⁸⁰ أساليب المعاملة الوالدية كما تدركها الأمهات وعلاقتها بالأمن النفسي للأطفال. أميرة حسان دوام وشريف محمد حورية: 48.

⁸¹ أخطاء الأسرة الشائعة في تربية الآباء من وجهة نظر طلاب الدراسات العليا في الجامعة الإسلامية بغزة. محمود أبو دف وسناء أبو دقة: 341.

⁸² الخبرات الصادمة والمساندة الأسرية وعلاقتها بالصحة النفسية للطفل. عائدة حسنين: 27.

⁸³ تقدير الذات والمساندة الأسرية للمرأة. سميرة شند: 268.

وتعدّ المساندة الأسرية جزءاً من المساندة الاجتماعية والتي تعمل كمصدر للوقاية من الآثار السلبية الضاغطة بما فيها المرض النفسي وتحقيق الراحة النفسية، ويسودها الحب والدفء العاطفي، أما المساندة الوجدانية فهي أحد أشكال المساندة الأسرية وهي المساندة النفسية التي يتلقاها الفرد من وقوف الناس بكافة المواقف، وإبداء التعاطف معه واهتمامهم بأمره⁸⁴.

وتعدّ المساندة الأسرية من مقومات الأمن الأسري، حيث أن الروابط الاجتماعية والمساندة العاطفية تؤدي إلى تعميق التوافق النفسي والاجتماعي بين أفراد الأسرة، وتنمي روح الانتماء لديهم، وزيادة التماسك والترابط بين أفرادها، وزيادة الإحساس بهويتهم الذاتية. وهذه العواطف الإيجابية تؤدي بدورها إلى إيجاد جو من الإخاء والمودة والتماسك بين أفراد الأسرة⁸⁵.

وتظهر المساندة الأسرية جلياً من خلال القدرة على مواجهة بعض المشكلات الحياتية التي تعاني منها الأسرة، مما يسبب لها القلق والتوتر والأزمات النفسية، وهذا يؤدي إلى انعكاسات سلبية على حياة الفرد والأسرة، مما يؤثر على أمنه الفردي والأسري⁸⁶.

دراسات سابقة:

أجرت سامية صوشي (2017) دراسة هدفت للكشف عن طبيعة العلاقة بين المساندة الأسرية والصحة النفسية لدى عينة من مرضى القصور الكلوي. والكشف عن الفروق بين أفراد العينة تبعاً لمتغير الجنس. تكونت عينة الدراسة من (60) مريضاً من مرضى القصور الكلوي اختيرت بالطريقة القصدية. أظهرت نتائج الدراسة أنه لا يوجد علاقة ارتباطية دالة إحصائياً بين المساندة الأسرية والصحة النفسية للمرضى، كذلك لا يوجد فروق دالة إحصائياً تعزى لمتغير الجنس.

أما عزيز أحمد الحسني (2016) فقد قام بدراسة هدفت إلى تشخيص المعوقات الداخلية والخارجية التي تؤثر سلباً في الأمن الأسري ومعالجتها. تكونت عينة الدراسة من (12) من أرباب الأسر وتم استخدام طريقة المقابلة. توصلت الدراسة إلى أن هناك مخاطر عدة تهدد الأمن الأسري كالبطالة، والحوادث البيئية. كما أظهرت النتائج أن الأمن الأسري مرتبط بأمن المجتمع، وأي خلل في أحد عناصره أو مقوماته الاقتصادية أو السياسية، أو الصحية، أو الاجتماعية يؤثر سلباً على أمن الأسرة.

قامت أميرة دوام وشريف حورية (2014) بدراسة هدفت إلى إدراك العلاقة بين إدراك الأمهات لأساليب المعاملة الوالدية والأمن النفسي للأبناء. تكونت عينة الدراسة من (200) أم من العاملات وغير العاملات من مستويات تعليمية مختلفة لديهن أبناء في سن (6-12). أظهرت نتائج الدراسة وجود علاقة ارتباطية موجبة دالة إحصائياً بين إدراك الأمهات لأساليب المعاملة الوالدية ككل والأمن النفسي للأبناء، وعدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسط درجات عينة الدراسة وفقاً لمحل الإقامة (ريف، وحضر).

أجرت سامية ابريغم (2011) دراسة هدفت للكشف عن طبيعة العلاقة الموجودة بين إدراك الأبناء لأساليب معاملة الأب وشعورهم بالأمن النفسي لدى عينة من طلاب المرحلة الثانوية، ومدى وجود فروق ذات دلالة إحصائية في إدراك الأبناء لأساليب معاملة الأب بين الذكور والإناث. ومن أجل تحقيق ذلك تم تطبيق مقياسي أساليب المعاملة الوالدية والأمن النفسي على عينة قصدية مكونة من (186) طالباً وطالبة في السنة الثانية ثانوي. أسفرت نتائج الدراسة وجود علاقة ارتباطية سالبة بين إدراك

⁸⁴ المساندة الأسرية وعلاقتها بالصحة النفسية لدى عينة من مرضى القصور الكلوي. سامية صوشي: 4.

⁸⁵ أهمية المساندة الاجتماعية في تحقيق التوافق النفسي الاجتماعي لدى الشباب البطال. حكيمة حمودة وآخرون: 3.

⁸⁶ التكيف والصحة النفسية. محمد السيد الهابط: 172.

الأبناء لأساليب معاملة الأب (التفرقة، التحكم، السيطرة، والتذبذب) في المعاملة وشعورهم بالأمن النفسي. وأظهرت النتائج أيضاً وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين الذكور والإناث في إدراك بعض أساليب معاملة الأب (الحماية الزائدة والمعاملة السوية للأب) لصالح الإناث.

فيما أجرى محمد عابدين (2010) دراسة هدفت إلى الكشف عن الاتجاهات الوالدية في التنشئة الاجتماعية في جنوب الضفة الغربية/ فلسطين. تكونت عينة الدراسة من (423) طالباً من طلبة الصف الثاني الثانوي في المدارس الحكومية في محافظة الخليل. أظهرت نتائج الدراسة وجود فروق ذات دلالة إحصائية في متوسطات استجابات الطلبة تبعاً للجنس لصالح الإناث

وأجرى محمود أبو دف وسناء أبو دقة (2008) دراسة هدفت للكشف عن الأخطاء الشائعة في تربية الأبناء من وجهات نظر الطلبة. تكونت عينة الدراسة من (146) من طلبة الدراسات العليا في الجامعة الإسلامية في غزة، تم اختيارهم بالطريقة العشوائية. أظهرت نتائج الدراسة أن أبرز الأخطاء كانت تلك المرتبطة بعلاقة الآباء بأبنائهم وبالحماية الزائدة لهم، وأداء الوجبات تجاههم. وأن أبرز أسباب الوقوع في الخطأ هي الظروف الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، وضعف الوازع الديني، وانشغال الآباء بأعمالهم.

تعقيب على الدراسات السابقة:

أظهرت نتائج الدراسات السابقة أن هناك تبايناً في نتائج هذه الدراسات، إلا أن غالبية هذه الدراسات أجمعت على أهمية الأسرة والتنشئة الأسرية من أجل تحقيق أمن مجتمعي وتحقيق الصحة النفسية من خلال المساندة الأسرية للأبناء مثل دراسة سامية صوشي (2017)، ودراسة أحمد الحسيني (2016). واستعرضت بعض الدراسات أهمية المعاملة الوالدية لما لها من تأثير على تربية الأبناء وتنشئتهم بطريقة سوية مثل دراسة أميرة دوام وشريف حورية (2014)، ودراسة سامية ابريغم (2011)، ودراسة محمد عابدين (2010)، ودراسة محمود أبو دف وسناء أبو دقة (2008).

وتتشابه الدراسة الحالية مع الدراسات السابقة أنها بحثت تأثير متغيرات (الجنس، ومكان السكن، والسنة الدراسية). إلا أنها تختلف من حيث تناولها لأهمية موضوع الأمن الأسري في المجتمع الفلسطيني من وجهة نظر الشباب الجامعي الفلسطيني.

إجراءات الدراسة ومنهجيتها:

منهج الدراسة:

وظفت الباحثة المنهج الوصفي التحليلي لتحقيق أهداف الدراسة، حيث تم تصنيف البيانات التي جمعت من المبحوثين، ومن ثم تحليلها باستخدام الطرق والأساليب الإحصائية المناسبة، ومناقشتها وربطها بالإطار النظري والدراسات السابقة.

مجتمع الدراسة:

تكوّن مجتمع الدراسة من جميع طلبة الجامعة العربية الأمريكية، والبالغ عددهم (8000) طالباً وطالبة، في الفصل الأول من العام الدراسي (2018/2019) حسب إحصائيات دائرة القبول والتسجيل في الجامعة.

عينة الدراسة:

عينة الدراسة الاستطلاعية:

تكونت عينة الدراسة الاستطلاعية من (40) طالباً وطالبة من طلبة الجامعة العربية الأمريكية، تم اختيارهم بطريقة العينة العشوائية البسيطة، ليتم تقنين أدوات الدراسة عليهم من خلال الصدق والثبات بالطرق المناسبة. عينة الدراسة الفعلية:

تكونت عينة الدراسة من (250) طالباً وطالبة من طلبة الجامعة العربية الأمريكية في مدينة جنين، تم اختيارهم بالطريقة العشوائية العنقودية (Cluster Random Sampling) ومن خارج عينة الدراسة الاستطلاعية، أي ما نسبته (3.1) من مجتمع الدراسة، وكانت جميعها صالحة للتحليل الإحصائي. وجدول (1) يوضّح كيفية توزيع أفراد العينة:

جدول (1): توزيع أفراد العينة بحسب الجنس، والسنة الدراسية، ومكان السكن.

المتغير	مستويات المتغير	العدد	النسبة المئوية
الجنس	ذكر	179	71.6%
	أنثى	71	28.4%
السنة الدراسية	أولى	37	14.8%
	ثانية	80	32.0%
	ثالثة	79	31.6%
	رابعة	54	21.6%
مكان السكن	مدينة	120	48.0%
	قرية	107	42.8%
	مخيم	23	9.2%

أداة الدراسة:

اطلعت الباحثة على العديد من الدراسات السابقة والأدوات المستخدمة، وعلى الأدب التربوي المتعلق بموضوع الدراسة وأهدافها وفروضها مثل دراسة أحمد الحسني (2016)، ودراسة سامية ابرييم (2011)، ودراسة محمد عابدين (2010)، ودراسة فؤاد الجوالدة وآخرون (2017) وغيرها من الدراسات المتعلقة بنفس الموضوع.

وبعد ذلك قامت الباحثة بتطوير مقياس الأمن الأسري والمكون من (30) فقرة، حيث تكون المقياس في صورته النهائية من (30) فقرة، موزعة على (3) أبعاد هي: بعد التفاعل الأسري ويتكون من الفقرات (1,2,3,4,5,6,7,8,9,10)، وبعد المساندة الأسرية ويتكون من الفقرات (11,12,13,14,15,16,17,18,19,20)، وبعد التنشئة الوالدية ويتكون من الفقرات (21,22,23,24,25,26,27,28,29,30).

وتم صياغة بعض الفقرات بصورة سلبية مثل الفقرات رقم: (2، 4، 6، 7، 13، 15، 16، 18، 21، 22، 24، 29)، والآخر صيغ بصورة إيجابية مثل الفقرات رقم: (1، 3، 5، 8، 9، 10، 11، 12، 14، 17، 19، 20، 23، 25، 26، 27، 28، 30)، وقد روعي في صياغة الفقرات الدقة والسلامة اللغوية، وقد بنيت الفقرات حسب مقياس ليكرت الخماسي، وكانت أوزان الفقرات كالآتي) بدرجة موافق بشدة=5 درجات، بدرجة موافق=4 درجات، بدرجة محايد=3 درجات، بدرجة معارض=2 درجة، بدرجة معارض بشدة=درجة واحدة). ويبين جدول (2) طريقة التصحيح لمقياس الأمن الأسري.

جدول (2): طريقة التصحيح لمقياس الأمن الأسري.

الرقم	المستوى	الدرجة
1	إذا تراوحت قيمة المتوسط للعبارة أو البعد بين 1 – 1,8	قليلة جداً
2	إذا تراوحت قيمة المتوسط للعبارة أو البعد بين 1,81 – 2,6	قليلة
3	إذا تراوحت قيمة المتوسط للعبارة أو البعد بين 2,61 – 3,4	متوسطة
4	إذا تراوحت قيمة المتوسط للعبارة أو البعد بين 3,41 – 4,2	كبيرة
5	إذا تراوحت قيمة المتوسط للعبارة أو البعد بين 4,21 – 5	كبيرة جداً

صدق أداة الدراسة:

للتحقق من صدق أداة الدراسة عُرض على لجنة من المحكمين (الصدق الظاهري) من ذوي الخبرة والاختصاص، حيث طُلب منهم الحكم على صلاحية الفقرات، ومدى ملائمتها لموضوعها ومجالها، ومدى وضوحها وسلامة صياغتها، وإضافة أية ملاحظات أخرى يرتأونها مناسبة، حيث أفادوا بصدقه دون تعديل، تم بعد ذلك التحقق من صدق البناء له، من خلال حساب معامل الارتباط بين متوسط كل فقرة من فقرات المقياس مع المتوسط الكلي له، وفحص مستوى دلالاته، عند مستوى الدلالة الاحصائية ($\alpha \leq 0.05$)، وذلك على أفراد عينة الدراسة الاستطلاعية، وكانت نتيجة ذلك أن جميع فقرات المقياس كانت دالة إحصائياً وتراوحت معاملات الارتباط ما بين (0.181 – 0.676).

ب) ثبات أداة الدراسة:

للتحقق من درجة ثبات مقياس الدراسة تم اتباع طريقة الاتساق الداخلي (Internal Consistency)، باستخدام معادلة الثبات كرونباخ ألفا (Cronbach Alpha)، وذلك على عينة الدراسة الاستطلاعية، وقد بلغت قيم معاملات الثبات للمقياس كما هو مبين في جدول (3).

جدول (3): قيم معامل الثبات لأبعاد واقع الأمن الأسري في المجتمع الفلسطيني

الرقم	أبعاد و واقع الأمن الأسري في المجتمع الفلسطيني	عدد الفقرات	قيمة ألفا
1.	التفاعل الأسري	10	.763
2.	المساندة الأسرية	10	.778
3.	التنشئة الوالدية	10	.803
	قيم معامل الثبات على الأبعاد الكلية للأداة	30	.887

يتضح من خلال الجدول (3) أن قيم معامل الثبات لأبعاد واقع الأمن الأسري في المجتمع الفلسطيني مجتمعة قد بلغت (0.887)، وتراوحت قيم الثبات للأبعاد الفرعية الثلاثة ما بين (0.763 و 0.803)، وهي نسب ثبات مقبولة.

متغيرات الدراسة:

1. المتغيرات المستقلة وتتمثل بالآتي:

- الجنس، وله مستويان هما: (ذكر ، أنثى).

- السنة الدراسية، ولها أربعة مستويات هي: (أولى ، ثانية ، ثالثة ، رابعة).

- مكان السكن، وله ثلاثة مستويات هي: (مدينة ، قرية ، مخيم).

2. المتغيرات التابعة: وتتمثل بواقع الأمن الأسري في المجتمع الفلسطيني كما يدركه الشباب الجامعي الفلسطيني، وتمثله (30) فقرة مقسمة على ثلاثة أبعاد هي (التفاعل الأسري، والمساندة الأسرية، والتنشئة الوالدية).

المعالجات الإحصائية للبيانات:

بعد جمع الاستبانات من عينة الدراسة، قامت الباحثة بتفريغ إجابات أفراد العينة، وإدخالها إلى الحاسب الآلي، ومعالجتها باستعمال برمجية أُل (spss)، فحُسبت المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية، من أجل الإجابة عن أسئلة الدراسة، وأُجري اختبار (ت) لعينتين مستقلتين (Independent Samples t-test)، واختبار تحليل التباين الأحادي (One Way ANOVA)، كما وأجري اختبار أقل فرق دال احصائياً للمقارنات البعدية (LSD)، من أجل فحص فرضيات الدراسة، في حين حُسب معامل ثبات أداة الدراسة بوساطة معادلة الثبات "كرونباخ-الفا".

عرض نتائج الدراسة ومناقشتها:

القسم الأول: النتائج المتعلقة بأسئلة الدراسة:

النتائج المتعلقة بسؤال الدراسة الرئيس: "ما واقع الأمن الأسري في المجتمع الفلسطيني كما يدركه الشباب الجامعي الفلسطيني؟" للإجابة عن هذا السؤال تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لكل بعد من أبعاد مقياس الأمن الأسري، وللأبعاد مجتمعة، وجدول (4) يبين ذلك.

جدول (4): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية، ودرجة التقدير لكل بعد من أبعاد الأمن الأسري على حدة، ومتوسط الأبعاد مجتمعة (الأمن الأسري بشكل عام)

الرقم	البعد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة التقدير
1.	التفاعل الأسري	3.44	.485	كبيرة
2.	المساندة الأسرية	3.65	.601	كبيرة
3.	التنشئة الوالدية	3.64	.494	كبيرة
	الامن الأسري بشكل عام	3.58	.436	كبيرة

يتضح من الجدول (4) أنّ بُعد المساندة الأسرية، قد حصل على أعلى المتوسطات الحسابية، تلاه- في ذلك- بُعد التنشئة الوالدية، وأخيراً بُعد التفاعل الأسري، وبوجه عام فقد تراوحت المتوسطات الحسابية للأبعاد بين (3.44-3.65)، وكان المتوسط العام لدرجة توافر الأمن الأسري مجتمعة هو (3.58) أي بدرجة تقدير كبيرة. وتفسر الباحثة هذه النتيجة بأن المجتمع الفلسطيني لا يزال يحافظ إلى حد ما على مساندة ودعم بين أفراد الأسرة، وهذا يدل على مستوى جيد من العلاقات الاجتماعية والأسرية التي تجعله قادراً على مواجهة كافة الضغوطات الحياتية، خاصة أن هذا المجتمع لا يزال يرزح تحت ضغط الاحتلال الإسرائيلي، والذي يجعل الحياة أكثر تعقيداً وأكثر شعوراً بالقهر والظلم. مما يجعل من الأسرة الملاذ الآمن للفرد والتي يستطيع من خلالها المحافظة على وجوده، وأن يستمد الطاقة الإيجابية منها حتى يستطيع تحقيق ذاته والصمود في وجه المعوقات التي تعترض حياته. وتتمثل المساندة الأسرية من خلال تلبية الأسرة لاحتياجات أفرادها المادية، ومساعدتهم على اجتياز المشكلات والأزمات التي تواجههم. وهذا يعدّ عاملاً مهماً في انتماء الفرد لأسرته، مما يوفر له علاقات طيبة والإحساس بالأمان والاهتمام والرعاية، مما يعمل على تحقيق الرفاهية النفسية للفرد، والشعور بتقدير الذات، وهذا ينعكس على علاقاته مع الآخرين مما يسود شعور بالأمن داخل الأسرة وفي المجتمع عامة، فالأمن الأسري مرتبط بالأمن الاجتماعي وأي خلل في مقوماته السياسية أو الاقتصادية أو الاجتماعية يؤثر سلباً على أمن الأسرة. كما تلعب التنشئة الوالدية وكيفية ممارسة الوالدين لأدوارهما في تربية الأبناء وتحقيق العدالة بينهم وعدم التفرقة والتمييز، كل هذا يؤدي إلى تحقيق عامل الاستقرار في الأسرة مما يؤدي إلى الشعور بالأمن الأسري. وتتفق هذه النتيجة مع دراسة أحمد الحسني (2016)، ودراسة محمود أبو دف وسناء أبو دقة (2008).

القسم الثاني: النتائج المتعلقة بفحص فرضيات الدراسة:

الفرضية الأولى: "لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) في متوسطات استجابات أفراد العينة حول واقع الأمن الأسري تبعاً لمتغير الجنس."

لفحص هذه الفرضية، أجرى اختبار (ت) لعينتين مستقلتين، وجاءت النتائج كما هو موضح في جدول (5).

جدول (5): نتائج اختبار (ت) لعينتين مستقلتين لاختبار مستوى دلالة الفروق بحسب متغير الجنس

الدلالة الإحصائية	قيمة "ت" المحسوبة	درجة الحرية	الانحراف المعياري	المتوسط	الجنس	البعد
.058	-1.904-	248	.439	3.41	ذكر	التفاعل الأسري
			.577	3.54	أنثى	
.000	-6.104-	248	.565	3.51	ذكر	المساندة الأسرية
			.554	3.99	أنثى	
.007	-2.722-	248	.498	3.58	ذكر	التنشئة الوالدية
			.462	3.77	أنثى	
.000	-4.509-	248	.419	3.50	ذكر	الأمن الأسري (الأداة الكلية)
			.422	3.77	أنثى	

يتضح من الجدول (5) عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$)، في متوسطات استجابات أفراد العينة حول واقع الأمن الأسري تبعاً لمتغير الجنس، وذلك على بعد التفاعل الأسري، إذ بلغ مستوى الدلالة له (0.058)، وهذه القيمة أكبر من (0.05)، مما يعني قبول الفرضية الصفرية، أي أن واقع الأمن الأسري في المجتمع الفلسطيني لا يختلف لدى طلبة الجامعة العربية الأمريكية باختلاف جنسهم وذلك على بعد التفاعل الأسري.

في حين يتضح وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$)، في متوسطات استجابات أفراد العينة حول واقع الأمن الأسري تبعاً لمتغير الجنس، وذلك على مستوى الأمن الأسري (الأداة الكلية)، وعلى بعدي المساندة الأسرية، والتنشئة الوالدية، إذ بلغ مستوى الدلالة لها على التوالي (0.000، 0.000، 0.007)، وهذه القيم أصغر من (0.05)، مما يعني عدم قبول الفرضية الصفرية، أي أن واقع الأمن الأسري في المجتمع الفلسطيني يختلف لدى طلبة الجامعة العربية الأمريكية باختلاف جنسهم، وذلك على مستوى الأمن الأسري (الأداة الكلية)، وعلى بعدي المساندة الأسرية، والتنشئة الوالدية، كما ويتضح أن الفروق على هذه الأبعاد كانت جميعها لصالح الطالبات بمتوسط حسابي أعلى من الطلاب، حيث بلغ المتوسط الحسابي للطالبات على مستوى الأداة الكلية (3.77)، مقابل متوسط الطلاب قدره (3.50). وتفسر الباحثة هذه النتيجة بأن الأسرة في المجتمع الفلسطيني لا زالت أسرة محافظة تتمسك بالقيم والأعراف الاجتماعية، وتشعر بالمسؤولية اتجاه الإناث أكثر من الذكور، وهذا نتيجة للأدوار الاجتماعية التي يتقاسمها الذكور والإناث، فطبيعة التنشئة الأسرية تتسم بالتشدد والتمسك بالعادات والتقاليد وإبداء مزيد من الحماية اتجاه الإناث، وهن بحاجة دائماً لمن يرعاهن أكثر من الذكور، الذين ينطلقون في المجتمع بأنشطة اجتماعية مختلفة تعبر عن رغباتهم وطموحاتهم، بعكس الإناث اللواتي يمارسن هواياتهن في نطاق البيت ولا يسمح لهن بالخروج مثل الذكور، انطلاقاً من مبدأ الرعاية الوالدية والاهتمام والخوف عليهن من مواجهة المشكلات، لذا فإن الأسرة تبدي مزيداً من الخوف والحرص على الإناث باعتبار أنهم الأضعف وبحاجة للحماية والدلال وتعزيز ثقتهم بأنفسهم أكثر.

وتتفق هذه النتيجة مع دراسة محمد عابدين ((2010)، ودراسة سامية ابرييم (2011)، إلا أنها تختلف مع دراسة سامية صوشي (2017) حيث لا يوجد فروق تبعاً لمتغير الجنس.

الفرضية الثانية: "لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) في متوسطات استجابات أفراد العينة حول واقع الأمن الأسري تبعاً لمتغير السنة الدراسية."

لفحص هذه الفرضية أُجري اختبار تحليل التباين الأحادي، فكانت النتائج التي تم الحصول عليها كما هو مبين في جدول (6).

جدول (6): نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي، لاختبار مستوى دلالة الفروق بحسب متغير السنة الدراسية

البعد	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة "ف"	مستوى الدلالة
التفاعل الأسري	بين المجموعات	3.948	3	1.316	5.928	.001
	داخل المجموعات	54.610	246	.222		
المساندة الأسرية	بين المجموعات	12.365	3	4.122	13.056	.000
	داخل المجموعات	77.660	246	.316		
التنشئة الوالدية	بين المجموعات	4.262	3	1.421	6.178	.000
	داخل المجموعات	56.571	246	.230		
الأمن الأسري (الأداة الكلية)	بين المجموعات	5.555	3	1.852	10.925	.000
	داخل المجموعات	41.694	246	.169		

يتضح من الجدول (6) وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$)، في متوسطات استجابات أفراد العينة حول واقع الأمن الأسري تبعاً لمتغير السنة الدراسية، وذلك على مستوى الأمن الأسري (الأداة الكلية)، وكل بعد من أبعادها المتمثلة ببعد التفاعل الأسري، وبعد المساندة الأسرية، وبعد التنشئة الوالدية، إذ بلغ مستوى الدلالة لها على التوالي (0.000، 0.001، 0.000)، وهذه القيم أصغر من (0.05)، مما يعني عدم قبول الفرضية الصفرية، أي أن واقع الأمن الأسري في المجتمع الفلسطيني يختلف لدى طلبة الجامعة العربية الأمريكية باختلاف سنتهم الدراسية.

وللتعرف إلى مواطن الفروق في مستوى واقع الأمن الأسري في المجتمع الفلسطيني (الأداة الكلية) بين مستويات متغير السنة الدراسية، وتحديد وجهتها، فقد أُجري اختبار أقل فرق دال إحصائياً (LSD) للمقارنات البعدية، حيث كانت النتائج كما هو موضح في جدول (7).

جدول (7): اختبار أقل فرق دال إحصائياً (LSD) للمقارنات البعدية لواقع الأمن الأسري في المجتمع الفلسطيني (الأداة الكلية) تبعاً لمتغير السنة الدراسية

السنة الدراسية	سنة أولى	سنة ثانية	سنة ثالثة	سنة رابعة
المتوسط (3.57)	المتوسط (3.57)	المتوسط (3.42)	المتوسط (3.78)	المتوسط (3.50)
سنة أولى المتوسط (3.57)	-----	.14118	-.21904*	.06083
سنة ثانية المتوسط (3.42)		-----	-.36023*	-.08035-
سنة ثالثة المتوسط (3.78)			-----	.27987*
سنة رابعة المتوسط (3.50)				-----

يشير الجدول (7) إلى أن الفروق بين إجابات أفراد العينة فيما يتعلق بواقع الأمن الأسري (الأداة الكلية)، حسب متغير السنة الدراسية، كانت بين طلبة السنة الأولى والثانية والرابعة في جهة، وطلبة السنة الثالثة في جهة أخرى، وذلك لصالح طلبة السنة الثالثة، حيث بلغ متوسط إجاباتهم (3.78)، مقابل متوسط إجابات طلبة السنة الأولى والثانية والرابعة البالغ على التوالي (3.57 ، 3.42 ، 3.50). وتفسر الباحثة هذه النتيجة بأن طلبة السنة الثالثة تشكل لديهم المزيد من الوعي وتفهم الظروف الاجتماعية والعائلية التي يعيشون فيها، فطلبة السنة الأولى يكون لديهم المزيد من الحماية والرعاية والاهتمام من قبل الأهل، لأنهم يكونون في بداية حياتهم الجامعية، وكذلك سنة رابعة الذين يكونون على أبواب التخرج وتحقيق طموحات العائلة، فيكون لديهم نصيب كبير من الرعاية والاهتمام. أما طلبة السنة الثالثة فربما يشعرون بالتفرقة والتمييز وعدم العدالة بين الأخوة مما يؤثر على أدائهم الوظيفي والتحصيلي ومدى تفاعلهم مع مشكلات الأسرة، مما يولد لديهم شعور بالظلم والمعاملة السلبية من قبل الأهل، لذا فهم بحاجة للإحساس بالأمن الأسري من خلال الاهتمام بهم واحتياجاتهم النفسية والعاطفية والمادية، حتى يتحقق لديهم الشعور بالأمن في أسرهم وحياتهم العائلية (أميرة دوام وشريف حورية، 2014: 62).

الفرضية الثالثة: "لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) في متوسطات استجابات أفراد العينة حول واقع الأمن الأسري تبعاً لمتغير مكان السكن."

لفحص هذه الفرضية أجري اختبار تحليل التباين الأحادي، فكانت النتائج التي تم الحصول عليها كما مبين في جدول (8):

جدول (8): نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي، لاختبار مستوى دلالة الفروق بحسب متغير مكان السكن

المجال	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة "ف"	مستوى الدلالة
التفاعل الأسري	بين المجموعات	5.128	2	2.564	11.853	.000
	داخل المجموعات	53.429	247	.216		
المساندة الأسرية	بين المجموعات	12.131	2	6.066	19.234	.000
	داخل المجموعات	77.894	247	.315		
التنشئة الوالدية	بين المجموعات	8.828	2	4.414	20.963	.000
	داخل المجموعات	52.006	247	.211		
الأمن الأسري (الأداة الكلية)	بين المجموعات	8.255	2	4.128	26.145	.000
	داخل المجموعات	38.994	247	.158		

يتضح من الجدول (8) وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($0.05 \geq \alpha$)، في متوسطات استجابات أفراد العينة حول واقع الأمن الأسري تبعاً لمتغير مكان السكن، وذلك على مستوى الأمن الأسري (الأداة الكلية)، وكل بعد من أبعادها المتمثلة ببعد التفاعل الأسري، وبعد المساندة الأسرية، وبعد التنشئة الوالدية، إذ بلغ مستوى الدلالة لها على التوالي (.000، .000، .000)، وهذه القيم أصغر من (0.05)، مما يعني عدم قبول الفرضية الصفرية، أي أن واقع الأمن الأسري في المجتمع الفلسطيني يختلف لدى طلبة الجامعة العربية الأمريكية باختلاف مكان سكنهم.

وللتعرف إلى مواطن الفروق في مستوى واقع الأمن الأسري في المجتمع الفلسطيني (الأداة الكلية) بين مستويات متغير مكان السكن، وتحديد وجهتها، فقد أُجري اختبار أقل فرق دال إحصائياً (LSD) للمقارنات البعدية، حيث كانت النتائج كما هو موضح في جدول (9):

جدول (9): اختبار أقل فرق دال إحصائياً (LSD) للمقارنات البعدية لواقع الأمن الأسري في المجتمع الفلسطيني (الأداة الكلية) تبعاً لمتغير مكان السكن

مكان السكن	مدينة المتوسط (3.46)	قرية المتوسط (3.78)	مخيم المتوسط (3.25)
مدينة المتوسط (3.46)	-----	-.31431*	.20921*
قرية المتوسط (3.78)		-----	.52353*
مخيم المتوسط (3.25)			-----

يشير الجدول (9) إلى أن الفروق بين إجابات أفراد العينة فيما يتعلق بواقع الأمن الأسري (الأداة الكلية)، حسب متغير مكان السكن، كانت بين طلبة المدينة والمخيم في جهة، وطلبة القرية في جهة أخرى، وذلك لصالح طلبة القرية، حيث بلغ متوسط إجاباتهم (3.78)، مقابل متوسط إجابات طلبة المدينة والمخيم البالغ على التوالي (3.46 ، 3.25). وتفسر الباحثة هذه النتيجة بأن الأسرة في القرية الفلسطينية لا زالت تتمتع بروابط أسرية واجتماعية قوية، فهي لا زالت تحافظ على العادات والأعراف الاجتماعية، والروابط العائلية التي تتسم بالحفاظ على صلة القربى، خاصة أن مجتمع القرية لا يزال مجتمعاً مغلقاً يحافظ على خصوصيته العائلية، فهو ليس كمجتمع المدينة مجتمع منفتح إلى حد ما ويتجه نحو الأسرة النووية الصغيرة، في حين أن مجتمع القرية تسود فيه الأسرة الممتدة والتي يحافظ أفراد العائلة على التقاليد الاجتماعية، وبذلك فإن الأسرة في مجتمع القرية تتمتع بالأمن والأمان أكثر من مجتمع المدينة والقرية. وتختلف هذه النتيجة مع دراسة أميرة دوام وشريف حورية (2014).

التوصيات:

في ضوء نتائج الدراسة أوصت الباحثة بما يأتي:

- اعتماد خطة وطنية من قبل ذوي الاختصاص لتعزيز دور الأسرة في المجتمع وتلبية كافة احتياجاتها للمحافظة على دورها في توفير الأمن لأفرادها.
- اعتماد برامج مشتركة بين الآباء والأبناء لزيادة التفاعل بينهم من خلال أنشطة اجتماعية وثقافية مشتركة لتعزيز العلاقة الاجتماعية القائمة على المحبة والتفاهم والحوار بينهم.
- ضرورة اتخاذ المزيد من الإجراءات وسن القوانين التي تعزز من الأمن الأسري للحفاظ على الأسرة ومن ثم الحفاظ على استقرار الأمن المجتمعي.
- اعتماد برامج مشتركة لزيادة التفاعل بين الأسرة ومؤسسات التنشئة الاجتماعية للعمل معاً من أجل تعزيز أمن الأسرة وإيجاد الحلول المناسبة للمشكلات التي تعترض أفراد الأسرة.

- عقد العديد من الندوات والمحاضرات التوعوية لجميع أفراد الأسرة من أجل حثهم للحفاظ على العلاقات الأسرية وخاصة في مجتمع المدينة الذي يشهد تغييرات جذرية في أسلوب الحياة والعلاقات الأسرية.

المراجع:

1. إسماعيل الهلول (2015). 18. أساليب المعاملة الوالدية كما يدركها الأبناء في النرجسية العصابية وعلاقتها بمستوى تقدير الذات. مجلة جامعة الأقصى (سلسلة العلوم الإنسانية)، 19(1)، 110-153.
2. أميرة دوام وشريف حورية (2014). أساليب المعاملة الوالدية كما تدركها المراهقات وعلاقتها بالأمن النفسي للأبناء، مجلة العلوم الزراعية (جامعة الإسكندرية)، 59(1)، 47-70.
3. بشار مصلى وموسى أبو دلبوح (2005). واقع التنشئة الاجتماعية الديمقراطية في الأسرة الأردنية في محافظة المفرق، مجلة العلوم التربوية، 7(13)، 65-87.
4. بطرس حافظ (2008)، التكيف والصحة النفسية، ط(1)، دار المسيرة للنشر والتوزيع: الأردن.
5. جهاد علاء الدين وتغريد العلي (2014). الأداء الوظيفي الأسري كما يدركه المراهقون وعلاقته بالكفاءة الاجتماعية والقلق، المجلة الأردنية في العلوم التربوية، 10(1)، 65-88.
6. حكيمة حمودة، وأحمد فاضلي، ورشيد مسيلي (2011). أهمية المساندة الاجتماعية في تحقيق التوافق النفسي الاجتماعي لدى الشباب البطال، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، (2) جوان، 1-38.
7. حيلان الحارثي (2003). أثر العوامل الاجتماعية في انحراف الأحداث من وجهة نظر الأحداث المنحرفين، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض.
8. رانيا علي (2017). الخصائص السيكومترية لمقياس جودة الحياة الأسرية لدى عينة من التلاميذ المراهقين، مجلة الإرشاد النفسي، (51)، مركز الإرشاد النفسي: جامعة عين شمس، 333-356.
9. سامية ابراهيم (2011). أساليب معاملة الأب كما يدركها الأبناء وعلاقتها بالشعور بالأمن النفسي لدى عينة من طلاب المرحلة الثانوية في مدينة تبسة، مجلة جامعة النجاح للأبحاث (العلوم الإنسانية)، 25(7)، 1785-1816.
10. سامية صوشي (2017). المساندة الأسرية وعلاقتها بالصحة النفسية لدى عينة من مرضى القصور الكلوي، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة محمد بوضياف، المسيلة.
11. سميرة شند (2001). تقدير الذات والمساندة الأسرية للمرأة، مجلة كلية التربية، (25): القاهرة.
12. عائدة حسنين (2004). الخبرات الصادمة والمساندة الأسرية وعلاقتها بالصحة النفسية للطفل، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الإسلامية: غزة.

13. عائشة أحمد (2008). الانتهاكات الإسرائيلية في العام 2008 على قدرة السلطة الوطنية الفلسطينية على حماية حقوق الإنسان، منشورات الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان.
14. عبد الناصر السويطي (2012). العنف الأسري الموجه نحو الأبناء وعلاقته بالشعور بالأمن لدى عينة من طلبة الصف التاسع في مدينة الخليل، مجلة جامعة الأزهر بغزة، سلسلة العلوم الإنسانية، 14 (1)، 281-310.
15. عزيز أحمد الحسني (2016). الأمن الأسري: المفاهيم، المقومات، المعوقات (دراسة ميدانية في مدينة صنعاء)، مجلة الأندلس للعلوم الإنسانية والاجتماعية، 15 (12) أكتوبر، 163-231.
16. عمر الفراية (2006). العنف الأسري الموجه نحو الأبناء وعلاقته بالأمن النفسي، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة مؤتة: الأردن.
17. فاطمة الكتاني (2000). الاتجاهات الوالدية في التنشئة الاجتماعية وعلاقتها بمخاوف الذات لدى الأطفال، ط(1)، دار الشروق: عمان.
18. فؤاد الجوالده، سهير التل، سهيلة بنات (2017). المناخ الأسري وعلاقته بالكفاءة الذاتية المدركة لدى الأشخاص ذوي الإعاقة البصرية في الأردن، المجلة الأردنية للعلوم الاجتماعية، 10 (1)، 19-38.
19. مروة عمارة (2015). الاتصال داخل الأسرة وعلاقته بالتوافق الدراسي (دراسة ميدانية على تلاميذ السنة الأولى ثانوي- بسكرة-)، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة محمد خيضر، بسكرة.
20. محمد عابدين (2010). الاتجاهات الوالدية في التنشئة الاجتماعية كما يدركها طلبة الصف الثاني الثانوي في جنوب الضفة الغربية/ فلسطين، المجلة الأردنية في العلوم التربوية، 6 (2)، 129-146.
21. محمد الفليكاوي (2007). الفروق في أبعاد التفاعل الأسري داخل أسر التلاميذ ذوي الإعاقة الذهنية البسيطة العدوانيين وغير العدوانيين وغير العدوانيين بدولة الكويت. رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الخليج العربي، مملكة البحرين.
22. محمد كاتبي (2012). العنف الأسري الموجه نحو الأبناء وعلاقته بالوحدة النفسية (دراسة ميدانية على عينة من طلبة الصف الأول الثانوي بمحافظة ريف دمشق)، مجلة جامعة دمشق، 28 (1)، 67-106.
23. محمد السيد الهابط (1985). التكيف والصحة النفسية. ط(2)، المكتب الجامعي الحديث: الإسكندرية.
24. محمود أبو دف وسناء أبو دقة (2008). أخطاء الأسرة الشائعة في تربية الآباء من وجهة نظر طلاب الدراسات العليا في الجامعة الإسلامية بغزة. مجلة الجامعة الإسلامية (سلسلة الدراسات الإنسانية)، 16 (2)، 327-375.
25. مغاوري عيسى وعبد الله العصيمي (2017). أنماط التواصل الأسري وعلاقتها بالمرونة النفسية لدى طلاب المرحلة المتوسطة الثانوية بمدينة الطائف، مجلة الإرشاد النفسي، (49)، مركز الإرشاد النفسي: جامعة عين شمس، 218-258.
26. ميساء مهندس (2006). أساليب المعاملة الوالدية والشعور بالأمن النفسي والقلق لدى عينة من طالبات المرحلة المتوسطة بمدينة جدة، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة أم القرى، المملكة العربية السعودية.

27. ناصر الغداني(2014). أساليب المعاملة الوالدية كما يدركها الأبناء وعلاقتها بالانزاع الانفعالي لدى الأطفال المضطربين كلاميا بمحافظة مسقط، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة مسقط : عمان.
28. ناهدة العرجا(2015). الأمن النفسي وعلاقته بالانتماء الوطني لدى قوات الأمن الوطني الفلسطيني في منطقة بيت لحم، المجلة العربية للدراسات الأمنية والتدريب، 31(62)، 75-122.
29. نبيل حليلو (2013). الأسرة وعوامل نجاحها، الملتقى الوطني حول: الاتصال وجودة الحياة في الأسرة، 9-10 ابريل، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة قاصدي مرباح: ورقلة.
30. هدى القناوي(1991)، الطفل: تنشئته وحاجاته، ط(3)، مكتبة الأنجلو المصرية: القاهرة.
31. يحيى النجار(2009). علاقة العنف الأسري ببناء سيكولوجية الطفل(دراسة في المجتمع الفلسطيني)، مجلة شبكة العلوم النفسية العربية، (3)، 93-104.
32. موقع الجامعة العربية الأمريكية www.aauj.edu

المشكلات السلوكية جراء استخدام الهواتف الذكية وعلاقتها بالتواصل الأسري من وجهة
نظر الوالدين لدى طلبة مدارس المرحلة الأساسية بمحافظة نابلس في فلسطين
د. محمد طالب دبوس، عميد المراكز العلمية ومدير مركز القياس والتقويم جامعة الاستقلال-فلسطين

Abstract

Behavioral problems due to the use of smart phones and their relationship to family communication from the point of view of parents in the elementary school students in Nablus governorate in Palestine

The aim of this study was to identify the behavioral problems caused by the use of smart phones by the students of the elementary schools in Nablus governorate and their relation to family communication from the point of view of the parents. The first stage consists of (30) items divided into (3) areas, and the second related to family communication consisting of (18) paragraphs, on a sample of (584) parents of students in Nablus Governorate were randomly selected. After the collection of the study data, the statistical package for social sciences (SPSS) was processed statistically.

The results of the study indicate that the degree of reverence of behavioral problems among school students was the use of smart phones in the upper elementary stage was high, while the degree of family communication between the children and their parents was medium. The results also indicated a statistically significant relationship between the degree of behavior problems among students of smart phones and the degree of family communication.

In light of the results of the study, the researcher recommended several recommendations.

Key words: Behavioral problems, family communication, smart phones, primary elementary stage

الملخص

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على المشكلات السلوكية جراء استخدام الهواتف الذكية من وعلاقتها بالتواصل الأسري من وجهة نظر الوالدين لدى طلبة مدارس المرحلة الأساسية بمحافظة نابلس في فلسطين، ولتحقيق هدف الدراسة تم توزيع أدوات الدراسة، الأولى تتعلق بالمشكلات السلوكية التي تواجه طلبة المدارس مستخدمي الهواتف الذكية ممن هم في المرحلة الأساسية العليا وتتكون من (30) فقرة موزعة على (3) مجالات، والثانية تتعلق بالتواصل الأسري وتتكون من (18) فقرة، وذلك على عينة مكونة من (584) فرداً من أولياء أمور الطلبة في محافظة نابلس تم اختيارهم عشوائياً. وبعد جمع بيانات الدراسة عولجت إحصائياً باستخدام برنامج الرزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS).

أشارت نتائج الدراسة إلى أن درجة شيوع المشكلات السلوكية لدى طلبة المدارس مستخدمي الهواتف الذكية ممن هم في المرحلة الأساسية العليا كانت مرتفعة في حين كانت درجة التواصل الأسري بين الأبناء ووالديهم متوسطة. كما أشارت النتائج إلى وجود علاقة عكسية ذات دلالة إحصائية بين درجة شيوع المشكلات السلوكية لدى الطلبة مستخدمي الهواتف الذكية وبين درجة التواصل الأسري.

وفي ضوء نتائج الدراسة أوصى الباحث بالعديد من التوصيات.

الكلمات المفتاحية: مشكلات سلوكية، تواصل أسري، هواتف ذكية، مرحلة أساسية عليا.

خلفية الدراسة وأهميتها

لم تشهد المجتمعات البشرية قفزة علمية تقنية كالتى تشهدها في الوقت الحاضر نظرا للثورة المعلوماتية الكبيرة التي فجرتها التكنولوجيا نفسها في مداها الواسع وانفتاحها الكبير على الوجود الإنساني كله. فالיום أصبحنا نعيش تجليات تلك الثورة التقنية العالية بل نحيا عصر التغير الجذري في حياتنا وتفكيرنا وحتى في عملنا، فالعصر الذي نعيشه اليوم قد دخل مرحلة جديدة أبرز ملامحها السيل المتدفق من المعلومات العصبية عن الإدراك والتي أدت إلى حدوث انقلابا هائلا وتغيرا كبيرا في عمق الوجود الإنساني نفسه.

ولقد تباينت التعبيرات عن هذا العصر بعدة مسميات منها عصر الثورة التقنية العالية، عصر تقنية المعلومات، الانفجار التقني وغير ذلك، وكانت الثمرة الحقيقية لتلك التطورات والتقدم التكنولوجي العديد من الإنجازات بما فيها الهاتف الذكي أو كما يسمونه بالمحمول والخلوي والجوال والهاتف النقال، ونظرا لانتشار تلك الأجهزة بشكل كبير وسريع بين جميع فئات المجتمع الفلسطيني فقد باتت من الأهمية السعي إلى دراستها (الجمال، 2015).

يعتبر الهاتف الذكي نعمة عظيمة من الله تعالى في مواكبة عصر المعلومات وسرعة الاتصال وثورة الانترنت وخاصة أنه قرب المسافات واختصر الأوقات، وأصبح بواسطته بإمكان الإنسان أن يتواصل ويتلقى الاتصالات ويرسل الرسائل ويستقبلها، فهو بلا شك قدم خدمات عظيمة ومنافع جلييلة تعود على الإنسان بالخير العميم إذا أحسن استغلاله (السبعراوي، 2016).

بات الهاتف المتطور الذكي يشكل جزءا هاما وأساسيا في حياتنا المهنية والخاصة اليومية، ولا يريد هذا الهاتف أن يكون مجرد هاتف، بل كمبيوترا محمولا مصغرا، يتميز بالسرعة، وذاكرة واسعة، ويمكن من القيام بمهام وتطبيقات متعددة. فمنذ دخول الهاتف الذكي إلى حياتنا أصبحنا ننجذب تدريجيا لسحره، بواسطته نشعر أكثر اتصالا بالعالم من حولنا وفي نفس الوقت، أهملنا قليلا أهمية الجوانب التي كانت موجودة في حياتنا سابقا.

لا ينكر عاقل أن الهواتف الذكية أصبحت الآن تلعب دورا كبيرا في حياة الناس فقد أصبحت وسيلة للتواصل الاجتماعي والترفيه والمعرفة، إذ أن لها الكثير من الميزات مثل الاتصال بالانترنت والقدرة على إدارة البريد الإلكتروني وحسابات الشبكات الاجتماعية، ومن خلال تنزيل بعض التطبيقات يمكن إدارة العديد من المهام مثل التسوق عبر الانترنت، إدارة الحسابات المصرفية، تصفح الانترنت، تبادل الصور عالية الجودة مع الأهل والأصدقاء، تحديد موقعك الحالي على الخرائط، مشاهدة مقاطع الفيديو والبرامج التلفزيونية والأفلام، الألعاب، قراءة الكتب والاستماع إلى المقاطع الصوتية.

إن دخول الهواتف الذكية في حياتنا اليومية له آثار كثيرة على التغييرات التي تحدث في حياتنا المهنية والشخصية بالأخص. وقد أجريت العديد من الدراسات حول هذا الموضوع ونتائجها غير حاسمة، ولكنها جميعا تتحدث عن انه مما لا شك فيه أنه مع دخول الهاتف الذكي طرأت العديد من التغييرات في حياتنا وخاصة في مجال الحياة الأسرية، فغيرت من عادات الأسرة وطرق التفاعل مع الأصدقاء والأسرة. فأصبحت هذه الهواتف تنتشر بين الأطفال والمراهقين بشكل لافت للنظر الأمر الذي دفع كثيرا من الأخصائيين وولادة الأمور لدق ناقوس الخطر من الآثار السلبية التي قد تترتب على هذا الاستخدام مطالبين بتقنينه (النجار، 2014).

ولا يخفي خبراء تربويون واجتماعيون تأييدهم للاستخدام المقنن لهذه الهواتف، ويتحدثون عن فوائد ذلك، إلا أنهم يحذرون في الوقت ذاته من الاستخدام المفرط لها، وآثارها السلبية على تركيبة الطفل النفسية والاجتماعية وصولا لتسببه بأمراض نفسية وحتى عضوية، حيث أكد العديد من الأخصائيين النفسيين والباحثين في الإعلام والاتصال عن خطورة إدمان الهواتف الذكية لما له من انعكاسات سلبية على حياتهم وسلوكياتهم، تؤدي إلى تدمير قيم المجتمع ومعاييرها وانتشار السلوك المضاد كالعنف والاضطرابات النفسية والاجتماعية كالاكتئاب والقلق والشعور بالوحدة النفسية والعزلة الاجتماعية وفقدان الثقة في النفس والتقدير الزائد للذات. (http://www.aljazeera.net/news/scienceandtechnology/2014/2/20)

لقد غيرت التكنولوجيا الكثير من الأشياء لدى الأبناء فأصبح الأبن أو الأبنة ملتصقا بالهاتف الذكي ولا يكاد يفارقه، مما يؤدي لتحويله لشخص مغترب عن أسرته، منطو، يعيش حالة من الإنطواء والانزواء مشغول بالنظر لهاتفه الذكي، يتحدث مع أشخاص في عالم افتراضي غير حقيقي، فيبتعد بالتالي عن أسرته وأصدقائه الحقيقيين، مما يؤثر على أواصر الروابط العائلية، ومن هنا تنشأ مخاوف الوالدين من ضعف التواصل الأسري بين أفراد الأسرة.

فلقد أكدت العديد من الدراسات أن أهم أثر يحدث للشباب المستخدم للهواتف الذكية هي العزلة الاجتماعية فالتقنيات الاتصالية الحديثة تجعل الفرد يستغرق في النقاشات الافتراضية، وبالتالي ينفصل المستخدم عن المجتمع الحقيقي ويدخل في مجتمعات افتراضية، ومع مرور الوقت يتحول إلى شخص منعزل تماما عن بيئته الاجتماعية، ويزداد ارتباطه بعالمه الافتراضي، إلى درجة أن يفقد شعوره بواقعه مما يخلف تراجع مدة جلوسه مع أفراد عائلته وأصدقائه، حيث يواجه صعوبة في التكيف واقامة علاقات اجتماعية سليمة في الواقع المعاش، ويتعلق المستخدم أكثر بالعلاقات التي ينشئها في العالم الافتراضي فمن

خصائص العزلة الاجتماعية لمستخدمي الهواتف الذكية أنهم يقضون وقتا كبيرا أمام شاشة هواتفهم أكثر من الوقت الذي يقضونه مع الأشخاص الواقعيين والذين تجمعهم معهم علاقات اجتماعية واقعية في حياتهم مما يؤدي إلى انخفاض الاتصالات العائلية، ونقص حجم الدائرة الاجتماعية المحلية للعائلة، وحتى وإن كان الهاتف الذكي والتفاعل عبره مظهر من مظاهر التطور التكنولوجي والتقدم التقني، إلا أنه في الحقيقة تعبير عن فراغ عاطفي ونفسي ووجداني ونقص في التفاعل الاجتماعي الواقعي الذي يعاني منه الشاب مما يجعله يهرب من الواقع ومن الضبط الأسري إلى علاقات افتراضية سرية (قوطل، 2017).

ولقد أشارت ابومنديل (2016) في دراستها أنه وعلى الرغم من المميزات الكثيرة للهواتف الذكية إلا أنه لكل تقنية بعض المعوقات التي تعيق من استخدامها بكفاءة وعاليه حيث ترى الباحثة أن أهم المشكلات تتمثل في ضعف العلاقات الأسرية وغياب التواصل الأسري وأن استخدام الانترنت قلل من رغبة مستخدميه من الاتصال المباشر وجها لوجه بأفراد الأسرة ووجود علاقة بين استخدام الانترنت والاتصال الشخصي بالأسرة والآخرين وبين عدد ساعات الاستخدام مما يقلل من تفاعل الأفراد.

وأشار (Hatch, 2011) إلى أن هناك آثارا سلبية واضحة لاستخدام الأطفال للأجهزة الذكية متمثلة في فقدان الخصوصية والعزل الاجتماعي وتقليل القدرة على تعدد المهام، إضافة إلى التأثيرات الكبيرة على صحة الطفل الجسمية والنفسية.

ولقد أثبتت دراسة الشامي (2009) الاثر السلبي للتكنولوجيا ودورها في عزل الأفراد اجتماعيا وتفكيك العلاقات بين أفراد المجتمع بالإضافة لتأثير الانعكاسات السلبية للثورة الاتصالية على الروابط الاجتماعية.

مشكلة الدراسة وأسئلتها:

أفضى التقدم الهائل في تكنولوجيا الاتصال الالكتروني إلى إنتاج وسائل الكترونية حديثة عملت على إحداث تغيير في علاقات الناس الاجتماعية وأشكال تفاعلهم وأساليب تواصلهم، ويأتي استخدام الهواتف الذكية في مقدمة هذه الوسائل.

ونظرا لأهمية هذا الموضوع وندرة الدراسات التي تناولته فقد جاءت هذه الدراسة كإضافة علمية جديدة للتعرف على المشكلات السلوكية لدى مستخدمي الهواتف الذكية من قبل طلبة المدارس ممن هم في المرحلة الأساسية العليا وعلاقتها بالتواصل الأسري من وجهة نظر الوالدين.

ومن هنا تتحدد مشكلة الدراسة بمحاولة الإجابة عن الأسئلة التالية:

- 1- ما درجة شيوع المشكلات السلوكية جراء استخدام الهواتف الذكية من قبل طلبة المدارس ممن هم في المرحلة الأساسية العليا من وجهة نظر الوالدين في محافظة نابلس؟
- 2- ما درجة التواصل الأسري لدى طلبة المدارس مستخدمي الهواتف الذكية ممن هم في المرحلة الأساسية العليا من وجهة نظر الوالدين في محافظة نابلس؟
- 3- ما العلاقة بين درجة شيوع المشكلات السلوكية ودرجة التواصل الأسري لدى طلبة المدارس مستخدمي الهواتف الذكية ممن هم في المرحلة الأساسية العليا من وجهة نظر الوالدين في محافظة نابلس؟
- 4- هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) في درجة شيوع المشكلات السلوكية جراء استخدام الهواتف الذكية من قبل طلبة المدارس ممن هم في المرحلة الأساسية العليا من وجهة نظر الوالدين في

محافظة نابلس تعزى للمتغيرات (جنس ولي الأمر، مكان سكن الطالب/ة، معدل دخل الأسرة الشهري، جنس الابن الذي يستخدم الهاتف الذكي، معدل ساعات الاستخدام للهاتف الذي من قبل الابن/ة، الصف الدراسي الذي به الابن/ة)؟

5- ما أهم ملامح الإستراتيجية المقترحة في تعميق التواصل الاسري والاجتماعي ما بين الابناء الذين يستخدمون الهواتف الذكية وبين أسرهم؟

فرضيات الدراسة:

- 1- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) في درجة شيوع المشكلات السلوكية جراء استخدام الهواتف الذكية من قبل طلبة المدارس ممن هم في المرحلة الأساسية العليا من وجهة نظر الوالدين في محافظة نابلس تعزى لمتغير جنس ولي أمر الطالب/ة.
- 2- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) في درجة شيوع المشكلات السلوكية جراء استخدام الهواتف الذكية من قبل طلبة المدارس ممن هم في المرحلة الأساسية العليا من وجهة نظر الوالدين في محافظة نابلس تعزى لمتغير مكان سكن الطالب/ة.
- 3- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) في درجة شيوع المشكلات السلوكية جراء استخدام الهواتف الذكية من قبل طلبة المدارس ممن هم في المرحلة الأساسية العليا من وجهة نظر الوالدين في محافظة نابلس تعزى لمتغير معدل دخل الأسرة الشهري.
- 4- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) في درجة شيوع المشكلات السلوكية جراء استخدام الهواتف الذكية من قبل طلبة المدارس ممن هم في المرحلة الأساسية العليا من وجهة نظر الوالدين في محافظة نابلس تعزى لمتغير جنس الابن الذي يستخدم الهاتف الذكي.
- 5- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) في درجة شيوع المشكلات السلوكية جراء استخدام الهواتف الذكية من قبل طلبة المدارس ممن هم في المرحلة الأساسية العليا من وجهة نظر الوالدين في محافظة نابلس تعزى لمتغير معدل ساعات الاستخدام للهاتف الذي من قبل الابن/ الابنة.
- 6- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) في درجة شيوع المشكلات السلوكية جراء استخدام الهواتف الذكية من قبل طلبة المدارس ممن هم في المرحلة الأساسية العليا من وجهة نظر الوالدين في محافظة نابلس تعزى لمتغير الصف الدراسي الذي به الابن/ة.

أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى ما يلي :

1. معرفة درجة شيوع المشكلات السلوكية لدى طلبة المدارس والذين يستخدمون الهواتف الذكية.
2. معرفة العلاقة بين المشكلات السلوكية والتواصل الأسري السلوكية لدى طلبة المدارس والذين يستخدمون الهواتف الذكية.

3. الكشف عن الفروق في المشكلات السلوكية لدى طلبة المدارس والذين يستخدمون الهواتف الذكية تبعاً لمتغيرات للمتغيرات (جنس ولي الأمر، مكان السكن، معدل دخل الأسرة الشهري، جنس الابن الذي يستخدم الهاتف الذكي، معدل ساعات استخدام الهاتف الذكي من قبل الابن/الابنة، الصف الدراسي).
4. تقديم ملامح إستراتيجية مقترحة في تعميق التواصل الاسري والاجتماعي ما بين الابناء الذين يستخدمون الهواتف الذكية وبين أسرهم.

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية هذه الدراسة من أهمية الموضوع التي تتناوله، كونها تناقش موضوعاً جديداً وهو المشكلات السلوكية لدى الطلبة الذين يستخدمون الهواتف الذكية وتأثير ذلك على تواصلهم الأسري. كما تمكن أهميتها في الاستفادة من نتائجها في مجال وضع برامج وقائية والعلاجية المناسبة لمن يعاني من مشكلات سلوكية من جراء استخدام الهاتف الذكي. كما قد تسهم في تزويد الآباء بأسس التواصل الايجابي الفعال ودوره في التقليل من المشكلات السلوكية.

حدود الدراسة:

تقتصر الدراسة على الحدود الآتية:

- 1- الحد المكاني: تم تطبيق الدراسة في محافظة نابلس في فلسطين.
- 2- الحد الزمني: تم إجراء هذه الدراسة ما بين شهري كانون ثاني وأيار من العام 2017/2018م
- 3- الحد البشري: تقتصر هذه الدراسة على عينة من آباء وأمهات طلبة المدارس في المرحلة الأساسية العليا.

مصطلحات الدراسة:

المشكلات السلوكية: أنماط سلوكية ظاهرة تعكس خرقاً للأعراف الاجتماعية المقبولة يوجهها الفرد نحو الآخرين أو نحو ذاته بغرض الإيذاء، وهي سلوكيات يستطيع الآخرين ملاحظتها بسهولة، وتتميز بالتكرار والحجة ولكنها لا تصل إلى درجة الاضطراب الشديد التي تتطلب التدخل العلاجي، وتؤثر هذه السلوكيات على كفاءة الفرد وتحد من تفاعله مع الآخرين (كاشف، 2004).

ويعرفها الباحث إجرائياً: هي الدرجة الكلية التي يحصل عليها الطالب على مقياس المشكلات السلوكية وتتمثل في المشكلات النفسية، والمشكلات الاجتماعية، والمشكلات المدرسية

المشكلات النفسية: تلك المشكلات التي تسبب للفرد صراعات داخلية مع ذاته، أو خارجية مع من حوله من أفراد جماعته المتداخلة في أسرته أو مكان عمله أو أصدقائه وأقاربه. وتؤدي هذه الصراعات والأزمات عادة إلى ضعف التوافق الشخصي وبالتالي تحرمة من الهناء بالصحة النفسية السعيدة (الهاشمي، 2003).

المشكلات الاجتماعية: يقصد بها تلك الصعوبات التي تواجه الأبناء على المستوى الاجتماعي المتمثل في الميل للعزلة والانطواء والسلوك العدواني، وصعوبة في تكوين الصداقات والاندماج مع الآخرين، وتبادل الأحاديث، وإبداء الرأي، وتحمل المسؤولية.

التواصل الأسري: هو ذلك التفاعل والتحدّث والمناقشات والاتصال بين طرفين في عائلة واحدة أو عدة أطراف (الوالدين والأبناء) ويتخذ عدة أشكال تواصلية كالتفاعل والتحاوّر والإقناع والذي يساعد على تحقيق هدف مشترك يخص الأسرة ويعنى بالتواصل ذلك التوحد بين أفراد الأسرة والتفاعل لكي يكون بينهم قاعدة مشتركة ولغة واحدة ومفاهيم موحدة (مسعودان ووارم، 2012). ويعرفه الباحث إجرائياً بأنه الدرجة التي يحصل عليها المستجيب على فقرات استبانته التواصل الأسري.

المرحلة الأساسية العليا: يعرفها الباحث إجرائياً بأنه هي فئة الطلاب المحصورة ما بين الصف السابع الأساسي حتى الصف العاشر الأساسي في مدارس فلسطين.

الدراسات السابقة :

هدفت دراسة ابومنديل (2016) إلى التعرف على المشكلات السلوكية وعلاقتها بالتواصل الأسري لدى المراهقين مستخدمي الهواتف الذكية من وجهة نظر الوالدين، كما هدفت التعرف إلى مستوى كلا من المشكلات السلوكية والتواصل الأسري لدى المراهقين مستخدمي الهواتف الذكية من وجهة نظر المراهقين، وقد تكونت عينة الدراسة الفعلية من (408) من أولياء المراهقين بالمحافظة الوسطى من قطاع غزة، وقد أظهرت الدراسة وجود علاقة عكسية ذات دلالة إحصائية بين الدرجة الكلية للمشكلات السلوكية والتواصل الأسري للمراهقين مستخدمي الهواتف الذكية من وجهة نظر الوالدين، كما توصلت الدراسة لعدم وجود فروق جوهرية في المشكلات السلوكية تعزى لكل من (الجنس، الترتيب الميلادى، الحالة الاجتماعية للوالدين). في حين لوحظ وجود فروق جوهرية في المشكلات السلوكية تعزى لمتغير (المعدل الدراسي، والمستوى الاقتصادي للأسرة، وعدد ساعات الاستخدام). كما توصلت الدراسة لعدم وجود فروق جوهرية ذات دلالة إحصائية في درجات التواصل الأسري لدى المراهقين مستخدمي الهواتف الذكية في المحافظة الوسطى بقطاع غزة تعزى لمتغير (الجنس، الترتيب الميلادى، الحالة الاجتماعية، المؤهل العلمي).

في حين هدفت دراسة الصباح وجنازرة (2015) إلى التعرف على دور الأجهزة الذكية بمختلف أنواعها ومسمياتها في تحسين جودة الحياة، وتكونت عينة الدراسة من عينة قصديّة من المراهقين بلغ عددها (36) وأجريت المقابلات الجماعية البؤرية شبه المحكمة. وأظهرت نتائج الدراسة أن جميع أفراد العينة لديها أجهزة ذكية وهي ملازمة لهم في كل الأوقات لأنها وسيلة اتصال حديثة، ولقد أثرت على العلاقات الشخصية والاجتماعية كما أثرت تلك الوسائل في تحسين الصحة الجسمية وتوفير الوقت والجهد.

كما هدفت دراسة ابوالرب والقصيري (2014) إلى التعرف على المشكلات السلوكية جراء استخدام الهواتف الذكية من قبل الأطفال من وجهة نظر الوالدين في ضوء بعض المتغيرات. طبقت الدراسة على عينة قوامها (299) من أولياء أمور الأطفال تم اختيارهم عشوائياً. وقد استجاب أفراد الدراسة على استبانته أعدت لتحقيق أهداف الدراسة مكونة من ثلاثة أبعاد (الاجتماعي، النفسي، التربوي). وبعد تحليل النتائج بينت الدراسة أن أكثر المشكلات السلوكية وجوداً هي المشكلات الاجتماعية، يليها المشكلات التربوية ثم المشكلات النفسية. كما تبين أن هناك فروقاً ذات دلالة إحصائية في المشكلات السلوكية جراء استخدام الهواتف الذكية تعزى إلى الجنس لصالح الذكور وأن هناك فروقاً تعزى إلى العمر لصالح الفئة العمرية (8-12 سنة)

وفي عدد ساعات الاستخدام لصالح الاستخدام للفئة (1-3 ساعات) و (أكثر من 3 ساعات). وبناء على نتائج الدراسة قدمت مجموعة من التوصيات هدفت الى الحد من هذه المشكلات.

أما دراسة ديفي وديفي (Davey & Davey, 2014) فهدفت إلى دراسة إدمان الهواتف الذكية وسوء استخدامها والآثار الصحية المترتبة عليه، وطبقت الدراسة على عينة مكونة من (45) دراسة سابقة صالحة للمرجعة من كل أنحاء العالم تمت مراجعتها، ومن ثم تحليل الدراسات الست التي تناولت إدمان الهواتف الذكية في الهند. وقد أظهرت الدراسة نتائج من أهمها أن إدمان المراهقين الهنود للهواتف المحمولة تسبب في تدمير مهارات التعامل مع الآخرين إضافة إلى التسبب في مخاطر صحية سلبية جسيمة وآثار نفسية مؤذية.

في حين هدفت دراسة ديفان (Divan, 2012) التعرف على تأثير الهواتف الخلوية على المشكلات السلوكية للأطفال، وقد أجريت الدراسة على أطفال في عمر (7) سنوات، وتكونت عينة الدراسة من (13000) طفل، حيث قامت أمهات الأطفال بتعبئة الاستبانة. وقد أظهرت نتائج الدراسة أن الأطفال مستخدمي الهواتف الخلوية هم أكثر عرضة لظهور المشكلات السلوكية متمثلة في تقلب المزاج والشرد الذهني والبلادة وغيرها مقارنة بالأطفال غير مستخدمي الأجهزة الخلوية، كما تزداد هذه المشكلات كلما كان استخدام الطفل للأجهزة الخلوية في سن مبكرة.

كما هدفت دراسة ابو عرقوب والخدام (2012) إلى معرفة تأثير الانترنت على الاتصال الشخصي بالأسرة وبالأصدقاء ولقد استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي، وقد تم توزيع استبانة على عينة قوامها (300) طالبة في كلية عجلون الجامعية. وقد أظهرت النتائج أن للانترنت تأثير على سلوك الطالبات في كلية عجلون الجامعية لأنه قلل من رغبتهم في الاتصال الشخصي وجها لوجه بأسرهم وبصديقاتهم. كما أظهرت النتائج وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين استخدام الانترنت من جهة وعدد ساعات استخدام الانترنت من جهة أخرى والاتصال الشخصي بالأسرة وبالآخرين، وعدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية لتأثير استخدام الانترنت على الاتصال الشخصي بالأسرة والصديقات تعزى لمتغيرات الدخل الشهري، والتخصص، والمستوى الدراسي.

تعقيب على الدراسات السابقة:

يلاحظ من قراءة الدراسات السابقة بأنها تناولت العديد من المواضيع المتنوعة المتعلقة بالمشكلات السلوكية عند الأبناء مستخدمي الهواتف الذكية والانترنت.

لقد استفاد الباحث من الدراسات السابقة في إعداد الإطار النظري للدراسة واختيار المنهج الملائم للدراسة، وفي تعميق الفهم للمشكلات الأسرية ومعرفة اهم المشكلات السلوكية عند الأبناء. كما استفاد الباحث من هذه الدراسات في بناء أدوات الدراسة الحالية، ومقارنة نتائج هذه الدراسة مع نتائج الدراسات الأخرى. كما تم من خلال الاطلاع على الدراسات السابقة التعرف على الكثير من المراجع والكتب والمجلات العلمية التي استخدمت في الدراسة.

وبالنظر الى المنهج المتبع في الدراسات السابقة يرى الباحث أن الدراسة الحالية اتفقت مع مجمل الدراسات السابقة في استخدام المنهج الوصفي، فقد اتفقت الدراسة الحالية مع دراسة ابومنديل (2016)، ودراسة ابوالرب والقصري (2014). فيما اختلفت مع دراسة ديفي وديفي (Davey & Davey, 2014) التي استخدمت اسلوب تحليل الدراسات.

وأما ما يخص أداة الدراسة، فمن الملاحظ أن هذه الدراسة اتفقت مع الكثير من الدراسات السابقة في تبني أداة الإستبانة لتحقيق الغرض من الدراسة مع اختلاف في المضامين والمحاو التي تناولتها، فقد اتفقت مع دراسة ابومنديل (2016) ودراسة ابوالرب والقصري (2014) ودراسة ابوعرقوب والخدام (2012). في حين اختلفت مع دراسة الصباح وجنازرة (2015) التي استخدمت المقابلات.

أما ما يتعلق بعينة الدراسة، فقد اتفقت الدراسة الحالية مع دراسة ابومنديل (2016)، ودراسة ابوالرب والقصري (2014) حيث كانت العينة أولياء أمور الطلبة، في حين اختلفت مع دراسة ديفان (Divan, 2012) ودراسة ابوعرقوب والخدام (2012) والتي كانت عينة الدراسة فيهما الطلبة أنفسهم.

الطريقة والإجراءات:

منهج الدراسة:

استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي منهجاً للدراسة، وذلك لملاءمته لطبيعتها، حيث يتم في هذا المنهج جمع البيانات وإجراء التحليل الإحصائي لاستخراج النتائج المطلوبة.

مجتمع الدراسة:

تكون مجتمع الدراسة من جميع أولياء أمور طلبة المرحلة الأساسية العليا في مدارس محافظة نابلس خلال الفصل الدراسي الثاني من العام الدراسي 2017/2018 .

عينة الدراسة:

قام الباحث بتوزيع (700) استبانة على عينة عشوائية من أولياء أمور الطلبة في محافظة نابلس، تم استعادة (584) استبانة منها أي ما نسبته 83% ، والجدول (1) يبين توزيع عينة الدراسة تبعاً لمتغيراتها المستقلة:

الجدول (1) توزيع عينة الدراسة حسب متغيراتها

المتغير	التكرار	النسبة المئوية %
جنس ولي أمر الطالب / الطالبة		
ذكر	280	47.9%
انثى	304	52.1%
المجموع	584	100%
مكان السكن		
مدينة	240	41.1%
قرية	208	35.6%
مخيم	115	23.3%
المجموع	584	100%
معدل دخل الأسرة الشهري		
اقل من 3000 شيقل	295	50.5%
من 3000 - 5000 شيقل	174	29.8%
اكثر من 5000 شيقل	110	19.7%
المجموع	584	100%
معدل ساعات استخدام الهاتف الذكي من قبل الابن / الابنة		
أقل من ساعة	56	9.6%
من ساعة - 3 ساعات	144	24.7%
اكثر من 3 ساعات	384	65.8%
المجموع	584	100%
جنس الابن الذي يستخدم الهاتف الذكي		
ذكر	312	53.4%
أنثى	272	46.6%
المجموع	584	100%
الصف الدراسي الذي به الابن / الابنة		
السابع الأساسي	160	27.4%
الثامن الأساسي	144	24.7%
التاسع الأساسي	152	26.0%
العاشر الأساسي	128	21.9%
المجموع	584	100%

أدوات الدراسة:

أولاً: استبانة المشكلات السلوكية لدى الأبناء:

قام الباحث بالاطلاع على الأدب النظري والدراسات السابقة المتعلقة بالمشكلات السلوكية وتم الاستفادة من كل من دراسة ابومنديل (2016) ودراسة المزيبي (2016) في بناء الفقرات المتعلقة بالمشكلات السلوكية لدى الأبناء. وقام الباحث بكتابة (30) فقرة تتعلق بالمشكلات السلوكية عند الطلبة توزعت على ثلاث مجالات. والجدول (2) يبين مجالات استبانة المشكلات السلوكية وعدد فقرات كل مجال:

الجدول (2)

مجالات وفقرات استبانة المشكلات السلوكية

عدد	المجال	رقم المجال
10	المشكلات النفسية	الأول
10	المشكلات الاجتماعية	الثاني
10	المشكلات المدرسية	الثالث
30	المجموع	

ثانيا: استبانة التواصل الأسري

قام الباحث بالاطلاع على الأدب النظري والدراسات السابقة المتعلقة بالتواصل الأسري، وتم تطوير مقياس التواصل الأسري الوارد في دراسة منديل (2016) والمكون من (32) فقرة وتم اختصار المقياس ليكون بصورته النهائية مكون من (18) فقرة .

وقد تكونت كل استبانته من جزأين، الجزء الأول يتعلق بالبيانات الشخصية للمستجيب والجزء الثاني تكون من فقرات الاستبانة.

واعتمد الباحث مقياس ليكرت الخماسي من خلال الاستجابة على المقياس حيث أعطيت الأوزان التالية (درجة كبيرة جدا =5، درجة كبيرة =4، درجة متوسطة =3، درجة قليلة =2، درجة قليلة جدا =1). وذلك للتعرف إلى مستوى المشكلات السلوكية وعلاقتها بالتواصل الأسري لدى مستخدمي الهواتف الذكية من طلبة المدارس ممن هم في المرحلة الأساسية العليا من وجهة نظر الوالدين.

واعتمد الباحث في هذه الدراسة المقياس الآتي وذلك بالاعتماد على المتوسط الحسابي للفقرة.

أقل من 1.81	منخفض جداً
1.81 – 2.6	منخفض
2.61 – 3.4	متوسط
3.41 – 4.2	مرتفع
4.21 – 5	مرتفع جداً

صدق الأدوات:

تم عرض أدوات الدراسة على (6) من المحكمين والمختصين في علم النفس والتربية، وقد طلب منهم إبداء الرأي في فقرات المقياسين من حيث صياغتها، ودقتها اللغوية، ومدى مناسبتها وانتمائها للمجال، وذلك إما بالموافقة أو تعديل صياغتها أو حذفها لعدم أهميتها، ولقد تم الأخذ برأي الأغلبية في عملية تحكيم فقرات الأدوات وأصبحت أدوات الدراسة في صورتها النهائية.

ثبات الأدوات:

تم استخراج معامل الثبات لفقرات الاستبانين، باستخدام معادلة كرونباخ ألفا (Chronbach Alpha)، والجدول (3)،
يبين معاملات الثبات لكل مجال ومعامل الثبات الكلي لاستبانته المشكلات السلوكية:

الجدول (3)

معاملات الثبات لاستبانته المشكلات السلوكية

رقم المجال	اسم المجال	معامل الثبات
الأول	المشكلات النفسية	0.80
الثاني	المشكلات الاجتماعية	0.77
الثالث	المشكلات المدرسية	0.72
الدرجة الكلية		0.85

يلاحظ من الجدول (3) أن معاملات الثبات لكل مجالات المشكلات السلوكية كانت على التوالي (0.80، 0.77، 0.72) وأن
معامل الثبات الكلي جاء بدرجة (0.85)، وتعد هذه القيم لمعاملات الثبات مناسبة لأغراض البحث العلمي.

كما تم استخدام معادلة كرونباخ ألفا (Chronbach Alpha) لحساب معامل الثبات لمقياس التواصل الأسري وبلغ (0.85)
وهي قيمة مناسبة لأغراض البحث العلمي.

إجراءات الدراسة:

لقد تم إجراء هذه الدراسة وفق الخطوات الآتية:

- إعداد أدوات الدراسة بصورتها النهائية.
- تحديد أفراد عينة الدراسة.
- توزيع الأدوات على عينة الدراسة واسترجاعها بعد تعبئتها من قبل المستجيبين عليها.
- إدخال البيانات إلى الحاسب ومعالجتها إحصائياً باستخدام الرزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS).
- استخراج النتائج وتحليلها ومناقشتها، ومقارنتها مع الدراسات السابقة، واقتراح التوصيات المناسبة.

متغيرات الدراسة:

تضمنت الدراسة المتغيرات الآتية:-

أ- المتغيرات المستقلة:

- جنس ولي أمر الطالب/ة: وله مستويان (ذكر، أنثى)

- مكان سكن الوالدين: وله ثلاث مستويات (مدينة، قرية، مخيم).
- معدل دخل الأسرة الشهري: ولها ثلاث مستويات (أقل من 3000 شيقل، من 3000 شيقل – إلى أقل من 5000 شيقل، أكثر من 5000 شيقل).
- جنس الابن الذي يستخدم الهاتف الذكي: وله مستويان (ذكر، أنثى).
- معدل ساعات استخدام الهاتف من قبل الابن /ة: وله ثلاث مستويات (أقل من ساعة، من ساعة إلى أقل من 3 ساعات، ثلاث ساعات فأكثر).
- الصف الدراسي الذي به الابن /ة: وله أربع مستويات (السابع الأساسي، الثامن الأساسي، التاسع الأساسي، العاشر الأساسي).

ب- المتغير التابع:

درجة استجابات أفراد العينة على أداتي الدراسة.

المعالجات الإحصائية:

بعد تفرغ إجابات أفراد العينة جرى ترميزها وإدخال البيانات باستخدام الحاسوب ثم معالجة البيانات إحصائياً باستخدام برنامج الرزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS) ومن المعالجات الإحصائية المستخدمة:

1. التكرارات والنسب المئوية لتوزيع العينة وفق متغيرات الدراسة المستقلة.

2. المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية، والنسب المئوية لتقدير الوزن النسبي لفقرات مجالات الدراسة.

3. اختبار (ت) لعينتين مستقلتين.

4. تحليل التباين الأحادي.

5. اختبار LSD للمقارنات البعدية.

عرض نتائج الدراسة ومناقشتها

النتائج المتعلقة بسؤال الدراسة الأول:

ما درجة شيوع المشكلات السلوكية جراء استخدام الهواتف الذكية من قبل طلبة المدارس ممن هم في المرحلة الأساسية العليا من وجهة نظر الوالدين في محافظة نابلس؟

وللإجابة عن السؤال، تم استخراج المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية للمجالات الثلاث لإستبانة المشكلات السلوكية، والجدول (4) يبين هذه النتائج.

الجدول (4)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمجالات الدراسة

الرقم	المجال	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النسبة المئوية	الدرجة
1	المشكلات النفسية	3.15	0.83	63%	متوسط
2	المشكلات الاجتماعية	3.61	0.33	72.2%	مرتفع
3	المشكلات المدرسية	3.51	0.30	70.18%	مرتفع
	المجال الكلي	3.43	0.26	68.8%	مرتفع

تشير النتائج الواردة في الجدول (4) أن الدرجة شيع المشكلات السلوكية جراء استخدام الهواتف الذكية من قبل طلبة المدارس ممن هم في المرحلة الأساسية العليا من وجهة نظر الوالدين في محافظة نابلس قد حققت مستوى مرتفع في مجال المشكلات الاجتماعية والمشكلات المدرسية والدرجة الكلية حيث بلغت الأوساط الحسابية على التوالي (3.61 ، 3.51 ، 3.43). في حين جاءت درجة شيع المشكلات السلوكية في مجال المشكلات النفسية متوسطة بمتوسط حسابي قدره (3.15).

ويعزو الباحث الدرجة المرتفعة لشيع المشكلات السلوكية في المجال الكلي إلى عدم إدراك طلبة المدارس ممن هم في المرحلة الأساسية العليا بمخاطر وأضرار الاستخدام المفرط لأجهزة الهواتف الذكية، وما فيه من مضیعة للوقت، وهدر للطاقة التي يمتلكونها، والتي يجب أن توظف في النواحي الايجابية، إضافة إلى قصور متابعة و رقابة الأهالي لأبنائهم مما يزيد من الآثار السلبية، وقد تُعزى تلك النتائج إلى قلة برامج التوعية المدرسية نحو استخدام أجهزة الهواتف الذكية.

وقد احتلت المشكلات الاجتماعية المرتبة الأولى بمتوسط حسابي مقداره (3.61) هي درجة مرتفعة وهذا مؤشر على تخوف الآباء على أبنائهم مستخدمي الهواتف الذكية مما تسببه الهواتف الذكية من عزلة اجتماعية، مما يضعف التواصل الأسري بينهم، ويعزو الباحث النتيجة إلى الاستخدام المفرط للأبناء في استخدام الأجهزة الذكية مما يضعف التواصل بين الأبناء والآباء وأفراد المجتمع المحيط به، وغياب رقابة الأم والأب على أولادهم. كما أن استخدامهم المفرط للهواتف الذكية يجعلهم يستغرقون في النقاشات الافتراضية وبالتالي ينفصل المستخدم عن المجتمع الحقيقي ويدخل في مجتمعات افتراضية، ومع مرور الوقت يتحول إلى شخص منعزل تماماً عن بيئته الاجتماعية ويزداد ارتباطه بالعالم الافتراضي إلى درجة يفقد شعوره بواقعه مما يسبب تراجع مدة جلوسه مع أفراد عائلته وأصدقائه، حيث يواجه صعوبة في التكيف وإقامة علاقات اجتماعية سليمة في الواقع المعاش، كما تُجدر الإشارة أن استخدام الهواتف الذكية يُمارس من الأهل أيضاً دون ضوابط اجتماعية أو مراعاة لأي قواعد، مما يترك أثراً اجتماعياً لدى الأبناء.

ولقد احتلت المشكلات المدرسية المرتبة الثانية حيث أتت بمتوسط حسابي مقداره (3.51) وهي درجة مرتفعة، ويعزو الباحث النتيجة إلى قلة مراقبة الأهل لأبنائهم، وإفتقار الأهل لكيفية استخدام الهواتف الذكية كوسيلة تعليمية مما يجعلها تفقد قيمتها، استخدامها يؤثر بشكل سلبي على طرق المذاكرة وتضعف الاستذكار الجيد لدى الأبناء، وتجعله غير منظم لمواعيد المذاكرة ومتابعة الواجبات البيتية.

وبلاحظ من نتائج الجدول (4) أن المشكلات النفسية هي الأقل وجوداً عند طلبة المدارس ممن هم في المرحلة الأساسية العليا واحتلت المرتبة الثالثة وبمتوسط حسابي مقداره (3.15) ودرجة متوسطة، إذ أن الأبناء مستخدمي الهواتف الذكية يحاولون إظهار ذاتهم، فنجد العديد من الأبناء قد تخلصوا من عقدة الخجل والشعور بالنقص حيث أصبحوا يتواصلون بسهولة عبر الهواتف الذكية وأصبحوا يتفاخرون بأنفسهم أمام محيطهم الخارجي، فهم يشعرون بالانبساط والرضا، فعند استخدامهم لهواتفهم الذكية فهم يقومون بكل ما لا يمكن القيام به في العالم الحقيقي،، فهي تقنية جذابة تسهل للفرد أن يشعر بتحقيقه لذاته وكذلك الهروب من مشكلات عملية واجتماعية مما يشد المستخدم ويشعره بقيمته وأهميته، فهي تمنح الفرصة لذاته جسدياً وعقلياً للاسترخاء وتحرير عقله من جميع المهام والعمليات التي يقوم بها في عالمه الواقعي.

وقد اختلفت هذه النتائج في جدول (4) مع نتائج دراسة مع ابومنديل (2016) حيث حصلت المشكلات النفسية على المرتبة الأولى والمشكلات الاجتماعية على المرتبة الثانية والمشكلات الدراسية على المرتبة الثالثة، وأيضاً أتت جميعها بدرجة متوسطة. فيما اتفقت مع دراسة ابو الرب والقصيري (2014) حيث حصلت المشكلات الاجتماعية على المرتبة الأولى والمشكلات المدرسية على المرتبة الثانية والمشكلات النفسية على المرتبة الثالثة.

النتائج المتعلقة بسؤال الدراسة الثاني

ما درجة التواصل الأسري لدى طلبة المدارس مستخدمي الهواتف الذكية ممن هم في المرحلة الأساسية العليا من وجهة نظر الوالدين في محافظة نابلس ؟

الرقم	الفقرة	المتوسط	الانحراف	النسبة المئوية	الدرجة
1	يتواصل ابني / ابنتي معي تواصلأفاعلاً	3.30	1.06	66.03%	متوسط
2	يصغى ابني / ابنتي الى حديثي إصغاءً جيداً	3.69	0.49	73.97%	مرتفع
3	يحدثني ابني / ابنتي عن مشكلته الخاصة	3.21	1.06	64.11%	متوسط
4	يفصح ابني / ابنتي عن أفكاره لي.	2.32	1.13	46.30%	متوسط
5	ينبسط ابني / ابنتي عند تقديمي النصيح والإرشاد له	2.66	1.13	53.15%	متوسط
6	يشعر ابني / ابنتي بالأمان داخل الأسرة	2.92	1.20	58.36%	متوسط
7	يستطيع ابني / ابنتي قراءة وفهم تعابير ووجهي	3.00	1.26	60.00%	متوسط
8	يفضل ابني / ابنتي الجلسات العائلية على استخدام الهاتف	2.30	1.29	46.03%	منخفض
9	يستجيب ابني / ابنتي لي بجميع حواسهم عند حديثي معهم	3.07	1.29	61.37%	متوسط
10	يتقبل ابني / ابنتي رأيي حتى لو كان مخالفاً لوجهة نظرهم	3.23	1.23	64.66%	متوسط
11	يلجأ ابني / ابنتي لي لمساعدته في حل واجباته المدرسية	4.19	0.77	83.84%	مرتفع
12	يشعر ابني / ابنتي بالسرور عندما اشاركهم في هواياتهم.	3.78	0.58	75.62%	مرتفع
13	تزيد الجلسات العائلية مع ابني / ابنتي على فهم كل منا للآخر	3.75	0.57	75.07%	مرتفع
14	يهاتفني ابني / ابنتي للمتابعة والاطمئنان	2.70	1.21	53.97%	متوسط
15	يشاركني ابني / ابنتي في المناسبات الاجتماعية	2.78	1.16	55.62%	متوسط
16	يطلعني ابني / ابنتي على نتائج امتحاناتهم المدرسية	2.68	1.18	53.70%	متوسط
17	يبادلني ابني / ابنتي عبارات التحية والتقدير	2.77	1.20	55.34%	متوسط
18	يستمتع لي ابني / ابنتي في كل نصيحة اقدمها لهم.	2.89	1.25	57.81%	متوسط
	الدرجة الكلية	3.06	0.58	61.2%	متوسط

وللإجابة عن السؤال، تم استخراج المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية لفقرات مقياس التواصل الأسري، والجدول من (5) يبين هذه النتائج

الجدول (5)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والنسب المئوية لفقرات التواصل الأسري

تشير النتائج الواردة في الجدول (5) أن مستوى التواصل الأسري لدى طلبة المدارس مستخدمي الهواتف الذكية ممن هم في المرحلة الأساسية العليا من وجهة نظر الوالدين في محافظة نابلس قد أتت بمتوسط مقداره (3.06) ونسبة مئوية (61.2%)، ويدل هذا على أن مستوى التواصل الأسري بين الأبناء والآباء في هذا المجال جاء بمستوى متوسط.

وقد حازت الفقرة رقم (11) ونصها (يلجأ ابني/ابنتي لي لمساعدته في حل واجباته المدرسية) على أعلى متوسط ومقداره (4.19) وهي درجة مرتفعة. في حين جاءت الفقرة (8) ونصها (يفضل ابني/ابنتي الجلسات العائلية على استخدام الهاتف الذكي) على أقل متوسط حسابي (2.30) وهي درجة منخفضة.

ويعزو الباحث النتيجة إلى أن استخدام الأبناء للهواتف الذكية والانشغال بها قللت من فرص التواصل الأسري بين الأبناء والآباء حيث أصبح يوجد فجوة بين الأبناء والآباء في عملية التواصل الأسري، فهم يقضون وقت طويل أمام شاشات هواتفهم لتحقيق رغباتهم وهواياتهم من خلال التطبيقات الالكترونية المختلفة، فمعالم الحياة الأسرية الافتراضية أضحت أكثر توافراً وانتشاراً، وأصبح التواصل الالكتروني الجاف يحتل مساحة من الحديث الأسري، مما لا يمنح مجالاً واسعاً لأفراد الأسرة أن يتحاوروا في ظل مشاعر وأحاسيس إنسانية.

النتائج المتعلقة بسؤال الدراسة الثالث

ما العلاقة بين درجة شيوع المشكلات السلوكية ودرجة التواصل الأسري لدى طلبة المدارس مستخدمي الهواتف الذكية ممن هم في المرحلة الأساسية العليا من وجهة نظر الوالدين في محافظة نابلس؟

للإجابة عن هذا السؤال تم إيجاد معامل ارتباط بيرسون لفحص العلاقة بين المشكلات السلوكية والتواصل الأسري لدى طلبة المدارس ممن هم في المرحلة الأساسية العليا في محافظة نابلس من وجهة نظر الوالدين، والجدول (6) يظهر نتائج العلاقة.

الجدول (5) معاملات ارتباط بيرسون بين المشكلات السلوكية والتواصل الأسري

مستوى الدلالة	معامل ارتباط بيرسون	التواصل الأسري المشكلات السلوكية
*.001	-0.619	المشكلات النفسية
*.001	-0.473	المشكلات الاجتماعية
*.001	-0.552	المشكلات الدراسية
*.001	-0.680	الدرجة الكلية

تشير النتائج الواردة في جدول (5) انه يوجد علاقة عكسية ذات دلالة إحصائية بين الدرجة الكلية للمشكلات السلوكية ومجالاتها (النفسية، والاجتماعية والمدرسية) وبين التواصل الأسري لدى طلبة المدارس مستخدمي الهواتف الذكية ممن هم في المرحلة الأساسية العليا من وجهة نظر الوالدين. بمعنى آخر ومن وجهة نظر الوالدين كلما زادت معاناة الطلبة من المشكلات السلوكية التي سببها استخدامهم للهاتف الذكي كلما انخفض التواصل الأسري لديهم والعكس صحيح. ويعزو الباحث النتيجة إلى أن ارتفاع درجة المشكلات السلوكية عند الطلبة مستخدمي الهواتف الذكية تسبب انخفاض التواصل الأسري بينهم. كما أن قلة التواصل الأسري من قبل الآباء مع أبنائهم الطلبة تؤدي إلى ارتفاع المشكلات السلوكية لديهم. فتدني الاستماع للأبناء ومعرفة مشكلاتهم وتوجيههم وإرشادهم، سيسبب عدم معرفة السلوك السليم والتصرف الصحيح لدى الأبناء، ولذلك فمن الطبيعي أن ترتفع درجة المشكلات السلوكية، وتتفق هذه النتيجة مع دراسة ابو منديل (2016).

النتائج المتعلقة بسؤال الدراسة الرابع

هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) في درجة شيوع المشكلات السلوكية جراء استخدام الهواتف الذكية من قبل طلبة المدارس ممن هم في المرحلة الأساسية العليا من وجهة نظر الوالدين في محافظة نابلس تعزى للمتغيرات (جنس ولي الأمر، مكان سكن الطالب/ة، معد دخل الأسرة الشهري، المؤهل العلمي للأب، المؤهل العلمي للأم، معدل ساعات استخدام للهاتف الذكي من قبل الابن/ الابنة، جنس الابن الذي يستخدم الهاتف الذكي، الصف الدراسي)؟

وللإجابة على هذا السؤال تم فحص الفرضيات التالية:

1- النتائج المتعلقة بالفرضية الأولى والتي نصها

لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) في درجة شيوع المشكلات السلوكية جراء استخدام الهواتف الذكية من قبل طلبة المدارس ممن هم في المرحلة الأساسية العليا من وجهة نظر الوالدين في محافظة نابلس تعزى لمتغير جنس ولي أمر الطالب. ولفحص الفرضية، فقد استخدم الباحث اختبار "ت" لمجموعتين مستقلتين (Independent t-test) ونتائج الجدول (6) تبين ذلك.

الجدول (6)

نتائج اختبار "ت" لمجموعتين مستقلتين؛ لفحص دلالة الفروق تبعا لمتغير جنس ولي أمر الطالب/ة

مستوى الدلالة *	قيمة t	أم (ن = 304)		أب (ن = 280)		المجال
		انحراف معياري	وسط حساني	انحراف معياري	وسط حساني	
0.134	1.502	0.37	3.14	0.32	3.18	المشكلات النفسية
*.001	-5.583	0.34	3.68	0.30	3.54	المشكلات الاجتماعية
*.008	-2.663	0.29	3.54	0.32	3.47	المشكلات المدرسية
*.009	-2.629	0.27	3.45	0.25	3.40	الدرجة الكلية

يتضح من نتائج الجدول (6) وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى $(\alpha \leq 0.05)$ في الدرجة الكلية وفي كل من مجال المشكلات الاجتماعية والمشكلات المدرسية في درجة شيوع المشكلات السلوكية جراء استخدام الهواتف الذكية من قبل طلبة المدارس ممن هم في المرحلة الأساسية العليا من وجهة نظر الوالدين في محافظة نابلس تعزى لمتغير جنس ولي أمر الطالب وكانت لصالح الأمهات، ويعزو الباحث النتيجة إلى أن دور الأم في البيت مع الأبناء أقرب من دور الأب حيث أن الأمهات يقضون فترة مع الأبناء أكثر مما يقضيه الآباء مع الأبناء كون الأب يعمل خارج البيت، لذا فالأمهات يلاحظن أبنائهن وهم يستخدمون الهواتف الذكية أكثر من الآباء فيرون المشكلات السلوكية التي يسببها استخدام الهاتف الذكي عند الأبناء أكثر من الآباء.

النتائج المتعلقة بالفرضية الثانية :

لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة $(\alpha \leq 0.05)$ في درجة شيوع المشكلات السلوكية جراء استخدام الهواتف الذكية من قبل طلبة المدارس ممن هم في المرحلة الأساسية العليا من وجهة نظر الوالدين في محافظة نابلس تعزى لمتغير مكان سكن الطالب/ة.

ولفحص هذه الفرضية استخدم الباحث تحليل التباين الأحادي (One-Way ANOVA) ونتائج الجدول (7) تبين ذلك

الجدول(7)

نتائج تحليل التباين الأحادي؛ لفحص دلالة الفروق تبعاً لمتغير مكان سكن الطالب/ة

المجال	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة F	مستوى الدلالة
المشكلات النفسية	بين المجموعات	5.814	2	2.907	26.342	*.001
	خلال المجموعات	64.112	581	.110		
	المجموع	69.925	583			
المشكلات الاجتماعية	بين المجموعات	3.107	2	1.554	15.151	*.001
	خلال المجموعات	59.583	581	.103		
	المجموع	62.690	583			
المشكلات المدرسية	بين المجموعات	2.040	2	1.020	11.472	*.001
	خلال المجموعات	51.662	581	.089		
	المجموع	53.702	583			
الدرجة الكلية	بين المجموعات	2.094	2	1.047	15.890	*.001
	خلال المجموعات	38.279	581	.066		
	المجموع	40.373	583			

يتضح من نتائج الجدول (6) وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة $(\alpha \leq 0.05)$ في جميع مجالات الدراسة والدرجة الكلية لدرجة شيوع المشكلات السلوكية جراء استخدام الهواتف الذكية من قبل طلبة المدارس ممن هم في

المرحلة الأساسية العليا من وجهة نظر الوالدين في محافظة نابلس تعزى لمتغير مكان السكن ولمعرفة لصالح من تعود هذه الفروق قام الباحث باستخدام اختبار LSD للمقارنات البعدية، والجدول (7) يبين هذه الفروق

الجدول (7)

اختبار LSD للمقارنة البعدية

المجال	المستوى	مدينة	قرية	مخيم
المشكلات النفسية	مدينة		.15542	.10083*
	قرية			.25625*
	مخيم			
المشكلات الاجتماعية	مدينة		.11872*	.17650*
	قرية			.05778
	مخيم			
المشكلات المدرسية	مدينة		-.07913*	.07669*
	قرية			.15583*
	مخيم			
الدرجة الكلية	مدينة		-.03861	.11801*
	قرية			.15662*
	مخيم			

يتبين من جدول (7) وجود فروق ذات دلالة إحصائية كما يلي:

أولاً: في مجال المشكلات النفسية: لصالح المدينة والقرية على المخيم.

ثانياً: في مجال المشكلات الاجتماعية

- لصالح المدينة على القرية.
- لصالح المدينة على المخيم.

ثالثاً: في مجال المشكلات المدرسية: لصالح المدينة والقرية على المخيم.

رابعاً: في الدرجة الكلية: لصالح المدينة والقرية على المخيم.

ويعزو الباحث النتيجة إلى أن الطلبة في المدينة أو القرية يمتلكون هواتف ذكية أكثر من الطلبة الذين يسكنون المخيمات بسبب أن الوضع الاقتصادي للآباء في المدينة أو القرية أفضل منه في المخيم لذا ظهرت المشكلات السلوكية عند الطلبة الذين يسكنون المدينة أكثر من الطلبة الذين يسكنون القرية أو المخيم، كما أن مستوى التفاعل الاجتماعي والانفتاح في المدينة أكثر منه في القرية والمخيم، وتوفر الانترنت تقريبا في كافة الأماكن التي يرتادها الأبناء، مما يدفعهم إلى اكتشاف خبرات جديدة وممارسات غير مألوفة في الحياة الاجتماعية التقليدية.

النتائج المتعلقة بالفرضية الثالثة :

لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) في درجة شيوع المشكلات السلوكية جراء استخدام الهواتف الذكية من قبل طلبة المدارس ممن هم في المرحلة الأساسية العليا من وجهة نظر الوالدين في محافظة نابلس تعزى لمتغير معدل دخل الأسرة الشهري.

ولفحص هذه الفرضية استخدم الباحث تحليل التباين الأحادي (One-Way ANOVA) ونتائج الجدول (8) تبين ذلك

الجدول (8)

نتائج اختبار التباين الأحادي: لفحص دلالة الفروق تبعا لمتغير معدل دخل الأسرة الشهري

المجال	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة F	مستوى الدلالة
المشكلات النفسية	بين المجموعات	.885	2	.442	3.724	*.025
	خلال المجموعات	69.040	581	.119		
	المجموع	69.925	583			
المشكلات الاجتماعية	بين المجموعات	1.612	2	.806	7.669	*.001
	خلال المجموعات	61.078	581	.105		
	المجموع	62.690	583			
المشكلات المدرسية	بين المجموعات	.751	2	.375	4.119	*.017
	خلال المجموعات	52.951	581	.091		
	المجموع	53.702	583			
الدرجة الكلية	بين المجموعات	.692	2	.346	5.065	*.007
	خلال المجموعات	39.681	581	.068		
	المجموع	40.373	583			

*دالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$)

يتضح من نتائج الجدول (8) وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) في جميع مجالات الدراسة والدرجة الكلية لدرجة شيوع المشكلات السلوكية جراء استخدام الهواتف الذكية من قبل طلبة المدارس ممن هم في المرحلة الأساسية العليا من وجهة نظر الوالدين في محافظة نابلس تعزى لمتغير معدل دخل الأسرة الشهري. ولمعرفة لصالح من تعود هذه الفروق قام الباحث باستخدام اختبار LSD للمقارنات البعدية، والجدول (9) يبين هذه الفروق

الجدول (9)

اختبار LSD للمقارنة البعدية

المجال	المستوى	أقل من 3000 شيقل	3000 شيقل – 5000 شيقل	أكثر من 5000 شيقل
المشكلات النفسية	أقل من 3000 شيقل		.04065	-0.07223
	من 3000 شيقل – 5000 شيقل			-0.11288*
	أكثر من 5000 شيقل			
المشكلات الاجتماعية	أقل من 3000 شيقل		-.10440*	-.10613*
	من 3000 شيقل – 5000 شيقل			-.00173
	أكثر من 5000 شيقل			
المشكلات المدرسية	أقل من 3000 شيقل		-.03014	-.09517*
	من 3000 شيقل – 5000 شيقل			-.06503
	أكثر من 5000 شيقل			
الدرجة الكلية	أقل من 3000 شيقل		-.03129	-.09118*
	من 3000 شيقل – 5000 شيقل			-.05988
	أكثر من 5000 شيقل			

يتبين من جدول (9) وجود فروق ذات دلالة إحصائية كما يلي:

أولاً: في مجال المشكلات النفسية

- لصالح الطلبة الذين معدل دخل أسرهم أكثر من 5000 شيقل على الطلبة الذين معدل دخل أسرهم ما بين 3000 شيقل و 5000 شيقل.

ثانياً: في مجال المشكلات الاجتماعية

- لصالح الطلبة الذين معدل دخل أسرهم أكثر من 5000 شيقل على الطلبة الذين معدل دخل أسرهم أقل من 3000 شيقل، والطلبة الذين معدل دخل أسرهم ما بين 3000 شيقل و 5000 شيقل .

ثالثاً: في مجال المشكلات المدرسية

- لصالح الطلبة الذين معدل دخل أسرهم أكثر من 5000 شيقل على الطلبة الذين معدل دخل أسرهم أقل من 3000 شيقل.

رابعاً: في الدرجة الكلية

- لصالح الطلبة الذين معدل دخل أسرهم أكثر من 5000 شيقل على الطلبة الذين معدل دخل أسرهم أقل من 3000 شيقل .

يلاحظ من نتائج الجدول (9) بأن الطلبة الذين مستوى دخلهم مرتفع (أكثر من 5000 شيقل) لديهم مشكلات سلوكية أكثر من الذين مستوى دخل أسرهم متوسط (من 3000 شيقل - 5000 شيقل) أو قليل (أقل من 3000 شيقل). ويعزو الباحث النتيجة إلى أن أبناء الأسر التي دخلها عالي يمتلكون أجهزة هاتف ذكية متطورة وحديثة وهم يجددون الأجهزة لأبنائهم كلما صدر إنتاج جديد من هذه الأجهزة. وهذه الأجهزة تحتوي على تطبيقات متطورة كثيرة تجذب الأبناء إليها مثل الألعاب ومواقع الترفيه المختلفة، لذا فإن أبناء الطبقة التي دخلها مرتفعه يقضون جل وقتهم على هذه الأجهزة مما ينعكس سلبا على حياتهم ويسبب وقوعهم في مشكلات سلوكية كثيرة. وتعبير آخر فإن الوضع الاقتصادي للأسرة يؤثر على التنشئة الإجتماعية للأبناء. فكلما ارتفع دخل الأسرة انعكس ذلك على طبيعة الانفاق على الأبناء، فيلبون جميع احتياجات الأبناء التي من ضمنها شراء أحدث الهواتف الذكية التي تجذب الأبناء إليها بكثرة تطبيقاتها المختلفة. ولقد أختلفت هذه النتيجة مع ابومنديل (2016) فيما اتفقت مع دراسة البلوي (2015).

النتائج المتعلقة بالفرضية الرابعة :

لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) في درجة شيوع المشكلات السلوكية جراء استخدام الهواتف الذكية من قبل طلبة المدارس ممن هم في المرحلة الأساسية العليا من وجهة نظر الوالدين في محافظة نابلس تعزى لمتغير الابن الذي يستخدم الهاتف الذكي. ولفحص الفرضية استخدم الباحث اختبار "ت" لمجموعتين مستقلتين (Independent t-test) ونتائج الجدول (10) تبين ذلك.

الجدول (10)

نتائج اختبار "ت" لمجموعتين مستقلتين؛ لفحص دلالة الفروق تبعا لمتغير جنس الابن/ة الذي يستخدم الهاتف الذكي

المجال	ذكر (ن=312)		انثى (ن=272)		قيمة t	مستوى الدلالة *
	وسط حسابي	انحراف معياري	وسط حسابي	انحراف معياري		
المشكلات النفسية	3.19	0.30	3.12	0.39	2.483	*0.013
المشكلات الاجتماعية	3.60	0.34	3.63	0.32	-1.162	0.246
المشكلات المدرسية	3.50	0.26	3.52	0.34	-0.786	0.432
الدرجة الكلية	3.43	0.24	3.42	0.28	0.311	0.756

يتضح من نتائج الجدول (10) عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) في جميع مجالات الدراسة والدرجة الكلية في درجة شيوع المشكلات السلوكية جراء استخدام الهواتف الذكية من قبل طلبة المدارس ممن هم في المرحلة الأساسية العليا من وجهة نظر الوالدين في محافظة نابلس تعزى لمتغير جنس الابن الذي يستخدم الهاتف الذكي ويعزو الباحث النتيجة إلى أن الاستخدام المفرط للهواتف الذكية يؤدي إلى مشاكل سلوكية للأبناء بغض النظر عن جنس الابن سواء ذكر أو أنثى إذ أن الاستخدام المفرط للهواتف الذكية سببا في جعل الأبناء من الجنسين يعانون من مشكلات سلوكية اجتماعية ومدرسية .

كما يتضح من نتائج الجدول (10) انه يوجد وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) في مجال المشكلات النفسية لصالح الطلاب. ويفسر الباحث هذه النتيجة إلى كون الذكور وأكثر عدوانية ونشاطا وأقل انتباها، في حين نجد أن

الإناث أكثر هدوءاً وتعاوناً في هذه المرحلة من العمر. كما أن طبيعة الآباء في المجتمعات العربية تعطي حرية أكبر للذكور منها للإناث في امتلاك الهواتف الذكية.

النتائج المتعلقة بالفرضية الخامسة :

لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) في درجة شيوع المشكلات السلوكية جراء استخدام الهواتف الذكية من قبل طلبة المدارس ممن هم في المرحلة الأساسية العليا من وجهة نظر الوالدين في محافظة نابلس تعزى لمتغير معدل ساعات الاستخدام للهاتف الذكي من قبل الابن/ الابنة.

ولفحص الفرضية استخدم الباحث تحليل التباين الأحادي (One-Way ANOVA) ونتائج الجدول (11) تبين ذلك

الجدول (11)

نتائج تحليل التباين الأحادي؛ لفحص دلالة الفروق تبعا لمتغير معدل ساعات استخدام للهاتف الذكي من قبل الابن/ الابنة

المجال	مصدر التباين	مجموع	درجات	متوسط	قيمة F	مستوى الدلالة
المشكلات النفسية	بين المجموعات	1.987	2	.994	8.497	*.001
	خلال المجموعات	67.938	581	.117		
	المجموع	69.925	583			
المشكلات الاجتماعية	بين المجموعات	.038	2	.019	.176	.839
	خلال المجموعات	62.652	581	.108		
	المجموع	62.690	583			
المشكلات المدرسية	بين المجموعات	.637	2	.319	3.488	*.031
	خلال المجموعات	53.065	581	.091		
	المجموع	53.702	583			
الدرجة الكلية	بين المجموعات	.388	2	.194	2.816	.061
	خلال المجموعات	39.985	581	.069		
	المجموع	40.373	583			

*دالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$)

يتضح من نتائج الجدول (11) عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) في الدرجة الكلية ومجال المشكلات الاجتماعية في درجة شيوع المشكلات السلوكية جراء استخدام الهواتف الذكية من قبل طلبة المدارس ممن هم في المرحلة الأساسية العليا من وجهة نظر الوالدين في محافظة نابلس تعزى معدل استخدام الابن/ة للهاتف الذكي الطالب/ة.

كما يتبين أن هناك فروق ذات دلالة إحصائية في مجالي المشكلات النفسية والمدرسية ولمعرفة لصالح من تعود هذه الفروق قام الباحث باستخدام اختبار LSD للمقارنات البعدية، والجدول (12) يبين هذه الفروق.

الجدول (12) اختبار LSD للمقارنة البعدية

المجال	المستوى	أقل من ساعة	من ساعة – 3 ساعات	أكثر من 3 ساعات
المشكلات النفسية	أقل من ساعة		.01210	-.11403*
	من ساعة – 3 ساعات			-.12613*
	أكثر من 3 ساعات			
المشكلات المدرسية	أقل من ساعة		-.12262*	-.10361*
	من ساعة – 3 ساعات			.01901
	أكثر من 3 ساعات			

يتبين من جدول (12) وجود فروق ذات دلالة إحصائية كما يلي:

أولاً: في مجال المشكلات النفسية

- لصالح الطلبة الذين معدل ساعات استخدامهم للهاتف الذكي أكثر من 3 ساعات على الذين معدل ساعات استخدامهم للهاتف الذكي أقل من ساعة ومن ساعة إلى 3 ساعات .

ثانياً: في مجال المشكلات المدرسية

- لصالح الطلبة الذين معدل ساعات استخدامهم للهاتف الذكي من ساعة - 3 ساعات على الذين معدل ساعات استخدامهم للهاتف الذكي أقل من ساعة
- لصالح الطلبة الذين معدل ساعات استخدامهم للهاتف الذكي أكثر من 3 ساعات على الذين معدل ساعات استخدامهم للهاتف الذكي أقل من ساعة.

ويعزو الباحث النتيجة إلى أن الوقت الكبير والمهدور في استخدام الأبناء للهاتف الذكي ينعكس سلباً على حياتهم، فيتترك آثار نفسية سلبية كبيرة على الأبناء مثل الانفعال الحاد ، والتردد في اتخاذ القرار، والتوتر. كما ينعكس سلباً على دراسة الأبناء حيث يعانون من صعوبة في فهم دروسهم، ويفقدون الرغبة في القيام بعمل الواجبات المدرسية، ويشعرون بالملل عند البدء في مراجعة دروسهم.

النتائج المتعلقة بالفرضية السادسة :

لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) في درجة شيوع المشكلات السلوكية جراء استخدام الهواتف الذكية من قبل طلبة المدارس ممن هم في المرحلة الأساسية العليا من وجهة نظر الوالدين في محافظة نابلس تعزى لمتغير الصف الدراسي للابن/ة الذي يستخدم الهاتف الذكي.

ولفحص هذه الفرضية استخدم الباحث تحليل التباين الأحادي (One-Way ANOVA) ونتائج الجدول (13) تبين ذلك.

الجدول (13) نتائج اختبار التباين الأحادي؛ لفحص دلالة الفروق تبعاً لمتغير الصف الدراسي الذي به الابن/ الابنة

المجال	مصدر التباين	مجموع	درجات	متوسط	قيمة F	مستوى الدلالة
المشكلات النفسية	بين المجموعات	7.649	2	2.550	23.745	*.001
	خلال المجموعات	62.277	581	.107		
	المجموع	69.925	583			
المشكلات الاجتماعية	بين المجموعات	.790	2	.263	2.467	.061
	خلال المجموعات	61.901	581	.107		
	المجموع	62.690	583			
المشكلات المدرسية	بين المجموعات	3.146	2	1.049	12.030	*.001
	خلال المجموعات	50.556	581	.087		
	المجموع	53.702	583			
الدرجة الكلية	بين المجموعات	2.235	2	.745	11.331	*.001
	خلال المجموعات	38.138	581	.066		
	المجموع	40.373	583			

*دالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$)

يتضح من نتائج الجدول (13) وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) في الدرجة الكلية ومجال المشكلات النفسية ومجال المشكلات المدرسية في درجة شيوع المشكلات السلوكية جراء استخدام الهواتف الذكية من قبل طلبة المدارس ممن هم في المرحلة الأساسية العليا من وجهة نظر الوالدين في محافظة نابلس تعزى لمتغير الصف الدراسي الذي به الابن/ ابنة. بينما لا يوجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) في مجال المشكلات الاجتماعية، ولمعرفة لصالح من تعود هذه الفروق قام الباحث باستخدام اختبار LSD للمقارنات البعدية، والجدول (14) يبين هذه الفروق.

الجدول (14)

اختبار LSD للمقارنة البعدية

المجال	المستوى	السابع الأساسي	الثامن الأساسي	التاسع الأساسي	العاشر الأساسي
المشكلات النفسية	السابع الأساسي		.01694	-.00316	.28031*
	الثامن الأساسي			-.02010	.26337*
	التاسع الأساسي				.28347*
	العاشر الأساسي				
المشكلات المدرسية	السابع الأساسي		.19035*	.04378	.11734*
	الثامن الأساسي			.14656*	.07300*
	التاسع الأساسي				.07356*
	العاشر الأساسي				
الدرجة الكلية	السابع الأساسي		.08817*	.03365	.16714*
	الثامن الأساسي			-.05452	.07896*
	التاسع الأساسي				.13348*
	العاشر الأساسي				

يتبين من جدول (12) وجود فروق ذات دلالة إحصائية ما يلي:

أولاً: في مجال المشكلات النفسية

- لصالح طلبة الصف السابع الأساسي على الصف العاشر الأساسي .
- لصالح طلبة الصف الثامن الأساسي على الصف العاشر الأساسي.
- لصالح طلبة الصف التاسع الأساسي على الصف العاشر الأساسي .

ثانياً: في مجال المشكلات المدرسية

- لصالح طلبة الصف السابع الأساسي على الصفين الثامن الأساسي والعاشر الأساسي.
- لصالح طلبة الصف التاسع الأساسي على الصف العاشر .
- لصالح طلبة الصف الثامن الأساسي على الصفين التاسع الأساسي والصف العاشر الأساسي.

ثالثاً: في الدرجة الكلية

- لصالح طلبة الصف السابع الأساسي على الصف الثامن والصف العاشر الأساسي
- لصالح طلبة الصف الثامن الأساسي على الصف العاشر الأساسي.
- لصالح طلبة الصف التاسع الأساسي على الصف العاشر الأساسي.

ويعزو الباحث النتيجة أن الطالب في الصفوف السابع والثامن والتاسع يكون في مرحلة حرجة من عمره، يميل بها إلى البحث والاستكشاف و المغامرة، كما أنه أكثر ميلاً للأنشطة الترويحية والتسلية والألعاب الالكترونية، فيقضي معظم وقته على الهاتف الذكي وهذا يستهلك وقته و طاقته و يستقطع من ما يجب أن يوجه نحو دراستهم، كما أن الطالب في الصف السابع قد تكون تجربته الأولى في اقتناء هاتف ذكي، وبالتالي يكتشف العالم الافتراضي بعشوائية دون إرشاد أو توجيه، كما أن شغف الاستخدام يجعله يتفرع ويتنقل من موضوع إلى آخر، وكأنه يعوض عن زمن لم يكن يستخدم فيه الهاتف الذكي.

نتائج المتعلقة بسؤال الدراسة الخامس

ما أهم ملامح الإستراتيجية المقترحة في تعميق التواصل الاسري والاجتماعي ما بين الابناء الذين يستخدمون الهواتف الذكية وبين أسرهم؟

لعل أبرز ملامح الاستراتيجية التي يقترحها الباحث من أجل تعميق التواصل الاسري والاجتماعي ما بين الابناء الذين يستخدمون الهواتف الذكية وبين أسرهم تتمثل بما يلي:

- 1- أن يكون الاباء قدوة للأبناء في استخدام الهواتف الذكية فعند جلوس الوالدين مع افراد الاسرة يجب الامتناع عن استخدام الهواتف الذكية في تصفح مواقع الانترنت او مواقع التواصل الاجتماعي المختلفة.
- 2- توجه الوالدين للمزيد من الرعاية والاهتمام بتهيئة الجو الأسري المناسب لتنشئة الابناء تنشئة سليمة وإشباع احتياجاتهم.
- 3- العلاقات الاسرية تستوجب من الوالدين باعتبارهما العمود الفقري للحياة الأسرية اتقان مهارات التواصل الأسري وإعطاء افراد الأسرة فرصة للتواصل عن طريق السماع وإدارة الحوار، لذا لا بد من إنشاء مراكز توجيه وإرشاد أسري تساعد على تدعيم أسس التواصل الأسري الجيد.

- 4- عقد مجلس اسري يومي تتزامن مع اطفاء ال wi-fi لمناقشة شؤون أفراد العائلة والمشاركة الفعالة وإبداء النصائح لبعضهم البعض مما يجعلهم ينتظرون هذا اللقاء
- 5- عمل جروبات خاصة بأفراد الأسرة فقط على مواقع التواصل الاجتماعي.
- 6- تقنين الوالدين لاستخدام ابنائهم للأجهزة الذكية عن طريق مراقبة الوقت الذي يقضيه الابناء في استخدام الهواتف الذكية والذي لا بد أن لا يتجاوز في أي حال من الأحوال ثلاث ساعات يومياً وذلك حسب العديد من الدراسات.
- 7- مشاركة الابناء في القرارات والأحداث التي تحصل داخل المنزل وذلك ليشعروا بأهمية وجودهم .
- 8- إعداد مشاريع بيتية ذات أبعاد تعاونية يتعاون فيها الاباء والأبناء مثل زراعة الحديقة المنزلية، ترتيب غرف المنزل.
- 9- تحديد يوم ترفيهي في نهاية الاسبوع بعيداً عن الأجهزة الذكية.
- 10- محاولة الأب والأم إشراك أبنائهم في العديد من النشاطات التي صقل موهبتهم وتجعلهم يتواصلون مع العالم الخارجي بعيداً عن الإنترنت.

ملخص لأهم نتائج الدراسة

توصلت الدراسة الى النتائج التالية:

- 1- درجة شيوع المشكلات السلوكية جراء استخدام الهواتف الذكية من قبل طلبة المدارس ممن هم في المرحلة الأساسية العليا من وجهة نظر الوالدين في محافظة نابلس قد حققت مستوى مرتفع مقداره (3.43).
- 2- حصل بعد المشكلات الاجتماعية على المرتبة الاولى بمتوسط حسابي (3.61) يليه بعد المشكلات المدرسية بمتوسط حسابي (3.51) والمشكلات النفسية أتت المرتبة الثالثة بمتوسط حسابي (3.15).
- 3- درجة التواصل الاسري لدى طلبة المرحلة الأساسية العليا والذين يستخدمون الهواتف الذكية (3.06) وهي درجة متوسطة.
- 4- وجود علاقة عكسية بين الدرجة الكلية للمشكلات السلوكية وبين التواصل الاسري لدى طلبة المرحلة الأساسية العليا والذين يستخدمون الهواتف الذكية.
- 5- وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى $(\alpha \leq 0.05)$ في الدرجة الكلية وفي كل من مجال المشكلات الاجتماعية والمشكلات المدرسية في درجة شيوع المشكلات السلوكية جراء استخدام الهواتف الذكية من قبل طلبة المدارس ممن هم في المرحلة الأساسية العليا من وجهة نظر الوالدين في محافظة نابلس تعزى لمتغير جنس ولي أمر الطالب وكانت لصالح الأمهات.
- 6- وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة $(\alpha \leq 0.05)$ في جميع مجالات الدراسة والدرجة الكلية لدرجة شيوع المشكلات السلوكية جراء استخدام الهواتف الذكية من قبل طلبة المدارس ممن هم في المرحلة الأساسية العليا من وجهة نظر الوالدين في محافظة نابلس تعزى لمتغير مكان السكن.
- 7- وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة $(\alpha \leq 0.05)$ في جميع مجالات الدراسة والدرجة الكلية لدرجة شيوع المشكلات السلوكية جراء استخدام الهواتف الذكية من قبل طلبة المدارس ممن هم في المرحلة الأساسية العليا من وجهة نظر الوالدين في محافظة نابلس تعزى لمتغير معدل دخل الأسرة الشهري.

- 8- عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) في جميع مجالات الدراسة والدرجة الكلية في درجة شيوع المشكلات السلوكية جراء استخدام الهواتف الذكية من قبل طلبة المدارس ممن هم في المرحلة الأساسية العليا من وجهة نظر الوالدين في محافظة نابلس تعزى لمتغير جنس الابن الذي يستخدم الهاتف الذكي.
- 9- عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) في الدرجة الكلية ومجال المشكلات الاجتماعية في درجة شيوع المشكلات السلوكية جراء استخدام الهواتف الذكية من قبل طلبة المدارس ممن هم في المرحلة الأساسية العليا من وجهة نظر الوالدين في محافظة نابلس تعزى لمتغير معدل استخدام الابن/ة للهاتف الذكي الطالب/ة.
- 10- وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) في الدرجة الكلية ومجال المشكلات النفسية ومجال المشكلات المدرسية في درجة شيوع المشكلات السلوكية جراء استخدام الهواتف الذكية من قبل طلبة المدارس ممن هم في المرحلة الأساسية العليا من وجهة نظر الوالدين في محافظة نابلس تعزى لمتغير الصف الدراسي الذي به الابن/ة.

التوصيات

- 1- ضرورة مراقبة الاباء لأبنائهم عند استخدامهم للهواتف الذكية بشكل ملفت للنظر.
- 2- عمل دورات توعية لطلبة المدارس لحث طلبة المدارس على الاستخدام الصحيح للهواتف الذكية.
- 3- تعزيز دور الأهل في توعية الأبناء بالضرر الناجم عن الهواتف الذكية.
- 4- توفير أنشطة رياضية وعلمية وثقافية واجتماعية من قبل الأسرة للأبناء بحيث يستثمرون من خلالها أوقاتهم.
- 5- توجيه الوالدين للمزيد من الاهتمام بتهيئة الجو الأسري المناسب لتنشئة الأبناء تنشئة سليمة وإشباع احتياجاتهم.
- 6- تعزيز دور الوالدين وتوجيههم للاهتمام بالأبناء والتعرف على مشكلاتهم واحتياجاتهم وبناء جسور الاتصال وتشجيعهم على التواصل الأسري من خلال الحوار الهادئ والنقاش البناء وتعديل السلوك غير السوي من خلال القدوة الحسنة والنصيحة.
- 7- تقنين ساعات استخدام الهاتف الذكي لفترة زمنية ووضع قواعد وإرشادات ضابطة لاستخدامه.
- 8- تثبيت برامج حماية على هواتف الابناء بحيث تحميهم من الدخول إلى مواقع مشبوهة..

قائمة المراجع

أولاً: العربية

1. ابوالرب، محمد عمر و القصيري، الهام مصطفى (2014). المشكلات السلوكية جراء استخدام الهواتف الذكية من قبل الأطفال من وجهة نظر الوالدين في ضوء بعض المتغيرات. المجلة الدولية للأبحاث التربوية، جامعة الإمارات العربية المتحدة، العدد 35.
2. ابوعرقوب، إبراهيم والخدام، حمزة (2012). تأثير الانترنت على الاتصال، مجلة دراسات العلوم الانسانية والاجتماعية، 39 (2). 43.

3. ابومنديل، وسام يوسف (2016). المشكلات السلوكية وعلاقتها بالتواصل الأسري لدى المراهقين مستخدمي الهواتف الذكية من وجهة نظر الوالدين. دراسة ماجستير غير منشورة، كلية التربية، الجامعة الإسلامية، غزة.
4. الجمل، سمير (2015). الآثار السلبية للهواتف الذكية على سلوكيات الطلبة من وجهة نظر المرشدين التربويين ومديري المدارس في جنوب الخليل. بحث مقدم لمؤتمر علمي محكم، فلسطين: جامعة القدس المفتوحة.
5. الداية، ابتسال (2016). المشكلات النفسية والاجتماعية لدى أبناء الشهداء والشهيدات وعلاقتها بالحرمان العاطفي "دراسة مقارنة". رسالة ماجستير، كلية التربية، الجامعة الإسلامية، غزة.
6. السبعواوي، هناء جاسم (2006). الآثار الاجتماعية للهاتف النقال (دراسة ميدانية في مدينة الموصل). دراسات موصلية، (14). 77-105.
7. الشامي، غسان مصطفى (2009). وقفات فكرية معاصرة.
8. الشريف، ايمان حسين (2009). الأطفال واستخدام الجوال، مخاطر خفية، جريدة الشرق الأوسط، العدد 11107، تصدر في لندن باللغة العربية عن المجموعة السعودية للأبحاث والتسويق.
9. شقرة، علي خليل (2001). الإعلام الجديد شبكات التواصل الاجتماعي، دار أسامة للنشر والتوزيع، الاردن.
10. الصباح، سهير والجنازرة هناء (2015). تأثير الأجهزة الذكية على نشأة الطفل. بحث مقدم لمؤتمر علمي محكم، الجزائر: جامعة الجزائر.
11. قوطال، كززة (2017). الآثار السوسيونفسية لاستخدام الهواتف الذكية: دراسة مسحية تحليلية على عينة من الشباب المستخدمين للهواتف الذكية. مجلة كلية الآداب؛ جامعة مصراته، ليبيا.
12. كاشف، ايمان فؤاد (2004). المشكلات السلوكية وتقدير الذات لدى المعاق سمعياً في ظل نظام العزل والدمج. مجلة دراسات نفسية، رابطة الأخصائيين النفسيين المصرية، القاهرة، المجلد 14(1). 69-221.
13. النجار، محمد (2014). استخدام الأطفال للهواتف الذكية فوائد ومخاطر.
14. الهاشمي، عبد الحميد (2003). التوجيه والارشاد النفسي. ط3، جدة، دار الشروق.

ثانياً: الأجنبية

1. Divan HA, Kheifets L, Obel C, Olsen J. (2012). Cell phone use and behavioral problems in young children. *J Epidemiol Community Health*, 66(6), 524-9
2. Davey, s. & Davey, A. (2014). Assessment of smartphone addiction in Indian adolescents: A mixed method study by systematic-review and meta-analysis approach. *International Journal of Preventive Medicine*, 5(12), 1500-1511

العوامل المؤدية إلى التفكك الأسري في الضفة الغربية من وجهة نظر المواطنين

د. عصام حسني الاطرش - جامعة الاستقلال

ملخص :

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على العوامل المؤدية إلى التفكك الأسري في الضفة الغربية من وجهة نظر المواطنين، كما هدفت إلى تحديد العوامل الاجتماعية المؤدية إلى التفكك الأسري، والتعرف على العوامل الاقتصادية كذلك، بالإضافة إلى التعرف على مفهوم التفكك الأسري وأنواعه ومراحله، وقد استخدم الباحث المنهج الوصفي في دراسته بأسلوب المسح الاجتماعي، وتمثلت عينة الدراسة ب (466) مواطن، كما تمثلت أداة الدراسة باستبانة تم تصميمها لجمع البيانات، وقد توصلت الدراسة إلى أن ثورة الاتصالات الحديثة وصراع الأدوار بين الرجل والمرأة من أبرز العوامل الاجتماعية المؤدية إلى التفكك الأسري، وأن البطالة وخروج المرأة للعمل من أبرز العوامل الاقتصادية المؤدية إلى التفكك الأسري.

كلمات مفتاحية: العوامل، التفكك الأسري، الضفة الغربية.

Factors leading to family disintegration in the West Bank from the perspective of citizens

Abstract :

This study aimed at identifying the factors leading to family disintegration in the West Bank from the perspective of citizens, It also aimed at identifying the social factors leading to family disintegration, and identifying economic factors as well, In addition to the concept of family disintegration and its types and stages. The researcher used the descriptive approach in his study in the method of social survey, The sample was 466 citizens, The study tool was represented by a questionnaire designed to collect data, The study found that the modern communications revolution and the conflict of roles between men and women are among the most important social factors leading to family disintegration, And that unemployment and the exit of women to work are among the most important economic factors leading to family disintegration .

Keywords: factors, family decomposition, West Bank

مقدمة

تعتبر الأسرة من أهم النظم الاجتماعية المهمة في جميع المجتمعات الإنسانية، بل أنها النواة الأساسية لتكوين أي مجتمع إنساني، وتقوم الأسرة بالعديد من الوظائف المهمة المتفاعلة في البناء الاجتماعي، غير أنه وفي بعض الحالات تصيب الأسرة حالة من الخلل الوظيفي نتيجة لخلافات أو تخلي أحد الوالدين عن الأدوار الأساسية المنوطة به، مما يؤدي إلى خلل وظيفيا عاما لعمل الأسرة ككل والذي يعرف في المفاهيم الاجتماعية بالتفكك الأسري، والذي يشير إلى الفشل في الدور التربوي الرئيسي للأسرة حيث ينخفض مستوى مساهمتها في عملية التنشئة الاجتماعية، وفي بناء شخصية الفرد بصورة مستمرة وضبط سلوك الفرد وتوجيهه وفق متطلبات الحياة . (البديوي، 2008)

ولقد حرص الإسلام على توفير كل العوامل والشروط التي تؤمن المقاصد المتوخاة من إقامة مؤسسة الأسرة، بدءًا من حسن اختيار الزوج وما يستلزمه ذلك من تجنب فرض أي شكل من أشكال الحجر والإكراه مرورًا بوضع نسق متكامل من القيم والأداب والضوابط يلتزم به الزوجان، لينعم عيش الزوجية في ظلّه بحكمة التدبير وحسن المعاشرة وعمق التفاهم، ونعمة الطمأنينة والأمان، كما يلتزم بها الأبناء الذين هم ثمرة هذا الزواج، من أجل أن تتفتح أكمال الأسرة عن ثمار يانعة طيبة، وتؤدي رسالتها كاملة في تثبيت دعائم المجتمع، ومدّه بطاقات هائلة وقدرة موصولة على التجدد والنماء . (مسعود، 2012)

ومما يميز منهج بناء الأسرة في الإسلام - حتى ينعم بالتماسك والبقاء - قيامه على الجمع في أسس ذلك البناء بين ما هو ذو صبغة عقدية روحية تتمثل في الاستجابة للنداء الرباني الداعي إلى عبادة الله العزيز الجبار من خلال القيام بوظيفة الاستخلاف، وبين ما هو ذو صبغة وجدانية عاطفية تتمثل في إشباع أعمق حاجات الكيان الإنساني وأشواقه، يضاف إلى ذلك عامل الإشباع المادي المتمثل في إيتاء ذي القربى والوفاء بالحقوق المادية للأزواج والآباء والأبناء . (مسعود، 2012)

مشكلة الدراسة

تزداد حالات التفكك الأسري في المجتمعات العربية في الوقت الحالي مقارنة بفترات زمنية بعيدة، كما لوحظ ازدياد ظاهرة التفكك الأسري في الضفة الغربية، وما يدل على ذلك ازدياد عدد حالات الطلاق في الضفة الغربية إلى (5165) في عام 2016، حيث يعتبر الطلاق من أبرز مظاهر التفكك الأسري وأبرز أشكاله، وهناك العديد من العوامل والظروف التي تؤثر وتؤدي إلى التفكك الأسري، لعل أبرزها يتعلق بالظروف الاجتماعية والاقتصادية فيما يتعلق بالأفراد وبالمجتمع .

وعليه تكمن إشكالية الدراسة في تحديد العوامل المؤدية إلى التفكك الأسري في الضفة الغربية من وجهة نظر المواطنين .

أسئلة الدراسة

تحاول هذه الدراسة الإجابة على التساؤلات التالية :

- ما العوامل الاجتماعية المؤدية إلى التفكك الأسري في الضفة الغربية من وجهة نظر المواطنين ؟
- ما العوامل الاقتصادية المؤدية إلى التفكك الأسري في الضفة الغربية من وجهة نظر المواطنين ؟

أهمية الدراسة

تكمن أهمية هذه الدراسة من الناحية النظرية كونها من الدراسات القليلة في الضفة الغربية التي تناولت العوامل المؤدية إلى التفكك الأسري، فمعظم الدراسات تناولت موضوع التفكك الأسري بشكل عام من كافة جوانبه، ولم يتم التركيز في جانب معين من جوانب ظاهرة التفكك الأسري، لذلك فتعتبر هذه الدراسة من الدراسات الهامة من الناحية النظرية، حيث ستساهم في إغناء الأدب النظري بمثل هذا الموضوع، أما من الناحية العملية فتساهم هذه الدراسة في إطاء تصور لأصحاب الاختصاص واتخاذ القرار والمجتمع المحلي للتعرف على العوامل المؤدية إلى التفكك الأسري، لتتمكن تلك الجهات من وضع الآليات المناسبة للوقاية وحماية المجتمع الفلسطيني من التفكك الأسري.

اهداف الدراسة

حاولت هذه الدراسة تحقيق الاهداف التالية :

- التعرف على العوامل الاجتماعية المؤدية إلى التفكك الأسري في الضفة الغربية من وجهة نظر المواطنين
- تحديد العوامل الاقتصادية المؤدية إلى التفكك الأسري في الضفة الغربية من وجهة نظر المواطنين .
- التعرف على مفهوم التفكك الأسري والمفاهيم والمصطلحات المرتبطة به .
- تحديد أبرز أنماط وأشكال التفكك الأسري .
- التعرف على أنواع التفكك الأسري .

مصطلحات الدراسة

الأسرة: جماعة اجتماعية أساسية ودائمة ونظام اجتماعي رئيسي وهي ليست أساس وجود المجتمع فحسب بل هي مصدر الاخلاق، والدعامة الاولى لضبط السلوك، والإطار الذي يتلقى فيه الإنسان أول دروس الحياة الاجتماعية . (وطنه، 1993)

كما عرفت الاسرة بأنها رابطة اجتماعية تتكون من زوج، وزوجة، وأطفال، أو قد تكون دون أطفال، وقد تتوسع الأسرة لتصبح أكبر من ذلك، فتشمل أفراداً آخرين كالأجداد والأحفاد، يشتركون في معيشة واحدة (حليلو، 2013)

التفكك الأسري: يشير مفهوم التفكك الأسري الى انهيار الوحدة الاساسية و انحلال بناء الادوار الاجتماعية المرتبطة بها عندما يفشل عضو او أكثر في القيام بالتزامات دوره بصورة مرضية. (عبد المعطي، 2003)

كما يعرف التفكك الأسري بأنه حالة تشير إلى التوتر أو التصدع أو ضعف يطرأ على النسق الأسري . (شكري، 1994)

وجانب اخر من الفقه عرف التفكك الأسري بأنه عبارة عن أزمات ومشاكل تستولي على الأسرة فتؤدي إلى تمزقها، وتجعل أفراد الأسرة يعيشون منفصلين. (الخولي، 1983)

المفاهيم الإجرائية

التفكك الأسري: يشير مفهوم التفكك الأسري في هذه الدراسة لإعداد من المظاهر (الطلاق، العنف الأسري، جنوح الاحداث)

الضفة الغربية: شملت الدراسة جميع مناطق الضفة الغربية في فلسطين .

المواطنين : الأشخاص ذكورا و إناث تجاوزا عمر (18) عاما .

أنواع التفكك الأسري

وتظهر تسميات أخرى إلى جانب مفهوم التفكك الأسري للدلالة على ذات الظاهرة مثل: البيوت المحطمة، والتصعد الأسري، ويعزى التعدد إلى ترجمة المفاهيم الأجنبية، وثمة عناصر مشتركة بينها حيث تشير إلى: اختلاف السلوك في الأسرة، وانهيار الوحدة الأسرية، وانحلال بناء الأدوار الاجتماعية لإفراد الأسرة، وينقسم إلى نوعين هما: (عبد العاطي، 2002) (الحسين، 2014) (أبو سكيينة، 2011)

-التفكك النفسي: ويعنى وجود الوالدين بأجسادهما، وبينهما خلافات مستمرة، ويقل في ظلّه احترام حقوق الأفراد، ولا يشعر فيه الأبناء بالانتماء .

- التفكك البنائي: وينشأ عن غياب الوالدين أو كليهما بالموت، أو الطلاق، أو هجر أحد الزوجين للأبناء بانشغاله بالعمل، بحيث لا يستطيع الإشراف على تربية هؤلاء الأبناء.

أنماط التفكك الأسري

حدد ويليام جوود الانماط الرئيسية للتفكك الأسري فيما يلي : (أل شافي، 2006) (السالم، 2000)

-التفكك الأسري الناتج عن الإنفصال الإرادي لأحد الفريقين، وقد يتخذ ذلك شكل الغنفسال او الطلاق او الهجر .

- الانفصال والطلاق والهجر، وهنا يحدث التفكك بسبب قرار احد طرفي العلاقة الزوجية او كليهما ترك الاخر .

- الكوارث الداخلية التي تؤدي إلى إخفاق غير متعمد في اداء الادوار الأسرية .

- الازمة الأسرية الناجمة عن الغياب المتعمد لأحد الزوجين .

- الأسرة التي تشكل ما يطلق عليها البناء الفارغ وهنا نجد الزوجين يعيشان معا ولكنهما لا يتواصلان إلا في أضيق الحدود .

وهنالك علامات ومظاهر تدل على تفكك الحياة الأسرية، وتلك المظاهر مدعومة بإحصائيات عالية وهي ارتفاع معدلات

الطلاق، والعنف المنزلي، وجنوح الاحداث الناجم عن نقص من رعاية حقيقية للشباب والصراعات العائلية التي لم تحل بين

الزوج والزوجة، وكذلك بين الوالدين والاطفال . (Makinwa, 2012)

مراحل التفكك الأسري

تشير " باك " (beck) إلى أن التفكك الأسري يمر في العادة بعدة مراحل يمكن تلخيصها على النحو التالي : (ليلى، 2013) ،

(غيث، 2002)

- مرحلة الكمون: وهي الفترة الاولى وقد تكون قصيرة بحيث تكون غير ملحوظة، وتتسم بملاحظة المشكلات والنقد

المتبادل ولكن لاتتم مناقشتها او التعامل معها بواقعية

- مرحلة الصدام: وفيها يحدث الانفجار نتيجة الانفعالات المترسبة والانفعالات المكبوتة لمدة طويلة ومن هنا يبدأ

الصراع بالظهور على السطح

- مرحلة انتشار النزاع: بعد الصدام تظهر الرغبة في الانتقام مما يزيد العداة والخصومة بين الزوجين والنقد المتبادل بينهما ويصبح الانتصار على الطرف الآخر هو الهدف .
- مرحلة البحث عن حلفاء: بعد ذلك يحاول الزوجان أو احدهما البحث عن مؤيدين لهما من الأهل والاقارب والأصدقاء مما يهدد القيم والمعايير التي تحكم بناء الأسرة، وقد يلجأ أحد الطرفين أو كلاهما للحصول على الإشباع من خلال المصادر الأخرى البديلة، مثل التركيز على الأطفال أو التركيز على النجاح في العمل على حساب الإشباع الذي يتحقق داخل الأسرة .
- مرحلة انهاء الزواج: بعدها قد يصل الأمر بالزوجين إلى الانفصال الحقيقي (الطلاق) ويقدم يصل إلى الانفصال الواقعي مع بقاء اسم الزوج .

النظريات المفسرة للتفكك الأسري

الاتجاه الوظيفي : يرى أنصار الاتجاه الوظيفي أن اختلاف التنظيم الاجتماعي وغياب التماسك الاجتماعي بين أفراد المجتمع الواحد الذين تجمعهم أهداف مشتركة قد يقود في الغالب إلى اضطراب وظائف المجتمع، وإلى حالة من التفكك الاجتماعي، التي تؤدي بدورها إلى فقدان المعايير والقواعد الاجتماعية مما يعرض المجتمع إلى الحالة الأنومي أي اللامعيارية وهي الحالة التي تفقد المعايير الاجتماعية السائدة في مجتمع ما فعاليتها في ضبط سير الأفراد وتنظيم سلوكهم لتحقيق القدر المطلوب من التوافق الاجتماعي. (محمد، 2014)

حيث ينظر الاتجاه الوظيفي إلى الأسرة على أنها جزء أساسي من كيان المجتمع، وتشكل نسقا فرعيا من نسق عام هو المجتمع، وتتكون بدورها من عدة أنساق فرعية ترتبط فيما بينها بعلاقات تفاعلية متبادلة، ويركز الاتجاه الوظيفي على الاهتمام بالعلاقات الداخلية للنسق العائلي، وعلاقة النسق الأسري بالأنساق الاجتماعية الأخرى، ويعد (بارسونز) من أبرز ممثلي الاتجاه الوظيفي، حيث تناول أسرة من خلال معياري القرابة، والحب الرومانسي والجاذبية العاطفية، وقد أكد على أن انعزال الأسرة الرقابية جغرافيا وبنائياً عن الرباط القرابي يحل محله الجاذبية العاطفية، وتضعف الصراعات الزوجية، كما يضيف (بارسونز) أن الرباط الرومانسي لا يقتصر على الجاذبية العاطفية فحسب، بل على عامل الدخل والموقع المهني والاعتبار الاجتماعي ونمط المعيشة. (لطفى، 1999)

الاتجاه التفاعلي الرمزي : ساهم على النفس الاجتماعي في بلورة هذا الاتجاه، ويعتبر هذا الاتجاه من أكثر الاتجاهات شيوعاً في مجال الأسرة، ويمكن لمثلي النظرية التفاعلية دراسة الأسرة عن طريق التعرف على كيفية ارتباط الزوجات، والآباء والأبناء وكيفية ارتباطهم بالمجتمع الخارجي، ويعتبر كل من (جورج زيمل وكولي وميد) من أبرز ممثليه، وارتكزت دراستهم على فهم وتفسير السلوك البشري الممارس من قبل الفرد في إطار محيطه الاجتماعي، وينطلق هذا الاتجاه من افتراض مؤداه أن الإنسان إلى كائن اجتماعي نتيجة إخضاعه لمؤثرات عملية التفاعل الاجتماعية في محيطه الاجتماعي، وعلى ذلك ينظر هذا الاتجاه إلى الأسرة على أنها وحدة من الشخصيات المتفاعلة، ومن هنا فإن تكيف الأبوين مع الأحداث المستجدة يؤهلها لاكتساب دورهما كأبوين، وان فشل احدهما في هذه المهمة الأسرية يؤدي إلى تصدع بنيان الأسرة، وكما أن نجاح الزوجين في علاقتهم بالآخر داخل الأسرة مرهون بدرجة إشباع كل منهما للآخر، وعلى ذلك ينظر هذا الاتجاه للأسرة على أنها خلية اجتماعية تقوم بتطبيع الوليد بالسلوك الاجتماعي. (عمر، 1994)

منهجية الدراسة

استخدم الباحث المنهج الوصفي في دراسته، بأسلوب المسح الاجتماعي وذلك للتعرف على العوامل المؤدية إلى التفكك الأسري في الضفة الغربية من وجهة نظر المواطنين .

مجتمع الدراسة

تمثل مجتمع الدراسة بالمواطنين في الضفة الغربية .

عينة الدراسة

استخدم الباحث أسلوب العينة المتيسرة، حيث بلغ حجم العينة (466) مواطناً في الضفة الغربية، حيث تم اختيار المواطنين من خلال التوجه إلى الأماكن العامة في الضفة الغربية، وتوزيع أداة الدراسة على المواطنين المتواجدين في تلك الأماكن .

أدوات الدراسة

تمثلت أداة الدراسة باستبانة تم تصميمها في محورين الأول يتعلق بالعوامل الاجتماعية والمحور الثاني يتعلق بالعوامل الاقتصادية، وقد استخدم الباحث مقياس ليكرت الخماسي على النحو التالي، حيث تم حساب المتوسط المرجح لإجابات أفراد العينة على محاور الدراسة باستخدام مقياس ليكرت الخماسي، وذلك من أجل معرفة اتجاه آراء المستجيبين (أفراد عينة الدراسة) وعمل المقارنات المختلفة، حيث يعتبر مقياس ليكرت من أفضل الأساليب لقياس الاتجاهات، وذلك على النحو الآتي:

جدول رقم (1)

الوزن	القيمة
1	غير موافق بشدة
2	غير موافق
3	محايد
4	موافق
5	موافق بشدة

وباعتماد المقياس التالي لحساب المتوسط المرجح:

جدول (2)

المستوى	المتوسط المرجح
ضعيفة جداً	من 1 – 1.79
ضعيفة	من 1.80 – 2.59
متوسطة	من 2.60 – 3.39
كبيرة	من 3.40 – 4.19
كبيرة جداً	من 4.20 – 5

الدراسات السابقة

اولاً: الدراسات العربية

أجرى فيروز (2014) دراسة بعنوان (تعدد الزوجات وأثره على التماسك الأسري)، وقد هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على العلاقة بين تعدد الزوجات والتماسك الأسري، وقد توصلت الدراسة أن الجنس لا يؤثر باعتباره متغير مستقل في التماسك الأسري، كما توصلت الدراسة أيضاً أنه لا يوجد فروق ذات دلالة إحصائية بين الأزواج والزوجات في متوسطات أبعاد التماسك الأسري (بعد العلاقة بين الزوجي، المشاركة بين الزوجين البيئة الأسرية)، في ما عدا بعد الادوار بين الزوجين لم تكن هناك فروق بينهما .

أجرت ليلي (2013) دراسة بعنوان (التفكك الأسري وأثره على البناء النفسي والشخصي للطفل)، وقد هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على أثر التفكك الأسري على البناء النفسي والشخصي للطفل، وقد توصلت هذه الدراسة إلى وجود أثر سلبي للتفكك الأسري على البناء النفسي والشخصي للطفل .

أجرى عباس (2012) دراسة بعنوان (دراسة تحليلية للعوامل المرتبطة بالتفكك الأسري للعائلة العراقية بعد أحداث 2003/4/9)، وقد هدفت الدراسة إلى التعرف على عوامل التفكك الأسري ومسبباته لدى العائلة العراقية في ضوء التغيرات الاجتماعية والاقتصادية والتحول السياسي الذي طرأ على المجتمع العراقي بعد أحداث 2003/4/9، وقد توصلت الدراسة إلى وجود علاقة إيجابية بين التفكك الأسري والتفكك الاجتماعي، وأن الازمات السياسية والاقتصادية وتوالي الحروب أثرت بشكل كبير على تماسك الأسرة العراقية .

أجرت القرشي (2003) دراسة حول بعض المتغيرات الاجتماعية والاقتصادية التي تؤثر على التماسك الاسري، وقد كشفت الدراسة إلى أهمية تأثير كل من درجة تدين الوالدين وعدد من المتغيرات من طبيعة اجتماعية واقتصادية ضمت مستوى الاسرة الإقتصادي والمستوى التعليمي للأسرة ووضع المهني ونوع الزواج وبنية الاسرة .

ثانيا: الدراسا الأجنبيةة

أجرى Lamia MECHGOUG (2015) دراسة بعنوان (التفكك الأسري في المجتمع الأمريكي الجنوبي ما بعد الحرب الاهلية من خلال تحليل لأسرة الكامبسون في رواية الصخب والعنف لوليام فولكنز)، حيث هدفت هذه الدراسة إلى إظهار أثر التغير الذي طرأ في المجتمع على الجانب النفسي للشخصيات وكيف ساهمت لغتهم في إظهار هذا التأثير ، والتحليل النفسي مفيد لهذه الدراسة لمساهمتها في إظهار أعراض وأسباب التفكك الأسري وذلك بالوصول إلى ذهن الشخصيات من خلال نظريتي عقد أوديب وبنية العقل لسيغموند فرويد، حيث توصلت الدراسة إلا ان الاسرة في المجتمع الامريكي الجنوبي كانت ضحية لتغير مجتمعهما من مجتمع جنوبي قديم إلى مجتمع جنوبي جديد، كما تكشف ان لغة الشخصيات ساهمت في عكس هذا التأثير .

وفي عام (2007) أجرت (zone) دراسة بعنوان (التكنولوجيا والتفكك الأسري) حيث أشارت هذه الدراسة إلا أن عائلات اليوم مشغولة من خلال خلق شعوذة العمل والحياة المنزلية والمجتمع والاعتماد على التكنولوجيا التي تعمقت في ثقافتنا، حيث أصبح الكبار يعتمدون على التكنولوجيا لتحقيق الكفاءة في عملهم والحياة المنزلية، والاطفال يعتمدون على التكنولوجيا للعب والحد من التحديات لعقليتهم الإبداعية، مما أدى إلى إصابة الاطفال وتاخرهم ذهنيا مع مجموعة متنوعة من الامراض العقلية مثل التوحد واضطرابات القلق، كما يزداد الاكتئاب بين الأطفال .

أجرى مركز التحليل الاجتماعي والديموغرافي التابع للمفوضية الأوربية (2009) دراسة بعنوان (تأثير انهيار الأسرة على الاطفال) حيث توصلت الدراسة إلا زيادة خطر الفقر بين الأطفال في الأسرة الوحيدة الوالد من خلال الحرمان التعليمي والصحي والإسكاني، وأن الاطفال من الأسر غير السليمة هي أكثر عرضة للمخاطر من أولئك الذين يعيشون مع كل من والديهم، ووجد ان هنالك علاقة سلبية بين الأبوة الوحيدة والنتائج الصحية للاطفال، وأن انهيار الأسرة له تداعيات سلبية طويلة الأمد على الاطفال، مما قد يدفع الأسرة إلى نوعية سيئة من الحياة أو مساكن غير مناسبة .

أجرى (Iosini) (2015) دراسة بعنوان (تفكك الأسرة في رواية مانجو كابور الهندية) حيث لم تكشف رواية كابور عن التفكك الأسري فقط ولكن تطرقت أيضا إلى حياة المرأة وكفاحها من اجل البحث عن حقوقها الاساسية في الهوية والبقاء، كما تعطي الدراسة تصور لمعاناة النساء من الناحية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في مجتمع ذكوري، كما أشارت الدراسة إلى حالة الالم والصراع التي تصيب الأطفال في حالات التفكك الأسري .

أجرى Khan (2001) دراسة بعنوان (طبيعة وأسباب انهيار الحياة الزوجية وعواقبها)، وقد توصلت الدراسة إلا ان اسباب انهيار الحياة الزوجية بين المسلمين من أصل هندي هي مشابهة لتلك التي لوحظت في المجتمع الأمريكي، ويعزى ذلك على اعتبار ان مؤسسات الزواج والحياة الاسرية هي ظاهرة عالمية وتستجيب لها الظروف الاجتماعية والنفسية والاقتصادية بالمثل، وتوصلت الدراسة أيضا أن أبرز العوامل المؤدية إلى انهيار الحياة الزوجية هي عدم كفاية الدخل، والزواج المبكر، وعدم الانجاب، وتحرير المرأة، والامهات اللواتي يعملن، والخيانة، وتعاطي الكحول والمخدرات .

وتتفق الدراسة الحالية مع دراسة (القرشي، 2003) في دراستها لبعض المتغيرات الاجتماعية والاقتصادية المؤدية للتفكك الأسري، ولكنها اختلفت معها من حيث مجتمع الدراسة، فدراسة القرشي تم تطبيقها على الأسرة في المجتمع السعودي، اما الدراسة الحالية فتم تطبيقها الأسرة في المجتمع الفلسطيني، وقد اتفقتا كلتا الدراستين على ان البطالة ابرز المتغيرات الإقتصادية المؤدية إلى التفكك الأسري، كما تتفق الدراسة الحالية مع دراسة (عباس، 2012) على اعتبار أن الازمات

الإقتصادية من العوامل الرئيسية المؤدية إلى تفكك الأسرة، كما تتفق الدراسة الحالية مع دراسة التي أجرتها مؤسسة (Zoneia، 2007) ، على اعتبار ان التكنولوجيا الحديثة من أبرز العوامل المؤدية إلى انهيار الاسرة وتفككها، كما تختلف هذه الدراسة عن دراسة (lamia، 2015) حيث تطرقت تلك الدراسة إلى تفسير التفكك الأسري من منظور نفسي، اما الدراسة الحالية فتطرقت إليها من منظر اقتصادي واجتماعي .

كما تتفق الدراسة الحالية مع دراسة (KHAN، 2001) على اعتبار ان النساء اللواتي يعملن وخروجهن للعمل من أبرز العوامل المؤدية إلى التفكك الأسري، بالإضافة إلى عدم كفاية الدخل، ولكن الدراسة الحالية تختلف مع النتيجة التي توصلت إليها دراسته على اعتبار ان العوامل المؤدية إلى انهيار الحياة الزوجية متشابهة في كل المجتمعات على اعتبار مؤسسة الزواج هي ظاهرة عالمية، تختلف مع هذا القول على اعتبار ان الظروف الاجتماعية والاقتصادية تختلف من مجتمع إلى اخر .

عرض نتائج الدراسة

أولاً: النتائج المتعلقة بالسؤال الاول والذي نصه ما العوامل الاجتماعية المؤدية إلى التفكك الاسري في الضفة الغربية من وجهة نظر المواطنين ؟

للإجابة على هذا التساؤل قام الباحث بإيجاد المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات العوامل الاجتماعية .

جدول رقم (3)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات السؤال ما العوامل الاجتماعية المؤدية إلى التفكك الأسري في الضفة الغربية

رقم	الفقرة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المستوى
1	ثورة الاتصالات الحديثة	4.11	1.13	كبيرة
2	صراع الادوار بين الزوجين	3.8	1.2	كبيرة
3	غياب الوازع الديني لدى الزوجين	3.57	1.31	كبيرة
4	الخيانة الزوجية	3.4	1.09	كبيرة
5	الطلاق	3.21	1.58	متوسطة
6	تقصير الرجل في القيام بواجباته	3.18	1.62	متوسطة
7	عدم الالتزام بالضوابط الشرعية في الزواج	3.11	1.18	متوسطة
8	التربية الخاطئة لاحد الزوجين او كليهما	3.07	1.24	متوسطة
9	عدم التناسب بين الزوجين	3.02	1.24	متوسطة

يتضح من الجدول رقم (3) أن فقرة (ثورة الاتصالات الحديثة) حازت على أكبر درجة في العوامل الاجتماعية المؤدية إلى التفكك الأسري في الضفة الغربية، وهو ما يتفق مع الدراسات التي اجريت حول هذا الموضوع، فقد أفادت الدراسات بأن

معدلات الطلاق بين الأزواج، تزايدت بسبب مواقع التواصل الاجتماعي في 45 دولة، في الفترة ما بين 2010 و2014، وأنه من بين أسباب الانفصال بين الأزواج دائمي استخدام مواقع التواصل الاجتماعي، هي اكتشاف أحد الزوجين رسائل غير ملائمة، كذلك تعليقات فظة وبها مجافاة للزوج أو الزوجة، واكتشاف سلوك غير مرضٍ من خلال نص مبعوث من الصديق الجديد، وأشارت إحدى الدراسات إلى أن أكثر الأشخاص في علاقة رومانسية يستخدمون الفيس بوك، يكون على الأرجح لمراقبة نشاط شركائهم على الموقع، والتي ممكن أن تؤدي إلى مشاعر الغيرة، وأن مستخدمي الفيس بوك بشكل مفرط لهم حظ أكبر للاتصال مع المستخدمين الآخرين بما فهم شركائهم السابقين، ومن الممكن أن يؤدي إلى الخيانة العاطفية أو الجسدية. (الخاقاني، 2015)

وكشفت الدراسة التي قام بها علماء جامعة ميسوري، أن مواقع التواصل الاجتماعي، فيس بوك وتويتر، تسبب في الخيانة والطلاق، مشيرة إلى الاستخدام المفرط للشبكة الاجتماعية يؤدي في كثير من الأحيان إلى تفكك العلاقات الزوجية وتدمير العلاقات الإنسانية، وبينت الدراسة التي أجرتها الجامعة على أكثر من 500 مستخدم، أن الفرد يقضي أغلب وقته أمام مواقع التواصل الاجتماعي، ما أدى إلى وقوع العديد من المشاكل الزوجية، وانفراط عقد العلاقة القوية بينهما والتأثير سلباً على المشاعر، حيث وجدت الدراسة أنه بغض النظر عن مدة العلاقة الزوجية، فإن الاستخدام الزائد عن الحد لتويتر وفيس بوك، وإهمال الطرف الآخر وعدم التحدث معه أو حتى عدم إبداء أي اهتمام لحوار ما مع الطرف الآخر، يثير الغضب ويولد مشاكل وغيرة ومشاعر سلبية تجاه الآخر، ينتج عنها تدمير العلاقة الزوجية، لذا تنصح الدراسة المقبلين حديثاً على الزواج بضرورة تقليص الوقت الذي يقضونه أمام تلك الشبكات. (الخاقاني، 2015)

كما جاءت فقرة (صراع الأدوار بين الزوجين) في المرتبة الثانية كأحد العوامل الاجتماعية المؤدية إلى التفكك الأسري في الضفة الغربية، حيث ظهر صراع الأدوار بسبب التغيرات الحديثة العلمية و الإقتصادية والإجتماعية حيث أخذت المرأة الشهادات العليا ودخلت الميدان الإقتصادي بقوة وأخذت المناصب القيادية ، فأصبحنا أمام نتيجة حتمية لهذا التغيرات و مشكلة واضحة وهي صراع بين الطرفين بسبب تغير الأدوار، فهناك صورة لدى الطرفين أن من واجبات المرأة القيام بالواجبات الأسرية والأبناء، وأما الرجل فعليه توفير الجانب الغذائي والمالي والدعم المعنوي، وتتفق هذه النتيجة مع ما توصلت إليه دراسة (فيروز، 2014)

و تعتبر ظاهرة واضحة بين الكثير من الأزواج، حيث هناك إختلاف في التصور لدى كلا الزوجين عن الحياة الزوجية المستقبلية وذلك لوجود أسباب واقعة منها: (الملا، 2014)

- إقبال النساء على التعليم و المسارعة في المطالبة بحقوقهن أدى إلى ظهور نوع من التحدي بين الطرفين.
- خروج المرأة إلى ميدان العمل و الاستغراق في العمل إلى أوقات متأخرة، فعلى الرغم من موافقة الرجال إلا أن موافقتهم تكون نظرية في أغلب الأحيان ، أو موافقة بدون قناعة داخلية.
- استقلال المرأة الاقتصادي، وهبوط دور الرجل المادي في الأسرة، والشعور بالمساواة بتفوق المرأة في تأدية دورها الأسرية.
- زيادة أدوار المرأة فهي تعمل، و مسؤولة عن بيتها وعن رعاية أطفالها وتلبية مطالب الزوج أي أن دورها تزايد كثيراً عن المرأة التقليدية . فهي تقوم بأدوار متداخلة ومتضاربة.
- شعور المرأة بعد تعلمها وتخرجها وعملها و تقلدها أفضل المناصب بأنها غير مسؤولة عن البيت وعن الأطفال ومطالب الزوج ولا بد أن يتم التعامل معها على قدم المساواة مع الرجل.

ولصراع الأدوار تأثير سلبي على الحياة الزوجية بشكل عام وعلى الأولاد بشكل خاص: (الملا، 2014)

- فتشعر المرأة بضعف العلاقة العاطفية وعدم التقدير والإحترام ، مما يؤثر سلباً على العلاقات الحميمة بين الطرفين.
- شعور الرجل بالدونية في الأسرة والمجتمع بشكل عام، فتظهر علاقه عدوانية مع المرأة، فيستخدم أساليب العنف مثل العنف الخطابي ، والعنف السلوكي، إلى غير ذلك.

- التفكك الأسري وتحقير كل طرف للآخر، الناتج عن صراع الأدوار بين الزوجين، وغياب قنوات الاتصال بينهما، .

- فقدأن الطفل الإنتماء للأسرة ، وعدم القدرة على تبادل مشاعر الحب مع الآخرين وضعف الثقة بالنفس.

ثانيا: النتائج المتعلقة بالسؤال الاول والذي نصه ما العوامل الاقتصادية المؤدية إلى التفكك الاسري في الضفة الغربية من وجهة نظر المواطنين ؟

للإجابة على هذا التساؤل قام الباحث بإيجاد المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات العوامل الاقتصادية .

جدول رقم (4)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات السؤال ما العوامل الاقتصادية المؤدية إلى التفكك الأسري في الضفة الغربية

رقم	الفقرة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المستوى
1	البطالة	4.3	0.85	كبيرة جدا
2	خروج المرأة للعمل	4.1	0.9	كبيرة جدا
3	ضعف الموارد المالية للأسرة	3.39	1.31	كبيرة
4	سوء توزيع واستخدام الموارد المالية	3.38	1.09	كبيرة
5	انقطاع الموارد المالية بصورة مؤقتة	3.37	1.58	كبيرة
6	الفقر	3.34	1.09	كبيرة
7	غلاء الأسعار	3.33	1.18	كبيرة
8	السكن غير المناسب	3.19	1.35	متوسطة
9	الازمات الاقتصادية العنيفة	2.90	1.66	متوسطة

يتضح من الجدول رقم (4) أن (البطالة) تعتبر من أكثر العوامل الاقتصادية المؤدية إلى التفكك الأسري، حيث تتفق هذه الدراسة مع دراسة (حكيمه، 2014) والتي اوجدت علاقة ما بين البطالة والتفكك الأسري، حيث اعتبرت البطالة احد اهم العوامل المؤدية إلى التفكك الأسري، كما تتفق هذه الدراسة أيضا مع دراسة (نجية، 2009)، ودراسة (عباس، 2012) التي اكدت على وجود علاقة بين البطالة والتفكك الأسري في الأسرة العراقية .

وقد أشارت النتائج بأن معدل البطالة في الضفة الغربية بلغ 18.2%، بواقع 15.5% بين الذكور؛ مقابل 29.8% بين الإناث، وقد تركزت معدل البطالة بين الشباب في الفئة العمرية 15-24 لكلا الجنسين؛ حيث بلغت 29.8%، بواقع 25.6% بين الذكور؛ مقابل 50.5% بين الإناث في نفس الفئة العمرية. (مركز المعلومات الوطني الفلسطيني، 2017)

ومما لا شك فيه أن من أهم مقومات أداء الأسرة لواجباتها اتجاه أفرادها توفير احتياجاتهم المادية كالمأكل والملبس والسكن، وهذا يتطلب بالتأكيد دخلاً مستقراً للأسرة لتلبية هذه الاحتياجات، وعدم توفر مورد ثابت يعني عجزها عن أداء هذه الواجبات وبالتالي تكون الأسرة في حالة من العازة والفقر وتدني المستوى الصحي وعدم توفر السكن اللائق. (عباس، 2012)

كما جاءت فقرة (خروج المرأة للعمل) في المرتبة الثانية كأحد العوامل الاقتصادية المؤدية إلى التفكك الأسري، حيث تتفق هذه الدراسة مع ما جاءت به دراسة (نادية، 2015)، والتي أكدت على وجود تأثيرات سلبية لخروج المرأة على العمل فيما يتعلق بالأطفال والزواج والعلاقة الأسرية بشكل كامل، كما أشارت العديد من الدراسات (أبوشقة، 1990) (إبراهيم، 1983) (إيمان، 2013) إلى التأثيرات السلبية لخروج المرأة للعمل على النحو التالي:

أولاً: الآثار العائدة على الأولاد: عادة ما تخرج المرأة للعمل تاركة وراءها أولاداً، وفي كثير من الأحيان والديها أو أحدهما؛ الأمر الذي يتطلب منها تديراً شؤونها التي تركتها وراءها، فهي إما ترسل أولادها إلى الحضانة وإما تجلب خادمة تساعدتها، كما أنها تضطر في أحيان كثيرة لإحضار خادمة أخرى لوالديها العاجزين، كما وأنه عادة ما يكون مكان العمل بعيداً مما يستلزم الخروج المبكر للحصول على وسيلة النقل، خاصة أن المصانع عادة ما تكون خارج المدينة السكنية، الأمر الذي ينتج عنه بقاؤها خارج البيت لمدة تزيد على 12 ساعة أو أقل بقليل فقط، ومنه سيبقى الأولاد بدون أهمهم كل هذه المدة وهو أمر ليس هيناً.

إن الطفل لا يحتاج فقط إلى من يوفر له أمور وحاجيات الأكل والنظافة والنوم فقط وهو الدور الذي يمكن أن تؤديه أي خادمة أو حضانة ولكن الطفل يحتاج ضمن الأمور السابقة الذكر الحنان وعاطفة الأمومة التي لا يمكن للخادمة مهما أوتيت من ثقة وأمانة وحنان أن تعطيها له؛ لأن هذا الطفل أجبرها فقط، وهي تعمل كأي عامل يؤدي عمله على حسب ما يساويه الأجر فقط، ولا يمكن لعاطفة الأمومة أن تُباع أو تُستعار أو تُكتسب لأنها فطرة الله التي فطرها الأم عندما حملت جنينها ووضعته وليداً وألقمته بعد ذلك صدرها.

ثانياً: الآثار العائدة على المرأة نفسها: إن المرأة العاملة وبسبب كثرة وتعدد المسؤوليات الملقاة على عاتقها، فإنها تُصاب بالإرهاق المؤدي إلى الضغط النفسي إذا ما أدت عملها خارج البيت بكل جهدها وبإتقان فإنه سيرجع بالعكس على أولادها ومسؤولياتها تجاه زوجها خصوصاً، ثم بيتها عموماً، فلا تقدر على الأداء الجيد لأنها مجهددة ومرهقة، وبالتالي غير قادرة على الوفاء بالتزاماتها البيتية، وإذا ما حدث العكس فإن عملها خارج البيت سيتأثر بتأخرها وكثرة غيابها أو بخروجها المبكر من محل العمل.

والأدهى والأمر من هذا كله هو الإرهاق وضغط الأعصاب الذي يلاحقها في بيتها ومكان عملها، بين ثنائية الصراع (الاستقرار والبقاء إلى جنب أبنائها ترعاهم وتقوم على تديري شؤونهم، أو إغراء العمل خارج البيت تحقيقاً للذات وكسباً للمال وجرياً وراء مغريات الحياة)، وهكذا تجد المرأة نفسها في دوامة صراع يومية، بين العمل خارج البيت وبين مسؤولياتها تجاه أولادها (تربيتهم، رعايتهم، مساعدتهم في دروسهم)، وبين زوج يريد زوجة حنوناً تلتطف له جو الحياة المشحون والمضغوط.

ثالثاً: الآثار العائدة على الزوج: عمل المرأة خارج البيت وما يترتب عليه من آثار (على الأولاد وعلى الزوجة نفسها)، كما سبقت الإشارة إليه، تؤثر على نفسية الزوج بالسلب وربما إلى حد الإرهاق النفسي أحياناً أخرى، حين يرى أولاده ضائعين بين خادمة عديمة الإحساس، تائهين بين تلفزيون أو ألعاب فيديو مخدرين لا يهتمون لما يدور حولهم، وهذا هو الأثر الأول.

أما الثاني فهو إهمال شؤون البيت وإهمال المرأة نفسها مما يبعث في نفس الرجل بالملل في الحياة اليومية الروتينية مع زوجة عاملة لا تهتم بنفسها في البيت بقدر ما تهتم بزینتها للخروج للعمل.

وأخيراً حين يرى زوجته العاملة المرهقة تعباً من عملها، تزيدها أعباء ومسؤوليات البيت إرهاقاً، يدخل هو أيضاً في دوامة، ففي خضم هذه الأجواء لا يجد لنفسه مقاماً، ويتحرج أن يبوح باحتياجاته النفسية.

الاستنتاجات

توصل الباحث في ضوء دراسته إلى الاستنتاجات التالية:

- تعتبر ثورة الاتصالات الحديثة أبرز العوامل الاجتماعية المؤدية إلى التفكك الأسري، وما صاحبها من تأثيرات سلبية على الأسرة وخصوصاً العلاقة الزوجية.
- يعتبر صراع الأدوار بين الرجل والمرأة من أبرز العوامل الاجتماعية المؤدية إلى التفكك الأسري نتيجة لبعض المتغيرات الاجتماعية والاقتصادية التي طرأت على المجتمع وغيرت من دور المرأة.
- تشكل البطالة أبرز العوامل الاقتصادية المردية إلى التفكك الأسري نتيجة للعجز عن تأمين الاحتياجات الأساسية للأسرة.
- ساهم خروج المرأة للعمل في التفكك الأسري نتيجة لبعض الظروف الاقتصادية التي تمر بها الأسرة الفلسطينية وحاجتها إلى تأمين الاحتياجات الأساسية لها وعجز الرجل فقط عن تأمينها، مما أثر سلباً على الأسرة والأبناء والزوج.

التوصيات

في ضوء الاستنتاجات التي توصل إليها الباحث، يوصي بما يلي:

- ضرورة نشر الوعي بمخاطر وسائل الاتصالات الحديثة، وتأثيرها السلبي على الأسرة، وضرورة تشديد الرقابة على الاستخدام السلبي لتلك الوسائل من قبل الزوجين والأبناء.
- أن يتم التفاهم بين الزوجين على خروج المرأة للعمل قبل الزواج، والعمل على نشر الوعي بضرورة عدم خروجها للعمل إلى للضرورات والعجز عن تأمين الاحتياجات الأساسية للأسرة.
- أن يتم تحديد الأدوار المطلوبة من كلا الزوجين قبل الزواج والاتفاق عليها.
- أن تعمل الدولة على وضع سياسات عامة للقضاء على ظاهرة البطالة التي تشكل مسبباً رئيسياً للتفكك الأسري.

قائمة المراجع

- ال شافي، محمد مبارك . (2006). التفكك الأسري وانحراف الأحداث، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض .
- إبراهيم، كاميليا . (1983). سيكولوجية المرأة العاملة، دار النهضة العربية، بيروت .
- أبو سكينه، ناديا . (2011). العلاقات والمشكلات الأسرية، دار الفكر، القاهرة .
- أبو شقة، عبد الحلیم . (1990). تحرير المرأة في عصر الرسالة، دار القلم، الكويت .
- إيمان، محامدية . (2013). المرأة العاملة والعلاقات الأسرية، جامعة قاصدي مبراح ورقلة، الجزائر .
- البيديوي، فؤاد . (2008). التفكك الأسري وعلاقته بارتكاب جرائم المخدرات، رسالة ماجستير، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض .
- الحسين، عزي . (2014). الأسرة ودورها في تنمية القيم الاجتماعية، جامعة مولود معمري، الجزائر .
- حكيمة، ايت . (2014). أثر البطالة والعوز المادي لى انحراف الشباب، مجلة دراسات نفسية، الجزائر .
- حليلو، نبيل . (2013). الأسرة وعوامل نجاحها، ط1، جامعة قاصدي مبراح ورقلة، الجزائر .
- الخاقاني، ليث . (2015). مواقع التواصل الاجتماعي ودورها في التفكك الأسري، مقال منشور على الموقع الإلكتروني <https://annabaa.org>
- الخولي، سناء . (1983). الزواج والعلاقات الأسرية، دار النهضة العربية، القاهرة .
- السالم، خالد عبد الرحمن . (2000). الضبط الاجتماعي والتماسك الأسري، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض .
- شكري، علياء . (2009). علم الاجتماع العائلي، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان .
- عباس، فخري . (2012). دراسة تحليلية للعوامل المرتبطة بالتفكك الأسري للعائلة العراقية بعد أحداث 2018/4/9، مجلة الفتح، العدد (51)، جامعة ديالى، العراق .
- عبد العاطي، السيد . (2002). الأسرة والمجتمع، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية .
- عبد المعطي، حسن . (2003). الأسرة ومشكلات البناء، دار السحاب للنشر والتوزيع، القاهرة .
- عمر، معن . (1994). علم اجتماع الأسرة، بيروت: دار الشروق .
- غيث، محمد . (1995). المشاكل الاجتماعية والسلوك الانحرافي، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية .
- فيروز، بن علو . (2014). تعدد الزوجات وأثره على التماسك الأسري، رسالة ماجستير، جامعة وهران 2، الجزائر .
- القرشي، فتحية . (2003). المتغيرات الاجتماعية والاقتصادية المرتبطة بالتماسك الأسري، رسالة دكتوراة، جامعة الإمام بن محمد بن سعود الإسلامية، جدة .
- لطفي، طلعت . (1999). النظرية المعاصرة في علم الاجتماع، القاهرة: دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع .

ليلى، أيديو . (2013) . التفكك الأسري وأثره على البناء النفسي والشخصي للطفل، المجلة الدولية في دراسات العلوم الاجتماعية، عدد (11)، الجزائر .

محمد، محمود . (2014) . الاتجاهات النظرية المفسرة للنزاع الأسري، مقال منشور على الموقع الإلكتروني <http://www.m.ahewar.org/>

مركز المعلومات الوطني الفلسطيني ، 2015

مسعود، عبد المجيد . (2012) . التفكك الأسري الأسباب والعواقب والحلول، مقال منشور على الموقع الإلكتروني <http://library.islamweb.net>

الملا، عبد الكريم . (2014) . صراع الأدوار، مقال منشور على الموقع الإلكتروني <https://www.al-sharq.com>

نادية، فرحات . (2015) . عمل المرأة وأثره على العلاقات الأسرية، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية، جامعة الشلف، الجزائر .

نجية، مامش . (2009) . البطالة وأثرها على الأمن الاجتماعي، جامعة مسيلة، الجزائر .

وطنة، علي أسعد . (1993) . علم الاجتماع التربوي، جامعة دمشق للنشر والتوزيع، دمشق .

ثانياً: المراجع الأجنبية

Technology and the Disintegration of the Family, <http://www.zonein.ca/>, (2007) Zonein

Makinwa, Akinlolu, (2012), **Challenges of disintegrating family life to youth ministry**, master thesis , University of Stellenbosch., USA .

Mechgoug , Lamia (2015) , **The Disintegration of the Southern Family in William Faulkner's the Sound and the Fury**, master thesis, University of Mohamed Kheither –Biskra .

Social and Demographic Analysis, European Commission (2009), **Literature Review on the Impact of Family Breakdown on Children**

Losini, Muthu (2015), **The Disintegration of Family in Manju Kapur's Custody**, International Journal of Applied Research 2015; 1(7): 201-203 .

Khan, Sultan (2001), **The nature and causes of marital breakdown amongst a selected group of South African Indian Muslims in the Durban Metropolitan Area and its consequences for family life**, Ph.D, University of Durban- Westville, South Africa .

العوامل السوسيو سياسية لظاهرة الطلاق في المجتمع الجزائري

الدكتور بلقاسم الحاج، جامعة برج بوعرييج- الجزائر

ملخص:

عرفت الجزائر منذ بداية القرن 21 انتشارا كبيرا لظاهرة الطلاق والتي وصلت نسبتها ما يقارب 20% خلال سنة 2017 ، الأمر الذي جعل السلطات السياسية تدق ناقوس الخطر بحثا عن الحلول الملائمة، ولأن هذه الظاهرة ترتبط بعدد العوامل المتنوعة والمتداخلة، تسعى هذه الدراسة إلى البحث عن الأسباب السوسيو سياسية لهذه الظاهرة سواء تعلق الأمر بالجانب السياسي، القانوني، الاقتصادي، الاجتماعي وحتى الثقافي .

Abstract:

Algeria has known ever since the turning of the 21st century a wide spread of the phenomenon of divorce whose rate has reached 20% in 2017. Such a condition called the attention of the decision maker to ring the bell of danger to seek pertinent solutions. Since this phenomenon is linked to other interrelated issues, this analysis attempts to unfold the socio-politic causes that are behind this phenomenon, be it a political, legislative, economic, social or even cultural.

مقدمة:

تشكل الأسر الوحدة الأساسية في المجتمع والخلية الأولى للرباط الاجتماعي، وإن كانت في بعض المجتمعات الغربية فقدت أغلب خصائصها وأصبحت بذلك تهدد كينونة مثل هذه المجتمعات، فإنها في المجتمع العربي لا تزال تحتفظ بمكانتها البنوية والوظيفية في المجتمع رغم قوة رياح التغيير التي تعصف بهذه المجتمعات، ومن أهم ما تعاني منه الأسرة العربية عموماً والجزائرية بالخصوص هو بروز مؤشرات التفكك الأسري الذي سيتبعه حتماً تفككا اجتماعياً، والذي من مظاهره استفحال ظاهرة الطلاق في المجتمع.

إن ظاهرة الطلاق بدأت تستفحل وتنتشر بسرعة مذهلة في المجتمع الجزائري، حيث أصبحت تهدد كيان، الأمر الذي جعل المصالح الحكومية تدق ناقوس الخطر من خلال السعي لإيجاد الحلول الاستعجالية لهذه الظاهرة، التي بلغت في السنوات الأخيرة أعلى معدلاتها، حيث بلغت أكثر من 19.50% سنة 2017.

في هذا الإطار تسعى الدراسة لتشخيص واقع ظاهرة الطلاق في المجتمع الجزائري وأهم العوامل السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي ساهمت في تفاقمها، ولتحقيق هذا الغرض تم تقسيم الدراسة إلى خمسة محاور تطرق الأول منها إلى أهم مصطلحات ومفاهيم الدراسة، بينما تناول الثاني تطور الواقع الإحصائي للظاهرة، أما المحور الثالث فتناول الأسباب السياسية القانونية للظاهرة، في حين تطرق المحور الرابع إلى العوامل الاقتصادية لظاهرة الطلاق، وفيما يتعلق بالمحور الخامس فقد شمل العوامل الاجتقافية لظاهرة الطلاق في الجزائر.

المحور الأول: مفاهيم الدراسة

اعتمدت هذه الدراسة وفقاً لأغراضها على عدة مصطلحات سنحاول تحديد أهم مفاهيمها النظرية والإجرائية، مثل المجتمع، الأسرة، التفكك الأسري، الطلاق، التغيير الاجتماعي.

1- مفهوم الأسرة

يعرف الأنثروبولوجي "ميردوك" بأنها "وحدة اجتماعية تتميز بمكان إقامة مشترك و تعاون اقتصادي، ووظيفة تكاثرية، ويوجد بين اثنين من أعضائها على الأقل علاقة جنسية يعترف بها المجتمع وتتكون الأسرة على الأقل من ذكر و أنثى بالغين، وأطفال سواء من نسلها أو عن طريق التبني"⁽¹⁾، فهي اللبنة الأولى في بناء المجتمع وخصيته الأساسية الأولى التي من خلالها يرى أفرادها و يرى الأفراد كذلك مجتمعهم، فهي الوسيط الذي يربط الفرد بالمجتمع، لأن الفرد يأتي إلى المجتمع و يعيش فيه من خلال الأسرة التي ينتمي إليها، أما عالم الاجتماع "بوجاردس" و في تركيزه على الجانب النفسي الاجتماعي للأسرة يعرف الأسرة "على أنها جماعة اجتماعية صغيرة تتكون عادة من الأب و الأم وواحد أو أكثر من الأطفال يتبادلون الحب و يتقاسمون المسؤولية، و مهمتها تربية الأطفال وتوجيههم وضبطهم ليصبحوا أشخاصاً يتصرفون بطريقة اجتماعية"⁽²⁾.

(1) علي محمد المكوي، الأنثروبولوجيا الاجتماعية، القاهرة، دار نهضة الشرق، 1997، ص 108.

(2) جعفر عبد الأمير الياسين، أثر التفكك العائلي في جنوح الأحداث، بيروت، عالم المعرفة، 1981، ص 15.

أما "عبد الواحد وافي" فيذهب إلى اعتبار الأسرة بمثابة الوسط الطبيعي والاجتماعي الأول للفرد و تقوم على مصطلحات يرتضيها العقل الجمعي و قواعد تختارها المجتمعات، فنظام الأسرة في أمة ما يرتبط ارتباطا وثيقا بمعتقدات هذه الأمة، و تاريخها و عرفها الخلقي وما تسير عليه من نظم في شؤون السياسة و الاقتصاد و القضاء(3).

اعتمادا على ما سبق يمكن اعتبار الأسرة بمثابة البناء الاجتماعي الذي يتكون من أدوار اجتماعية مرتبة على أساس النوع والمكانة، يكون أساسها دور كل من الزوج و الزوجة اللذان يشتركان في مكان الإقامة الواحد و في مختلف النشاطات الاجتماعية و الاقتصادية، و عن طريق علاقة جنسية شرعية اجتماعيا ينجب الزوجان أطفالا تقوم الأسرة برعايتهم و حمايتهم و تزويدهم بحاجاتهم المختلفة و يقضي استقرار الأسرة و توازنها سيادة قيم العدالة و المساواة في تقسيم الأدوار و المسؤوليات و كذا قيم الاحترام و الثقة المتبادلين في إطار تكاملي و يهدف عام هو ضمان استمرار استقرار النسق الأسري الذي هو أساس استقرار المجتمع، هذا و يجمع الباحثون على أن هناك نوعين أساسيين للأسرة هما الأكثر انتشارا في العالم و يتعلق الأمر بالأسرة الزوجية و الأسرة الممتدة:

ففيما يتعلق بالنوع الأول فإنه يتكون من الأعضاء المباشرين و هم الزوج و الزوجة و أولادهما الذكور و الإناث غير المتزوجين، و لأنها تتميز بصغر حجمها فإن العلاقات الأساسية فيها تقوم على محور العلاقة بين الزوج و الزوجة أكثر من قيامها على العلاقات الدموية، و هو نموذج أسري يتميز أعضاؤه بدرجة عالية من الفردية و بالتححر الواضح من الضبط الأسري و علو مصلحة الفرد على مصلحة الجماعة و هو النمط الأكثر انتشارا في العالم المعاصر أما النمط الثاني فهو (ناتج عن امتداد الأسرة الزوجية لتشمل إضافة إلى الزوجين الأساسيين الأبناء المتزوجين و الأحفاد، و غيرهم من الأقارب كالعم و العمة و الابنة و الأم، و يقيم كل هؤلاء في نفس الوحدة السكنية و يشاركون في حياة اقتصادية و اجتماعية واحدة تحت رئاسة الأب الأكبر أو رئيس العائلة) (4). و عادة ما يكثر انتشار هذا النوع من الأسرة في المجتمعات الريفية التي يشهد فيها الضبط الأسري و الرقابة الاجتماعية.

في الأخير ينبغي أن نشير إلى أنه قد يرد مصطلح "العائلة" كتعبير عن الأسرة، فإنه مفهوم أت من الفعل "عال"، "يعيل"، "معيل"، "عيال"، و تعبر عن الشخص الذي يعيل أفراد أسرته، و في هذا الإطار يرى "حليم بركات": أنه مع سيطرة النظام الأبوي، أصبح الرجل هو المعيل و أصبح بقية أفراد العائلة عيالا مهما كانت درجة مشاركتهم في العمل و مهما كانت علاقات الإعالة و الاعتماد متبادلة. (1)

2- مفهوم التغيير الاجتماعي

يتم تناول مفهوم هذا المصطلح في الدراسة نظرا لأهميته في تف تفسير تطور ظاهرة الطلاق في المجتمع الجزائري عبر مختلف المراحل التي مر بها هذا الأخير حيث يشير إلى أوضاع جديدة تطرأ على البناء الاجتماعي و النظم و العادات و القيم و التقاليد و أدوات المجتمع نتيجة لتشريع أو قاعدة جديدة لضبط السلوك، أو نتيجة لتغيير إما في بناء فرعي معين أو جانب من جوانب

(3) عبد الواحد وافي، الأسرة و المجتمع، القاهرة، مكتبة النهضة، 1966، ص 4.

(4) سناء الخولي، الزواج و العلاقات الأسرية، مصر، دار المعرفة الجامعية، 1979، ص 34.

(1) حليم بركات، النظام الاجتماعي و علاقاته بمشكلة المرأة العربية، ط 1، بيروت، مركز الوحدة العربية، 1982، ص 63.

الوجود الاجتماعي أو البيئة الطبيعية والاجتماعية (2). و يظهر التغيير في بعض الملامح و الصفات أهمها: أنه يحدث في أي مجتمع أو أي ثقافة باستمرار و يرتبط بالزمان و المكان، غير انه لا يحدث في أي مجتمع إذا لم يكن لهذا الأخير قابلية للتغيير. و التغيير إضافة إلى ذلك هو تحول يحدث في النظم و الأنساق و الأجهزة الاجتماعية من الناحية المرفولوجية، خلال فترة محدودة و يتميز بالترايبط و التداخل، حيث تؤدي هذه العملية إلى سلسلة من التغيرات الفرعية التي تصيب الحياة الاجتماعية بدرجات متفاوتة و مختلفة (3).

انطلاقاً مما سبق نستنتج أن التغيير الاجتماعي يرتبط بعدة عوامل: اجتماعية، اقتصادية، ثقافية وسياسية... الخ، لذلك فهو عملية غير عفوية بل ناتجة عن عوامل و أسباب و أحداث متراكمة، أما مفهوم التغيير الاجتماعي الذي سنتطرق إليه في هذه الدراسة فهو الذي يستلزم ظهور أدوار و تنظيمات اجتماعية جديدة تختلف نوعياً عن الأدوار و التنظيمات القائمة من قبل، و ذلك يتجلى حينما نرى أفراداً يمارسون أدواراً اجتماعية و سلوكيات مغايرة لتلك التي كانوا يمارسونها خلال فترات سابقة، وهذا عن طريق المقارنة بين جيلين مختلفين من الأسر.

3- مفهوم التفكك الأسري

يشير التفكك الأسري إلى ابتعاد أفراد الأسرة الواحدة عن بعضهم البعض، و زوال الرابطة الوجدانية بينهم، وهذه الظاهرة من شأنها أن تؤثر تأثيراً بالغاً على مختلف أفراد المجتمع، ذلك أن التفكك الأسري يشكل تفككا اجتماعياً باعتبار أن الأسرة تمثل نواة المجتمع الأولى، وأن أي خلل وظيفي على مستوى هذا النسق الفرعي يؤثر بالضرورة على النسق الكلي للمجتمع. يعرف الدكتور معن خليل العمر التفكك الأسري على أنه "كل انكسار أو عدم تكيف أو ضعف في الروابط التي ترابط الزوجين نبعضهما البعض أو رباطهما بأبنائهم." (4)

أما الدكتورة سناء الحولي فتذهب إلى اعتبار تفكك الأسرة بأنه "انهيار للوحدة الأسرية و انحلال بناء الأدوار الاجتماعية المرتبطة بها عندما يفشل عضواً أو أكثر في القيام بالتزامات دوره بصورة مرضية (5)، وهو حسيها " عبارة عن أزمات و مشاكل تستولي على الأسرة فتؤدي إلى تمزقها و تجعل أفراد الأسرة يعيشون منفصلين." فالتفكك وفقاً لذلك هو انهيار الوحدة الأساسية و انحلال بناء الأدوار الاجتماعية المرتبطة بها عندما يفشل عضو أو أكثر في القيام بالتزامات دوره بصورة مرضية. فالتفكك الأسري يعني فشل وظيفي للأسرة كنسق في توفير البيئة الملائمة لأفرادها من أجل تحقيق حاجياتهم الفردية، والهدف المشترك بينهم مما يجعل أكثر عرضة للابتعاد عن بعضهم بعد تدهور العلاقات الاجتماعية بينهم تحت تأثير عامل الفردانية والذاتية.

(2) محمد عاطف غيث، قاموس علم الاجتماع، مصر، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1978، ص 415.

(3) عادل مختار الهواري، التغيير الاجتماعي و التنمية في الوطن العربي، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، 1993، ص 45.

(4) معن خليل العمر، التفكك الاجتماعي، الطبعة العربية الأولى، دار الشرق للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، 2005، ص 209.

(5) سناء الخولي، الزواج و العلاقات الأسرية، مصر، دار المعرفة الجامعية، 1979، ص 34.

4- مفهوم الطلاق

يعني الطلاق لغتا حل القيد والإطلاق ومنه طالق، أي مرسله بلا قيد وطلقت المرأة من زوجها طلاقاً أي تحللت من قيد الزواج وخرجت من عصمته، والطلاق وفقاً لذلك هو الترك أو المفارقة، حيث يقال طلق البلاد أي تركها و فارقتها وطلقت القوم أي فارقتهم، وهو بذلك يعني رفع القيد سواء كان حسياً أو معنوياً، فيكون حسياً كقيد الفرس و قيد الأسير و يكون معنوياً كقيد النكاح و هو الارتباط الحاصل بين الزوجين.

أما إصطلاحاً فقد عرف الطلاق على أنه حل الرابطة الزوجية الصحيحة من جانب الزوج بلفظ مخصوص أو ما يقوم مقامه بالحال أو المأل(1)، غير ان هذا التعريف أخذ بعين الاعتبار فقط جانب الزوج وأهمل دور الزوجة في ذلك باعتبار من حقها تطلب الخلع أو التطليق.

أما الطلاق في التشريع الجزائري فيتمثل في فك الرابطة الزوجية والذي يتم بإرادة الزوج المنفردة أو بتراضي الزوجين أو بطلب من الزوجة في حدود ما ورد في المادتين 53 و 54 من هذا القانون(2)، فالمشرع الجزائري لم يخرج عن القاعدة التي تشكل إجماعاً بالنسبة لغالبية الدول العربية الإسلامية والتي تجعل من الطلاق حقاً إرادياً أصيل لزوج دونما الرجوع إلى الزوجة، أي أن إرادتها تنعدم أمام إرادة الزوج في إحداث هذا الأثر القانوني.

انطلاقاً مما سبق يمكن تعريف الطلاق إجرائياً على أنه عبارة عن نوع من التفكك الأسري الإرادي، يعبر عن فك الرابطة الزوجية بين الرجل والمرأة الذين يجمعهما عقد زواج قانوني، ويكون إما بإرادة أحد الزوجين، أو بالاتفاق بينهما على إنهاء العلاقة الزوجية، وإذ يشكل أحد الحلول لتأزم العلاقة الزوجية إلا أن له آثاراً سلبية في المجتمع تكون حدتها أكثر تأثيراً على الأطفال.

المحور الثاني: تطور ظاهرة الطلاق في المجتمع الجزائري

لقد كان المجتمع الجزائري ينظم أموره الأسرية كالزواج و الطلاق عن طريق الأحكام الشرعية وفق قواعد الفقه الإسلامي، إضافة إلى الدور الذي لعبته العادات و الأعراف الاجتماعية في الزواج و حل عقدة النكاح، غير أنه و مع دخول الاستعمار الفرنسي و استيطان مجموعات كبيرة من الفرنسيين و الأوربيين في مختلف ربوع الوطن و أصبحت الإدارة الفرنسية تسعى للتحكم في الأنظمة و القوانين التي تضبط حركة السكان، حيث عملت على تسجيل الولادات والوفيات بالإضافة إلى عقود الزواج والطلاق إلا أنها تعرضت لعوائق كثيرة حالت دون تحقيق أهدافها خاصة فيما يتعلق بتسجيل الزيجات، فعقد الزواج عموماً يكون صحيحاً بمجرد حضور المعنيين بالأمر و الولي و الشاهدين لذلك فهو لا يستوجب لإتمامه أي تدخل من الهيئات الحكومية أو القضائية(1).

وأمام الرفض الذي قوبلت به السلطات الفرنسية من طرف الشعب الجزائري لمنع أي تدخل في المسائل المتعلقة بالعائلة و قيمها عمدت السلطات الأيديولوجية الاستعمارية بعدها سنة 1850 الى فرض عقوبات في حال إهمال أو تأخير عن تسجيل ميلاد أو وفاة على أنها تجاوزت للقانون الجزائري الفرنسي، غير أنها لم تصل إلى هدفها نظراً لوجود علاقة تنافرية بين الإدارة الاستعمارية و الشعب الجزائري، ولما كان المجتمع الجزائري التقليدي لا يجد ضرورة لتسجيل عقود الزواج أو الطلاق ذلك

(1) محمد مصطفى شلي، أحكام الأسرة في الإسلام دراسة مقارنة، الطبعة الرابعة، الدار الجامعية للكتابين ببيروت، 1983، ص 471

(2) قانون رقم 84-11 مؤرخ في 9 رمضان 1426 الموافق ل 9 يونيو 1984 يتضمن قانون الأسرة المعدل والمتمم بالأمر رقم 05-02 المؤرخ في 27 فبراير 2005

لأنها تتم في إطار شرعي و ديني بعيدا عن أي ضغوط إدارية ، ففي سنة 1875 قرر الحاكم العام للجزائر ضرورة تسجيل عقود الزواج وكذا حالات الطلاق على المستوى الوطني.

واستمرت مجهودات الحكومة الفرنسية لتعميم عملية التسجيل الخاصة بالزواج و الطلاق على كل المدن الجزائرية و مناطق الاستيطان بدعوة من الحاكم العام للجزائر، و جاء مرسوم 22 جويلية 1867 ليحث كل الولاة والمسؤولين على اتخاذ قرارات صارمة لمعاقبة كل من يرفض أو يتأخر عن التصريح بحدث الزواج أو الطلاق، و أكد الحاكم العام على أن عملية التسجيل الخاصة بالزواج لا تمس بالطابع الديني و التقليدي لعقده ولا تغير من أركانه وشروطه الأساسية، ومع ذلك فان هذه القرارات لم تلقى صدى كبيرا إلا في سنة 1894 أين بدأت بعض المناطق الشمالية للوطن تتجاوب مع عملية التسجيل، أما مناطق الجنوب فلم تعرف عملية التسجيل إلا في سنة (1901) (2).

شهدت معدلات العزوبة النهائية في بداية القرن العشرين عند السكان المسلمين انخفاضا كبيرا وتمس فئة المعاقين ذهنيا أو جسديا، فقد كان الزواج ظاهرة عامة، حيث نجد أن حوالي 97 الى 99% من السكان يتزوجون على الأقل مرة واحدة (18)، و في الفترة ما بين 1905-1914 تم حساب متوسط سن الزواج من خلال معطيات الحالة المدنية و قدر بثلاثين (30) سنة للرجال وواحد و عشرون سنة (21) للإناث لكن هذه النتائج لم تكن تعكس السن الحقيقية لزواج الجزائريين في تلك المرحلة لأن التسجيلات كانت ناقصة و لم تشمل أغلب مناطق الوطن، فلقد كانت مقتصرة على مراكز الاستيطان و بعض المدن مع العلم أن معظم سكان الجزائر كانوا ريفيين حوالي 80 بالمائة، وهذا ما يؤكد أن نسبة الطلاق في المجتمع أو التفكك كانت منخفضة خلال هذه الفترة.

من بداية القرن العشرين تبين أن نمط الزواج لم يتغي، فمن خلال سلسلة الإحصائيات 1954-1959 تبين أن النساء لازلن يتزوجن في سن مبكر، فأكثر من 40% من الزيجات تقل أعمارهن عن 20 سنة و حوالي 70% من الزيجات تمت في سن يقل عن 25 سنة، أما بالنسبة للرجال فأقل من 4% فقط هم الذين تزوجوا قبل بلوغ سن العشرين، و هو ما أكدته نتائج تعداد السكان لعام 1954 فمن بين 768499 امرأة متزوجة تبين أن 60.2% تزوجن في سن يتراوح بين 15-19 سنة؛ و 25.4% من النساء تزوجن في سن بين 20 الى 24 سنة، كما بين تعداد أن 3148 امرأة تزوجن قبل سن البلوغ سن 15 أي بنسبة 0.4% من مجموع النساء المتزوجات (3).

خلال فترة الثورة عرف ظاهرة التفكك الأسري ارتفاعا ملحوظا بسبب ضعف المستوى المعيشي للأسر وتهرب الرجال من المسؤولية تحت تأثير البطالة والقهر الاستعماري، و مشاركة الشباب الجزائري في الثورة التحريرية الكبرى إضافة إلى التجنيد الإجباري المفروض عليهم دون أن ننسى عدد المستشهدين، وهذا ما يفسر عودة انخفاض سن الزواج لدى الذكور من 25.2 سنة 1954 إلى 23.8 و 18.3 سنة لدى النساء، وهذا بسبب ارتفاع معدلات الزواج نظرا لعودة أوضاع البلاد إلى الاستقرار، و انخفاض معدلات الطلاق، حيث نجد أن حيث معدل العزوبة النهائية انتقل من 3.6% سنة 1954 إلى 2.1% سنة 1966.

خلال مرحلة السبعينات وإلى غاية نهاية الثمانينات بقيت نسبة الطلاق منخفضة ومستقرة تحت تأثير عامل الاستقرار الاجتماعي، والسياسة الاجتماعية التي طبقتها الدولة آنذاك في ظل النظام الاشتراكي والقائمة على مجانية الصحة والتعليم

(2)Kamel kateb,poligamie et répudiation dans le marche matrimonial algérien pendant période coloniale, cahier québécois de démographie,vol29,n1,2000,p.9

(3) Kamel Kateb,La fin du mariage traditionnel en Algerie 1876-1998,France ,éditions Bouchene,2001,P39.

والدعم التام للمواد الغذائية ذات الاستهلاك الواسع، وأما خلال فترة التسعينات ورغم الأزمة الأمني والاقتصادية والسياسية إلا أن نسبة الطلاق في المجتمع بقيت مستقر، أمام تراجع معدل الزواج بسبب عدة عوامل أهمها الفقر، أزمة السكن وتدهور الأوضاع الأمنية، وأزمة البطالة التي قاربت 30% نهاية خلال سنة 1999.

إن بروز ظاهرة الطلاق بشكل كبير في المجتمع الجزائري كان مع مطلع القرن الواحد والعشرين، حيث بدأت تأخذ في الانتشار السريع وتنخر المجتمع وتهدد كينونة الأسرة وتخلف أثارا سلبية على الفرد والمجتمع فهذا الأمر أصبح مقلقا نتيجة التزايد المطرد لأرقام الظاهرة حيث تشير الإحصاءات الديموغرافية الصادرة عن الديوان الوطني للإحصائيات وكذلك وزارة العدل عن وجود ارتفاع قياسي في أرقام ومعدلات الطلاق في الجزائر، حيث ارتفعت عدد حالات الطلاق في الجزائر من 31 ألف حالة سنة 2005 إلى 49 ألف حالة سنة 2010 لتبلغ 57 ألف حالة طلاق سنة 2015 وأكثر من 63 ألف حالة سنة 2016، لتبلغ 68 ألف حالة سنة 2017، أما نسب الطلاق فقد عرفت ارتفاع مستمر من 11.1% سنة 2005 إلى 14.46% سنة 2010، و16.23% سنة 2015 لتبلغ هذه النسبة 17.42% سنة 2016 وتتجاوز 19.5% سنة 2017.

أما في الوقت الحالي (2018) نسجل كل 10 دقائق حالة طلاق جديدة في الجزائر بمعدل 6 حالات كل ساعة و144 حالة طلاق في اليوم، وإذا استمرت هذه الظاهرة بنفس الوتيرة فإنه من المرتقب أن تتجاوز نسبة 25% في غضون الخمس سنوات المقبلة أي أفق 2025، هذا ما يدعو إلى ضرورة فتح قراءات في أرقام وإحصاءات ظاهرة الطلاق في المجتمع الجزائري، فالمهتم بقراءة هذه الأرقام يستطيع بمقتضاها الكشف عن جوانب عديدة ذات صلة بارتفاع وانتشار ظاهرة الطلاق في المجتمع الجزائري.

المحور الثالث: العوامل السياسية والقانونية لظاهرة الطلاق في الجزائر

ارتبط مشروع مراجعة قانون الأسرة 1984 بضغوط المنظمات الحقوقية الدولية عن طريق منظمات نسوية، التي استطاعت تمرير مطلبها متأثرا بالمتغيرات الدولية والتي من أبرزها إعادة النظر في مسألة حقوق الإنسان، وخاصة حقوق المرأة والطفل، وفقا لما نصت عليه الاتفاقيات والمعاهدات التي صادقت عليها الجزائر. كما شجعها على ذلك موجة إعادة النظر في قانون الأسرة التي طالت عديد دول المغرب والمشرق العربي، والتي أكسبت تنظيمات المجتمع المدني قوة في الطرح، للمطالبة بقانون أسرة قائم على مبدأ المساواة في الدول المغاربية الثلاث (تونس، الجزائر، المغرب).

لقد أصبح ملف مراجعة قانون الأسرة الجزائري أمرا واقعيًا، فرضته المتغيرات الدولية المتمثلة في مصادقة الجزائر على المعاهدات والاتفاقيات الدولية من جهة، ومطالب مختلف القوى السياسية والاجتماعية بضرورة مراجعته، لأنه أصبح لا يتوافق مع التغيرات الاجتماعية التي عرفها المجتمع الجزائري من جهة أخرى، وهو ما دفع بالنظام السياسي الجزائري إلى سن قانونا بديلا للأسرة الجزائرية، لذا أمر رئيس الجمهورية بإنشاء لجنة لمراجعة قانون الأسرة 1984 تضم خبراء ومختصين من جميع الاتجاهات لفكرية والقانونية، والذي كلل بقانون 2005.

جاء هذا القانون على انقاد القانون رقم 84-11 المؤرخ سنة 1984، والذي كان يستمد جل أحكامه من الشريعة الإسلامية، معتمدا على المذهب المالكي كمرجعية أساسية لتسيير قضايا الأسرة مثل الزواج وأحكامه الطلاق وآثاره الولائية، النيابة الشرعية، أحكام الموارث والوصية والهبه... الخ. لقد استند هذا القانون على دستور 1976 الذي أكد على اعتبار الإسلام دين الدولة، وأن الأسرة هي الخلية الأساسية في المجتمع، ويتضح هذا من خلال إحدى مواد هذا القانون التي تنص على أنه في حالة لم يرد أي نص في هذا القانون يجب الرجوع إلى أحكام الشريعة الإسلامية.

تمت المصادقة على هذا القانون في مارس 2005 وشمل عدة تعديلات على قانون 1984 على تعديلات أساسية من أهمها توحيد سن الزواج بالنسبة للزوجين عند بلوغ سن 19 عاماً) بدل 21 للذكر و18 للإناث فيما مضى(، وتوفير سكن للزوجة المطلقة وأولادها القصر مع إعطائها حق الحضانة، ضرورة موافقة الزوجة الأولى على اقتران زوجها بامرأة أخرى، مع تخويل القاضي صلاحية التحقق من الموضوع. وبقيت حقوق الوراثة على ما هي عليه للمرأة نصف حصة الرجل وبالعكس ما هو متاح للرجل فلا يمكن للمرأة أن تطلب الطلاق إلا في حالات محددة)عجز جنسي، غياب عام... (بالمقابل يمكن للمرأة أن تُعطي جنسيتها لزوج أجنبي، وأولادها، لكن القانون المعدل أبقى على مبدأ الولي وفقاً لاختيار المرأة.

لقد حمل قانون الأسرة لسنة 2005 قيماً غريبة عن المجتمع الجزائري خاصة فيما يتعلق باختيار الثقافة الغربية القائمة على النزعة الفردية، والتي حملتها المادة المتعلقة باختيار المرأة لوليها، إعادة ترتيب الحضانة، تقييد تعدد الزوجات... الخ، فهو لم يكن يعكس توجهات غالبية القوى السياسية والاجتماعية، والدليل على ذلك تعارض كثير من موادها مع معالم الشريعة الإسلامية.

إن هذا القانون وبإعطائه حق السكن للمرأة الحاضنة، وتسهيل إجراءات الخلع للمرأة فتح المجال واسعاً للمرأة للمطالبة بالتطليق، خاصة وأنها ستستفيد من النفقة والسكن باعتبارها الحاضنة الرئيسة للأطفال.

إن قيام هذا القانون على مبدأ النزعة الفردية التي تحمل في ثناياها الحرية والمساواة المطلقة من شأنه أن يساهم في تفكيك وتشطيت العلاقات الأسرية والاجتماعية بصورة عامة، لأنها تعمل على تقليص حجم التفاعل الاجتماعي الذي يؤدي إلى إضعاف روح الاتصال وخلق مجتمع مفكك، وهو تمثله المواد القانونية التي جاء بها هذا التعديل والمتمثلة فيما يلي:

- إعطاء الفتاة الحق في تزويج نفسها بدون حضور وليها، وليس له الحق في منع زواج القاصر، حيث خول ذلك للقاضي الذي له الحق في تقديم ترخيص لها سواء لصغر سنها، أو يمنع ذلك لأسباب خطيرة.

- لكلا الزوجين الحق في ممارسة وظيفة، وإدارة أملاكه بنفسه والتمتع بها، الاحتفاظ باسمه، التنقل بحرية، هكذا وكأن الزوجين شريكين في مؤسسة مالية، لكل منهما أسهمه الخاص به، هذا ما سلب من عيش الزوجية طابعها الروحاني التعاوني الذي يتحقق في كنفه السكنية، ويعتبر أساس قيامها، ليؤدي بدل ذلك إلى تضيق مجال الاتصال والتفاعل ما بين الزوجين، ولا يعملان على تجسيد شراكة حياتية.

- إن مبدأ المسؤولية المشتركة للزوجين في رعاية الأسرة، كأن يتحمل الزوج أعمال البيت والزوجة خارجه، فكل حسب وسعه وطاقته، بمعنى قد يحدث تبادل جذري للأدوار، هذا ما يتناقض مع ثقافة المجتمع الجزائري، كما يؤدي إلى إضعاف سلطة الزوج. فلنسنا نحن ضد مشاركة الزوج لزوجته في أعمال البيت، لكن لا يعني ذلك أن توكل هاته المهمة كلية للزوج، وتعمل الزوجة خارج البيت. فمن المفروض أن ينظر للحياة على أساس المسؤولية المشتركة، والاختلاف في القدرات البيولوجية. فهذا المبدأ ألغى خصائص الإمكانيات البيولوجية لكلى الجنسين.

- إن تقييد تعدد الزوجات يمكن أن ينجر عنه العديد من الظواهر منها: ارتفاع ظاهرة الطلاق أو الزنا، الزواج العرفي، بحكم أن هذا الاقتراح مخالف للطبيعة البشرية، فمن حق الزوج الزواج بأربع نساء، لكن وفقاً للشروط الشرعية.

- إلغاء مبدأ التدرج في الولاية الذي تضمنته المادة 64 النابعة من الشريعة الإسلامية، واستبدلت بمحتوى آخر يقر لولي المحضون الحق في زيارته ومراقبته. وللقاضي الحق في إعطاء حضانة الأطفال للوالد أو الوالدة، على أن يأخذ مصلحة المحضون بعين الاعتبار وتوفير مسكن، وان لم تكن المطلقة الحاضنة تملك ذلك فللزوج توفيره، سواء باستئجاره إن لم يكن يملك سكناً.

- المساواة بين الزوجين في الولاية والحضانة، مع أن هناك تدرج في ذلك، إلا أن التعديل قد ألغاه، هذا ما يحمل نوعاً من الحرية في تحديد الولي أو الحاضن. وبالتالي؛ المساواة في ذلك، والقاضي هو من سيقوم بتحديد من سيحضن الأطفال (الأب والأم). بالرغم من أن الشرع قد حدد الولاية والحضانة وفقاً لسلم تدرجي رتبي.

في هذا الإطار يؤكد خبراء وقانونيون جزائريون على التأثيرات السلبية لبعض الإجراءات القانونية الميسرة للطلاق في قانون الأسرة الجزائري الصادر عام 2005، واعتبروا تلك الإجراءات السبب الأبرز في تنامي حالات الطلاق التي فاقت 70 ألفاً في عام واحد.

ومن خلال الواقع المعاش في الجزائر يتبين أن العامل القانوني له دور رئيس في استفحال ظاهرة الطلاق، وذلك من خلال ما جاء به من إجراءات لتيسير الطلاق، ذلك أنه ومن خلال القانون الساري المفعول يمكن للزوجة أن تخلع زوجها نهائياً وبكل بساطة بمجرد تسجيلها لعريضة دعوى قضائية أمام المحكمة، ثم تحجز موعد جلسة للتوقيع على محضر صلح، ليصدر الحكم في أجل أقصاه ثلاثة أشهر، دون الحاجة لحضور الزوج أو الاستماع لتصريحاته، وبمجرد صدور حكم الخلع يصبح غير قابل لأي طعن من طرف الزوج، ولو كان غائباً عن القضية.

وأمام تراكم العدد الكبير للقضايا في جدول القاضي، يضطر هذا الأخير إلى التخلي عن دوره في محاولة التوفيق بين الطرفين وإقناع طالب أو طالبة الطلاق بالعدول عن ذلك، وتحول الجلسات إلى مجرد إجراء روتيني يتمثل في إمضاء محضر التمسك بالطلاق إذ وبالرغم أن المادة 56 من قانون الأسرة تفرض اللجوء قبل جلسات الصلح إلى إجراء التحكيم العائلي باختيار حكماً من أهلها وحكماً من أهله يؤدون مهمتهم لمدة شهرين كاملين، لكنها بقيت دون تطبيق لحد الآن.

في هذا السياق يؤكد خبراء في القانون أن انفجار ظاهرة الطلاق بدأت بعد 2005، حينما تم تعديل قانون الأسرة الجزائري الصادر عام 1984، بأن انتقل المشرع من مبدأ العصمة الزوجية بيد الزوج وحده باعتباره رب الأسرة، إلى مبدأ قانوني جديد هو "الكل يطلق، وقد جرى بمقتضى هذا المبدأ تسهيل إجراءات الطلاق بأن أصبح الرجل والمرأة والقاضي كلهم ينطقون بالطلاق، وأصبح هذا الطلاق لا يحتمل حتى الرجوع عنه أو الطعن فيه، خاصة بالنسبة للمرأة التي وجدت ضالتها في الامتيازات التي منحها المشرع الجزائري للمرأة المطلقة بأولاد، ولاسيما منها النفقة شهرية، وأعباء تأجير سكن، وهي تكاليف تلقى على عاتق الزوج المخلو، حتى وإن كانت الزوجة ميسورة وذات مداخيل مادية معتبرة.

المحور الرابع: العوامل الاقتصادية لظاهرة الطلاق

1- خروج المرأة للعمل وتحقيق استقلالها الاقتصادي

من بين أسباب انتشار معدلات الطلاق هو الاستقلالية المادية للمرأة الجزائرية بخروجها إلى ميدان العمل المأجور وتقلدها لمختلف المسؤوليات السياسية والاقتصادية، وقد ساعدها في ذلك ارتفاع مستواها التعليمي وتفوقها على الرجل في التحصيل الدراسي، واكتسابها وعياً بحقوقها التي منحها إياها القانون، حيث تشير الإحصائيات أن أغلب المتحصليين على شهادة البكالوريا في العشرية الأخيرة هم من فئة الإناث.

إن هذه الهمة المكتسبة ساهمت فيها المكانة المتدنية التي ضلت المرأة تعاني منها لقرون من الزمن، الأمر الذي جعلها أكثر جرأة باعتقادها أنها قادرة على تسيير حياتها ورعاية أبنائها دون الحاجة إلى رجل، فعند أي خلاف زوجي تجد المرأة في كثير من الأحيان هي من تطلب الخلع أو الطلاق دون اعتبار لأهلها وكلام الناس ونظرة المجتمع فعملها وشهادتها يعتبران بالنسبة إليها بمثابة

الأمان، فتجدها بعد الطلاق تستأجر بيتا وتسكن بمفردها مع أولادها متحررة من زوجها وأهلها، على عكس ما كان في السابق عندما كانت المرأة المطلقة تجلب العار والمذلة لأهلها فكانت منبوذة وهذا ما جعلها تفضل الصبر على زوجها بدل طلب الطلاق.(1)

2- الفقر وانخفاض المستوى المعيشي للأسر

وتتمثل في غلاء المعيشة خاصة وسط الأزمات الاقتصادية التي تتخبط فيها البلاد، تحت تأثير انخفاض أسعار النفط، واستمرار الدولة في الاعتماد على البترول كمصدر للعملة الصعبة على حساب المنتجات الأخرى، وضعف النسيج الصناعي والمنتوج الفلاحي، الأمر الذي دفع بالكثير من الأزواج إلى تطليق زوجاتهم هروباً من تحمل نفقات الحياة الزوجية المعقدة والمتزايدة.

حيث تؤكد المؤشرات الاقتصادية للجزائر الانخفاض المستمر للقدرة الشرائية للمواطن في ظل ارتفاع أسعار المواد الاستهلاكية وثبات الأجور وتراجع قيمة العملة الوطنية في سوق الصرف الدولية، وارتفاع نسبة التضخم النقدي، وانتشار الفساد... الخ.

إن الأسرة المتدنية اقتصادياً تترك لدى أبنائهم الشعور بعدم الطمأنينة والحرمان والشعور بالضغط اتجاه الآخر، والملاحظ أن الأطفال الذين يعانون الجوع والبرد يكونون أميل إلى القلق في ظروف حياتهم وإلى عدم الاطمئنان في أيامهم، والشعور بالحرمان يأتي في الحاجات التي لا تستطيع الأسرة توفيرها للطفل والحياة الأسرية، أما عن الشعور بالضغط فيأتي عن المقارنات التي يدفع إليها الطفل حين يرى ما عند الآخرين وما عنده هو إن الأسرة الفقيرة التي تختزل كل يوم الكثير من حاجاتها سيؤدي إلى تفاقم الأمر مما قد يدفع به إلى اللجوء لأعمال ترفض القيام أولاً تدام عليها كالجنوح، السرقة، الجريمة، الكذب، الاحتيال والغش؛ إذاً هي أحياناً نتيجة الفقر الذي يصيب الأسرة وهذا يؤدي بدوره إلى تفكك الأسرة.(2)

إن تعقد الحياة الاجتماعية وما تبعها من ارتفاع في تكاليف العيش وانتشار البطالة والفقر وبذلك جعل العديد من الأسر الجزائرية تعيش في ظروف اقتصادية صعبة وقد تزيد هذه الظروف من حدة الشجار بين الزوجين وقد تنتهي في كثير من الأحيان إلى الطلاق كحل بديل لهذه المشاكل.

المحور الخامس: الأسباب الاجتماعية لظاهرة الطلاق في الجزائر

1- عدم التجانس:

في كثير من الأحيان ترتبط عملية الطلاق بأسباب تتعلق بانعدام التجانس بين الزوجين الأمر الذي يعمق الخلافات بينهما لينتهي بالانفصال التام بينهما، ويقص بالتجانس هو التشابه في الانتماء الاجتماعي والمستوى المادي والثقافي وحتى في السن، حيث نجد في كثير من الأحيان تتعدد حالات الطلاق عند النساء اللاتي تم تزويجهن بغير إرادتهن أو بشخص لا ترغبن فيه، مما يجعلها في حالة توتر، تتعقد تبعاً لذلك علاقتها بزوجها لتنتهي بالطلاق.

[https://arabic.sputniknews.com/arab_world/2018\(1\)](https://arabic.sputniknews.com/arab_world/2018(1))

(2) نعيم الرفاعي، الصحة النفسية، مطبعة أكتي، الأردن، 1975، ص436

هذا وتشكل الخلافات الجنسية وعدم التوافق الجنسي بين الزوجين من أكثر مسببات الطلاق في الجزائر، حيث ينتج عن ذلك مكبوتات جنسية للزوجين وعدم الإشباع العاطفي بينهما، فتكبر الهوة وتزيد الخلافات وتنشأ الكراهية ويصير الطلاق مطلباً شرعياً للطرفين.

إضافة إلى ذلك يؤدي عدم نضج الشباب المقبلين على الزواج، وعدم تأهيلهم إلى ارتفاع معدلات الطلاق، وهذا ما يجعل أكثر من 80 بالمائة من حالات الطلاق تحدث في الأشهر الأولى من الزواج، وهذا بسبب الذهنيات الخاطئة للزوجين عن الأسرة والزواج، وذلك بتماديهم في الأحلام المزيفة وتقليدهم للأفلام والمسلسلات الأجنبية.

2- الخيانة الزوجية:

تعتبر أحد الأسباب المؤدية إلى الطلاق في غالب الأحيان، وقد ساعد على هذه الظاهرة انتشار مواقع التواصل الاجتماعي والتعامل معها عن طريق الهواتف الخلوية كأداة رئيسة للاتصال، حيث يلجأ الكثير من الرجال إلى الخيانة الزوجية باعتماد مواقع التواصل الاجتماعي فتجد الزوج يغازل مئات الفتيات ويكوّن علاقات افتراضية مع النساء من مختلف الشرائح والأعمار وكذلك الأمر بالنسبة للزوجة وهذا ما يتسبب في غالب الأحيان في الخيانات الإلكترونية التي تتطور إلى خيانات واقعية فتحدث الفضيحة بمجرد اكتشاف أحد الطرفين مما يجعله يطلق أو تطلب الخلع، فتجد التسهيلات القانونية الضرورية، بما فيها التكفل السكني والمعيشي الذي يضمنه القانون نفسه، وفي هذا الإطار أحصت المصالح المختصة لوزارة العدل أكثر من 30 ألف حالة خلع في سنة 2013 فقط.

3- العنف الزوجي:

يشكل العنف بأوسع مفاهيمه من بين أسباب حدوث الطلاق في الجزائر سواء كان العنف جسدياً أو لفظياً، حيث تشير الإحصائيات إلى أن هناك معدل سبعة آلاف حالة عنف جسدي عمدي ضدّ الزوجات و266 حالة عنف لفظي ضدّها خلال السنة، كما لا يمكن تجاهل حالات العنف الممارس من طرف الزوجة ضدّ زوجها جسدياً ولفظياً، وهي نسبة معتبرة غير مصرح بها لاعتبارات ثقافية واجتماعية تتعلق بتقاليد وقيم المجتمع، وكل هذه الأنواع من العنف الأسري تجبر أحد الطرفين على طلب الانفصال عن الآخر.

4- غياب الصلح الحقيقي:

تبعاً لما سبق يشكل الصلح أحد صمامات الأمان لحدوث الطلاق، ذلك أن الصلح يأخذ عدة مراحل بين الزوجين ثم بين العائلتين غير أن واقع جلسات الصلح في المحاكم الجزائرية، أصبحت مفرغة من محتواها فهي ليست إلا جلسات شكلية لتسريع الطلاق من دون أن يكلف القضاة أنفسهم عناء البحث عن أسباب الخلاف بتريثهم في الأحكام واستدعائهم عائلة الزوجين من باب الصلح وتوسيع المشاورات والتريث في الحكم النهائي، وهذا ما تسبب حسماً في انفجار أرقام الطلاق بسبب غياب الصلح بين الزوجين في العائلة التي تحولت من عائلة كبيرة إلى عائلة نووية وغياب الصلح أيضاً في المحاكم التي باتت عبارة عن مؤسسات لتوزيع شهادات الطلاق. حسب أحد المختصين القانونيين.

5- أزمة السكن:

رغم جهود الدولة في مجال السكن بمختلف صغفه الاجتماعية والترقوية والريفية إلا أن الكثير من الجزائريين يعيشون أزمة سكن حقيقة قد ترتبط بسوء التوزيع أو الاحتكار، وبالنظر للزعة الفردية لدى الجيل الجديد فإن الكثير من النساء من تطالب بالاستقلال السكني بعد الزواج وترفض السكن في المنزل العائلي، فضلا عن الخلافات حول المستوى المعيشي للعائلة. هذا وتلعب التقاليد الاجتماعية دورا رئيسا في الصراع بين الزوجين حول الاستقلالية السكنية، ففي حين تطالب الزوجة سمنا مستقلا بعيدا عن الرقابة الاجتماعية للعائلة الكبيرة، تجد الزوج أكثر تمسكا بالعيش مع عائلته الكبيرة أو على الأقل بالقرب منها، حيث يشعر بالأمان خاصة في سفر و في مراقبة ابنائه، وهنا يحدث الخلاف وتتسع الهوة بين الطرفين

6- صراع الادوار:

من أهم العوامل التي تدفع الاسرة الى التفكك أمام شدة تيارات التحول الاجتماعي الذي يركز على عنصر المنافسة بين الرجل والمرأة داخل الاسرة الواحدة و عنصر الاستقلال المادي لكل منهما و فقدان عنصر التبعية و تحمل المسؤولية بالنسبة للرجل فقط مما يؤدي الى الكثير من الصراعات التي تضعف الاسرة حتى تصبح كيانا هشاً يتصدع أمام أقل الحوادث.

إن تنافس الزوج والزوجة ليحل أحدهما مكان الآخر، ويظهر هذا السلوك بشكل أكبر عند النساء، خاصة اللواتي يلتحقن بأعمال خارج المنزل، حيث تسعى المرأة في هذه الحالة إلى أن تكون قبطان سفينة الأسرة، وهو خلاف الفطرة التي فطرت عليها المجتمعات، أما الأب الذي يقضي معظم وقته خارج المنزل، ومثال ذلك: رجل الأعمال الغارق في اجتماعاته، فيشكل العبء الكبير على زوجته، التي تبدأ بالتذمر من المسؤوليات، وتشعر أن الرجل الذي حلمت بأن يشاركها حياتها اليومية، بدأ يتبخر يوماً بعد يوم.

من هنا تبدأ المشكلات والنزاعات بالظهور، حيث تعلن المرأة استياءها من زوجها لصديقاتها وأهلها، الذين سيقفون في صفها، ويثيرون فيها النزعة الهجومية من حيث أنه من حقها أن يشاركها زوجها في كل أمور حياتها، فيحل الخلاف والنزاع محل المودة والرحمة بين الزوجين.

7- تكنولوجيا الإعلام والاتصال الحديثة:

على الرغم من الفوائد الإيجابية العديدة التي حصدناها من وراء الاتصالات الحديثة، إلا أنها تعد من أسباب التفكك الأسري، حيث أن إفراط الفرد في التعامل معها ليقضي الجزء الأكبر من وقت الفراغ في متابعة وسائل التواصل الحديثة، أدى إلى نسيان مسؤولياته وواجباته تجاه أسرته.

يضاف إلى ذلك المحتوى الهزيل، الذي يقدم من قبل بعض المواقع، والذي لا يهدف إلا للإثارة وجلب أكبر عدد من المشاهدين، والضحية هنا الأسرة، التي تنشب فيها المشاكل نتيجة للتعلق بمشاهدة هذه المواقع، ونسيان الفرد مسؤولياته الاجتماعية تجاه الأسرة، بالإضافة إلى الجفاء الذي يقع جراء هذه الملهة.

إن تأثير مثل هذه الوسائل لم يساهم فقط في ظاهرة الطلاق بل أدى إلى انتشار ظاهرة العزوف عن الزواج، وهو تهديد من نوع آخر لمستقبل الأسرة، ذلك أن مثل هذه التقنيات أصبحت تسهل لمختلف فئات المجتمع فرصة الالتقاء الحميمي، خفية عن الرقابة الاجتماعية والضمير الجمعي، بل وأن بعض الشباب يلجأ إلى مثل هذه العلاقات غير المباشرة لأنها غير مكلفة ماديا ولا تلحق بهم أي آثار اجتماعية.

8- نقص الوعي لدى المرأة

أكدت بعض الأبحاث في مجال الأسرة أن أغلب من لجأ إلى طلب الخلع في الجزائر هن سيدات عاملات ومستقلات ماديا لسن بحاجة إلى القوامة المادية للرجل التي تجعل الكثير من النساء خاصة في المناطق الريفية النائية يرضخن تحت سلطة الزوج طالما أنه يتكفل بمأكلهن وملبسهن .

في هذا الإطار ذكرت نوار جعفر الوزيرة المنتدبة للأسرة، في تصريح للصحافة، أن حالات الإخفاق في الزواج ليست مشكلة قانون الأسرة المعدل وإنما الخلل يكمن في تطبيق القانون الذي يجب منحه بعض الوقت. وأفادت دراسة قامت بها وزارة الأسرة أن أزيد من 50 من النساء "يجهن حقوقهن" وأنهن غير واعيات بمحتوى قانون الأسرة خاصة في الأرياف، حيث لا تسمع المرأة لا بقانون الأسرة ولا بحقوقها التي يكفلها لها القانون. ويقدر ما تتحفظ الريفيات إزاء طلب الطلاق بقدر ما صار مصطلح الطلاق مألوفا كثيرا في المجتمع الحضري وبالذات لدى شريحة المثقفات اللواتي لا يخشين سلطة المجتمع.

توصيات:

بعد أن أثبتت الدراسة أن ظاهرة الطلاق تعرف تزايدا مطردا في المجتمع الجزائري تحت تأثير عديد العوامل المتداخلة والمتشابكة، كان من الضروري تقديم جملة من الاقتراحات والتوصيات التي من شأنها مواجهة هذه الظاهرة إذا تم أخذها بعين الاعتبار، خاصة وأن الظاهرة لها امتدادات داخل المجتمع العربي عموما ، واستمرار دور الأسرة في الحفاظ على النسق الاجتماعي الأكبر وضمان تماسكه.

- ضرورة تحيين المنظومة القانونية الجزائرية بما يحمي المرأة وضمان حقوقها في الخلع في حالة الضرر، من جهة وحماية أفراد الأسرة من خلال إجراءات ردعية ضد عملية الخلع التعسفي، وإيجاد منظومة قانونية صارمة في تحديد شروط الزواج والتي يجب على اعلي مستوى من الاهتمام والدقة.

- ضرورة إنشاء مراكز التوجيه الأسري عبر مختلف بلديات الوطن كإجراء وقائي بالنسبة للمتزوجين الجدد، حيث نجد أن كثيراً من الشباب لا يكترون لمعايير اختيار الزوج أو الزوجة، فتلهيم المظاهر الشكلية أحيانا، كالمظهر الجميل للشخص، أو غنى أهل الزوج أو الزوجة، ولا يراعون بذلك الشكل الذي سترسى عليه حياتهم في المستقبل، لذا يجب معرفة كيفية الاختيار السليم للشريك المناسب، والتأني والتفكير المكثف والمنطقي من أجل ذلك.

- إنشاء مراكز تكوين خاصة بالتأهيل الأسري للرجال والنساء، تهتم بتكوين وتدريب الأزواج وتثقيفهم حول المعاملة الزوجية ومختلف العلاقات الجنسية والاقتصادية... الخ. ذلك أن الجهل بكيفية التعامل بين الأزواج، غالبا ما يُفضي إلى العديد من المشكلات أبرزها عدم فهم متطلبات الزوجة أو الزوج، والإصرار على التمسك بالرأي مقابل إذعان الطرف الآخر، واعتبار الحياة الزوجية مجالاً مفتوحاً للشروط.

- ضرورة إعادة تفعيل إجراءات الصلح بين عائلي الزوجين، من خلال الاحتكام إلى العقلاء من الأهل؛ فتلجأ الزوجة إلى الأم شرط أن تستوعب الموضوع بهدوء وحكمة، وإعلام الأب والعائلة بوجود مشكلة لا يقدران على حلها بأنفسهما، فيحتكم الزوج إلى كبير العائلة أو الأخوة، ليصلحون المشكلات بين الزوجين، ويقدمون النصائح اللازمة لتجنب المشكلات لاحقا قبل أن تخرج عن مسارها مما يصعب التعامل معها.

- ضرورة القضاء على مظاهر التمييز على أساس الجنس في مختلف المجالات، انطلاقاً من التنشئة الاجتماعية السوية القائمة على مبدأ العدالة بين الجنسين منذ الولادة
- ضماناً لاستقرار النسق الاجتماعي يجب على الدولة إدماج المفهوم الشامل لثقافة المجتمع عند كل عملية تخطيط لبرامج التنمية بصفة عامة والبرامج المتعلقة بالمرأة بصفة خاصة و الأخذ بعين الاعتبار الخصوصيات الثقافية للمجتمع وذلك تجنباً لأي تعارض بين البرامج التنموية و ثقافة المجتمع.
- ضرورة الاهتمام بدور المرأة و مكانتها داخل الأسرة، خاصة في ظل النظام الأبوي المستحدث الذي يعرقل عملية تحسين وضع المرأة، الأمر الذي جعل هذه الأخيرة تثير ضد هذه الأوضاع تحت تأثير ظروف البيئة الخارجية المحيطة، ولا سما منها وسائل الإعلام والاتصال الحديثة.
- ضرورة تكييف البرامج التعليمية بما يخدم التماسك الأسري والاختيار الزوجي الصحيح كبرمجة تدريس مقاييس خاصة بالتوافق الزوجي وبناء الأسرة، خاصة في مرحلة التعليم الجامعي.
- من الضروري إنشاء نظام توعوي بمخاطر الطلاق وأثاره السلبية على الأسرة والمجتمع، و ذلك عن طريق تعبئة المجتمع المدني والمؤسسات الدينية، ومختلف وسائل الإعلام السمعية والبصرية والمقروءة
- تبعاً لهذه التوصيات يمين التأكيد على أن حل مشكلة تزايد أعداد المطلقات يتطلب تضافر جهود كل الفاعلين للوقوف على الأسباب، وإيجاد الحلول المناسبة، بدأ في دور الدولة في توفير الشروط القانونية الردعية لعملية الطلاق الناجم عن المشاكل التافهة، ودور المجتمع المدني في التوعية وتشجيع إجراءات الصلح بالتنسيق مع المؤسسات الدينية، ويبقى الدور الأهم ملقى على عاتق الفرد الجزائري الذي يجب أن يكون له الاستعداد النفسي التام لحماية أسرته والتخلي عن أنانيته أما مصلحة الأسرة والمجتمع، وحرصه على حل مختلف مشاكله باعتماد أساليب الحوار الدائم والبناء، والرفق بالنساء كما نص عليه الدين الإسلامي الحنيف.

خاتمة:

تعد ظاهرة الطلاق كأحد أوجه التفكك الأسري من بين الظواهر الاجتماعية التي تعرف تزايداً مطرداً في المجتمع الجزائري، ونظراً للانعكاسات السلبية لهذه الظاهرة على الأفراد، الأسر والمجتمع، كان من الضروري إيجاد آليات لمواجهة الظاهرة والحد ممن تناميها وذلك لا يتأتى إلا من خلال البحث عن أسبابها، لذا كان من الواجب على الدولة أن تعمل جاهدة وتسخر كل الإمكانيات المادية والبشرية والتشريعية من أجل تقنين هذه الظاهرة التي تشكل تهديداً حقيقياً ليس للأسرة فحسب بل تهدد حتى كيان الدولة وأمنها الاجتماعي على اعتبار أن انهيار الأسر سيؤدي لا محالة إلى انهيار المجتمعات وبنيتها.

في هذا الإطار جاءت هذه الدراسة كمحاولة للبحث عن الأسباب الاجتماعية والسياسية للظاهرة، حيث توصلت إلى جملة من النتائج تتمحور حول السبب السياسي القانوني المتمثل في قانون الأسرة الجديد 2005 الذي جاء نتاج عوامل داخلية تتعلق بالصراع الديمولوجي بين المنادين بتحرر المرأة وبين المحافظين، وعوامل خارجية ترتبط بالضغوط الدولية الممارسة على مجتمعات العالم الثالث باسم حقوق الإنسان، والتغيرات السوسيو إعلامية والاقتصادية التي يعرفها العالم.

كما تلعب العوامل الاقتصادية دوراً لا يستهان به في توسيع ظاهرة الطلاق والتي منها انخفاض المستوى المعيشي للأسر وارتفاع نسبة البطالة وخروج المرأة إلى العمل المأجور الذي سهل عليها العيش بمفردها في ظل استقلال اقتصادي وحقوق النفقة والسكن التي يضمنها لها قانون الأسرة المعمول به منذ 2005. هذا كما أجبرت الظروف المعيشية الضعيفة ولاسيما منها الفقر الذي لازالت تعاني من الكثير من مناطق الجزائر العميقة.

فيما يتعلق بالعوامل الثقافية والاجتماعية فقد تمثلت في عدم التكافؤ بين الزوجين من مختلف النواحي الاقتصادية والجنسية، والمستوى التعليمي...، الخيانة الزوجية التي عرفت انتشاراً كبيراً تحت تأثير تكنولوجيا الإعلام والاتصال الحديثة، بالإضافة إلى العنف الزوجي الممارس داخل الأسرة سواد من طرف الرجل تجاه المرأة أو العكس، وكذا ظاهرة صراع الأدوار بين الزوجين التي برزت خاصة مع ارتفاع المستوى التعليمي للمرأة وخروجها للعمل، وغياب الصلح الاجتماعي بين الزوجين، ونقص التأهيل الأسري قبل وبعد الزواج.

تبعاً لهذه النتائج يمكن القول أن ظاهرة الطلاق هي مسؤولية الجميع من أفراد ومجتمع، كما يبقى على عاتق الدولة التكفل بضحايا الطلاق وإعانتهم مادياً ومعنوياً وإنشاء مراكز إيواء صحية لهم فيها جميع المستلزمات اللازمة أو قرى ومدن لإعادة تأهيلهم على كافة الأصعدة والمستويات لجعلهم أناس فعّالين في المجتمع والحيد بالتالي من آثار هذه الظاهرة الاجتماعية، ذلك أن الطلاق بات يشكل تهديداً حقيقياً للمجتمع ككل.

قائمة المراجع:

- بلحاج العربي، الوجيز في شرح قانون الأسرة الجزائري الجزء الأول، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الثالثة 2004
- جعفر عبد الأمير الياسين، أثر التفكك العائلي في جنوح الأحداث، بيروت، عالم المعرفة، 1981.
- حليم بركات، النظام الاجتماعي و علاقته بمشكلة المرأة العربية، ط 1، بيروت، مركز الوحدة العربية، 1982
- طاهري حسين، الأوسط في شرح قانون الأسرة الجزائري، دار الخلدونية، الجزائر، 2009.
- محمد مصطفى شلي، أحكان الأسرة في الإسلام دراسة مقارنة، الطبعة الرابعة، الدار الجامعية للكتابين بيروت، 1983
- محمد عاطف غيث، قاموس علم الاجتماع، مصر، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1978.
- مسعودة كسال، مشكلة الطلاق في المجتمع الجزائري، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر د، ط، 1986
- معن خليل العمر، التفكك الاجتماعي، الطبعة العربية الأولى، دار الشرق للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى سنة 2005.
- نعيم الرفاعي، الصحة النفسية، مطبعة الكتيبي، الأردن، 1975
- سناء الخولي، الزواج و العلاقات الأسرية، مصر، دار المعرفة الجامعية، 1979
- عادل مختار الهواري، التغيير الاجتماعي و التنمية في الوطن العربي، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، 1993
- عبد الواحد وافي، الأسرة و المجتمع، القاهرة، مكتبة النهضة، 1966.

- علي محمد المكاوي، الأنثروبولوجيا الاجتماعية، القاهرة، دار نهضة الشرق، 1997.
- قانون رقم 11-84 مؤرخ في 9 رمضان 1426 الموافق ل 9 يونيو 1984 يتضمن قانون الأسرة المعدل والمتمم بالأمر رقم 02-05 المؤرخ في 27 فبراير 2005
- شهرزاد الطويل، المميزات السوسيو ديموغرافية للزواج في بلدية عين الترك، رسالة ماجستير في الديموغرافيا، رسالة غير منشورة، جامعة وهران، السانوية، 2005.
- Kamel kateb, polygamie et répudiation dans le marche matrimonial algérien pendant période coloniale, cahier québécois de démographie, vol29, n1,2000.
- Kamel Kateb, La fin du mariage traditionnel en Algérie 1876-1998, France ,éditions Bouchene,2001.
- https://arabic.sputniknews.com/arab_world/2018

أثر الأحكام القانونية لإيقاع الطلاق على إزدياد حالاته في المجتمع العراقي

د. عبد المنعم عبد الوهاب محمد، نقابة المحامين، العراق.

Abstract:

The phenomenon of increasing divorce in contemporary Iraqi society is one of the most important reasons behind the emergence and spread of many economic, social, cultural and moral problems and crises that threaten its stability, leading to further rupture in its social structure and further deterioration and fragmentation in relations and ties between its family units.

If the divorce is a license approved by the Galilee to avoid the consequences of the continuing incompatibility between the spouses, it is certainly a license restricted by the legitimate restrictions that raise the interest of the family combined on the interest of each individual individual, and the interest of the social body as a whole in the interest of any constituent units to her . Divorce, although it is truly legitimate for those who are in his hands, is a matter of rhythm. However, the sharia law urges that its rhythm should not lead to more harm than the intended results.

This research paper concludes with a proposal for a legislative solution aimed at reducing the incidence of divorce in Iraq by limiting the formal procedures for divorce by limiting its frequency in the competent court and activating social research procedures by issuing a special system to regulate the work of its offices in the competent courts to ensure their effectiveness. In providing an atmosphere suitable for reconciliation and compatibility between the spouses and cut the way before their division.

الملخص :

تشكل ظاهرة إزدياد حالات الطلاق في المجتمع العراقي المعاصر أحد أهم الأسباب الكامنة وراء نشوء واستفحال العديد من المشاكل والأزمات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والاخلاقية التي تهدد استقراره ، وتفضي إلى مزيد من التصدع في بنيته المجتمعية ، والمزيد من الانحلال والتشظي في العلاقات والروابط القائمة بين وحداته الأسرية .

وإذا كان الطلاق رخصة قد أجازها الشارع الجليل لتلافي ما لا يحمد عقباه من نتائج استمرار عدم التوافق بين الزوجين ، فهو بالتأكيد رخصة مقيدة بقيودها الشرعية التي تُعلي مصلحة الأسرة مجتمعة على مصلحة كل فرد فيها منفردا ، وتُقدم مصلحة الهيئة الاجتماعية ككل على مصلحة أي من الوحدات المكونة لها . فالطلاق وأن كان حقا مقرا شرعا لمن بيده إيقاعه، إلا أن الشريعة الغراء تحث على إن إيقاعه يجب أن لا يؤدي إلى اضرار تفوق النتائج المتوخاة منه .

وقد انتهت هذه الورقة البحثية إلى اقتراح حل تشريعي يستهدف الحد من ظاهرة ازدياد حالات الطلاق في العراق وتحجيمها، وذلك من خلال تشديد الإجراءات الشكلية لإيقاع الطلاق بحصر إيقاعه في المحكمة المختصة ، وتفعيل إجراءات البحث الاجتماعي من إصدار نظام خاص لتنظيم عمل مكاتبها في المحاكم المختصة لضمان فعاليتها في توفير أجواء مناسبة للصلح والتوافق بين الزوجين وقطع السبيل أمام فرقتهما .

المقدمة :

تعد مشكلة الطلاق من أخطر المشكلات التي تواجه الأسرة ، فتهدد كيانها ووجودها ، وتفضي الى تفككها وضياع ابناءها ، أو على أقل تقدير إلى تشتتهم واحساسهم الدائم بفقدان الرعاية والأمان بفعل معاناتهم المستمرة من تداعياتها السلبية . هذا علاوة على ما تركه هذه المشكلة الخطيرة من آثار نفسية مدمرة عند المُطلَّقة لما تعانيه من جراء هواجس الريبة والتشكك التي كثيرا ما تتعامل بها مجتمعاتنا الشرقية مع المرأة المُطلَّقة ، والنظرة الدونية اليها التي لما تزل سائدة بين عامة الناس . ويضاف لذلك ما يلحق بالرجل المُطلَّق من سمعة ذميمة وتوجس دائم الحضور من سلوكه ومقاصده . وأن جميع ما سبق ذكره سيؤدي بشكل مباشر الى تصدع العلاقات الاجتماعية وتهتك النسيج الاجتماعي داخل المجتمع الواحد .

ولعل مما يلفت النظر في مجتمعاتنا العربية المعاصرة اتساع مشكلة الطلاق فيها وتمددتها على المستويين الافقي والعمودي . فعلى المستوى الافقي شهدت سنوات العقدين المنصرمين زيادة متعاطمة في حالات الطلاق في عموم البلاد العربية عما كانت عليه قبل بضعة عقود . أما على المستوى الرأسي فقد تنوعت الاسباب المؤدية الى الطلاق وتشعبت ، فلم يعد مستغربا تطبيق الزوج لزوجته لأسخف الاعذار وأتفهها ، وكأن رابطة الزوجية عند ذلك الزوج مجرد عقد خدمة يفضه متى أنقلبت نزوته .

وفي العراق ، أخذت حالات الطلاق بالازدياد حتى غدت ظاهرة مستفحلة خصوصا بعد الاحتلال الامريكي للبلاد في نيسان 2003 ، حيث أقرن هذا العدوان الهمجى بما يعجز الوصف عن بيانه من صنوف القهر والظلم والمآسي والمعاناة التي أصابت المجتمع العراقي . وتسببت هذه الظاهرة – ولم تزل- بتغذية ونشوء كمٍ من المشكلات الاجتماعية والاقتصادية والانحرافات الأخلاقية التي أصابت في الصميم اللحمة المجتمعية وأدت بشكل مباشر الى تداعي منظومة القيم والتقاليد الوطنية الاصيلة .

أهمية البحث : هنالك الكثير من الدراسات والبحوث التي أُنجِزَت من قِبَل الجامعات والمراكز البحثية العراقية وكذلك الباحثين العراقيين أفرادا وجماعات ، والتي تناولت دراسة ظاهرة الطلاق في العراق ، وتعرضت بالبيان والتحليل للأسباب

الكامنة وراء أتساع نطاق هذه الظاهرة وشيوعها خلال السنوات الخمس عشرة الماضية من الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والتربوية والاخلاقية بل وحتى السياسية والأمنية . غير أننا لم نقف - في حدود اطلاعنا المتواضع- على بحث أو دراسة تناولت ظاهرة الطلاق من الجانب القانوني والبحث في أمكانية وجود خلل في المنظومة القانونية النافذة يساهم في أتساع هذه الظاهرة واستفحالها ، من عدمه .

إشكالية البحث : تتحدد إشكالية هذه الدراسة بالبحث عن أثر النصوص التشريعية المنظمة لإيقاع الطلاق بين الزوجين في قانون الأحوال الشخصية العراقي النافذ على إزدياد حالات الطلاق ، وبالتالي التعرف على مدى مساهمتها بشيوع واستفحال ظاهرة الطلاق بين شرائح المجتمع العراقي .

فرضية البحث : تستند هذه الدراسة على فرضية مفادها : أن إباحة المشرع العراقي إيقاع الطلاق بين الزوجين خارج المحكمة المختصة له الأثر الكبير بإزدياد حالات الطلاق وشيوعها كظاهرة مجتمعية .

منهجية البحث : باستخدام المنهج التاريخي تم التعرف على الملامح الأساسية في تطور الطلاق عبر التاريخ البشري . ثم باستخدام المنهج الوصفي تم التعريف بالطلاق مفهوما ومصطلحا ، فتناولنا تعريفه اللغوي والشرعي والقانوني وبيان بعض من خصائصه وأحكامه في الشريعة الإسلامية الغراء والقانون . ثم باستخدام المنهج التحليلي استعرضنا النتائج المستخلصة للإحصاءات الرسمية لحالات الطلاق في العراق المتعلقة بموضوع هذا البحث .

هيكلية البحث : بعد مقدمة عَرَضْتُ فيها لموضوع البحث وأهميته وإشكاليته والفرضية التي أنطلق منها ثم المنهجية التي اعتمدها لإنجازه ، فقد تم توزيع موضوعه على ثلاثة مطالب . أفردت المطلب الأول للتعريف بالتطور التاريخي للطلاق . وخصصت المطلب الثاني للتعريف بماهية الطلاق مع التركيز على بيان أهم أحكامه المتعلقة بموضوع البحث . وتناولت في المطلب الثالث طرق وإجراءات أيقاع الطلاق في القانون العراقي . ثم انهيت البحث بخاتمة تلخص أهم نتائجه وتقترح التوصيات المناسبة في موضوعه .

المطلب الاول : التطور التاريخي للطلاق

نتناول في هذا المطلب استعراض أهم الملامح الاساسية للطلاق كمفهوم وكنظام عبر التاريخ الانساني وذلك في ثلاثة فروع مستقلة ، منطلقين من الطلاق عند الشعوب القديمة ثم الطلاق في الشريعتين اليهودية والمسيحية¹ ، فالطلاق عند العرب قبل الاسلام .

الفرع الاول : الطلاق عند الشعوب القديمة

عرفت الشعوب القديمة الطلاق كسبب من أسباب انحلال الزواج . ولما كان الزواج عند تلك الشعوب رابطة مقدسة تعدها الآلهة بين الزوجين ، وتُبْرَم بينهما وفقا لطقوس معينة ، فان حَلَّ هذه الرابطة سيكون مستحيلا إلا إذا أقرن بموافقة تلك الآلهة ومباركتها . إذ الدين وحده يستطيع أن يُفَرِّق ما جمعه الدين . وهكذا أرتبط الطلاق بالديانة التي تعتنقها الجماعة الانسانية ، فهي التي تحدد الحالات الموجبة له ، كما لو كانت الزوجة عاقرا . وهي التي تقرر الطقوس الواجب إجرائها لإيقاعه

¹ تجنبنا للتكرار فقد تم استعراض الملامح الأساسية لنظام الطلاق في الشريعة الإسلامية في المطالب التالية من هذا البحث ، وذلك بالنظر لأن الشريعة الإسلامية هي المصدر الأساس لقانون الأحوال الشخصية العراقي النافذ .

وتحقق نفاذه بين الزوجين ، حيث كان يتوجب على الزوجين الراغبين بالطلاق الوقوف أمام موقدهما المشترك بحضور الكاهن وشهود ، ويفرضان معا الخبز الذي يُقدّم لهما والذي تم أعداده في موقدهما المشترك ، ثم يرددان معا عبارات تنطوي على الكراهية والبغض لبعضهما البعض ، لينتهي الامر بإعلان الكاهن لانفصام رابطة الزواج ووقوع الطلاق بينهما¹.

وقد تباينت الحالات الموجبة للطلاق ، وكذلك الطقوس المرتبطة بإيقاعه ، عند الشعوب القديمة تبعا لتباين دياناتها . ففي مرحلة تاريخية أولى كانت ديانات الشعوب القديمة تُقصر إمكانية حلّ الرابطة الزوجية على تحقق حالة بعينها فقط ، كما لو كانت الزوجة عاقرا مثلا . ثم تطور الأمر فيما بعد لتجيز ديانات الحضارات القديمة الطلاق لتحقيق واحدة من أكثر من حالة مسماة في الزوجة فقط ، أو في أي من الزوجين . ففي الهند القديمة أجاز قانون "مانو" للزوج تطليق زوجته إذا لم يجدها باكرا ، أو ظهر له منها عيب خفي ، أو كانت سيئة الطباع . كما وأجاز للزوجة أيضا أن تطلب الانفصام عن زوجها إن كان مريضا بمرض لا يرجى شفاؤه أو كان مجنونا . وهذا القانون لم يعط للزوجة الحق بطلب الطلاق إن كان زوجها عقيما ، فيما أباح للزوج العقيم تطليق زوجته برضاه . فأن طلقها فلا يحق لها أن تتزوج غيره إلا بأذنه ، فإذا تزوجت دون أذنه أُعتبر أولادها من زوجها الثاني غير شرعيين فلا ينسبون لأبهم².

وفي العراق القديم فَرَّقَت شريعة حمورابي بين حق كل من الزوجين في الطلاق . فبينما منحت الزوج حرية مطلقة في تطليق زوجته دون التقيد بأسباب معينة ، ودون الخضوع لرقابة السلطة القائمة ، فسمحت له بطلاق زوجته عند ارتكابها خطأ جسيما³ ، أو لكونها عاقرا⁴ . كما وأعطته الحق بطلاق زوجته تحكيميا (تعسفيا) دون أي سبب . غير أنه سيكون ملزما في هذه الحالة برد "الشيرقتوم"⁵ لتطليقته ، علاوة على ما يقرره القاضي لها من تعويض مالي⁶ . غير ان شريعة حمورابي لم تسمح للزوج بتطليق زوجته التي أصيبت بمرض لا يُرجى شفاؤه بعد زواجها ، وواجبت عليه ابقائها في دار الزوجية ولو تزوج من زوجة

¹ عبد السلام الترماني ، الوسيط في تاريخ القانون والنظم القانونية ، ط2 ، جامعة الكويت ، 1979 ، ص 100 .

² ينظر : المصدر السابق ، ص 56 .

³ المادة/141 من شريعة حمورابي وتنص على : " إذا عزمت سيدة متزوجة تعيش في بيت زوجها على ان تخرج ودأبت على التصرف بحمق مضیعة بيتها ومصغرة شأن زوجها ، فعلمهم ان يثبتوا ذلك عليها ، وإذا قال زوجها عندئذ انه سيطلقها ، فله ان يطلقها ، وسوف لن يعطيها نقود طلاقها ، وإذا قال زوجها انه لن يطلقها ، فلزوجها ان يتزوج امرأة أخرى ، وسوف تعيش تلك الزوجة كأمة في بيت زوجها" . ينظر : د. عباس العبودي ، شريعة حمورابي ، ط2 ، دار الثقافة ، عمان ، 2010 ، ص 201 .

⁴ المادة/138 من شريعة حمورابي وتنص على : " إذا رغب رجل في تطليق زوجته الاولى التي لم تنجب له ابناء ، فعليه ان يعوضها نقودا بقدر مهرها ويسلمها الهدية التي جلبها من بيت ابها ثم يطلقها" . ينظر : المصدر السابق ، ص 201 .

⁵ الشيرقتوم : هو الهدية التي يقدمها الأب إلى ابنته عند زواجها وهي غالبا قطعة أرض ، وتظل هذه الهدية مملوكة للزوجة ولكنها لا تستطيع التصرف فيها طيلة مدة زواجها . ويشرف الزوج على إدارتها ، كما ويحق له استخدام إيراداتها للإنفاق على منزل الزوجية . ينظر : المصدر السابق ، ص 122 .

⁶ المادة/137 من شريعة حمورابي وتنص على : "إذا قرر رجل ان يطلق خادمة المعبد "الشوكيتوم" التي انجبت له اولادا او كاهنة (الناديتوم) امدته بأولاد ، فسوف يردون لها بائنتها ويعطونها نصف نصيب في الحقل والبستان والامتعة وتربي اولادها . وبعد ان تكون ربت اولادها ، سوف يعطونها نصيبا مماثلا لوارث واحد في اي شيء يكون قد اعطي لها من اجل ابنتها . ولها ان تأخذ الزوج الذي ترتضيه" . ينظر : المصدر السابق ، ص 201 .

ثانية¹. في مقابل ذلك قيدت شريعة حمورابي من حق الزوجة في طلب الطلاق وحصرته في واحدة من حالتين فقط هما: حالة خيانة الزوج لها²، أو تحقيرها³. وحالة مرض الزوجة بمرض لا

يرجى شفاؤه⁴. وفي كلتا هاتين الحالتين تلزم الزوجة طالبة التطليق بمراجعة القضاء وأثبتت سبب طلبها الطلاق من زوجها، لتمنح بعد ذلك وثيقة من القضاء تفيد بوقوع الطلاق⁵.

أما بالنسبة لإجراءات الطلاق فقد قضت شريعة حمورابي بأن ينطق طالب التطليق لزوجته بعبارات واضحة تفيد الطلاق، كأن يقول لها: "أنت لست زوجتي"، أو كأن تقول الزوجة لزوجها: "أنت لست زوجي"⁶.

وفي مصر القديمة كان الطلاق حقا حصريا للزوج وحده حتى عهد الملك "بوخوريس" من الأسرة الرابعة والعشرين، الذي ضَمَّن القانون الذي أصدره والمعروف باسمه نصوصا تبيح للزوجة الحق في طلب فسخ الزواج، وتعطيها الحق أيضا باشتراط شروط على زوجها في عقد الزواج لتدراً عنها خطر تطليقه لها، كأن يُقر لها بدفع مبلغ معين (كشروط جزائي) إذا أقدم على تطليقها، أو يتعهد بدفع نفقة مستمرة لها بعد طلاقها⁷. وكان يكفي لوقوع الطلاق، أو طلبه، أن تصدر عن أحد الزوجين عبارات صريحة تفيد الرغبة في الانفصال عن الآخر بصفة نهائية. ومع هذا فإن أثبات الطلاق، خصوصا في العهود المتأخرة، كان يتم تحريريا بوثيقة يوقع عليها أربعة من الشهود في الغالب⁸.

وأما عند الاغريق فقد كان إيقاع الطلاق من قبل الزوج سهلا، فالزوج كان يتمتع بسلطة مطلقة في إيقاعه لسبب أو بدون سبب. فكل ما يتطلبه أمر الطلاق حينها هو أن يأمر الزوج زوجته، وبحضور شهود، العودة إلى دار أهلها ليتحقق وقوع الطلاق

¹ المادة/148 من شريعة حمورابي وتنص على: "إذا كان رجل قد تزوج زوجة واصحابها مرض خطير وعزم على الزواج من امرأة ثانية فيمكنه ان يتزوج ولا يجوز له ان يطلق الزوجة المصابة بالمرض الخطير، ولها ان تسكن في البيت الذي بناه، ويستمر الزوج في اعالها طالما بقيت على قيد الحياة". ينظر: المصدر السابق، ص 203.

² المادة/131 من شريعة حمورابي وتنص على: "إذا اتهمت سيدة متزوجة من قبل زوجها، ولكنها لم تضبط وهي تضاجع رجلا آخر، فعليها ان تؤدي القسم بحياة الاله وتعود الى بيتها". ينظر: المصدر السابق، ص 200.

³ المادة/142 من شريعة حمورابي وتنص على: "إذا كرهت امرأة زوجها وقالت (أنت لن تنالني) فسوف يثبت من وقائع حالها من ادارة بلدها، فإذا كانت محترسة ولم ترتكب خطأ، بينما زوجها يخرج كثيرا من البيت ويحط من شأنها، فتلك المرأة لن توقع عليها عقوبة، ويمكنها أن تأخذ بائنتها وتذهب إلى بيت والدها". ينظر: المصدر السابق، ص 202.

⁴ المادة/149 من شريعة حمورابي وتنص على: "فإذا لم ترغب تلك المرأة العيش في بيت زوجها، فسوف يرد اليها بائنتها التي جاءت بها من بيت ابها وعندئذ سوف ترحل". ينظر: المصدر السابق، ص 203.

⁵ د. عامر سليمان، جوانب من حضارة العراق القديم - مقالة ضمن كتاب العراق في التاريخ، د.ط.، دار الحرية للطباعة، بغداد، 1983، ص 192.

⁶ د. عباس العبودي، مصدر سابق، ص 134.

⁷ عبد السلام الترماني، مصدر سابق، ص 180.

⁸ د. عكاشة محمد عبد العال و د. طارق المجذوب، تاريخ النظم القانونية والاجتماعية، ب.ط.، دار الحلبي الحقوقية، بيروت، 2004، ص 65.

بينهما . ولكنه سيكون ملزماً بأن يعيد إليها بائنتها¹ التي وضعت تحت تصرفه بعد قيام الزوجية²، إلا إذا كانت الزوجة عقيمة فيسترد الزوج في هذه الحالة ما دفعه لوالد الزوجة من مهر³.

وفي روما القديمة كان لرب الأسرة – بحكم سلطته المطلقة على جميع الأشخاص الخاضعين له - الزوجة والأولاد والأرقاء- الحق في أن يحلَّ زواج أي زوجين في أسرته دون إرادتهما . وبقي هذا الأمر معمولاً لعدة قرون حتى أبطله الإمبراطور "أنطون" الملقب بـ"الورع" منتصف القرن الثاني بعد الميلاد⁴. ثم أقرت القوانين الرومانية المتعاقبة مبدأ حق الزوجين في الطلاق سواء باتفاقهما ، أو بالإرادة المنفردة لأحدهما ، ولأسباب محددة . فقد منح الإمبراطور "قسطنطين" الحق للزوجة طلب الطلاق عن زوجها في واحدة من حالتين هما : ارتكابه جريمة قتل ، أو انتهاكه حرمة القبور . ثم حدد الإمبراطور "جوستينيان" في مدونته حالات وقوع الطلاق . فجعله يقع بطلب من الزوجين معا أو بطلب من أحدهما أما في حالة عجز الرجل عن مباشرة زوجته ، أو في حالة عقم المرأة . ويقع بطلب من الزوج في حالتين هما : ارتكاب الزوجة فعل الزنا ، أو قيامها بفعل منكر⁵. كما ويقع بطلب من الزوجة في حالتين أيضاً هما : اشتراك زوجها في مؤامرة ضد سلامة الدولة ، أو عند ارتكابه الزنا في منزل الزوجية⁶.

الفرع الثاني : الطلاق في الشريعتين اليهودية والمسيحية

منحت الشريعة اليهودية الحق للزوج في ان يطلق زوجته بإرادته المنفردة ودون اعتداد بقبول الزوجة لذلك من عدمه . فقد جاء في التوراة : "إذا أخذ رجل امرأة وتزوج بها فأن لم يجد نعمة في عينيه لأنه وجد فيها عيب شيء كتب لها كتاب طلاق ودفعه إلى يدها وأطلقها من بيته"⁷. ولا يتقيد الزوج في شريعة الرابانيين من اليهود بسبب أو أسباب محددة ليطلق زوجته ، وإنما له ان يطلقها حتى لأتفه الأسباب كأن تحرق الطعام سهواً ، فيما توجب شريعة القرائين منهم ان يكون للزوج سبباً مقبولاً ليطلق زوجته كما لو كانت غير ملتزمة بحدود الدين ، أو كانت تعاني من مرض أو عاهة لا يرجى برؤها ، أو صفة ذميمة لا يطاق احتمالها ، أو سوء خلق أو عدم طاعة لزوجها⁸. ومع ذلك فأن حق الزوج في الطلاق كان يسقط ويمتنع عليه تطبيق زوجته في واحدة من حالتين ، الأولى : إذا ثبت انه أفترى على زوجته بادعائه انها لم تكن عذراء عند زواجه منها . والثانية : إذا ثبت انه قد ضاعها قبل ان يتزوجها وأنه قد طُلب منه ان يتزوجها ولو كانت معيبة فتزوجها⁹. ويشترط ان يقع طلاق الزوج بحضور شاهدين أمام السلطة الشرعية التي تثبته بورقة يتوجب على الزوج ان يسلمها لزوجته يدأ بيد¹⁰.

¹ والبائنة هي منحة من المال والثياب والجواهر ومن العبيد في بعض الاحيان يعطيها الوالد لابنته عند زواجها ولكنها ستكون تحت تصرف الزوج وبإدارته ما بقي الزواج قائماً . ينظر : ول ديورانت ، قصة الحضارة ، ترجمة محمد بدران ، ج 7 ، د. ط. ، دار الجيل للطبع والنشر ، بيروت ، د. ت. ، ص 112 .

² آ. بتري ، مدخل إلى تاريخ الاغريق وأدابهم واثارهم ، ترجمة د. يوثيل يوسف عزيز ، ط 2 ، جامعة الموصل ، 1977 ، ص 70 .

³ ول ديورانت ، قصة الحضارة ، مصدر سابق ، ص 115 .

⁴ عبد السلام الترماني ، مصدر سابق ، ص 238 .

⁵ وكان من الافعال المنكرة حينذاك : ان تستحم المرأة في حمام عام ، أو ان تأكل في مكان عام ، أو ان تذهب للسيرك بصحبة رجل غريب .

⁶ عبد السلام الترماني ، مصدر سابق ، ص 238 .

⁷ سفر التثنية : الإصحاح 24 – عدد 1 .

⁸ د. سمير عبد المنعم أبو العنين ، الأحوال الشخصية لغير المسلمين المصريين والاجانب ، ط 1 ، مكتبة الوفاء القانونية ، 2016 ، ص 610 .

⁹ الشيخ عبدالله المراغي ، الزواج والطلاق في جميع الاديان ، المجلس الأعلى للشؤون الاسلامية ، القاهرة ، 1966 ، ص 470 .

¹⁰ ينظر : عبد السلام الترماني ، مصدر سابق ، ص 312 . د. سمير عبد المنعم أبو العنين ، مصدر سابق ، ص 611 .

وقد أجازت الشريعة اليهودية للزوجة حق طلب الطلاق من زوجها في حالات محددة كالمريض المانع من الواجب الزوجي ، أو الإصابة بالعقم ، أو لوجود بعض العيوب المنفرة التي يستعصي على الزوجة تحملها منه كصدور رائحة كريهة من أنفه أو فمه ، أو لتزوجه من امرأة أخرى دون علمها ، أو لاعتياده ممارسة الزنا ، أو لسوء معاملته لها والقسوة عليها دون مبرر . والطلاق عند الربانيين في مثل هذه الحالات يجب ان يوقعه الزوج بنفسه بأمر السلطة الشرعية ، فأن رفض واحجم عن ذلك تعرض للعزلة من الملة والحرمان من كافة الحقوق والشعائر . أما عند القرائين فيجوز للسلطة الشرعية ان تحل محل الزوج في إيقاع الطلاق ان رفض¹.

أما في المسيحية فالأصل فيها أن الزواج رابطة مؤبدة لا يحلها إلا الموت عملاً بقول السيد المسيح : "أن ما جمعه الله لا يفرقه أنسان". ومع اتفاق الشريعة المسيحية على هذا المبدأ ، إلا انها اختلفت في تفسيره ، وفي ما يترتب على إعماله من نتائج . فالكاثوليك الذين يستندون الى المصادر التشريعية القديمة للمسيحية المتمثلة في قرارات المجمع الكنسية والمراسيم البابوية ومواقف اباء الكنيسة وكتاب القانون الكنسي الاوائل تتمسك بالتفسير الحرفي للمبدأ ، فتحرم حل رابطة الزوجية ، وتعد من يطلق امرأته ويأخذ أخرى زانيا . وعليه فالزواج عندهم أبدي لا ينحل بأي صورة كانت ولو في حالة الزنا . وعند استحالة استمرار الحياة الزوجية ، فيمكن الحكم بالانفصال الجسماني دون الروحي بين الزوجين².

ويذهب البروتستانت إلى جواز التطليق في واحدة من حالتين ، الأولى : حالة الزنا ، التي استدلو عليها بقول السيد المسيح (عليه السلام) : "من طلق امرأته إلا لعله الزنا فقد جعلها زانية ، ومن تزوج مطلقة فقد زنا". والثانية : حالة تغيير الدين ، التي استدلو عليها بأن من يغير دينه يعتبر ميت حكماً . ولما كان الميت يفسخ نكاحه ، فيقاس على حكمه الميت الحكمي كذلك³.

وأما الأرثوذكس والانجيليين قد توسعوا في الاسباب التي تجيز للزوجين الطلب من السلطة الدينية حل الرابطة الزوجية القائمة بينهما ، وذلك أخذاً بمبدأ القياس على ما جاء في "أنجيل متى" من إباحة الطلاق لعله الزنا . فعلاوة على الحالتين التي أخذ بهما البروتستانت ، أضافوا مع مرور الزمن العديد من الأسباب التي تبيح للسلطة الدينية إيقاع الطلاق بين الزوجين ، فدخل فيها الاعتقاد على السلوك السيء ، والاعتداء على حياة الزوج الآخر ، والهجر دون مبرر ، وكذلك الغيبة التي تنقطع فيها أخبار الغائب ، والعجز

الجنسي والإصابة بالجنون أو أحد الامراض المعدية الخطيرة ، والحكم بعقوبة سالبة للحرية ، والرهبنة ، وغير ذلك من الاسباب⁴.

الفرع الثالث : الطلاق عند العرب قبل الإسلام

أما عند العرب قبل الإسلام فقد كان الطلاق حقاً من الحقوق المطلقة للرجل يوقعه بمشيئته ورغبته دون قيد من سبب ، أو تبرير لمساءلة . ولقد كان الطلاق في كثير من الاحيان عقوبة من الرجل لامرأته على مسائل يومية تقع بينهما وهي في غالبيتها بسيطة وتافهة ، أو كان عقوبة منه على أمر لا يد لها فيه كما لو كانت الزوجة تلد اناثاً فقط ، أو كانت تلد اناثاً أكثر من الذكور كما وكان الطلاق في أحيان أخرى انتقاماً من الزوجة على تصرف صادر من أهلها أو ذوي قرابتها . ومع أن الأعراف السائدة عند

1. د. محمد شكري سرور ، نظام الزواج في الشرائع اليهودية والمسيحية ، د. ط. ، دار الفكر العربي ، 1979 ، ص 289 .

2. د. مصطفى الجمال ، الأحوال الشخصية لغير المسلمين ، ط1 ، منشورات الحلبي الحقوقية ، 2002 ، ص 443 وما بعدها .

3. د. أحمد عبيد الكبيسي ، الأحوال الشخصية في الفقه والقضاء والقانون ، ج1 ، ب. ط. ، المكتبة القانونية ، بغداد ، ب. ت. ، ص 177 .

4. د. سمير عبد المنعم أبو العينين ، مصدر سابق ، ص 529 وما بعدها .

العرب قبل الإسلام كانت تُقصر الحق في التطليق على الرجل دون المرأة ، إلا ان هذه القاعدة لم تكن مطلقة على الدوام فقد كانت النساء من بعض الاسر ذات الجاه والنفوذ يشترطن على المتقدمين للزواج منهن ان يكون أمر الطلاق بأيديهن ، وهو ما كان . ثم أن الطلاق كان يقع من الزوج بالكلام . وقد استخدموا لذلك ألفاظا اصطلاحوا على دلالتها على التطليق ، كأن يقول الزوج لزوجته : ألحقي بأهلك ، أو سرحتك ، أو فارقتك ، وغير ذلك . بينما كان الطلاق يقع من الزوجة التي اشترطته بيدها بعبارات قد تعارفوا على انها تعبير ضمني عن رغبة الزوجة في تطليق زوجها ، كأن تحوّل باب خباثها الى المغرب ان كان أصلا قِبَلَ المشرق ، أو كأن لا تعد لزوجها الطعام إذا أصبح¹.

المطلب الثاني : ماهية الطلاق

نتناول في هذا المطلب وفي ثلاثة فروع مستقلة التعريف بالطلاق لغةً وأصطلاحاً شرعياً وقانونياً ، ثم بيان من يملك الحق في الطلاق في الشريعة الإسلامية وفي القانون ، ثم نستعرض بعض أحكامه ذات الصلة بموضوع البحث .

الفرع الاول : التعريف بالطلاق :

أولاً : التعريف اللغوي للطلاق

الطلاق مصدر من طَلَّقَ يَطْلُقُ . وَطَلَّقُ الْمَرْأَةَ بَيْنَوْتَهَا عَنْ زَوْجِهَا ، والجمع نسوة طَلَّقَ . وَطَلَّقُ النِّسَاءَ يَأْتِي عَلَى مَعْنَى : الأول بمعنى حَلَّ عَقْدَةَ النِّكَاحِ ، والثاني بمعنى التخليّة والإرسال . وكان يقال للإنسان إذا عَتَقَ طَلِيقَ أَي صَارَ حُرّاً . وَطَلَّقُ الْمَرْأَةَ زَوْجُهَا بِمَعْنَى خَلَّاهَا عَنْ قَيْدِ الزَّوْجِ . أَي صَارَتْ حُرَّةً غَيْرَ مَقِيدَةٍ بِعَقْدِ زَوْجِهَا . وَأَطْلَقَ النَّاقَةَ بِمَعْنَى حَلَّهَا مِنْ عَقْلِهَا ، والطلاق من الإبل هي التي أُطْلِقَتْ فِي الْمَرْعَى ، وقيل هي التي لا قيد عليها ، وكذلك الْخَلِيَّةُ² . وقد كان من العبارات الدالة على الطلاق عند العرب قبل الإسلام ان يقول الرجل لامرأته : أَنْتِ مُخَلَّى كَهَذَا الْبَعِيرِ³ . وَطَلَّقَ الرَّجُلُ امْرَأَتَهُ حَلَّ عَقْدِ نِكَاحِهَا . وَرَجُلٌ مِطْلَاقٌ أَي كَثِيرُ الطَّلَاقِ وَمِنْهُ حَدِيثُ الْإِمَامِ عَلِيِّ (رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ) : أَنْ الْحَسْنَ مِطْلَاقٌ فَلَا تَزْوِجُوهُ . وَطَلَّقَ الْبِلَادَ : تَرَكَهَا وَفَارَقَهَا⁴.

وإذا كان يفهم مما تقدم أن لفظ الطلاق في اللغة يأتي بمعنى حَلِّ الْقَيْدِ مطلقاً ، حسياً كان هذا الحَلُّ أم معنوياً ، فيقال : طَلَّقْتُهُ أَوْ أَطْلَقْتُ الْأَسِيرَ مِنْ قَيْدِهِ ، كما يمكن ان يقال أيضاً طَلَّقْتُ الْمَرْأَةَ وَأَطْلَقْتُهَا ، إلا أن العرف اللغوي قد جرى على قَصْرِ استعمال لفظ الطلاق للدلالة على حَلِّ الْقَيْدِ الْمَعْنَوِيِّ دُونَ الْقَيْدِ الْمَادِيِّ ، فيما أُسْتَعْمِلَ لَفْظُ الْإِطْلَاقِ لِلدَّلَالَةِ عَلَى حَلِّ الْقَيْدِ الْمَادِيِّ . فيقال : طَلَّقْتُ زَوْجَتِي ، وَلَا يُقَالُ : أَطْلَقْتُهَا ، فيما يقال : أَطْلَقْتُ الْأَسِيرَ ، وَلَا يُقَالُ طَلَّقْتُهُ . وَأَنْ هَذَا الْعَرْفُ هُوَ أَسَاسُ الْقَوْلِ فِي الْمُبَاحَثِ الْفَقْهِيَّةِ الشَّرْعِيَّةِ بِأَنَّ لَفْظَ الطَّلَاقِ مِنَ الْأَلْفَاظِ الصَّرِيحَةِ فِيهِ الَّتِي يَقَعُ بِهَا مُنْجَزاً مِنْ غَيْرِ حَاجَةٍ إِلَى النِّيَّةِ ،

¹ ينظر: د. جواد علي ، المفصل في تاريخ العرب قبل الإسلام ، د. ط. ، منشورات الشريف الرضي ، طهران ، 1960 ، ص 1175-1177 . عبد السلام الترماني ، مصدر سابق ، ص 405 .

² ينظر : محمد ابن منظور ، لسان العرب ، مج 5 ، د. ط. ، طار الحديث ، القاهرة ، 2003 ، ص 629 . لويس معلوف ، المنجد في اللغة ، ط 19 ، المطبعة الكاثوليكية ، بيروت ، د. ت. ، ص 470 . جبران مسعود ، المعجم الرائد ، ط 7 ، دار العلم للملايين ، بيروت ، 1992 ، ص 524 .

³ عبد السلام الترماني ، مصدر سابق ، ص 404 .

⁴ محمد ابن منظور ، مصدر سابق ، ص 629 .

وذلك بخلاف كلمة الأطلاق والتي هي من الكنايات الدالة على الطلاق (بمعنى الجَلّ أو التخلية) ، والتي لا يقع بها هذا الطلاق مُنْجَزاً إلا بتوافر قصد النية فيه¹.

ثانياً: تعريف الطلاق في الاصطلاح الشرعي

تعددت تعريفات الطلاق في مباحث الفقه الإسلامي تبعا لتعدد مدارسه الفقهية وتنوع أصولها وأسسها الفكرية. فقد عرّف الفقهاء الأحناف الطلاق بأنه: "رفع القيد الثابت بالنكاح في الحال أو المآل بلفظ مخصوص"². وعرفه فقهاء الشافعية بأنه: "جَلّ عقد النكاح بلفظ الطلاق ونحوه"³. وعرفه فقهاء الحنابلة بأنه: "جَلّ قيد النكاح"⁴. وعرفه فقهاء المالكية بأنه: "صفة حكيمية ترفع حلية متعة الزوج بزوجه موجبا تكررها مرتين للحر ومرة لذي رِقٍ حرمتها عليه قبل زوج"⁵. وعرفه فقهاء الامامية بأنه: "إزالة قيد النكاح بغير عوض بصيغة طالق"⁶.

وبرغم تعدد صيغ تعريف الطلاق في مباحث الفقه الاسلامي ، إلا ان المستخلص من هذه التعاريف انها تُجمع على أن الطلاق هو: رفع قيد النكاح الثابت شرعا في الحال أو المآل بلفظ مشتق من مادة الطلاق ، أو ما في معناها⁷.

ثالثاً: التعريف القانوني للطلاق

أما في القانون العراقي فقد عرّفت المادة/الرابعة والثلاثون-أولاً من قانون الأحوال الشخصية رقم 188 لسنة 1959 المعدل الطلاق بأنه: "الطلاق: رفع قيد الزواج بإيقاع من الزوج أو الزوجة إن وكلت به أو فوّضت أو من القاضي. ولا يقع الطلاق إلا بالصيغة المخصوصة له شرعاً".

ومما يلاحظ على هذا التعريف ان المشرع العراقي قد جَمَعَ ضمن صيغته نوعين من أنواع الفرقة في الزواج وهما: الطلاق والتفريق القضائي ، وذلك على الرغم من أنه قد أستهل النص القانوني بذكر كلمة الطلاق لوحدها. فالمعلوم ان الفرقة في الزواج ، أو انحلال رابطة الزوجية ، إما ان تكون فرقة طلاق أو فرقة فسخ. وفيما فرقة الطلاق تقع أما من الزوج بإرادته واختياره وإما من الزوجة أن وكلت أو فوضت بها ، وهذا هو الطلاق. فأن فرقة الفسخ تقع أما بتراضي الزوجين ، وهذا هو الخلع ، وإما بحكم القاضي ، وهذا هو التفريق القضائي⁸.

¹ ينظر: عبد الرحمن الجزيري ، الفقه على المذاهب الأربعة ، ج4 ، ط2 ، دار الكتب العلمية ، 2002 ، ص 248 . د. أحمد عبيد الكبيسي ، مصدر سابق ، ص 173.

² زين الدين بن ابراهيم بن نجيم ، البحر الرائق شرح كثر الدقائق ، ج3 ، ب. ط. ، مطبعة دار الكتب العربية للجلبي ، مصر ، 1333 هـ ، ص 252.

³ زكريا بن محمد الانصاري ، أسنى المطالب في شرح روض الطالب ، ج3 ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، 2001 ، ص 263.

⁴ عبد الله بن احمد بن قدامة الأندلسي ، المغني ، ج7 ، ط3 ، دار المنار ، مصر ، 1346 هـ ، ص 363.

⁵ أبو عبد الله محمد الخرخشي ، شرح الخرخشي على مختصر خليل ، ج4 ، ط2 ، المطبعة الاميرية ببولاغ ، مصر ، 1317 هـ ، ص 12.

⁶ زيد الدين العاملي ، الروضة المهيبة (شرح اللمعة الدمشقية) ، ج2 ، ب. ط. ، مطبعة الكتاب العربي ، بيروت ، 1378 هـ ، ص 147.

⁷ محمد أبو زهرة ، الأحوال الشخصية ، ط3 ، دار الفكر العربي ، القاهرة ، 1957 ، ص 279.

⁸ ينظر: د. وهبة الزحيلي ، الفقه الاسلامي وادلته ، ج7 ، ط34 ، دار الفكر المعاصر ، بيروت ، 2014 ، ص 335 وما بعدها. د. أحمد عبيد الكبيسي ،

مصدر سابق ، ص 169 وما بعدها. محمد حسن كشكول و عباس زياد السعدي ، شرح قانون الأحوال الشخصية رقم 188 لسنة 1959 وتعديلاته – دراسة قانونية فقهية مقارنة مع تطبيقات قضائية ، ب. ط. ، هيئة المعاهد الفنية ، 1994 ، ص 133.

الفرع الثاني : مَنْ يملك الطلاق :

الطلاق في الشريعة الإسلامية ، ودون خلاف بين الفقهاء المسلمين ، حقا خالصا للزوج دون الزوجة . وعلى الرغم من المبررات التي تسوقها مباحث الفقه الإسلامي ، وتكررها تعليقات شُراح الأحوال الشخصية للمسلمين ، لاتجاه الشريعة هذا ، فلقد سبق وعرفنا عند الحديث عن التطور التاريخي للطلاق لدى الجماعات والشعوب الإنسانية المتعاقبة ، ان الطلاق كان في شرائع تلك الجماعات والشعوب حقا خالصا ، وأحيانا حقا مطلقا ، للزوج وحده دون الزوجة ، مع أن جميع تلك الشرائع ، وضعية كانت أم سماوية ، سابقة في وجودها على الشريعة الإسلامية . نريد ان نقول : أن حصر حق الطلاق بيد الزوج دون الزوجة هو الإتجاه المستقر مفهوما وتنظيما لدى مختلف التكوينات البشرية على مر التاريخ . ونضيف : أن ما سمحت به أعراف بعض القبائل العربية قبل الإسلام من مخالفة لهذا الإتجاه حين اجازت منح الحق بالطلاق لנסاء من الأسر ذات الجاه والنفوذ فيها-وهو الأمر الذي أقرته الشريعة الإسلامية فيما بعد وأخذ به القانون العراقي أيضا- ، إنما كان استثناء من الاصل العام . وهو استثناء يقتضي ابتداء موافقة الرجل نفسه على تخويل حقه بالطلاق الى المرأة التي يريد الزواج منها . بمعنى أن تخويل الزوجة الحق بالطلاق من زوجها ، وممارستها لهذا الحق ، لن يكون إلا بأذن

مسبق منه شخصيا . ويتخذ هذا الأذن في الشريعة الإسلامية صورتان ، فهو إما توكيل ، أو تفويض¹.

فأما التوكيل ، فللزوج ان يوكل شخصا آخر في طلاق زوجته بأن يقول له : وكتكت في طلاق زوجتي . فإذا قبِل ذلك الشخص الوكالة ، أصبح وكيفا فيما وكلّ به . فإذا قال لزوجته موكله : أنت طالق . وَقَعَ الطلاق ورتب آثاره². والتوكيل بالطلاق مقيد بالعمل برأي موكله ، فإذا تجاوزه لم ينفذ تصرفه إلا بإجازة الموكل . فللوكيل مثلا ان يُطلق زوجته موكله متى شاء ان لم يقيد الموكل بزمن معين . وللموكل أن يعزل وكيله متى شاء³ ، فيسقط حينئذٍ تخويله للوكيل بالطلاق ، ولا يترتب أي أثر على طلاق الوكيل بعد عزله .

وإما التفويض ، فهو ان يُملك الزوج زوجته حق تطليق نفسها منه ، أو يُملك غيره تطليق زوجته منه تمليكا معلقا على مشيئته (المفوض بالتطليق) ، بأن يقول له : طَلَّق زوجتي إن شئت . ويصح ان يكون التفويض بكل لفظ دال عليه . كما يصح ان يكون التفويض مقيدا بوقت معين ، فأن مضى الوقت بطل التفويض ، كما يصح ان يكون التفويض مطلقا غير مقيد بوقت ، وللزوجة حينئذ ان تطلق نفسها متى شاءت . والاصل ان التفويض يكون لمرة واحدة ، بمعنى انه ليس للزوجة ان تطلق نفسها من زوجها الا لمرة واحدة ، إلا إذا كانت صبيغة التفويض تنص صراحة على تكراره كأن يقول لها : طلقي نفسك كما شئت⁴.

والتفويض بالطلاق من جانب الرجل لازم له ، فهو لا يملك الرجوع عنه ، ولا منع امرأته منه ، ولا فسخه ؛ لأنه قد ملكها اياه ، ومن ملك غيره شيئا فقد زالت عنه ولاية ملكه له ، وبالتالي فهو لا يملك ابطاله بالرجوع والمنع والفسخ . هذا من جانب . ومن جانب آخر فالتفويض تعليق للطلاق من جانب الزوج على مشيئة الزوجة ، أو غيرها ، فلا يسوغ له الرجوع عنه . لان

¹ ويضيف الفقهاء الأحناف لهاتين الصورتين صورة ثالثة هي الرسالة ، وهي نقل طلاق الزوج (المرسل) بواسطة شخص (الرسول) يبلغه إلى زوجته (المرسل لها) ، فيقع عليها الطلاق . فالرسول هنا معبر وسفير وناقل لكلام المرسل لا غير . ينظر : د. وهبة الزحيلي ، مصدر سابق ، ص 398 .

² د. أحمد عبيد الكبيسي ، مصدر سابق ، ص 237 .

³ د. وهبة الزحيلي ، مصدر سابق ، ص 401 .

⁴ د. أحمد عبيد الكبيسي ، مصدر سابق ، ص 238-241 .

التعليق يمين ، واليمين بعد صدورها لا يمكن الرجوع عنها. واما التفويض من جانب المرأة فهو غير لازم لها ، فتملك رده صراحة أو دلالة ، إذ أن جعل أمر التطليق بيدها هو تخير لها بين ان تحتار نفسها وبين ان تختار زوجها ، والتخير ينافي اللزوم¹.

وفي القانون العراقي ، أجازت المادة / الرابعة والثلاثون من قانون الأحوال الشخصية التوكيل والتفويض في الطلاق فجاء فيها : "الطلاق رفع قيد الزواج بإيقاع من الزوج أو من الزوجة إن وُكِّلت به أو فُوضت به ...". وهكذا يكون بمقدور الزوجة - وفقاً لهذا النص- ان تكون وكيلة عن زوجها في طلاق نفسها منه ، أو مفوضة منه بذلك . وسيخضع توكيل زوجها ، أو تفويضه ، لها بطلاق نفسها منه لما حدده هو من قيود زمانية وإجرائية .

ومن حيث المبدأ العام فإن إجازة المشرع العراقي للتوكيل والتفويض بالطلاق يتطابق مع مسلك الشريعة الإسلامية بهذا الشأن . غير أن نص المادة/ الرابعة والثلاثون المذكورة فيما سبق قد قيّد حق الزوج في منح التوكيل والتفويض بالطلاق إلى زوجته حصراً. وبما يفهم منه صراحة أن المشرع العراقي لا يجيز للزوج توكيل أو تفويض غير زوجته بتطليقها منه . كما ويفهم من هذا النص أيضاً أنه لا يجوز للزوجة التي وُكِّلت أو فُوضت بتطليق نفسها من زوجها ان توكل غيرها ، أو تفوضه ، هذا الحق . ولقد أراد المشرع العراقي تأكيد منحاه هذا فقرر في الفقرة التالية من المادة ذاتها عدم الاعتداد بالوكالة في إيقاع الطلاق ، فجاء في نص الفقرة ثانياً : " لا يعتد بالوكالة في إجراءات البحث الاجتماعي والتحكّم وفي إيقاع الطلاق " .

وهكذا قطع المشرع العراقي السبيل أمام الزوج بتوكيل أو تفويض غير زوجته بتطليق نفسها منه . وهذا المسلك وأن تعارض مع ما أجمع عليه الفقه الإسلامي بهذا الشأن ، إلا أننا نرى أنه يشكل ضماناً لعدم إساءة الحق في التطليق من قبل الغير ان وُكِّلت أو فُوضت به . كما وأنه يحقق حصانة للأسرة حين يبعد عنها احتمالات وقوعها تحت سطوة الغير أو استغلالهم لما تواجهه تلك الأسرة من مشكلات فيتدخلون -بحسن أو سوء نية- بفرض واقع جديد يفككها ويفصم عرى وجودها : الطلاق .

الفرع الثالث : من أحكام الطلاق

سبق وعرفنا أن الطلاق في الشريعة الإسلامية هو رفع قيد النكاح ، أو حلّ عقد النكاح ، في الحال أو المآل بلفظ مخصوص . وقد ذهب جمهور الفقهاء المسلمين إلى أن اللفظ المخصوص الذي يقع به الطلاق أما أن يكون صريحاً كلفظ الطلاق ، وإما ان يكون كناية كلفظ البائن والحرام ونحوهما . ويقوم مقام اللفظ الكتابة والإشارة المفهومة من الأخرس² . ورفع قيد النكاح ، أو حلّه ، أما ان يكون في الحال ، وهذا هو الطلاق البائن بنوعيه : البائن بينونة صغرى ، وهو الطلاق الذي لا يستطيع الرجل بعده ان يعيد مطلقته إلى الزوجية إلا بعقد ومهر جديدين . والبائن بينونة كبرى ، وهو الطلاق الذي لا يستطيع الرجل بعده ان يعيد مطلقته إلى الزوجية إلا بعد ان تتزوج بزواج آخر زواجا صحيحاً ، ويدخل بها دخولا حقيقياً ، ثم يفارقها زوجها الأخير بالطلاق أو بالموت ، وتنقضي عدتها عنه . وإما رفع قيد النكاح ، أو حلّه ، في المآل ، فهو الطلاق الرجعي ، وهو الطلاق الذي يملك الزوج بعد وقوعه إعادة مطلقته إلى الزوجية خلال مدة عدتها الشرعية من غير حاجة إلى عقد جديد ، وحتى دون رضاها³.

وقد أخذ قانون الأحوال الشخصية العراقي بتقسيم الطلاق هذا ، فنصت المادة/ الثامنة والثلاثون منه على ما يلي : "الطلاق قسمان : رجعي : وهو ما جاز فيه للزوج مراجعة زوجته أثناء عدتها منه دون عقد ، وتثبت الرجعة بما يثبت به الطلاق . بائن :

¹ د. وهبة الزحيلي ، مصدر سابق ، ص 402 .

² د. أحمد عبيد الكبيسي ، مصدر سابق ، ص 193-195 .

³ ينظر : محمد حسن كشكول و عباس زياد السعدي ، مصدر سابق ، ص 145 . د. وهبة الزحيلي ، مصدر سابق ، ص 413 .

وهو قسمان : أ- بينونة صغرى : وهي ما جاز فيه للزوج التزوج بمطلقته بعقد جديد . ب- بينونة كبرى : وهي ما حرم فيه على الزوج التزوج من مطلقته التي طلقها ثلاثا متفرقات ومضت عدتها .

وبرغم عدم نص الفقرة/ب من هذه المادة على الشروط المتقدم ذكرها والمطلوبة شرعا لاستعادة الرجل لمطلقته البائنة منه بينونة كبرى الى الزوجية مجددا ، إلا العمل بها جارٍ وفقا لما قرره الشرع الحنيف حتى دون الحاجة للنص عليها صراحة في القانون ، وذلك لأن المادة/ الأولى ف2 من قانون الأحوال الشخصية النافذ تنص على : " إذا لم يوجد نص تشريعي يمكن تطبيقه فيحكم بمقتضى مبادئ الشريعة الإسلامية الأكثر ملاءمة لنصوص هذا القانون" .

ومع أن ترتب الآثار الكاملة للطلاق يتوقف على نوعه ، فالطلاق الرجعي لا ترتب آثاره كاملة إلا بعد انقضاء عدة المطلقة الشرعية¹. أما الطلاق البائن ، سواء كانت البينونة فيه صغرى أم كبرى ، فإن آثاره كاملة تترتب فور وقوعه . إلا أن ذلك لن يؤثر في سلطة من يملك الحق في الطلاق . فالطلاق في قانون الأحوال الشخصية النافذ - كما هو في الشريعة الإسلامية - يقع من قبيل الزوج ، أو من قبيل من وكل أو فوض به .

وقد مر بنا أن الطلاق عند كثير من الجماعات الانسانية والشعوب كان يستلزم لوقوعه شكلية معينة ، وكذلك الامر في الشرائع اليهودية والمسيحية التي أوجب إيقاع الطلاق أمام السلطة الدينية . إلا ان الشريعة الإسلامية لم تنحى هذا المنحى ، فلم تشترط لإيقاع الطلاق شكلية معينة ، ولم توجب إيقاعه أمام رجل الدين ، إذ أعطت الحق للزوج في ان يحل رابطة الزوجية القائمة بينه وبين زوجته في أي وقت ، وفي أي مكان ، ولو تم ذلك بينهما فقط . إلا أن هذا الحق ليس مطلقا ، فالفقه الإسلامي يُجمَع على قيود ثلاثة لصحة وقوع الطلاق وهي : ان يقع الطلاق في حالة طهر الزوجة الذي لم يباشرها الزوج فيه ، وان يطلق الزوج زوجته مرة واحدة في ذلك الطهر الذي لم يباشرها فيه ، وان يكون للطلاق سببا يقره الشرع الحنيف ، كسوء سلوك الزوجة مثلا². أما الاشهاد على الطلاق فهو ليس شرطا في

صحة وقوع الطلاق ، وانما هو شرط لإثباته . وجمهور الفقهاء المسلمين على هذا الرأي³.

وإضافة للقيود الشرعية المذكورة فإن المادتين الخامسة والثلاثون والسادسة والثلاثون من قانون الأحوال الشخصية النافذ قد عدت حالات لا يقع فيها الطلاق . فقضت المادة/الخامسة والثلاثون بعدم وقوع الطلاق من كل من : السكران والمجنون والمعتوه والمكره ومن كان فاقد التمييز من غضب أو مصيبة مفاجئة أو كبر أو مرض . وكذلك المريض مرض الموت⁴ . كما وقضت المادة/ السادسة والثلاثون على عدم وقوع الطلاق غير المنجز ، والطلاق المشروط ، والطلاق المستعمل بصيغة اليمين⁵.

¹ عدة المطلقة عن زوجها هي : ثلاثة قروء لقوله تعالى : { وَالْمُطَلَّقَاتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ } (سورة البقرة: الآية 228). وقد اختلف الفقهاء المسلمين في المراد بالقراء ، فقال الأحناف ان المراد به الحيض ، فيما قال الشافعية والمالكية والجعفرية أن المراد به الطهر . ينظر : د. أحمد الكبيسي ، مصدر سابق ، ص 294 .

² د. وهبة الزحيلي ، مرجع سابق ، ص 408 . د. أحمد عبيد الكبيسي ، مصدر سابق ، ص 202 .

³ إلا ان الجعفرية والاسماعيلية ذهبوا إلى ان الطلاق لا يقع من غير أشهاد . ينظر : د. أحمد الكبيسي ، مصدر سابق ، ص 201 .

⁴ تنص المادة الخامسة والثلاثون أحوال شخصية على : " لا يقع طلاق الأشخاص الآتي بيانهم- 1: السكران والمجنون والمعتوه والمكره ومن كان فاقد التمييز من غضب أو مصيبة مفاجئة أو كبر أو مرض- 2. المريض في مرض الموت أو في حالة يغلب في مثلها الهلاك إذا مات في ذلك المرض أو تلك الحالة وترثه زوجته" .

⁵ تنص المادة السادسة والثلاثون أحوال شخصية على : " لا يقع الطلاق غير المنجز أو المشروط أو المستعمل بصيغة اليمين" .

المطلب الثالث: طرق وإجراءات إيقاع الطلاق في القانون العراقي

يجيز القانون العراقي للزوج إيقاع طلاقه أما أمام المحكمة المختصة ، وإما خارجها . وبتناول كل طريق من هذين الطريقين والإجراءات الخاصة به في فرع مستقل .

الفرع الاول: إيقاع الطلاق أمام المحكمة المختصة

أوجبت المادة/ التاسعة والثلاثون ف1 من قانون الأحوال الشخصية النافذ على من أراد الطلاق بأن يقيم الدعوى أمام المحكمة الشرعية يطلب فيها إيقاع طلاقه بزوجه مبينا الاسباب التي تؤيد طلبه¹. والمحكمة المختصة بإيقاع الطلاق أمامها هي محكمة الأحوال الشخصية².

وطبقا لنص المادة/303 من قانون المرافعات المدنية رقم 83 لسنة 1969 المعدل فإن الاصل ان محكمة الأحوال الشخصية المختصة مكانيا بنظر دعوى الطلاق هي المحكمة التي يقيم المدعى عليه ضمن نطاق اختصاصها المكاني ، واستثناء من هذا الاصل فقد اجازت المادة ذاتها إقامة دعوى الطلاق أمام المحكمة التي أبرمت عقد الزواج ، أو المحكمة التي حدث الطلاق ضمن نطاق عملها المكاني³.

ويتوجب على الراغب بتطبيق زوجته ان يقيم الدعوى لدى محكمة الأحوال الشخصية المختصة استنادا لنص المادة التاسعة والثلاثون ف1 المار ذكرها . وبعد استيفاء الرسم القانوني تحال الدعوى من قبل القاضي المختص الى مكتب البحث الاجتماعي في المحكمة قبل نظرها من قبلها والسير في إجراءاتها ، وذلك استنادا لنص الفقرة (1) من القاعدة سابعا من قواعد تنظيم البحث الاجتماعي رقم (1) لسنة 2008 الصادرة عن مجلس القضاء الأعلى⁴ . حيث سيتولى المكتب الاتصال بطرفي الدعوى (الزوج والزوجة) بشكل مباشر⁵ ، لتبين معالم الوضع القائم بينهما ، والإحاطة بطبيعة المشكلات التي تعترض حياتهما الزوجية ، والوقوف على حقيقة الاسباب التي حملت الزوج على الرغبة بتطبيق زوجته ، وصولا أما لتقريب وجهات النظر بين الزوجين وتحقيق المصالحة بينهما ، وإما الى التأكد من استحالة الوفاق بينهما⁶. وفي كلتا الحالتين يحرر مكتب البحث الاجتماعي تقريرا وافيا بأعماله يرفعه لقاضي المحكمة ، فأثبت التقرير التوفيق بين الزوجين وحل الإشكال القائم بينهما ، سيترك

¹ جاء في نص الفقرة المذكورة على: "على من أراد الطلاق ان يقيم الدعوى في المحكمة الشرعية يطلب إيقاعه واستحصال حكم به ..".

² جاء في نص المادة/300 من قانون المرافعات المدنية رقم 83 لسنة 1969 المعدل: "تختص محكمة الأحوال الشخصية بالنظر في الامور التالية: 1- الزواج وما يتعلق به من مهر ونفقة ونسب وحضانة وفرقة وطلاق وسائر أمور الزوجية".

³ نصت المادة/303 مرافعات مدنية على: "تقام الدعوى الشرعية في محكمة محل اقامة المدعى عليه ، ومع ذلك يجوز أن تقام دعوى الزواج بمحكمة محل العقد، كما يجوز أن تقام دعوى الفرقة والطلاق في إحدى هاتين المحكمتين أو في محكمة المحل الذي حدث فيه سبب الدعوى".

⁴ تنص القاعدة سابعا على: "يتولى مكتب البحث الاجتماعي في المحكمة :- 1- القيام بالبحث الاجتماعي في محاكم الأحوال الشخصية ومحاكم المواد الشخصية في دعاوى الطلاق والتفريق والمخالعة والمطوعة والنشوز والحضانة ومعاملات الإذن بالزواج من زوجة أخرى ، والزواج المبكر ، والدعاوى والمعاملات الأخرى التي ترى المحكمة احوالها على البحث الاجتماعي".

⁵ منعت المادة/ الرابعة والثلاثون الفقرة ثانيا من قانون الأحوال الشخصية النافذ الاعتماد بالوكالة في إجراءات البحث الاجتماعي فنصت على: "لا يعتد بالوكالة في إجراءات البحث الاجتماعي والتحكيم ...".

⁶ ضياء كاظم الكناني ، دور الباحث الاجتماعي في الحد من ظاهرة الطلاق ، مقال منشور على الموقع الالكتروني لمجلس القضاء الأعلى في العراق ، تاريخ الزيارة 2018/10/1 www.hjc.iq .

القاضي الدعوى للمراجعة لتبطل بحكم القانون¹. أما إذا أثبت التقرير تمسك الطرفين بمواقفهما ، وعدم التوصل لأي حل لخلافهما ، ستنظر المحكمة أصوليا في الدعوى وتسير بالإجراءات القانونية المطلوبة لحسمها وفقا لما يتراءى لها من دفع الطرفين واسبابهما .

الفرع الثاني : إيقاع الطلاق خارج المحكمة

أما إيقاع الطلاق خارج المحكمة فيتم أمام رجل الدين . وهو الطريق الشائع سلوكه من قبَل الراغبين بطلاق زوجاتهم . حيث أستقر العرف الجاري في العراق ومنذ حقب زمنية على أن يقصد الزوج الراغب بطلاق زوجته رجل الدين الذي يقيم ضمن محل إقامته ، أو رجل الدين الذي يقلده في الفتيا ، ويوقع الطلاق أمامه بحضور شاهدين وفقا للصيغة المخصوصة شرعا . ثم يقوم رجل الدين بتحرير ورقة مؤرخة بيومه يثبت فيها حضور الزوج امامه وإيقاعه الطلاق بزوجه بالصيغة المقررة شرعا وبنوعه (رجعيا ، أم بائنا) ويثبت توقيع الزوج والشهود أو بصمات إبهامهم على الورقة ، وترسل نسخة من هذه الورقة المحررة الى المحل الذي تقيم فيه المطلقة حيث تسلم لها أو لذويها ، إذ أن الغالب الأعم في وقائع الطلاق الجارية أمام رجل الدين أنها تتم بغياب الزوجة عن مجلس الطلاق .

وقد ألزمت المادة/التاسعة والثلاثون ف1 من قانون الأحوال الشخصية النافذ الزوج الذي طَلَّق زوجته أمام رجل الدين بمراجعة المحكمة المختصة لتسجيل طلاقه خلال مدة العدة². وإجراءات تسجيل الطلاق الواقع أمام رجل الدين تبدأ بإقامة الدعوى لدى محكمة الأحوال الشخصية المختصة بطلب تصديق ذلك الطلاق . وضمن الإجراءات المرسومة قانونا لهذه الدعوى بعد أن تطلع المحكمة على الورقة العرفية المحررة من رجل الدين والمتضمنة وقوع الطلاق بين طرفي الدعوى ، واستماع المحكمة الى شهادة شهود واقعة الطلاق ، تقرر الانتقال الى محل إقامة رجل الدين للثبوت من صحة صدور هذه الورقة عنه . فإذا ثبت لها ذلك وتحققت من عدم وجود أي مانع قانوني أو شرعي لصحة أو نفاذ ذلك الطلاق ، أصدرت قرارها بتصديقه . وغالبا ما تستغرق هذه الدعوى لحسمها من قبَل محكمتها بضعة أسابيع على أقل تقدير .

والملاحظ ان المشرع العراقي لم يرتب أي جزاء على مخالفة حكم المادة/ التاسعة والثلاثون ف1 ، الذي أوجب على من طَلَّق زوجته خارج المحكمة مراجعة المحكمة المختصة خلال مدة العدة الشرعية مُطَلِّقته لتسجيل الطلاق الواقع خارجها ، كما فعل من قبل مع واقعة إبرام عقد الزواج الواقع خارج المحكمة ، حين عاقب كل من يعقد زواجا خارج المحكمة³. وهذا مسلك منتقد ساهم بشكل كبير في خلق المزيد من التداخيات السلبية بين الرجل ومطلقته ، وتعميق هوة الخلاف بينهما وبما يقلل – أن لم نقل ينهي- فرص إصلاح ذات البين بينهما . إذ ان تخلف الرجل عن مراجعة المحكمة المختصة لتسجيل طلاقه الواقع خارجها – والذي غالبا ما يأتي بدافع الكره أو الانتقام من المُطَلِّقة- ، سيحرم المُطَلِّقة من الحصول على مستند رسمي يثبت طلاقها ، مما يعرقل استكمال إجراءات العديد من معاملات حقوقها الشخصية وحقوق اولادها المحضونين أيضا ، كالحصول على الاعانة الاجتماعية أو استخراج المستمسكات الثبوتية للأولاد ، أو تسجيلهم في المدارس وغير ذلك . ومع ان القانون النافذ يجيز

¹ نصت المادة/54 ف1 مرافعات مدنية على : " تترك الدعوى للمراجعة إذا اتفق الطرفان على ذلك ، أو إذا لم يحضرا رغم تبليغهما أو رغم تبليغ المدعي ، فإذا بقيت الدعوى كذلك عشرة ايام ولم يطلب المدعي أو المدعى عليه السير فيها ؛ تعتبر عريضة الدعوى مبטلة بحكم القانون" .

² جاء في نص الفقرة المذكورة : " ... فإذا تعذر عليه مراجعة المحكمة وجب عليه تسجيل الطلاق في المحكمة خلال مدة العدة" .

³ نصت المادة/ العاشرة ف5 من قانون الأحوال الشخصية النافذ على : "يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن ستة اشهر ولا تزيد على سنة ، أو بغرامة لا تقل عن ثلاثة الاف دينار ولا تزيد عن عشرة الاف دينار ، كل رجل عقد زواجه خارج المحكمة ، وتكون العقوبة الحبس مدة لا تقل عن ثلاث سموات ولا تزيد على خمس سنوات ، إذا عقد خارج المحكمة زواجا آخر مع قيام الزوجية" .

لأي من الزوجين المطلقين إقامة هذه الدعوى على الآخر فيتخذ صفة المدعي فيها ، ويتخذ الطرف الآخر صفة المدعى عليه ، وبما يعني جواز إقامة هذه الدعوى من قِبَلِ المطلقة عند أمتناع مُطَلِّقِها عن إقامتها . غير أن هذه الرخصة القانونية قد استغلها كثير من الأزواج لزيادة الضرر بزواجهم المطلقات والنيل منهن . فحاجة المطلقة لتصديق طلاقها الواقع خارج المحكمة ستجبرها على مراجعة المحكمة المختصة لإقامة الدعوى بذلك بعد انتهاء عدتها الشرعية ، وهذا ما سيحملها أعباء نفقات مالية ومراجعات إدارية يفترض منطلق العدالة أن يكون مَنْ طَلَّقَها هو المعني بتحمل تلك النفقات والمراجعات . لذا على المشرع العراقي الانتباه لهذه الجزئية ، وتضمن نص المادة التاسعة والثلاثون إلزاماً لمن طَلَّقَ زوجته بمراجعة المحكمة المختصة خلال مدة لا تتجاوز انقضاء عدتها الشرعية عن الطلاق .

وتكشف الإحصاءات الرسمية المعلنة من قبل مجلس القضاء الأعلى في العراق بأن إيقاع الطلاق خارج المحكمة (أمام رجل الدين) هو الطريق الشائع سلوكه من قِبَلِ الأزواج الذين يطلقون زوجاتهم .

المنطقة الاستئنافية	حالات الطلاق الواقع خارج المحكمة	حالات الطلاق الذي تجرّبه المحكمة
استئناف بغداد / الرصافة الاتحادية	9692	5550
استئناف بغداد / الكرخ الاتحادية	7192	5047
استئناف نينوى الاتحادية	3145	1527
استئناف ديالى الاتحادية	1838	1267
استئناف بابل الاتحادية	3286	453
استئناف النجف الاتحادية	2958	64
استئناف كركوك الاتحادية	2087	742
استئناف ذي قار الاتحادية	3288	463
استئناف الانبار الاتحادية	1550	1902
استئناف البصرة الاتحادية	5188	1198
استئناف واسط الاتحادية	1853	329
استئناف صلاح الدين الاتحادية	1050	1257
استئناف المثنى الاتحادية	962	60
استئناف ميسان الاتحادية	1290	50
استئناف كربلاء الاتحادية	2098	416
استئناف القادسية الاتحادية	1851	444
المجموع	49328	20769

¹ الملحق رقم (1): إحصائية بحالات الطلاق في العراق لسنة 2017

يتبين من الملحق رقم (1) وهو إحصائية بحالات الطلاق الواقعة في العراق سنة 2017 أن مجموع حالات الطلاق المسجلة رسمياً لتلك السنة كانت (70,097) حالة . تم إيقاع (20,769) حالة منها في المحاكم المختصة وفقاً للإجراءات المرسومة قانوناً ،

¹ المصدر: الموقع الإلكتروني لمجلس القضاء الأعلى في العراق www.hjc.iq

فيما تم إيقاع (49,328) حالة طلاق خارج المحكمة (أمام رجل الدين). فنستخلص من هذه الأرقام أن مجموع حالات الطلاق الواقعة خارج المحكمة (أمام رجل الدين) تشكل نسبة 70% من المجموع الكلي لحالات الطلاق الواقعة خلال سنة 2017، فيما شكلت حالات الطلاق الواقعة في المحكمة المختصة ما نسبته 30% من المجموع الكلي لحالات الطلاق الواقعة خلال تلك السنة. كما ونستخلص أيضا أن حالات الطلاق الواقعة خارج المحكمة (أمام رجل الدين) تزيد بنسبة 240% تقريبا عن مجموع حالات الطلاق التي يتم إيقاعها في المحكمة المختصة.

فما الذي يُرغّب الأزواج الراغبين بتطبيق زوجاتهم بسلوك هذا الطريق؟

الإجابة هي: سهولته. أعني سهولة هذا الطريق. حيث أن سلوك هذا الطريق لا يتطلب من الزوج الراغب بتطبيق زوجته سوى الحضور أمام رجل الدين صحبة شاهدين – وحتى بدونهما في كثير من الأحيان حيث يتولى رجل الدين إحضار شاهدين من المحيطين به- ويبلغه أنه يريد تطبيق زوجته، ليشرع رجل الدين – بعد استفساره من الزوج عن كون الزوجة في طهر من عدمه – بتلقين الزوج صيغة الطلاق الشرعي ليردها وراءه موقعا بها الطلاق. ثم يحرر ورقة من نسختين بالواقعة يسلمهما للزوج على أن يتولى إيصال نسخة من هذا الورقة إلى مطلقته. هذا كل ما في الأمر. فكل الوقت الذي سيستغرقه إيقاع الطلاق لا يتعدى بضعة دقائق.

ثم أن سلوك هذا الطريق يُعجّل للزوج المتعنت المُصر على الطلاق إيقاع طلاقه دون فسح أي مجال لما يتيحه الطريق الآخر من فرص واسعة لإعادة الوفاق والوثام بينه وبين زوجته، وبالتالي حماية كيان أسرتهما من التصدع والتفكك. كما أن هذا الطريق يمنح متسعا لمن يرغب إيذاء مطلقته أو الكيد بها كما سبق وتقدم.

وتوكيدا لما سبق، فإن الإحصاءات المنشورة عن مجلس القضاء الأعلى للأشهر الثمانية الأولى للسنة الجارية 2018 (الملحق رقم 2) تبين أن مجموع حالات الطلاق المسجلة لهذه الأشهر قد بلغ (52,943) حالة، وبما يمكن أن يستنتج منه وفقا للمعدل الشهري لحالات الطلاق أن المجموع الكلي لحالات الطلاق لهذه السنة سيصل إلى 80,000 حالة طلاق تقريبا. وأن نسبة مجموع حالات الطلاق الواقعة منها خارج المحكمة (أمام رجل الدين) ستبلغ 80% من المجموع الكلي لحالات الطلاق السنوية.

حالات الطلاق الذي تجريه المحكمة	حالات الطلاق الواقع خارج المحكمة	المنطقة الاستئنافية
4809	7861	استئناف بغداد / الرصافة الاتحادية
3352	5217	استئناف بغداد / الكرخ الاتحادية
1058	1472	استئناف نينوى الاتحادية
111	2649	استئناف ديالى الاتحادية
155	2717	استئناف بابل الاتحادية
575	1365	استئناف النجف الاتحادية
364	2615	استئناف كركوك الاتحادية
1262	751	استئناف ذي قار الاتحادية
688	4524	استئناف الانبار الاتحادية
209	1257	استئناف البصرة الاتحادية
502	307	استئناف واسط الاتحادية
28	641	استئناف صلاح الدين الاتحادية
48	1217	استئناف المثنى الاتحادية
1	1446	استئناف ميسان الاتحادية
389	1506	استئناف كربلاء الاتحادية
389	1506	استئناف القادسية الاتحادية
15386	37557	المجموع

الملحق رقم (2) : احصائية بحالات الطلاق في العراق للأشهر الثمانية الأولى من سنة 2018¹

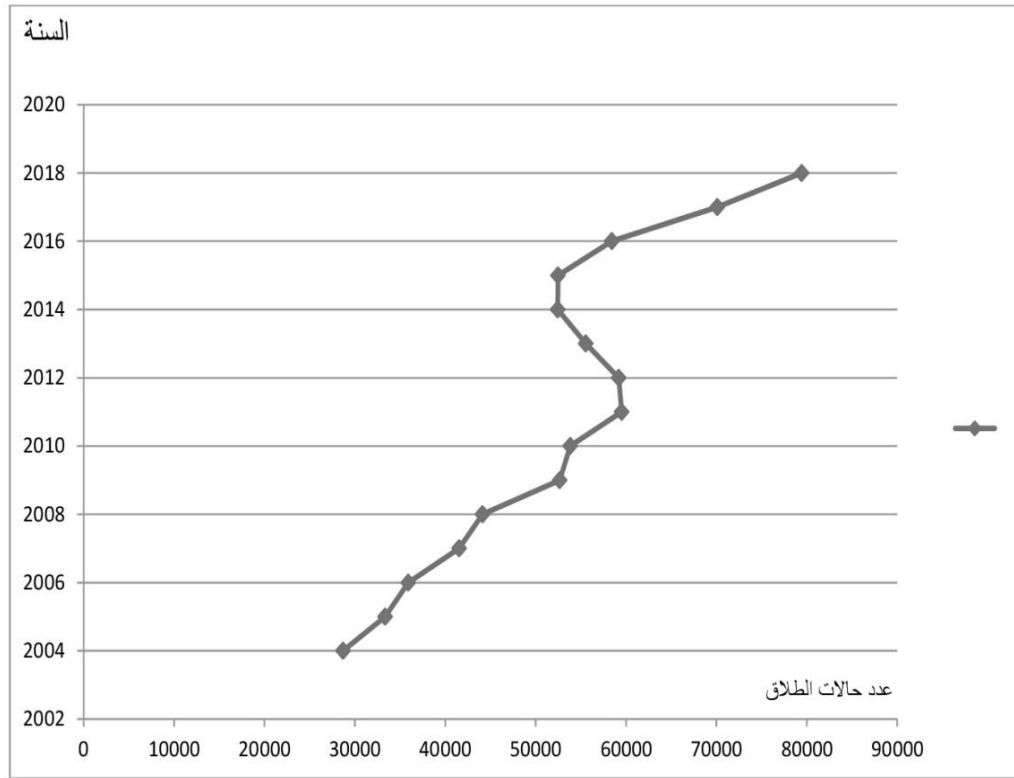
أن الأرقام الرسمية الموثقة لحالات الطلاق الواقعة في العراق منذ الاحتلال الأمريكي الغاشم له عام 2003 وحتى يومنا هذا تشير الى تنامي واستفحال ظاهرة الطلاق (ملحق البحث رقم 3 و4).

¹ المصدر: الموقع الالكتروني لمجلس القضاء الأعلى في العراق www.hjc.iq

السنة	عدد حالات الطلاق المسجلة رسمياً
2004	28690
2005	33348
2006	35897
2007	41536
2008	44116
2009	52649
2010	53840
2011	59515
2012	59000
2013	55551
2014	52442
2015	52465
2016	58414
2017	70097
2018 لغاية شهر آب	52943

الملحق رقم (3): احصائية بعدد حالات الطلاق في العراق من العام 2004 ولغاية شهر آب 2018¹

¹ المصدر: مجلس القضاء الأعلى في العراق - نقلا عن موقع السومرية نيوز www.alsumaria.tv/news.com



[الملحق رقم (4) : مخطط بياني يبين تزايد حالات الطلاق في العراق منذ العام 2004]

نستنتج من الملحقين السابقين أن حالات الطلاق عموماً إذ هي في تزايد مستمر عاماً تلو عام ، إلا إن نسبة الواقع منها خارج المحكمة (أمام رجل الدين) تزيد بأضعاف عن تلك الواقعة في المحكمة المختصة ، وتبقى هي الأكثر عدداً ونسبة . فالزيادة المتحققة في نسبة حالات الطلاق الواقعة خارج المحكمة (أمام رجل الدين) في هذه السنة (2018) شكلت قفزة غير اعتيادية حيث زادت عن مثيلتها في العام الماضي (2017) بما نسبته 10% من مجموع حالات الطلاق الكلي ، وهذا مع ارتفاع عدد حالات الطلاق لهذه السنة بما يقارب 10,000 حالة عن تلك التي تم تسجيلها العام الماضي . وهذا ما يضع المشرع العراقي أمام مسؤوليته بضرورة قطع هذا الطريق وذلك بالنص على عدم وقوع الطلاق إلا أمام المحكمة المختصة كما فعل المشرع التونسي ونص على ذلك في الفصل الثلاثين من مجلة الأحوال الشخصية الصادرة سنة 1956¹ .

ولعل من الأهمية بمكان الإشارة إلى أن القانون العراقي النافذ لا يلزم رجال الدين الذين يوثقون حالات الطلاق الواقعة أمامهم باستحصال موافقة مسبقة من الجهة الرسمية المختصة (مجلس القضاء) لممارستهم هذه الوظيفة . كما أن المشرع العراقي لم يُشرّع قانوناً ينظم ممارسة رجال الدين لهذه الوظيفة ، كما فعل مثلاً مع الخبراء أمام المحاكم بمختلف اختصاصاتهم² . إذ يكفي أن يكون رجل الدين قد تخرج أو أنتسب إلى معهد أو مؤسسة تُدرّس أو تعتنى بالعلوم الشرعية ، ليمارس هذه الوظيفة . أن عدم تنظيم هذا الأمر قد ساهم بشكل أو بآخر في زيادة حالات الطلاق الواقعة خارج المحكمة ، وبالتالي رفع المجموع العام لحالات الطلاق ، وذلك بالنظر لزيادة أعداد رجال الدين المتصددين لممارسة هذه الوظيفة ، خصوصاً

¹ نص الفصل الثلاثون من هذه المجلة على : "لا يقع الطلاق إلا لدى المحكمة".

²² نظم المشرع العراقي ممارسة الخبراء لوظيفتهم أمام المحاكم العراقية بالقانون رقم 163 لسنة 1964 المعدل (قانون الخبراء أمام القضاء) .

وأن نسبة غير قليلة منهم تتخذ من هذه الوظيفة مهنة للارتزاق ، حيث اعتادوا على إبرام عقود الزواج ، وتحرير صكوك بوقائع الطلاق الجارية أمامهم مقابل مبالغ مالية معينة .

ونعتقد أن تشريع هذه القيود سيساهم دون شك في التقليل من حالات إيقاع الطلاق ، وبالتالي الحد من ظاهرة تنامي واستفحال الطلاق في العراق .

الخاتمة :

منذ الاحتلال الأمريكي للعراق في نيسان 2003 تزايد حالات الطلاق ، حتى غدت ظاهرة أنتجت ما قد يستعصي حصره من المشكلات الاقتصادية والاجتماعية ، والاختلالات التربوية ، والانحرافات الأخلاقية ، والتي ساهمت - ولم تزل- في تفكك كيان الاسرة العراقية المبتلاة بالطلاق ، وتصدع اللحمة المجتمعية بين شرائح المجتمع العراقي ، هذا علاوة على آثارها السلبية على الاقتصاد الوطني ، والسلم المجتمعي .

وقد انتهى بحثنا في الجانب القانوني لهذه الظاهرة الى ما يلي :

أولاً: الاستنتاجات

- 1- نظم المشرع حالات إيقاع الطلاق ، حيث أجاز للزوج تطبيق زوجته بدعوى يقيمها لدى المحكمة المختصة ، كما وأجاز له ايضاً أن يطلقها خارج المحكمة مقراً بما درج عليه العرف السائد بإيقاع الطلاق أمام رجل الدين المحلي .
- 2- ألزم القانون النافذ من طلق زوجته خارج المحكمة بمراجعة المحكمة المختصة خلال مدة عدة المطلق لتصديق طلاقه.
- 3- لم يرتب القانون أي جزاء على عدم التزام الزوج المطلق مراجعة المحكمة المختصة لتصديق طلاقه الواقع خارجها .
- 4- تبين من الاحصاءات الرسمية المعلنة أن النسبة الاعظم لحالات الطلاق الواقعة في العراق ولعقد ونصف من الزمان كان قد تم إيقاعها خارج المحكمة المختصة .
- 5- وتبين ايضاً من الاحصاءات الرسمية ان نسبة إيقاع الطلاق خارج المحكمة في تزايد سنوي مستمر .
- 6- لم ينظم المشرع ممارسة رجال الدين لوظيفتهم بإيقاع الطلاق أمامهم ، كما ولم يلزمهم باستحصال الموافقة المسبقة على ممارستهم لهذه الوظيفة من قبل الجهة المختصة (مجلس القضاء) .

ثانياً : التوصيات

يقترح الباحث التوصيات التالية على المشرع العراقي :

- 1- تعديل نص المادة التاسعة والثلاثون من قانون الاحوال الشخصية النافذ ليتضمن عدم إجازة إيقاع الطلاق خارج المحكمة المختصة .
- 2- ضرورة اصدار نظام خاص بمكاتب البحث الاجتماعي في المحاكم العراقية وذلك لتنظيم عملها وتفعيل إجراءات البحث الاجتماعي لضمان فعاليتها في توفير أجواء مناسبة للصلح والتوافق بين الزوجين وقطع السبيل أمام فرقتهم .
- 3- ضرورة تشريع قانون لتنظيم ممارسة رجال الدين لحالات أبرام عقود الزواج وحالات إيقاع الطلاق الواقعة امامهم .

مصادر البحث

المصادر بعد القرآن الكريم

أولاً: كتب اللغة

- (1) جبران مسعود ، المعجم الرائد ، ط7 ، دار العلم للملايين ، بيروت ، 1992 .
- (2) لويس معلوف ، المنجد في اللغة ، ط19 ، المطبعة الكاثوليكية ، بيروت ، د.ت. .
- (3) محمد ابن منظور ، لسان العرب ، مج5 ، د. ط. ، طار الحديث ، القاهرة ، 2003 .

ثانياً : الكتب الفقهية

- (4) ابو عبد الله محمد الخرخشي ، شرح الخرخشي على مختصر خليل ، ج4 ، ط2 ، المطبعة الاميرية ببولاق ، مصر ، 1317 هـ .
- (5) زكريا بن محمد الانصاري ، أسنى المطالب في شرح روض الطالب ، ج3 ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، 2001 .
- (6) زيد الدين العاملي ، الروضة البهية (شرح اللمعة دمشقية) ، ج2 ، ب. ط. ، مطبعة الكتاب العربي ، بيروت ، 1378 هـ .
- (7) زين الدين بن ابراهيم بن نجيم ، البحر الرائق شرح كنز الدقائق ، ج3 ، ب. ط. ، مطبعة دار الكتب العربية للحلي ، مصر ، 1333 هـ .
- (8) عبد الرحمن الجزيري ، الفقه على المذاهب الاربعة ، ج4 ، ط2 ، دار الكتب العلمية ، 2002 .
- (9) الشيخ عبدالله المراغي ، الزواج والطلاق في جميع الاديان ، المجلس الاعلى للشؤون الاسلامية ، القاهرة ، 1966 .
- (10) عبد الله بن احمد بن قدامة الاندلسي ، المغني ، ج7 ، ط3 ، دار المنار ، مصر ، 1346 هـ .
- (11) محمد ابو زهرة ، الاحوال الشخصية ، ط3 ، دار الفكر العربي ، القاهرة ، 1957 .
- (12) د. وهبة الزحيلي ، الفقه الاسلامي وادلته ، ج7 ، ط34 ، دار الفكر المعاصر ، بيروت ، 2014 .

ثالثاً : كتب القانون والنظم والتاريخ

- (13) آ. ب. تري ، مدخل الى تاريخ الاغريق وآدابهم واثارهم ، ترجمة د. يوثيل يوسف عزيز ، ط2 ، جامعة الموصل ، 1977 .
- (14) د. احمد عبيد الكبيسي ، الاحوال الشخصية في الفقه والقضاء والقانون ، ج1 ، ب. ط. ، المكتبة القانونية ، بغداد .
- (15) د. جواد علي ، المفصل في تاريخ العرب قبل الاسلام ، د. ط. ، منشورات الشريف الرضي ، طهران ، 1960 .
- (16) د. سمير عبد المنعم أبو العينين ، الاحوال الشخصية لغير المسلمين المصريين والاجانب ، ط1 ، مكتبة الوفاء القانونية ، 2016 .
- (17) د. عامر سليمان ، جوانب من حضارة العراق القديم – مقالة ضمن كتاب الراق في التاريخ ، د. ط. ، دار الحرية للطباعة ، بغداد ، 1983 .
- (18) د. عباس العبودي ، شريعة حمورابي ، ط2 ، دار الثقافة ، عمان ، 2010 .

- (19) عبد السلام الترماني، الوسيط في تاريخ القانون والنظم القانونية، ط2، جامعة الكويت، 1979.
- (20) د. عكاشة محمد عبد العال و د. طارق المجذوب، تاريخ النظم القانونية والاجتماعية، ب.ط.، دار الحلبي الحقوقية، بيروت، 2004.
- (21) محمد حسن كشكول و عباس زياد السعدي، شرح قانون الاحوال الشخصية رقم 188 لسنة 1959 وتعديلاته – دراسة قانونية فقهية مقارنة مع تطبيقات قضائية، ب.ط.، هيئة المعاهد الفنية، 1994.
- (22) د. محمد شكري سرور، نظام الزواج في الشرائع اليهودية والمسيحية، د.ط.، دار الفكر العربي، 1979.
- (23) د. مصطفى الجمال، الاحوال الشخصية لغير المسلمين، ط1، منشورات الحلبي الحقوقية، 2002.
- (24) ول ديورانت، قصة الحضارة، ترجمة محمد بدران، ج7، د.ط.، دار الجيل للطبع والنشر، بيروت، د.ت..

رابعاً: التشريعات

- (25) قانون الأحوال الشخصية العراقي رقم 188 لسنة 1959 المعدل.
- (26) قانون المرافعات المدنية العراقي رقم 83 لسنة 1969 المعدل.
- (27) قواعد تنظيم البحث الاجتماعي رقم (1) لسنة 2008 الصادرة عن مجلس القضاء الأعلى العراقي.
- (28) مجلة الأحوال الشخصية التونسية الصادرة سنة 1956.

خامساً: المواقع الالكترونية:

- (29) موقع السلطة القضائية العراقية www.hjc.iq.
- (30) موقع السومرية نيوز www.alsumaria.tv/news.com.

الإعلام الاجتماعي وأثره على الأسرة العربية من منظور اجتماعي وثقافي

أ. أمنة حسين إبراهيم محاميد زيد الكيلاني، التربية والتعليم جنين، فلسطين.

Abstract

The research revolves around the impact of social media on the Arab family from a social ,cultural , intellectual and moral point of view , as the role of the family in raising and raising children accordance with community standards has declined. Social media has become a partner in the social raising process because of the changes in societies caused by the digital communication revolution that transformed the world into a small village in which the exchange of ideas, cultures and information without human, spatial or temporal boundaries , which is not in the features of social , culture , intellectual, political and economic life .The Arab family was the most affected because there was a great change in the pattern relations and interactions within the family, especially in the context of a culture of globalization that seeks to transform the international community into a single cultural entity without regard to the specificity of other societies, and this threatens the identity of the family and Arab society. The search deals with the effects of social media on the Arab family with qualitative descriptive methodology that describes and analyzes the phenomenon from different angles . The search aims at introducing social media and its effects on the Arab family culturally and socially as well as making recommendations and suggestions to enhance the security of Arab family from the dangers of social media. The search concluded that the social media is a double –edged sword that has positive and negative effects on the Arab family .It has an impact on the disintegration of the family and the replacement of its identity with foreign identities.

Keywords: family, social media, social links, values system, identity, social system.

ملخص

يدور البحث حول تأثير الإعلام الاجتماعي على الأسرة العربية اجتماعياً وثقافياً وفكرياً وقيماً، حيث تراجع دور الأسرة في التنشئة الاجتماعية والتربية وفق معايير المجتمع، وأصبح الإعلام الاجتماعي يمثل شريكاً في عملية تنشئة الأفراد، بسبب التغيرات الطارئة على المجتمعات بفعل ثورة الاتصال الرقمي، حيث تحول العالم إلى قرية صغيرة يتبادل فيها الأفراد الأفكار والثقافات دون حدود مكانية أو زمانية أو اجتماعية مما غيّر في ملامح الحياة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والثقافية والفكرية.

وكانت الأسرة بأفرادها هي الأكثر تأثراً نظراً للتغير الكبير في نمط العلاقات والتفاعلات داخل الأسرة وخاصة في ظل ثقافة العولمة التي تسعى إلى تحويل المجتمع الدولي إلى كيان ثقافي واحد، ولا شك أن ذلك يهدد هوية الأسرة ومجتمعاتها العربية. يتناول البحث تأثيرات الإعلام الاجتماعي على الأسرة بمنهجية وصفية نوعية تصف وتحلل الظاهرة من زوايا مختلفة. أما أهمية البحث فتكمن في مدى استفادة الباحثين والمهتمين في الرجوع لهذه الدراسة، كما يهدف البحث إلى التعريف بالإعلام الاجتماعي وتأثيراته على الأسرة العربية ثقافياً واجتماعياً، بالإضافة إلى وضع التوصيات والاقتراحات الكفيلة بتعزيز أمن الأسرة العربية من مخاطر الإعلام الاجتماعي. وقد خلص البحث إلى مجموعة من الاستنتاجات منها أن الإعلام الاجتماعي سلاح ذو حدين وله تأثيراته الإيجابية والسلبية على الأسرة العربية، وله أثر في تفكك الأسرة وتبديل هويتها الوطنية بهويات وافدة.

الكلمات المفتاحية: الأسرة، الإعلام الاجتماعي، الروابط الاجتماعية، منظومة القيم، الهوية، نظام اجتماعي.

المقدمة

لقد ألقى التطور التقني وخاصة ثورة الاتصال الرقمي بظلاله وتأثيراته الإيجابية والسلبية على جميع أنماط حياة الإنسان بما في ذلك تربيته وتنشئته الاجتماعية وعلاقاته الاجتماعية مع الآخرين، وبالرغم من أن تنشئة الفرد وتربيته موكولة للآباء إلا أن مصادر التنشئة والتربية تعددت في ظل فضاء الإعلام الاجتماعي المفتوح الذي أصبح له دور فاعل في صياغة أنماط جديدة من السلوك.

وقد تعددت الآراء حول أثر الإعلام الاجتماعي على الأسرة والمجتمع، فهناك من يدافع عن دور الإعلام الاجتماعي باعتباره يُنمي الجانب الاجتماعي لدى الأطفال من خلال مشاركة الآخرين في آرائهم مما يساعدهم في تنمية ملكاتهم العقلية والفكرية وتوسيع خبراتهم ومعرفتهم، ولكن في الجانب الآخر يرى الكثيرون أن الإعلام الاجتماعي بأدواته المختلفة له انعكاس سلبي على أمن الأسرة وحمايتها من التفكك، وله أثر سلبي على الأسرة بكافة مكوناتها من آباء وأمهات وأبناء، وأن التأثير السلبي للإعلام الاجتماعي يلحق الضرر بالأمن الفكري والاجتماعي والثقافي والقيمي للأسرة.

يمثل الإعلام الاجتماعي فضاءً عمومياً عابراً للجغرافيا فلا حدود له ولذا استطاع اختراق الأسرة كوحدة تكوين المجتمع الأساسية، واستطاع أيضاً اختراق مؤسسات المجتمع الرسمية المكلفة بتربية الناشئة كرياض الأطفال والمدارس والجامعات، ومن هنا فإن الإعلام الاجتماعي أصبح يُشكّل مصدراً موازياً لتربية الأبناء وتنشئتهم.

ويشير علماء الاجتماع إلى الإعلام الاجتماعي وبالتحديد مواقع التواصل الاجتماعي إلى أنها قد أثرت سلباً على العلاقات الأسرية حيث اتسعت دائرة التباعد وغاب الحوار ونشأت فجوة في الأفكار بين الآباء والأبناء مما أضعف الصلة والتقارب

ودفاء العلاقات في الأسرة والمجتمع العربي لصالح علاقات الصداقة الافتراضية، علماً إنَّ الأمن والسكينة هما الأساسان اللذان تنشأ عليهما الأسرة العربية كما في الآية الكريمة": ومن آياته أن خلق لكم من أنفسكم أزواجاً لتسكنوا إليها وجعل بينكم مودةً ورحمةً إنَّ في ذلك لآياتٍ لقومٍ يتفكرون".⁽¹⁾

هناك خطر للإعلام الاجتماعي على منظومة القيم الأخلاقية والاجتماعية التي تتمثلها الأسرة العربية، فلثقافة الغربية تأثير واضح على المجتمعات العربية تتجلى في التقليد الأعمى للمأكل والملبس وأنماط السلوك وهناك الكثير من الشباب العربي الذين يتمثلون بعض القيم الغربية العربية عن مجتمعاتنا العربية، ومنهم الكثير من يُبدي انبهاره بالحضارة الغربية، كل هذه المخاطر يجب أن تؤخذ بعين الاعتبار وأن تؤخذ كافة الاحتياطات اللازمة للحفاظ على أمن الأسرة في مجتمعاتنا العربية من التفكك والانهيار. وعليه ينطلق البحث من عدة تساؤلات منها:

*- ما تأثير الإعلام الاجتماعي على البنية والروابط الاجتماعية داخل الأسرة؟

*- ما دور الإعلام الاجتماعي في تغيير ومنظومة القيم داخل الأسرة العربية؟ وما دوره في تغيير فكر وثقافة الأسرة

العربية وإحلال ثقافات وافدة؟

*- كيف يمكن حماية الأسرة العربية من تأثيرات الإعلام الاجتماعي؟

هيكلية البحث:

تتكون هيكلية البحث من خمسة فصول:

الفصل الأول: الإطار المنهجي للبحث.

الفصل الثاني: أثر الإعلام الاجتماعي على البناء الاجتماعي للأسرة العربية.

الفصل الثالث: أثر الإعلام الاجتماعي على البنية الثقافية للأسرة العربية.

الفصل الرابع: أثر الإعلام الاجتماعي على البنية الفكرية والقيمية للأسرة العربية

الفصل الخامس: خاتمة البحث (الاستنتاجات والمقترحات والتوصيات)

الفصل الأول

الإطار المنهجي للبحث

إشكالية البحث: تمثل الأسرة العربية نموذجاً يُحتذى به لما تتميز به كمنظومة اجتماعية مترابطة تفتقر إليه الأسر في المجتمعات الغربية، وقد دعا كثير من المهتمين الغربيين بشأن الأسرة والتربية والتنشئة الاجتماعية إلى تبني نموذج نظام الأسرة العربية بعد أن أصبحت الأسرة الغربية تعاني من التفكك والانحلال في علاقاتها الأسرية، ولكن ظاهرة العولمة وما تداعى عنها من ثورة الاتصالات الرقمية التي اجتاحت العالم في بداية الألفية الثالثة وما نتج عن ذلك من تحول العالم إلى قرية صغيرة يتبادل الأفراد فيها الأفكار والمعلومات والثقافات دون أي اعتبار للحدود الجغرافية والزمانية والاجتماعية، وفي ظل هذه التغيرات التقنية المتسارعة التي طالت كل مناحي الحياة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والثقافية والفكرية فإن دور الأسرة قد تضاعف وتراجع بسبب تعدد مصادر التنشئة الاجتماعية، فقد أحدثت ثورة تقنيات الاتصال الرقمي تغييراً كبيراً في نمط

(1): سورة الروم، آية 21

العلاقات والتفاعلات داخل المجتمعات الإنسانية ودخل الأسرة التي لم يعد بإمكانها السيطرة على زمام أمرها فيما يتعلق بتربية الأبناء وتنشئتهم وفق معايير ضابطة للسلوك وخاصة في ظل ثقافة العولمة التي تسعى إلى إلغاء خصوصية المجتمعات وتحويل المجتمع الدولي برمته إلى كيان ثقافي واحد، فقد أسهمت وسائل الاتصال الرقمي وخاصة الإعلام الاجتماعي بأشكاله المختلفة في تراجع دور الأسرة وقدرتها في التأثير على أبنائها وتنشئتهم تنشئة تتلاءم مع خصوصية مجتمعاتهم، ومع هذا الواقع الجديد برز الكثير من التحديات الاجتماعية والثقافية والفكرية التي تواجه الأسرة العربية، ومن هنا فإن توفير الأمن الأسري للأسرة العربية بات أمراً ضرورياً وملحاً لحمايتها من غزو ثقافي وفكري واجتماعي غربي قد يطل البنية الاجتماعية والأخلاقية لها لصالح تفكيكها وإعادة صياغتها وفق رؤية ونموذج عالمي معلوم يغذيه ويسوق له إعلام اجتماعي عبر الشبكة العنكبوتية. بالرغم من تميز الأسرة العربية بالترابط والتراحم بين مكوناتها، إلا أن هناك تحولات قد حصلت في بنيتها سواء على مستوى العلاقات الاجتماعية أو العلاقات البينية بين أفرادها أو على مستوى دورها التقليدي في التنشئة الاجتماعية، وكل هذه التحولات أفرزها فضاء الاتصال الرقمي المفتوح الذي سمح لأفراد الأسرة بإحلال علاقات في العالم الافتراضي عوضاً عن العلاقات الواقعية، مما أضعف التواصل البيني بين أفراد الأسرة الواحدة، وأحدث شراً في البنية الاجتماعية والثقافية وكذلك في منظومة القيم الاجتماعية والدينية والأخلاقية التي كانت الأسرة هي المسؤولة عن توريثها لأبنائها. ونظراً لتأثيرات العولمة وتداعياتها وخاصة تأثيرات الإعلام الاجتماعي سلباً على نسيج الأسرة العربية، فإن البحث يسلب الضوء على أثر الإعلام الاجتماعي على الأسرة من منظور اجتماعي وثقافي وفكري وقيمي باعتباره أحد التحديات المعاصرة التي تواجه الأسرة، ويتناول البحث هذه التأثيرات بتفاصيلها على كل من البنية والروابط الاجتماعية داخل الأسرة والمجتمع، بالإضافة إلى دور الإعلام الاجتماعي في اختراق البنية الثقافية وتهديدها من خلال إحلال ثقافات بديلة لا تتناسب مع خصوصية الأسرة العربية، كما يتناول البحث تأثيرات الإعلام الاجتماعي على الأسرة العربية فكرياً وقيماً حيث استطاع الإعلام الاجتماعي أن يحدث خللاً في منظومة القيم الأسرية بإدخال تحولات مفاهيمية دخيلة كالتحرر الفردي مقابل المسؤولية الجماعية والانفلات من الانصياع لمنظومة القيم التي تفرضها الأسرة والمجتمع، وفقدان الهوية الوطنية الجماعية وقبول هويات وافدة.

أهداف البحث: يسعى البحث إلى تحقيق عدة أهداف منها:

- التعريف بالإعلام الاجتماعي وعناصره.

- توضيح أثر الإعلام الاجتماعي على الأسرة العربية اجتماعياً وثقافياً وفكرياً وقيماً.

- وضع التوصيات والاقتراحات الكفيلة بتعزيز أمن الأسرة العربية من مخاطر الإعلام الاجتماعي.

أهمية البحث: لقد حظيت الأسرة باهتمام بالغ في الإسلام لما لها من أهمية كنظام اجتماعي يسعى لبناء الإنسان الفرد في مجتمع متوازن يعمل لرسم معالم مستقبله ومستقبل أمته، ولذلك اهتم الإسلام بوضع الأحكام التي تنظم العلاقة داخل الأسرة سواء بين الزوج والزوجة أو بين الآباء والأبناء، ووضع أيضاً الضوابط الشرعية للحفاظ على تماسكها وعدم تفكيكها باعتبار أن أي خلل يصيبها سيؤثر حتماً على استقرارها واستقرار مجتمعها.

وتأتي أهمية الأسرة أيضاً كنظام اجتماعي أنها تربي الفطرة البشرية التي تسعى إلى الإنجاب بهدف الحفاظ على النسل وامتداده واستخلافه في الأرض وإعمارها، وما وجود الأسرة إلا امتداد للحياة البشرية وبقاء الإنسان، فهي التي تزود الفرد بمنظومة القيم والأخلاق التي تتوافق مع مجتمعه، ولذلك كان لا بد لها من تنشئة الأفراد تنشئة صالحة تساعدهم على ممارسة السلوك السوي وتكسيهم القدرة على مواجهة الحياة. وعلى امتداد العصور التاريخية كان وما زال للأسرة دور في تنشئة

الأبناء ورعايتهم، وإن اختلف أسلوب التنشئة من مجتمع لآخر نتيجة لتباين العادات والتقاليد والمعتقدات فإن الأسرة بقيت هي المكلفة بالتنشئة الاجتماعية حتى يومنا هذا. ومن هنا تأتي أهمية البحث الذي يفرد مساحة للاهتمام بالأسرة والحفاظ عليها من المخاطر السلبية للإعلام الاجتماعي.

حدود البحث: اقتصرت الدراسة على الأسرة العربية بشكل عام ، وتناولت تأثيرات الإعلام الاجتماعي على بعض الأسر العربية بالتحديد كالأسرة المصرية والفلسطينية والجزائرية من خلال دراسات سابقة قام بها بعض الباحثين المهتمين.

منهج البحث: يقوم البحث على المنهج الوصفي الكيفي الذي يصف الظاهرة ويحللها وفق رؤية عامة ورؤية الباحثة من خلال الرجوع إلى المراجع والمصادر ذات الصلة بموضوع البحث.

تعريف الإعلام الاجتماعي: هو إعلام ناتج عن توظيف التطبيقات والمواقع الإلكترونية لإنشاء روابط تواصلية سريعة وأكثر فاعلية من أكبر قاعدة من الجماهير ومن الثقافات المختلفة. ومن الأمثلة على ذلك ، facebook, twitter, instagram وهناك تطبيقات قائمة على الأجهزة المحمولة مثل viber, whatsapp.

الفصل الثاني

تأثير الإعلام الاجتماعي على البنية الاجتماعية للأسرة العربية

إن من أهم أدوار الأسرة بشكل عام والأسرة العربية بشكل خاص تنشئة الأبناء التنشئة الاجتماعية الصالحة ليصبحوا مواطنين صالحين في مجتمعاتهم، فالأسرة هي مؤسسة اجتماعية تهدف إلى تربية الأبناء ورعايتهم وتوفير حالة من الاستقرار والطمأنينة لهم وحمايتهم من الخطر الذي يهدد حقهم في الحياة أو حقهم في ممارسة حياتهم الطبيعية بعيداً عن كافة أشكال التهديد والخوف والقلق.

فالأسرة هي المسؤولة عن تهيئة أجواء أسرية تسودها المحبة والتفاهم والحوار الإيجابي بعيدة عن العنف سواءً كان مادياً أو معنوياً، "فالعنف الأسري هو أحد مهددات بنية الأسرة الاجتماعية خاصة التفكك الأسري بسبب ظاهرة الطلاق".⁽¹⁾

يقوم النظام الأسري في المجتمع العربي على المودة والتراحم انسجاماً مع قوله تعالى: "ومن آياته أن جعل لكم من أنفسكم أزواجاً لتسكنوا إليها وجعل بينكم مودةً ورحمةً إن في ذلك لآياتٍ لقوم يتفكرون"⁽²⁾، وهو نظام منضبط له مرجعية يمثلها الأب والأم أو أحدهما في حالة الغياب ، وهذا النظام الأسري عادة ما يقوم على ردع الأبناء عن فعل السوء وتعزيز مبدأ الثواب والعقاب وسيادة القيم التي يؤمن بها المجتمع، مع توفير جوٍّ من التعايش بين أفراد الأسرة قائم على معرفة كل فرد بحقوقه وواجباته، وإشاعة التسامح ونبذ العنف واستخدام أسلوب الحوار الهادئ لحل المشاكل التي تواجه كل فرد في الأسرة، وإشاعة روح التعاون بين أفراد الأسرة وإشعارهم بالمسؤولية الفردية والجماعية وانتهاج مبدأ الشورى حول قضايا الأسرة كل ذلك يساعد في توفير روابط اجتماعية متينة داخل الأسرة.

كما أنّ ترسيخ واحترام المعتقد الديني داخل نفوس الأبناء إلى جانب ترسيخ العادات والتقاليد الإيجابية التي يؤمن بها المجتمع وببني روح المواطنة والانتماء في الأبناء لينشأوا صالحين في مجتمعهم هي من مقومات الأسرة الصالحة، وأن دور الأسرة

⁰¹ أسباب الطلاق في المجتمعات العربية، (2015)، مقالة ، www.topsarabia.com

⁰² سورة الروم، آية 21

لا بدّ وأن يتكامل مع دور المدرسة والجامعة من خلال التربية الصالحة وغرس القيم والفضائل التي تعتبر الدرع الواقى لمواجهة أي تهديدات للأمن الاجتماعي الأسري، ولكن في ظل العولمة والانفتاح على وسائل الاتصال والتواصل الرقمي فإنّ هناك الكثير من المهددات والتحديات التي تُنذر بتهديد بنية الأسرة وتفكيك أواصرها ومن هذه التحديات الإعلام الاجتماعي. ويمكن الإشارة إلى مجموعة من التأثيرات المباشرة للأعلام الاجتماعي على الأسرة العربية ومنها:

• تأثيره على روابطها الاجتماعية: (التباعد الأسري والتفكك الأسري):

إن الهدف من الزواج هو تكوين أسرة تعيش في ظل السكينة والاستقرار والاستمرار، وان العلاقة بين الزوجين قائمة على الاحترام والثقة المتبادلة، ولكن استخدام وسائل التواصل الاجتماعي ألقى بظلاله على طبيعة العلاقة بين الزوجين وكذلك طبيعة علاقتهم مع أطفالهم، فالمبالغة في استخدام هذه الوسائل أدى إلى تقصير الوالدين في واجباتهم نحو أبنائهم كالتحدث معهم ومراجعة واجباتهم المدرسية وغير ذلك، كما أدت المبالغة في استخدام مواقع التواصل الاجتماعي من قبل الزوجين إلى فتور العلاقة بينهما بسبب قلة الحوار البيئي بينهما، وكذلك انعدام الثقة بينهما وتكوين علاقات افتراضية قد تؤدي إلى الطلاق وتفكك الأسرة، فعلى سبيل المثال " ارتفعت نسبة الطلاق في فلسطين بنسبة 2% عام 2014 بسبب وسائل التواصل الاجتماعي.⁽¹⁾

ومن مظاهر تأثير الإعلام الاجتماعي على الأسرة ظاهرة التباعد الأسري أو الجفاء، حيث أصبح الحديث بين أفرادها مقتصرًا على الأحاديث الضرورية والمختصرة، وغابت الجلسات العائلية الحميمة بين أفراد الأسرة الواحدة، وأصبح لكل فرد فيها تفضيلاته الخاصة وكذلك معارفه وأصدقائه الافتراضيين.

• تأثير الإعلام الاجتماعي على التنشئة الاجتماعية:

تبدأ عملية التنشئة الاجتماعية أو ما يُعرف بالتربية الاجتماعية أو التطبيع الاجتماعي في الأسرة، وهي أهم دور من أدوار الأسرة الأساسية كما يشير د. عيس الشماس الذي يعرفها بأنها: "إعداد الكائن البشري وتأهيله للحياة الاجتماعية التي يجب عليه أن يتكيف ويتفاعل معها بصورة إيجابية." ويعرفها Rocker: "بأنها العملية التي يكتسب الفرد من خلالها العناصر الاجتماعية والثقافية في محيطه."⁽²⁾

تقع مسؤولية التنشئة الاجتماعية على عاتق الأسرة وبشاركتها في ذلك المؤسسات الرسمية كالمدرسة والمؤسسات غير الرسمية مثل دور العبادة والمؤسسات الثقافية والاجتماعية، وتعتبر التنشئة الاجتماعية السليمة صمام أمان لأمن الأسرة الاجتماعي والثقافي والفكري، ولذلك نجد أنّ ديننا الحنيف قد اهتم بالأسرة باعتبارها نظام اجتماعي يؤسس لمجتمع صالح، ووضع الأسس المتينة لكيفية الاهتمام بالأبناء وتربيتهم ابتداءً من الآية الكريمة: "ووصينا الإنسان بوالديه حملته أمه وهنا على وهنٍ وفصاله في عامين أن اشكر لي ولوالديك وإليّ المصير."⁽³⁾

في عصر التقنيات والفضاءات المفتوحة أصبح الإعلام الاجتماعي شريكاً مباشراً للأسرة في عملية التنشئة الاجتماعية

(1) حماد، تحرير (2014). أثر وسائل التواصل الحديثة على العلاقات الاجتماعية والأسرية، ورقة بحثية، المؤتمر الرابع لكلية الشريعة، جامعة النجاح الوطنية، فلسطين، ص

(2) الدلبي، عبد الرزاق محمد، (2012) وسائل الإعلام والطفل، ط1، دار المسيرة للنشر والطباعة، عمان، الأردن، ص24-25

(3) سورة لقمان، آية 14

وقد يكون شريكاً سلبياً لأنَّ التنشئة الاجتماعية التقليدية التي تقوم بها الأسرة تعمل وفق نظام اجتماعي مرتبط بالدين والعادات والتقاليد، أما التنشئة الاجتماعية الناتجة عن الإعلام الاجتماعي فهي تنشئة هجينة من ثقافات متعددة لا يمكن تقنينها أو وضع ضوابط لها أو السيطرة عليها بسبب مثيرات الإعلام الاجتماعي وإغراءاته وتأثيراته الفاعلة والمباشرة على الفرد في عالم افتراضي مفتوح على كل الاحتمالات.

تأثير الإعلام على الشخصية: (الشخصية المصطنعة):

يلجأ الكثير من أفراد الأسرة سواء كانوا بالغين أو أطفالاً إلى اختلاق شخصية افتراضية من خلال انتحال أسماء مزيفة أو جنس مزيف أثناء تواصلهم من أصدقائهم الافتراضيين، "وفي الغالب تميل هذه الشخصية إلى الكذب أو الإيقاع بالآخرين، وقد تلجأ هذه الشخصيات المصطنعة للانتحال بهدف التعبير عن ذاتها بأفكار شاذة أو سخيفة، أو بسبب الخوف من التعبير عن آرائها السياسية أو تلجأ لذلك بهدف خداع الجنس الآخر، أو إثارة الإشاعات مما يؤثر على السلم الأهلي في المجتمع الواحد."⁽¹⁾

التأثير النفسي للإعلام الاجتماعي على الأسرة: (لعزلة والانطواء والإدمان):

وحسب علماء الاجتماع ومن دراسات أجروها على أثر الإعلام الاجتماعي على الأطفال تبين أنه يسهم في عزلتهم عن أسرهم ويصبح التواصل البيئشخصي بين أفراد الأسرة قليلاً وهذا يُضعف دور الآباء والأمهات في تقديم النصح والإرشاد لأبنائهم ويقلل من العلاقات الدافئة والصادقة بين الآباء والأبناء، مما يجعل الأبناء يبحثون عن حلول لمشاكلهم خارج إطار الأسرة من خلال الرجوع للأصدقاء والمجموعات الافتراضية والتي قد تُشكّل قدوة سيئة في بعض الأحيان. "هناك أيضاً مشكلة الإدمان على استخدام مواقع التواصل الاجتماعي حيث ترى عالمة النفس (كيمبرلي يونج) أن استخدامها أكثر من 38 ساعة أسبوعياً يعد إدماناً."⁽²⁾

"وفي دراسة أجراها الباحث هشام البرجي حول تأثير شبكات التواصل الاجتماعية على الأسرة المصرية أظهرت النتائج أن من تأثيراتها السلبية أنها تقلل من الحوار البيئي التفاعلي بين أفراد الأسرة بنسبة 65.5% وأن استخدام مواقع التواصل الاجتماعي من قبل الأبناء تؤدي إلى تغيير سلبي في سلوكهم بسبب عزلتهم بنسبة 60%،"⁽³⁾

وقد كشفت دراسة سانغاري ولايمايم ورويس عن وجود ارتباط بين استخدام مواقع التواصل الاجتماعي والعزلة النفسية والكتابة والكذب بحث يلجأ الأطفال إلى إعطاء معلومات كاذبة لأصدقائهم الافتراضيين.

تأثير الإعلام الاجتماعي على التفاعل الاجتماعي واللغة والتحصيل الدراسي للأطفال :

إن استخدام الأطفال للإعلام الاجتماعي (شبكات التواصل الاجتماعي) يُفقددهم مهارة التفاعل الاجتماعي التي تتطور من خلال تحديث المباشر مع الآخرين سواء داخل الأسرة أو خارجها، وذلك بسبب ضعف حصيلتهم اللغوية من المفردات التي تزداد عادة من خلال المحادثة، كما تضعف مهارة القدرة على التعبير الشفوي لديهم، كما تسهم بعض المضامين المنشورة على شبكات التواصل الاجتماعي كالأفلام الخيالية في جنوح الأطفال للمبالغة في الخيال وهذا قد يدفعهم للقيام بأفعال غير محسوبة النتائج مما يؤثر على نمط تفكيرهم في حل مشاكلهم بطريقة غير عقلانية.

01 حماد، تحرير (2014)، "أثر شبكات التواصل الحديثة على العلاقات الاجتماعية والأسرية، ورقة بحثية، جامعة النجاح، فلسطين، ص19

02 جعفري، نبيلة، (2017)، انعكاسات شبكات التواصل الاجتماعي على الهوية الثقافية، مجلة العلوم الإنسانية، العدد31، جامعة العربي ابن مبيد، أم البواقي، الجزائر.

03 البرجي، هشام، (2016)، تأثير شبكات التواصل على العلاقات الاجتماعية في الأسرة المصرية، www.acrseg.org

"هناك دراسات كشفت عن التأثير السلبي للأعلام الاجتماعي منها دراسة سانغاري ولايمايم ورويس Sungari, Limayem, Rouis التي بينت بأن له تأثير سلبي على مستوى التحصيل الأكاديمي.⁽¹⁾

تأثير الإعلام الاجتماعي على العلاقات الاجتماعية داخل الأسرة وخارجها:

"يرى تومبسون Thompson وديماجيو Demajio وكراوت Qrawt وزابوف Zaabof وستول Stolle أن استخدام شبكات التواصل الاجتماعي يُحدث تغييرات جذرية في علاقات الناس بحيث تحولها إلى من علاقات تمتاز بالدفع والحميمية إلى علاقات فائرة تؤدي إلى تبرد الإحساس والإحباط والشعور بالعزلة الاجتماعية.⁽²⁾

ومن الملاحظ أن للإعلام الاجتماعي دور في تضيق دائرة العلاقات الاجتماعية بين الأسر وخاصة في محيط الأقارب، وصلات الرحم، وأصبح أداء الواجبات العائلية كالتهنئة في مناسبات الفرح أو التعزية بوفاة قريب أو صديق تتم من خلال الرسائل النصية وفي بعض الحالات تكون النصوص جاهزة مما أدى إلى قتل الصلات والروابط الاجتماعية الحقيقية وأحدث نمطاً من الجفاء في العلاقات الاجتماعية.

أما على مستوى العلاقات داخل الأسرة فهناك تغير اجتماعي واضح في مستوى العلاقات سواء بين الأزواج أو بين الآباء والأبناء، أو على مستوى البنية الشكلية للأسرة من حيث الأنماط والوظائف والمكانة والأدوار ومضامين التربية والتنشئة التي تنقلها الأسرة لأبنائها، وبالرغم من استفادة الأسرة من تطبيقات تقنية التواصل الرقمي إلا أن خسارتها في ترابطها وعلاقتها الاجتماعية السوية قد تكون كبيرة ومن الصعب إعادتها إلى وضعها في سياقها الطبيعي.

الفصل الثالث

أثر الإعلام الاجتماعي على البنية الثقافية للأسرة العربية

لكل مجتمع من المجتمعات ثقافته الخاصة وتُوَرِّثُ هذه الثقافة عبر الأسرة من جيل إلى جيل، فالأسرة العربية لها ثقافتها المنبثقة من حضارتها العربية الإسلامية، والأسرة العربية كنظام اجتماعي ما هي إلا إحدى تجليات هذه الثقافة الموروثة عبر الأجيال، ودور الأسرة هو الحفاظ على المكونات الثقافية الأصيلة للأسرة العربية وتوريثها للأبناء، ومواجهة التيارات الثقافية الوافدة وتحصين الهوية الثقافية من الاختراق والاحتواء من ثقافات أخرى خارجية. ولا شك أنه في ظل الثورة الاتصالية التي يعيشها العالم الآن أصبح الإعلام الاجتماعي ظاهرة واسعة الانتشار ومؤثرة على طريقة تفكير الأفراد وتحديثهم مع الآخرين، وهذا ما جعل صانعي شبكات التواصل الاجتماعي ومطورها يقودون العالم الجديد ويصوغون ثقافته (العولمة) ويضعون سياساته ويتحكمون باقتصاده بأدواتهم الاتصالية التي أصبحت وسيلة للسيطرة على العالم وفرض ثقافة العولمة وقيمها، ومن الطبيعي في ظل هذه الهيمنة أن تتأثر المجتمعات بثقافة مغايرة لثقافتها.

(1) العودات، تميم، (2014)، الدور التربوي لمواقع التواصل الاجتماعي Drtmeem.wordpress.com

(2) ساري، حلي، (2016)، تأثير الاتصال عبر الانترنت في العلاقات الاجتماعية، ص 308

تتمثل مخاطر الإعلام الاجتماعي على ثقافة الأسرة العربية فيما يلي:

• الهجمة الثقافية الشرسة على ثقافة الأسرة العربية:

"الأسرة العربية تواجه اليوم هجمة شرسة من الغرب من خلال تصدير ثقافته عبر الإعلام الاجتماعي والتي عادةً ما تتناقض وفي أغلب الأحيان مع ثقافتنا الأصيلة،⁽¹⁾ وفي الواقع نجد أنّ الثقافة الغربية قد بدأت تتغلغل في أوساط الأطفال واليافعين والشباب عبر منصات التواصل الاجتماعي وهذا قد يؤدي إلى عملية ذوبان ثقافي بحيث تلجأ الناشئة العربية إلى رفض ثقافتها الأصيلة والتشبث بثقافة الغرب والاعتزاز بها .

• انعدام التكافؤ في نشر الثقافات المختلفة:

إنّ ما يهدد البنية الثقافية للأسرة العربية هو انعدام التكافؤ في نشر الثقافات عبر وسائل الإعلام الاجتماعي، فالثقافة السائدة هي ثقافة الغالب الأقوى (ثقافة النظام العالمي الجديد، ثقافة العولمة التي تنسرب إلى الأسرة العربية من خلال وسائل التواصل الرقمي بحيث أصبحت الأسرة العربية متلقية لثقافة موجهة أصلاً لإلغاء الآخر وفي نفس الوقت ثقافة قائمة على السطحية والاستهلاك وتعظيم شأن الاقتصاد والربح على حساب كرامة الإنسان.

• محاكاة وتقليد ثقافة الآخرين:

ثمة مخاطر ناتجة عن الإعلام الاجتماعي تواجه الأسرة العربية في بنيتها الثقافية، فالأطفال خاصةً ومن خلال تواصلهم مع أصدقائهم الافتراضيين يميلون إلى محاكاتهم والتأثر بثقافة أصدقائهم المغايرة لثقافتهم الأصيلة ويظهر ذلك من خلال تقليد الملابس والمأكّل إضافة إلى احتمالية وقوع الأطفال تحت تأثير ثقافة أصدقائهم الافتراضيين كثقافة العنف والابتزاز والتهديد وتشويه صورة الآخر وغير ذلك .

• تولد ثقافات هجينة:

لقد أتاح الإعلام الاجتماعي الفرصة للأفراد للتواصل فيما بينهم على اختلاف معتقداتهم وأعراقهم وطبقاتهم الاجتماعية، وقد يرى البعض أنّ هذا التواصل زاد من انفتاح المجتمعات على بعضها وزاد من مساحة العلاقات بينها، ولكن يبقى التخوف قائماً من الغزو الفكري الذي ولّد حالة ثقافية مشوشة عند الأفراد نتيجة التناقض بين الثقافة السائدة في الأسرة العربية والتي هي جزء أصيل من عملية التنشئة الاجتماعية والثقافة الغربية الوافدة، وأصبحت الثقافة المهيمنة على عقول الناشئة هي ثقافة هجينة مزيجية، وأصبح المجتمع الافتراضي هو الذي يفرض ثقافته على الأفراد لأنّ ما يجمعهم هو الاهتمام المشترك وليست الهوية الجمعية للمجتمع أو الانتماء إليها.

• تغليب الهوية الفردية على الهوية الجمعية:

من مخاطر الإعلام الاجتماعي على ثقافة الأسرة العربية أن الهوية الفردية المنتمية للعالم الافتراضي حلّت مكان الهوية الجمعية الوطنية والقومية المتشكلة أصلاً من الحضارة العربية الإسلامية والقائمة على وحدة اللغة والدين والتاريخ والجغرافيا والأهداف والمصير المشترك، وما يشاهد اليوم على أرض الواقع العربي من تعصب ديني وعرقي وطائفي وصراعات داخلية قد جاء نتيجة لتفكك الهوية الجمعية الوطنية لصالح الفردية والإقليمية الضيقة بدلاً عن وحدة الأمة العربية، وفي ظل هذا

(1) اسعيد، محمد توهيل، (2002)، هذه هي العولمة، ط1، مكتبة الفلاح للنشر والتوزيع، الكويت، ص383

الفضاء المفتوح فإن سلطة الفرد على نفسه أصبحت أقوى من سلطة الأسرة والمجتمع على الفرد مما قد يؤدي على المدى البعيد إلى انهيار الهويات الوطنية والقومية، وهذا يجعل الأسرة العربية يقع على عاتقها حماية أمنها الثقافي من تأثيرات الإعلام الاجتماعي من خلال المحافظة على الهوية الوطنية ومكوناتها وخاصة حماية لغة أبنائها من الضياع والتمهيش، فاللغة العربية هي إحدى مكونات الهوية العربية .

• تشكل وعي ثقافي جديد لدى الأسرة العربية:

لقد ساعدت وسائل الاتصال الحديثة ومواقع التواصل الاجتماعي في خلق وعي ثقافي جديد داخل الأسرة حول قضايا مختلفة سواء سياسية أو اجتماعية أو غير ذلك، وتشكّل هذا الوعي الثقافي بشقيه الإيجابي والسلبي فمن ناحية إيجابية هناك انفتاح على ثقافات المجتمعات الأخرى وهناك من يختار الأفضل من هذه الثقافات ، ولكن في نفس الوقت هناك اكتساب لثقافات سلبية منها التطرف ونبذ الآخر ونشر الإشاعات الكاذبة والتنمر، وأوجدت وسائل الإعلام الاجتماعي أنماطاً جديدة وغريبة من الجرائم الإلكترونية مثل سحب الأرصدة والقرصنة والابتزاز من خلال الصور .

• تفشي ظاهرة الثقافة الهابطة: (تسطيح الثقافة)

تُعتبر وسائل التواصل الاجتماعي أو ما يُعرف بالإعلام الاجتماعي سلاحاً ذا حدين ، فبالرغم من الجانب الإيجابي للإعلام الاجتماعي إذا ما أحسن استخدامه، فإن له أثر سلبي آخر على ثقافة الأسرة والمجتمع العربي وخاصة على قطاع الشباب العربي الذي يمثل طليعة الأمة ، " ويتجلى ذلك باهتمامهم بصيحات الموضة من ملابس وقصات شعر وعمليات تجميل والتوجه نحو الفن وتقليد الفنانين، والاهتمام بالثقافة الغربية وتقليدها على حساب الثقافة الملتزمة التي تطوّر شخصية الأفراد وترفع من شأن أمتهم.⁽¹⁾

• نشوء ظاهرة الاغتراب:

أن انتشار وسائل التواصل الرقمي وخاصة مواقع التواصل الاجتماعي التي تُعتبر أكثر جاذبية للمتابعين أفرزت حالة من الاغتراب عند أفراد الأسرة والمجتمع العربي حيث يشعر الفرد أنه غريب في وسط عالم جديد له ثقافته التقنية الرقمية والتي يتعامل معها بكل سهولة، في حين ما زال الإنسان العربي الذي يستورد هذه الثقافة عاجزاً عن مسايرتها، ومن هنا إما أن تنشأ أفكار متطرفة تدعو للتمسك بكل ما هو قديم في ثقافتها وتحارب الثقافة الوافدة أو تتولد أفكار باتجاه الانجرار خلف هذه الثقافة الوافدة وفي الحالتين تنشأ ظاهرة الاغتراب.

لفصل الرابع:

أثر الإعلام الاجتماعي على البنية الفكرية والقيمية للأسرة العربية

من التحديات التي تواجه الأسرة العربية اختراق بنيتها الفكرية والقيمية من خلال انتشار الإعلام الاجتماعي الذي وصل إليها في عمر دارها، والتأثير على معتقداتها وقيمها الاجتماعية والأخلاقية والدينية ، وهذا يتطلب تحصين الأسرة ضد الأفكار الدخيلة والأفكار السيئة التي تشكك في المعتقد، وفي نفس الوقت تحصين الأبناء ضد الغلو والتطرف، ولا يتأتى هذا التحصين إلا من خلال بناء شخصية الأبناء بناءً صحيحاً من خلال الحوار والإقناع وبناء منظومة قيمية وتذويتها في نفوس الأبناء. لا شك

(1) اسعيد، محمد توفيل، " هذه هي العولة، ط1، دار الفلاح للنشر والتوزيع، الكويت، ص398 بتصرف.

أن وسائل الاتصال الإلكتروني ومنها الإعلام الاجتماعي قد أدخل على الأسرة العربية ثقافات وأنماط سلوكية جديدة تختلف في بنيتها وأهدافها عن أهداف تربية الفرد داخل الأسرة العربية، فالتربية في الأسرة العربية تهدف إلى أسنة الفرد من خلال اكتساب أنماط السلوك المضبوطة بمعايير الأخلاق وتنمية أفكاره وتنظيم سلوكه وعواطفه وإعداده بما يتفق مع القيم الدينية والأخلاقية والاجتماعية..

من تأثيرات الإعلام الاجتماعي على البنية الفكرية والقيمية للأسرة العربية:

● ظهور نزعات فكرية شاذة:

في ظل تأثيرات الإعلام الاجتماعي الواسعة، أصبحت الأسرة العربية تواجه صعوبة في الحفاظ على المعايير الاجتماعية والتقاليد الوطنية وقيم الولاء والمواطنة والانتماء، ويبدو تأثير الإعلام الاجتماعي واضحاً على الأسرة العربية من خلال التقليد والاقتباس في الملبس والمأكل والسلوك العام، ودخول أفكار جديدة في أذهان الكثير من أفراد المجتمعات العربية قائمة على تمجيد القوة والسلطة والإباحية، والتأكيد على النزعة الفردية والتحرر الفردي اللامسؤول وفق ثقافة غربية ليبرالية، كما انتشرت الأفكار القائمة على ثقافة الاستهلاك والسطحية، بينما بدأت تتلاشى القيم الأخلاقية النبيلة لصالح اللهاث وراء إشباع الملذات والحاجات المادية، وتغيبت قيمة احترام إبداع العقل البشري بحيث أصبح الفرد العربي مستهلكاً لا منتجاً.

● إشاعة فكر التعصب والعنف:

ولا يغيب عن الذهن أن الإعلام الاجتماعي قد ساهم في إشاعة الفكر المتعصب دينياً ومذهبياً وعرقياً ونشر ثقافة العنف، ونشر الأفكار المغايرة والمناقضة للتربية القومية، فالأسرة العربية أصبحت في ظل الفضاء الإلكتروني المفتوح تعاني من الإحباط والشعور بالفشل بسبب تضائل وانحسار دورها فهي عاجزة عن توفير الأمن الفكري لأبنائها حيث تولدت هوة ساحقة بين الآباء والأبناء في أنماط التفكير وأساليب وقواعد السلوك الأخلاقي نتيجة التناقض بين ما يتلقاه الأبناء من أفكار وافدة تُمجّد التعصب وتبث ثقافة العنف والاستقواء وأفكار أصيلة يحتفظ بها الآباء وغير قادرين على زرعها في أبنائهم.

● تفتت مقومات الهوية الوطنية:

إن الإعلام الاجتماعي بانتشاره الواسع قد أثر على مكونات هوية الأسرة العربية من لغة وتاريخ ودين وعادات وتقاليد وتراث، فهناك تأثير مباشر على اللغة الأم (اللغة العربية) حيث ظهرت لغة جديدة بين المستخدمين للإعلام الاجتماعي تُعرف (بالعربي السهل)، أو (Arab easy) حيث يتم التعبير عن بعض الحروف العربية بأرقام إنجليزية فعلى سبيل المثال حرف الحاء (ح) يعبر عنه ب(7)، وهذه اللغة الطارئة تشكّل تحدياً واختراقاً وتدميراً لأهم مكونات الهوية العربية. كما أن استخدام لغة الايموجي (Emoji) بالصور الرمزية والوجوه الضاحكة التي أصبحت تستخدم في مواقع التواصل الاجتماعي سيضعف استخدام اللغة العربية الأم على المدى البعيد لأن الناشئة يميلون لاستخدام هذه اللغة التي تستطيع إيصال الرسالة بطريقة أسرع من خلال الصورة وتكسر حاجز اللغة بين أفراد المجتمعات المختلفة.

تشكّل تقنية التواصل الرقمي إحدى أدوات ظاهرة العولمة التي تسعى إلى صهر الهويات القومية في هوية عالمية واحدة، ومن هنا لابد للأسرة العربية أن تبحث عن الأدوات والوسائل المناسبة لتحسين نفسها وأبنائها وتأمين الأمن الفكري وذلك من خلال تعزيز الانتماء للأمة العربية وحضارتها والحفاظ على فكر الأبناء من الانحراف أو الخروج عن الوسطية التي هي صفة مميزة للمجتمع العربي الذي يستمد قيمه من تعاليم دينه وعاداته وتقاليد.

• إحلال قيم سلبية في منظومة قيم الأسرة العربية:

أما عن تأثير الإعلام الاجتماعي أو ما يُطلق عليه الإعلام الجديد على منظومة القيم الاجتماعية في الأسرة العربية، "ففي دراسة أجراها الباحثان الجزائريان (عزيز نش ولطفي دكاني) حول أثر مواقع التواصل على المنظومة القيمية لدى الشباب الجامعي الجزائري وتبين من النتائج أن هؤلاء الشباب تأثروا من مواقع التواصل الاجتماعي بمجموعة من القيم السلبية منها الإهمال في العمل، عدم احترام الآخرين، عدم الإحساس بالانتماء، عدم الاهتمام بالدراسة، هدر الوقت وقلة الإنتاجية، إهمال الواجبات، عدم إتقان العمل الموكل لهم، الانطواء والعزلة، تجنب الآخرين، وعدم تحمل المسؤولية⁽¹⁾. لقد ساعد الإعلام الاجتماعي على انفتاح المجتمعات الإنسانية على بعضها البعض مما أدى إلى تبادل الثقافات والتأثر بها ونتيجة لذلك فإن الكثير من القيم الأصيلة المتوارثة في المجتمعات العربية قد تم إسقاطها واستبدالها بقيم سلبية وافدة ويتم تداولها بالرغم من عدم انسجامها مع قيم الأسرة العربية وهذا الوضع خلق حالة من التناقضات

بين القيم المحلية السائدة والقيم العالمية الوافدة، حيث استبدلت القيم الروحية بالقيم المادية، والأصيلة بالدخيلة، وأصبح للأسر والمجتمعات العربية صبغة قيمية وثقافية جديدة وفُرض عليها أنماط اجتماعية وثقافية جديدة بحيث أصبح أي فرد في الأسرة لا يمكنه العيش دون أدواته الاتصالية كالهاتف النقال أو الحاسوب الشخصي مما أدى إلى العزلة والإدمان لساعات طويلة على هذه الأجهزة.

إنَّ إلغاء القيم في المجتمع وإحلال قيم بديلة من ثقافات أخرى يُشكّل خطراً على المجتمع، لأنَّ القيم الاجتماعية والأخلاقية والدينية هي التي تُوجّد طاقات الأسرة والمجتمع، وهي المعيار الضابط والمنظم لأفكار ومشاعر وجهود وطاقات الفرد والأسرة والمجتمع وهي التي تحافظ على تماسكه وضبط ثقافته، فالأمة لها ثلاثة مصادر للحفاظ على قوتها ونقاها وقدرتها على الاستمرار وهي القيم والقدرات العلمية والاقتصادية والقوة العسكرية.

• تبدل عناصر السلوك:

إنَّ التغير القيمي والفكري الذي أحدثه الإعلام الاجتماعي على الأسرة العربية والمجتمع العربي قد طال عناصر السلوك الاجتماعي للأفراد ومنها السلوك الفطري للإنسان القائم على فطرة الخير والمحبة، وأصبح السلوك الإنساني في أغلبه مكتسباً فردياً أو جماعياً، وقد أدى الإعلام الاجتماعي إلى تبدل في الخصائص الثقافية والقيمية للأسرة، فالقيم الاجتماعية المرتبطة بالحب والمودة والتواصل والتراحم والتعاون بين الناس بدأت تنحسر وتبدل من صورتها الحقيقية إلى صورة افتراضية فالتواصل عبر مواقع التواصل الاجتماعي لم يعد ذلك اللقاء المباشر الودي الحميمي الذي يعطي الراحة النفسية ويفرغ الشحنات العاطفية والانفعالية.

لا شكَّ أنَّ الإعلام الاجتماعي أدى إلى إسقاط بعض القيم الأخلاقية الإيجابية التي اتصفت بها الأسرة العربية مثل الصدق الذي استبدل بثقافة الإشاعة، حيث نجد أنَّ الإعلام الاجتماعي أصبح فضاءً مفتوحاً لترويج الإشاعات من خلال تزوير الأحداث والنصوص والصور والوثائق وهذا يشكل خطراً على الأمن الفردي والأمن الأسري والأمن المجتمعي وعلى السلم الأهلي بشكل عام وخاصة في حالة من انعدام الرقابة الذاتية أو الخارجية على وسائل الإعلام الاجتماعي ومصادرها المعلوماتية.

(1) نش، عزيز، دكاني، لطفي، "تأثير استخدام مواقع التواصل الاجتماعي على قيم الشباب الجامعي الجزائري، عينة من مستخدمي الفيس بوك، دراسة

ولكن يبقى السؤال كيف نحمي الأسرة العربية من تداعيات الإعلام الاجتماعي؟

لا شك أنّ الأسرة هي المسؤولة في الحفاظ على بنيتها الفكرية والقيمية من خلال التصدي للتأثيرات السلبية لتقنيات الاتصال الرقمي، ولذلك يجب أن تشكّل الأسرة الحاضنة المناسبة لتنشئة الأبناء تنشئةً أسرية سليمة من خلال غرس الأسس العقائدية في الأبناء من خلال التمسك بالقيم الدينية دون غلو أو تفريط.

وعلى الأسرة أن تواجه الاختراق الفكري لوسائل الإعلام الاجتماعي من خلال تنمية تفكير أبنائها وتوجيههم نحو التفكير المنطقي والتفكير النقدي القائم على الاستدلال والحجة وهذا يساعدهم على عدم القبول بالأفكار الدخيلة كمسلمات.

وعلى الأسرة أن تشجع ثقافة الحوار الهادئ داخلها والقائم على قبول الرأي والرأي الآخر والإقناع بالحجة ومساعدة الأبناء في اتخاذ القرار الصائب وحل المشكلات التي تواجههم.

بالرغم من التأثير السلبي للإعلام الاجتماعي على الأسرة اجتماعياً وثقافياً وفكرياً وقيماً ، فإنّه بالإمكان جعل الإعلام الاجتماعي وسيلة هامة في تعزيز القيم الاجتماعية والأخلاقية والسمو بها داخل الأسرة والمجتمع وذلك من خلال الاستخدام الأمثل والأمن بتوجيه الأسرة لأبنائها ومساعدتهم في اختيار المواد الإعلامية المناسبة والمواضيع الجادة التي تثرى معلوماتهم وتوجيههم نحو الاستخدام العقلاني لوسائل التواصل الاجتماعي والاستفادة من الوقت في عمل مفيد مثل القراءة أو المشاركة في الأعمال التطوعية أو مساعدة الأهل في الأعمال المنزلية ، ونشر ثقافة الحوار والمصارحة والصدقة بين الأبناء والآباء وترسيخ القيم والمعاني الإنسانية السامية، ولا بد أيضاً من توعيتهم وتحصينهم أخلاقياً وعقائدياً في ظل أسر آمنة تمثل خلايا صالحة لا في ظل أسر مفككة يسهل غزوها فكرياً وعقائدياً وثقافياً.

الفصل الخامس

خاتمة البحث

أولاً: استنتاجات البحث

لقد تناولت الباحثة في دراستها إشكالية العلاقة بين الإعلام الاجتماعي وتأثيراته المختلفة على الأسرة العربية وبالتحديد تأثيراته وانعكاساته السلبية على البنية الاجتماعية والثقافية والفكرية والقيمية، ولا سيما أنّ الأسرة العربية أصبحت مهددة في تربية وتنشئة أبنائها وتوفير الأمن الاجتماعي والفكري والثقافي والقيمي في مواجهة هذا التقدم التقني ، والانفجار المعرفي، وانفتاح المجتمعات على بعضها، وتبادل الثقافات عبر الشبكة العنكبوتية التي قربت المسافات بين البشر وأتاحت لهم التواصل عبر فضاءات مفتوحة لا يقيدوها مكان أو زمان حتى أصبح العالم وكأنه قرية صغيرة، وقد ضمّنت الباحثة متن البحث خمسة فصول تناولت الموضوع من جوانبه المختلفة.

وقد توصلت الباحثة لمجموعة من الاستنتاجات منها:

- أنّ الإعلام الاجتماعي سلاح ذو حدين له تأثيراته الإيجابية والسلبية على المجتمع وعلى الأسرة، وقد تتأثر الأسرة العربية سلباً أكثر من غيرها لأنّ المجتمعات العربية ما زالت مجتمعات زراعية غير مهياة لتحمل تبعات التطور التقني.
- هناك مخاطر للإعلام الاجتماعي على دور الأسرة حيث أصبح شريكاً في عملية التنشئة الاجتماعية، وله تأثير في تفكيك الروابط الأسرية وتغيير أنماط العلاقات الاجتماعية داخل الأسرة وفي المجتمع بشكل عام.

- للأعلام الاجتماعي تأثير على الأسرة فكرياً وقيماً حيث هناك تأثير واضح على منظومة القيم الاجتماعية والأخلاقية التي توارثها الأسرة العربية ، فهناك إحلال لقيم وافدة بدل القيم الأصيلة.
- أنّ التكنولوجيا وثورة الاتصال الرقمي أصبحت واقعاً لا بدّ من استخدامها والتعامل معها ولكن على الأسرة أن تحصّن نفسها وأبنائها من خلال تنشئة اجتماعية وعقائدية سليمة.
- إنّ توفير الأمن الاجتماعي والفكري والقيمي والثقافي للأسرة العربية هو صمام الأمان ضد أي تأثيرات سلبية للإعلام الاجتماعي وهو ضمان لاستقرار الأسرة والمجتمع ومحفز للإنتاج.
- أنّ ثقافة العولمة وأدواتها الاتصالية تُشكّل خطراً على بنية الأسرة العربية الاجتماعية والثقافية والفكرية والقيمية إنّ لم يتوافر ميكانيزمات وإجراءات لحماية الهوية الوطنية من الذوبان.

ثانياً : المقترحات والتوصيات

وبناء على الاستنتاجات توصي الباحثة بما يلي:

- * أن تقوم المراكز البحثية والجامعات في الوطن العربي بإجراء الأبحاث والدراسات المتخصصة حول أثر الإعلام الاجتماعي على الأسرة اجتماعياً وخاصة في مجال التفكك الأسري وكذلك دوره في تفكيك الروابط الاجتماعية، والاستفادة من هذه الأبحاث في وضع حلول منهجية.
- * تحصين الأسرة العربية من تأثير ثقافة العولمة من خلال ترسيخ العقيدة في نفوس الأطفال نظرياً وعملياً وهذا منوط بالأسرة والمدرسة ودور العبادة والنوادي الثقافية ووسائل الإعلام.
- * توجيه الأسرة لأبنائها نحو استثمار أوقاتهم في العمل التطوعي والقراءة وممارسة الهوايات بعيداً عن الإدمان على شبكات التواصل الاجتماعي.
- * أن تتضمن المناهج الدراسية في الوطن العربي مواضيع متخصصة في استخدام الشبكة العنكبوتية ووسائل التواصل بشكل آمن والتوعية حول مخاطر الاستخدام غير المقتن.
- * أن تقوم الأسرة بتوجيه أبنائها نحو استخدام الشبكة العنكبوتية لأغراض علمية تعليمية كإجراء الأبحاث وتوسيع آفاقهم المعرفية.
- * غرس القيم الإيجابية لدى الأبناء والتي تساعد في ضبط سلوكهم أثناء استخدام شبكات التواصل الاجتماعي ، كقيمة الانضباط الداخلي والرقابة الذاتية.
- * توعية الأسر بالآثار السلبية لاستخدام شبكات التواصل الاجتماعي على الأسرة من خلال الندوات واللقاءات والتي يمكن أن يعقدها نشطاء المجتمع المدني أو المتخصصون أو التربويون.
- * على الأسرة إعطاء المزيد من وقتها لأبنائها والاستماع لهم جيداً وخاصة حول مشاكلهم حتى لا يلجأون لحل مشاكلهم في العالم الافتراضي .
- * ترشيد استخدام مواقع التواصل الاجتماعي من خلال إقناع الأبناء بتقليل الأوقات التي يقضونها على مواقع التواصل الاجتماعي وذلك بتبيان المزايا والمساوئ للمبالغة في الاستخدام دون حرمانهم أو توبيخهم أو تهديدهم.
- * أن تقوم وزارات الإعلام في الوطن العربي بحجب المواقع الالكترونية التي تُلحق الضرر بمنظومة القيم والروابط الاجتماعية في الأسرة.

* أن تُشرّع الجهات الرسمية المعنية في الوطن العربي قوانين حازمة تُجرّم كل شخص يقوم باستخدام المواقع الإلكترونية بشكلٍ مسيء.

قائمة المراجع والمصادر

المراجع:

القرآن الكريم

المصادر باللغة العربية:

- اسعيد، محمد توهيل عبد، (2002)، " هذه هي العولمة"، ط1، مكتبة الفلاح للنشر والتوزيع، الكويت.
- الدليبي، عبد الرزاق محمد، (2012)، " وسائل الإعلام والطفل"، ط1، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن.

الدوريات (المجلات والبحوث):

- جعفري، نبيلة، (2017)، " انعكاسات شبكات التواصل الاجتماعي على الهوية الثقافية، الفيس بوك نموذج، " مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد31، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، الجزائر.
- حماد، تحرير شكري، (2014)، " أثر شبكات التواصل الحديثة على العلاقات الاجتماعية والأسرية،" ورقة بحثية، المؤتمر العلمي الرابع لكلية الشريعة، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين.
- حمود، عاصي، أحمد، سهاد، (2015) "أثر الثقافة الموجهة على أمن وهوية المجتمع": مجلة الفراهيدي، العدد23، بغداد العراق.
- ساري، حلبي، (2016) "تأثيرالاتصال عبرالانترنت في العلاقات الاجتماعية"، دراسة منشورة، مجلة جامعة دمشق، العدد (2و1)، دمشق، سوريا.
- عبادة، نورالهدى، (2016)، شبكات التواصل الاجتماعي والعلاقات الاجتماعية، دراسة، جامعة الجزائر 3، الجزائر.
- الكرد، ضياء أحمد، (2014)، "أثرشبكات التواصل الاجتماعي على توافق الأزواج في الأسرة الفلسطينية"، ورقة بحثية، المؤتمر العلمي السنوي الرابع لكلية الشريعة، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين.

المراجع الإلكترونية: (المواقع الإلكترونية)

- العودات، تميم، (2014)، "الدور التربوي لمواقع التواصل الاجتماعي"، مقالة: Drtameem.wordpress.com
- الكر، محمد، (2015)، "شبكات التواصل الاجتماعي وإشكالية التباعد الأسري"، دراسة، جامعة الجلفة، الجزائر <https://alarab.co.uk>
- البرجي، هشام، (2016)، " تأثيرات شبكات التواصل الاجتماعي على العلاقات الاجتماعية في الأسرة المصرية"، دراسة، المركز العربي للدراسات والبحوث، القاهرة، مصر.. www.acrseg.org

- نش، عزيز، دكاني، لطفي، (2015)، "تأثير استخدام مواقع التواصل الاجتماعي على قيم الشباب الجامعي الجزائري". عينة من مستخدمي الفيس بوك، دراسة. <https://www.researchgate.net/publication.>

تقدير الحماية القانونية للأسرة في ظل الاتفاقيات الدولية

موسى عبدالحفيظ القنيدي
كلية القانون / جامعة مصراتة- ليبيا
المرصد الأورومتوسطي لحقوق الإنسان

ABSTRACT

In recent decades, attention has been paid to family issues in general, as the United Nations has sought all its organs to provide comprehensive legal protection for the family because of the dangers it threaten.

The internationalization of the family through international conventions and conferences has led to the violation of the cultural and religious specificity of some peoples and countries, including Islamic states. However, many human rights activists call for the need for Islamic countries to adopt the provisions of international conventions without reservation. This paper will attempt to assess the legal protection of the family under international agreements.

Keywords: Family International Conventions Equality Family patterns multiple personal statuses

الملخص:

تعتبر الأسرة هي الأساس الطبيعي الذي ينطلق منه تكوين أي مجتمع، فكلما كانت الأسرة تعيش حالة من الترابط والانسجام دل ذلك على صلابة وقوة كل من المجتمع و الدولة، لذلك حظيت الأسرة وتكوينها باهتمام بالغ على كافة المستويات والأصعدة، انطلاقاً من الديانات السماوية، مروراً بالتشريعات المحلية ووصولاً إلى الاتفاقيات الدولية .

على الرغم من ذلك فلقد لوحظ اختلاف جذري وكبير في مسألة تنظيم الحماية للأسرة بين التشريعات المحلية التي تسعى الدول من خلالها للحفاظ على جانب من خصوصياتها والاتفاقيات الدولية التي تحجم وتقيّد سلطة الدولة في عديد الجوانب التي تهتم الأسرة.

إن اختلاف التنظيم والحماية الواردة بين تشريعات الدول العربية والاتفاقيات الدولية مرده لاختلاف مرجعية كل منهما، فالأول مرده أو منبعه من الدين، بينما الآخر ينطلق من منطلق علماني، ودون الأخذ بما يسمى بالتمايز العقدي والثقافي.

إن هذا الاختلاف والتناقض كان جلياً وواضحاً في ازدياد حجم المشكلات الأسرية في العالم العربي، وهو ما يحتم علينا ضرورة تقدير الحماية القانونية الواردة في الاتفاقيات الدولية؛ لأجل توفير الحماية المناسبة للأسرة العربية ودون مساس بمبادئ الشريعة الإسلامية.

الكلمات المفتاحية: الأسرة الاتفاقيات الدولية المساواة الأنماط الأسرية الأحوال الشخصية

مقدمة

لقد شهدت العقود الأخيرة من القرن العشرين اهتماماً بالغاً ومتزايداً بقضايا الأسرة بشكل عام؛ وذلك انطلاقاً من كونها العمود الفقري لأي مجتمع. منذ الإعلان العالمي لحقوق الإنسان 1948م، يعيش العالم بأسره تحولات جذرية كبيرة بواسطة الأمم المتحدة وأجهزتها؛ لأجل توفير حماية قانونية شاملة للأسرة بسبب ما تتعرض له النساء في بعض المجتمعات من تجاوزات، مست وطالت حتى الكرامة الإنسانية كما تزعم. في هذا الإطار، تواجه مساعي الأمم المتحدة وأجهزتها تحديات كبيرة وجمّة، ومعوقات لا حصر ولا عد لها، لعل أهمها ما يتعلق بالخصوصية الثقافية أو الدينية، واستغلال عدد من الدول لذلك الأمر؛ للتحلل مما ترتبه من التزامات.

يأتي الاهتمام الدولي المتزايد بالأسرة من كونها الأساس الطبيعي الذي ينطلق منه تكوين أي مجتمع، فكلما كانت الأسرة تعيش حالة من الترابط والانسجام، دل ذلك على صلابة وقوة كل من المجتمع و الدولة. إن هذا الاهتمام يصطدم بواقع أن العديد من الدول لا ترضى الرضوخ لأحكام الاتفاقيات الدولية الواردة بخصوص الأسرة - التي تحجم وتقيّد سلطة الدولة في جوانب عديدة مرتبطة الجوانب بالأسرة- على اعتبار أن ذلك من صميم سلطانها الداخلي، وأن خصوصيتها الدينية لا تتماشى ولا تتفق مع أحكام الاتفاقيات الدولية.

إن الدول الإسلامية عموماً والعربية تحديداً أكثر الدول اعتراضاً وتحفظاً على بنود عدة وردت بالاتفاقيات الدولية بشأن الأسرة، حيث تنطلق في ذلك من منطلق ديني أو شرعي بحت، على اعتبار أن الحماية القانونية للأسرة في ظل الاتفاقيات الدولية مردها أو منطلقها علماني، ولا تعبر ما يعرف بالتمايز العقدي والثقافي أية أهمية.

إن رؤية الاتفاقيات الدولية بشأن الأسرة، ومحاولة تبني ما نادى به أدى بشكل أو بآخر إلى ازدياد حجم المشكلات الأسرية في العالم العربي، وهو ما يحتم علينا ضرورة تقدير الحماية القانونية الواردة في الاتفاقيات الدولية من حيث حقيقتها، ومدى تماشها مع أحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية.

إشكالية البحث: تتمحور وتدور إشكالية موضوع الورقة البحثية على تحليل نصوص الاتفاقيات الدولية الخاصة بحماية الأسرة، من حيث تقييم مدى نجاحها في تحقيق ما تصبو إليه من عدمه.

فرضية الدراسة: فشل الاتفاقيات الدولية في تحقيق حماية قانونية فعالة لكيان الأسرة كما ادعت.

المنهج المتبع: سيكون المنهج التحليلي المقارن الأداة التي من خلالها نعوص بالشرح والتفصيل في موضوع الورقة البحثية المعنونة بـ "تقدير الحماية القانونية للأسرة في ظل الاتفاقيات الدولية" وفقا للخطة الآتية:

المطلب الأول: مفهوم الأسرة في الاتفاقيات الدولية

المطلب الثاني: مبدأ المساواة في الاتفاقيات الدولية

المطلب الثالث: آثار العلاقة الزوجية وانتهائها في الاتفاقيات الدولية

المطلب الأول: مصطلح الأسرة في الاتفاقيات الدولية

يثير مصطلح الأسرة إشكاليات قانونية عديدة لعل أهمها بيان المقصود به وهو ما سيناقش بالفرع الأول، في حين أن الفرع الثاني سيخصص لدراسة وتحليل نظام الشراكة الذي تنادي بتطبيقه الاتفاقيات الدولية بدلا عن القوامة.

الفرع الأول: مفهوم الأسرة في الاتفاقيات الدولية

يشكل مفهوم الأسرة في الاتفاقيات الدولية إحدى أهم النقاط الخلافية، والجزئيات التي أثارت جدلا كبيرا، وانتقادا واسعا من عدد كبير من الدول - الإسلامية منها بالتحديد - حيث تسعى للحفاظ على أهم مكون لها، انطلاقا من كون الأسرة خلية اجتماعية يجب دعمها، أم أنها إطار تقليدي يستحسن الانفكاك منه واستحداث مفهوم جديد للأسرة.

من هنا ستكون نقطة الانطلاق نحو بيان المفهوم الحديث للأسرة، مع الإشارة إلى أننا سنستخدم لفظ الاتفاقيات أو الوثائق الدولية بشكل عام مع ذكر بعضها في الهوامش حتى لا تقتصر دراستنا على اتفاقية دون غيرها.¹

بمجرد أن يثار مفهوم الأسرة عند أي مستمع، ينصرف الذهن مباشرة إما إلى المفهوم الواسع أو الضيق، حيث إن المفهوم الواسع يشمل الأقارب والأهل جميعاً، في حين أن المفهوم الضيق يقتصر على الوالدين والأطفال فقط.

لقد استحدثت المؤتمرات والاتفاقيات الدولية المتعددة مفهوم جديد للأسرة يعرف بـ "الأنماط الأسرية المتعددة"؛ مما أفرغ مفهوم الأسرة من محتواه مع بقاء التسمية كما هي، بحيث تشتمل أكثر من نوع.²

¹ ناريمان دريدي، حقوق المرأة في الاتفاقيات الدولية، رسالة ماجستير منشورة، جامعة محمد خيذر بسكرة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، الجزائر 2014/2015، ص 39.

² كاميليا حلي، مصطلح الأسرة في أبرز المواثيق الدولية: دراسة تحليلية، " بحث مقدم في مؤتمر الخطاب الإسلامي المعاصر"، اتحاد علماء المسلمين 2011م، ص 3-5.

فمن هذا المنطلق، أصبح إشباع الحاجات والرغبات الأساسية بين ذكر وأنثى في إطار العلاقة الزوجية أو خارجها أو حتى دون رابطة قانونية، أو من ذوي الصنف الواحد من قبيل الأسرة، الأمر الذي تراه وتعدده الدول الإسلامية تهديدا حقيقيا وجوديا لكيان الأسرة.¹

فاعترض الدول الإسلامية على المفاهيم المستحدثة ينطلق من كونه يتعارض مع أحكام الفقه الإسلامي، فالأسرة هي نتاج التقاء الذكر بالأنثى في إطار علاقة قانونية شرعية معترف بها، وبالتالي فأى علاقة بين رجل ورجل، أو بين امرأة وامرأة، علاقات شاذة محرمة شرعا، ولا يمكن أن تكون متمتعة بالحماية القانونية التي يحصل عليها الأزواج في الأسر الطبيعية التقليدية (الزوج والزوجة).²

بالرغم من معارضة العديد من الدول الإسلامية للمفاهيم الواردة في هذا الإطار، وعدم الاعتراف بأي علاقة غير قانونية، إلا أن الواقع العملي يشهد توجها كبيرا نحو تبني معظم الأحكام الواردة بالاتفاقيات الدولية انطلاقا من مفاهيم الحرية الشخصية؛ مما ساعد في انتشار العلاقات غير الشرعية وكثرة الأطفال المولودين نتيجة لها.³

إن الاستخدام المتكرر لما يسمى "بتعدد الأنماط الأسرية"⁴ في الاتفاقيات الدولية متأتي من رؤيتها للأسرة من منظور أنثوي راديكالي، لا منظور اجتماعي ديني، حيث يتم طرح مسألة المثلية والعلاقات المختلطة كحق من حقوق الإنسان ويتم التشجيع عليه، واعتبار العلاقة الطبيعية "الزوج والزوجة" - التي تعترف بها أغلب الدول الإسلامية- المكون الوحيد للأسرة عائقا أما الحداثة والتطور ونيل الحقوق، ما يشكل تعديا على الخصوصيات الدينية لبعض المجتمعات، وتجاوزا للثقافات المحلية.⁵

إن قياس درجة التحضر والتقدم لأي مجتمع أو دولة متوقف على مدى تبني أحكام الاتفاقيات الدولية غير واقعي، فالنمط الغربي - نمط الاتفاقيات الدولية - هو انعكاس لحالة تاريخية وثقافية واجتماعية عاشتها الأمم الأوروبية ومرت بها، في حين لم تمر بها باقي المجتمعات، فمن باب أولى أن لا تكون هذه المجتمعات ملزمة بالإيمان بثقافة لا تمد لها بصلة سواء من حيث القيم أو التاريخ، الأمر الذي يناقض المبادئ السامية للإعلان العالمي لحقوق الإنسان 1948م، الذي يكرس مبدأ حق الشعوب في تقرير مصيرها.⁶

إن دعم وتأييد النظرة الدولية - في مجال الأسرة طبعاً - سيهدد الوجود الكوني أو الطبيعي المتعارف عليه للأسرة، وهذا ما أكدته بعض الدراسات والإحصائيات لدول الاتحاد الأوروبي التي أفادت أن عدد الأسر خلال عام 2016م بلغ 220 مليون أسرة

¹ عبد الهادي أبو طالب، مفهوم الأسرة ووظيفتها ومسؤوليتها في الديانات والإعلانات العالمية ومواثيق الأمم المتحدة، أزمة القيم ودور الأسرة في تطور المجتمع المعاصر، 2003م، ص 31-33.

² عبد الهادي أبو طالب، المرجع السابق، ص 37.

³ منتصر سعيد حمودة، الحماية الدولية للمرأة، دراسة مقارنة بأحكام الشريعة الإسلامية، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، الطبعة الأولى، 2007م، ص 101-102.

⁴ طلال عتريسي، الأسرة العربية والتحديات الفكرية، الأسرة العربية في وجه التحديات والمتغيرات المعاصرة، مؤتمر الأسرة الأول، دار ابن حزم، 2003م، ص 51.

⁵ محمد الغزالي، حقوق الإنسان بين تعاليم الإسلام وإعلان الأمم المتحدة، الطبعة الثالثة، دار الكتب الإسلامية، القاهرة، 1984م، ص 152-154.

⁶ ينظر الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، متاح على الرابط: www.un.org/ar/universal-declaration-human-rights/index.html

منها ما يعادل 33% تتشكل من شخص واحد (زوج فقط أو زوجة فقط)، وأن العدد في ازدياد من عام لآخر. وبالتالي يتضح مدى تهاوي الدعوات النسوية التي كانت أوروبا قاعدة انطلاقها، حيث لم تستطع الحفاظ على الأسرة وتماسكها على مدى عقود طويلة، كما لم تستطع إنصاف المرأة أو تمكينها كما تدعي.¹

لقد استقر المؤتمر الدولي للسكان والتنمية بالقاهرة سنة 1994م² ومؤتمر اسطنبول للمستوطنات البشرية سنة 1996م³ على دعوة الدول إلى وضع وتبني سياسات تشريعية تقدم دعمًا أفضل للأسرة، وتساهم في استقرارها، وتأخذ في الاعتبار "تعدد أشكالها"، وهو ما تحفظت عليه عدد من الدول الإسلامية وبعض الدول الغربية، بالرغم من إشارة المؤتمرات الأممية "للزوج والزوج" - مكون رئيسي للأسرة- مع استخدام عبارة الأنماط الأسرية على عمومها وغموضه ترضية لبعض الدول التي تؤمن بذلك، وتسعى لتأكيد حماية قانونية شاملة حتى للزوج بين الجنس الواحد.

في ذات السياق، تؤكد تقارير عدة في بعض البلدان التي دعمت المفاهيم المستحدثة على انهيار مؤسسة الزواج، كونها لم تعد إطارًا وحيدًا للعلاقات بين الجنسين، بل أصبحت العلاقات غير الشرعية هي النمط السائد بين المرأة والرجل، مع ظهور ما يعرف بـ "a single mother" التي أدت إلى تزايد مطرد في عدد من يولدون دون أب وارتفاع نسبة المواليد غير الشرعيين.⁴ إن عدم اعتبار الزواج المؤسسة الوحيدة للأسرة وتحديدًا للعلاقات بين الجنسين، سيساعد دون أدنى شك إلى انتشار ظاهرة الزواج بين من هم دون ثمانية عشر سنة؛ مما يترتب عليه من ارتفاع في ظاهرة الحمل في صفوف المراهقات، وهو ما يعد ظلماً للمرأة ولطفلها.

الفرع الثاني: نظام الشراكة في الاتفاقيات الدولية

لم يقتصر دور الاتفاقيات الدولية على تبني نظام حماية خاص للأسرة تراه الأجدد والأفضل بالتطبيق، وإنما عمدت إلى مطالبة الدول الإسلامية بضرورة إلغاء ما يعرف بالقوامة - قوامة الرجل على المرأة - واستبداله بنظام الشراكة بين الرجل والمرأة.⁵

¹ إحصائية حديثة تكشف التفكك الأسري الذي تعانيه أوروبا، مقالة، لها أون لاين، سبتمبر 2017م، متاح على الرابط: <http://www.lahaonline.com/articles/view/54337.htm> تاريخ الاطلاع: 2018-11-27م

² ينظر المؤتمر الدولي للسكان والتنمية بالقاهرة سنة 1994م، متاح على الرابط: https://www.unfpa.org/sites/default/files/event-pdf/icpd_ara.pdf

³ ينظر مؤتمر اسطنبول للمستوطنات البشرية 1996م، متاح على الرابط:

www.un.org/ar/globalissues/humansettlements/agencies.shtml

⁴ في عباس، المرجع السابق، متاح على الرابط: <http://woman.islammessage.com/article.aspx?id=5422>

⁵ جيهان الطاهر عبد الحليم، مضامين الاتفاقيات والمواثيق الدولية الخاصة بقضايا المرأة المسلمة المعاصرة - دراسة شرعية - الملتقى الفقهي، 2012م، ص 4. متاح على الرابط: <http://fiqh.islammessage.com/NewsDetails.aspx?id=5158> تاريخ الاطلاع: 2018-11-02م، ينظر أيضا "الوثيقة الصادرة عن" لجنة مركز المرأة بالأمم المتحدة "في جلستها رقم 57، والتي عقدت في الفترة من 4 إلى 15 مارس 2013م، تحت عنوان إلغاء ومنع كافة أشكال العنف ضد النساء والفتيات" متاح على الرابط:

<https://books.google.com.ly/books?id=L1ZDDwAAQBAJ&pg=PA14&lpg=PA14&dq>

يمكن القول إن النظرة الدولية – الغربية- لمفهوم القوامة غير دقيقة، حيث ترى فيها سيطرة الرجل على المرأة والأسرة وتحكمه بها، وهذا يتعارض صراحة مع أحكام الفقه الإسلامي، التي تتطلب لكي تنجح الأسرة في القيام بدورها في هذا المجتمع وجود رئيس لها، يسيّر شؤونها، ويدبر أمورها.

إن سياسة الشريعة الإسلامية قائمة على ضرورة وجود رئيس لكل جماعة؛ حتى تنتظم شؤونها، وتستقر أوضاعها مما جعل رسول الله - صلى الله عليه وسلم - يأمر الرجال بأن يؤمروا عليهم واحداً، فالعقل السليم يرى أن تكون رئاسة الأسرة للزوج أو الزوجة حسب القدرة والجدارة، وذلك متوفر في الرجل أكثر منه في المرأة، وهذا هو حكم الخالق في كتابه العزيز: ﴿الرِّجَالُ قَوَّامُونَ عَلَى النِّسَاءِ بِمَا فَضَّلَ اللَّهُ بَعْضَهُمْ عَلَى بَعْضٍ وَبِمَا أَنْفَقُوا مِنْ أَمْوَالِهِمْ﴾¹.

إن اعتبار القوامة حائلاً وعقبة أمام تقدم المرأة ونهضتها، وطعنا في أهليتها ناتج عن الفهم الخاطئ لها، فقوامة الرجل في الإسلام ليست كما يتم تصويرها بأن يتحكم الزوج في زوجته، ويسيطر عليها بالقهر والقوة والاستبداد، فقوامة الرجل يقصد بها قوامة رعاية وعناية وحماية.²

إن التقارير الدولية الأممية³ تعتبر ممارسة الرجل مسؤوليات القوامة داخل الأسرة "عُنفاً ضد المرأة"، ولهذا تطالب بالغايتها وتقليصها، إلا أن هذه النظرة للقوامة غير منطقية، فهي مجرد حجة يتم استغلالها للمزيد من التدخل في شؤون الأسرة.

فالقوامة في الإسلام لا تعني نهاية دور المرأة في المجتمع، والقضاء على شخصيتها، وإنما هي وظيفة داخل كيان الأسرة؛ لإدارة هذه المؤسسة الخطيرة وصيانتها وحمايتها، فوجود القيم في مؤسسة ما لا يلغي وجود شخصية أخرى، فالمساواة في غير مكانها كالتي تنص عليها بها ظلم شديد للرجل والمرأة، لأن طبيعة المرأة تقتضي تمييزها عن الرجل في جوانب عدة.⁴

إن المفهوم الغربي للأسرة يحمل في طياته أسساً لا يمكن أن تحقق الأهداف السامية لتكوين الأسرة، وهذا ما جعل منظمة الأمم المتحدة تقول بأن "الأسرة بمعناها الإنساني المتحضر، لم يعد لها وجود إلا في المجتمعات الإسلامية، رغم التخلف الذي تشهده هذه المجتمعات في شتى المجالات الأخرى".⁵ ذلك يؤكد صحة ومانانة الحماية التي أقرتها أحكام الفقه الإسلامي للأسرة من خلال مبدأ القوامة الذي يوزان بين الرجل والمرأة من حيث مراعاة اختلاف طبيعة كل منهما.

إن الدعوة لاستبدال القوامة بما يعرف بالشراكة سيؤدي إلى تصاعد الشعور بالفردية وعدم الرغبة في سيطرة الرجل على المرأة أو العكس؛ مما يهدد كيان الأسرة بالضيق ويجعل من الرجل مستفيداً على حساب المرأة.⁶ وبالتالي فالمجتمعات التي تبنت

¹ سورة النساء، الآية 34.

² أحمد عبد الجليل الزبيبي، دعائم استقرار الأسرة في ظل الشريعة الإسلامية، القوامة والنفقة أنموذجاً – دراسة تحليلية مقارنة، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 28، العدد الأول، 2012م، ص 467-470.

³ ينظر تقرير المؤتمر العالمي لاستعراض وتقييم منجزات عقد الأمم المتحدة للمرأة: "المساواة والتنمية والسلام، نيروبي-كينيا 1985م، متاح على الرابط: <http://library.umn.edu/arabic/cescr-st5.html> تاريخ الاطلاع: 2018-10-28م

⁴ حسام سليمان، حقوق المرأة ومساواتها الكاملة في كافة المجالات، مجلة الحوار المتمدن، الكويت، العدد 1536، 2006م، ص 17-21.

⁵ كاميليا حلمي، بحث بعنوان "مصطلح الأسرة في أبرز المواثيق الدولية.. دراسة تحليلية"، مؤتمر الخطاب الإسلامي المعاصر، اتحاد علماء المسلمين، 2011م، متاح على الرابط: <https://sites.google.com/site/socioalger1/drasat-qanwnyte/mstlh-alasrte-fy-abrz-almwathyq-aldwlyte>

draste-thlylyte تاريخ الإطلاع: 2018.11.05م.

⁶ أحمد عبد الجليل الزبيبي، المرجع السابق، ص 467-472.

نظام الشراكة عوضاً عن القوامة تعاني اليوم ارتفاعاً وتصاعداً مخيفاً في عدد حالات الخلع والطلاق والتطليق، وضياء الأطفال أهم الآثار المترتبة على ذلك، فهم ضحايا أو نتيجة لهذا التفكك الأسري، فضرِب القوامة مآله ضرباً للأُسرة وللمجتمع ككل.¹

المطلب الثاني: مبدأ المساواة في الاتفاقيات الدولية

ترى الاتفاقيات الدولية في المساواة بين الرجل والمرأة إحدى الجزئيات الهامة التي تسعى لتحقيقها على صعيد الحماية القانونية للأسرة، حيث دعت لإنهاء كل مظاهر التمييز ضد المرأة، واعتبرت عدم مساواتها بالرجل إجحافاً أساسياً وإهانة للكرامة الإنسانية، فما المقصود بمصطلح عدم التمييز بينهما؟

إن مصطلح التمييز ضد المرأة يقصد به: " أية تفرقة أو استبعاد أو تقييد يتم على أساس الجنس، ويكون من آثاره أو أغراضه النيل من الاعتراف للمرأة- على أساس تساوي الرجل والمرأة - بحقوق الإنسان، والحريات الأساسية في الميادين السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والمدنية، أو في أي ميدان آخر، أو إبطال الاعتراف للمرأة بهذه الحقوق، أو تمتعها بها، وممارستها لها، بغض النظر عن حالتها الزوجية".²

لا يمكن بداية إنكار أو إغفال أن الاتفاقيات الدولية حملت في طياتها جوانب إيجابية بالنسبة للمرأة وللأسرة بشكل عام، فعلى سبيل المثال: ما تضمنته الفقرة (2) من المادة (4) من اتفاقية القضاء على كافة أشكال التمييز ضد المرأة التي أكدت على أن التدابير الخاصة التي تتخذها الدول الأطراف لحماية الأمومة ليست من باب الإجراءات التمييزية.³ ذلك يعني أن أي إجراءات تستهدف حماية الأمومة لا تعتبر من قبيل التمييز المحظور، فإظهار أهمية (الأمومة) غاية سامية، ينبغي الحرص عليها والعمل على الحفاظ عليها، خاصة في هذا العصر الذي تكاد تضحل فيه (مرتبة) أو (وظيفة) الأمومة لدى كثير من المجتمعات؛ حرصاً على مكاسب أخرى تحققها أو تسعى لها المرأة.⁴

إن القيام بوظيفة الأمومة والحضانة سيحقق للمرأة مكاسب متعددة، فعندما تعي أن الإنجاب والارتباط بالأسرة لن يكون مضيئاً لحقوقها ومرهقاً لها، فإنها ستقبل على هذه الوظيفة بكل رغبة وحب، وهو ما نادى به أحكام الفقه الإسلامي وأكدت عليه منذ القدم.⁵

لقد اعتبرت الاتفاقيات الدولية التمييز ضد المرأة انتهاكاً لكرامتها الإنسانية؛ ما يشكل عقبة حقيقية أمام قدرة المرأة على المشاركة بشكل تتساوى فيه مع الرجل في بناء حياة بلدها السياسية، والاجتماعية، والاقتصادية، والثقافية، ويعوق أيضاً نمو المجتمع وازدهاره؛ ولهذا فإن تحقيق المساواة الكاملة بين الرجل والمرأة يتطلب إحداث تغيير جذري في الدور التقليدي للرجل،

¹ محمد الزحيلي، حقوق المرأة بين الشريعة والقانون، بحث مقدم في المؤتمر " حقوق الإنسان في الشريعة والقانون: التحديات والحلول " جامعة الزرقاء الأهلية، الأردن 2001م، ص 11-15.

² ينظر المادة (1) من اتفاقية القضاء على كافة أشكال التمييز ضد المرأة 1979م، متاح على الرابط:

www.un.org/womenwatch/daw/cedaw/text/0360793A.pdf

³ ينظر المادة (2) من اتفاقية القضاء على أشكال التمييز ضد المرأة 1979م، متاح على الرابط:

www.un.org/womenwatch/daw/cedaw/text/0360793A.pdf

⁴ نهى القاطرجي، قراءة إسلامية في اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة CEDAW، بحث مقدم لمؤتمر " أحكام الأسرة بين الشريعة الإسلامية والاتفاقيات والإعلانات الدولية"، جامعة طنطا- مصر، 2008م، ص 5.

⁵ منتصر سعيد حمودة، المرجع السابق، ص 111-113.

وكذلك في دور المرأة في المجتمع والأسرة من خلال إلغاء أية فوارق تمييزية، الأمر الذي يدفع للتساؤل عن حقيقة الأسباب الكامنة وراء الدعوة للمساواة المطلقة بين الرجل والمرأة؟ وهل من فائدة حققت من ورائها أم مجرد عبث؟¹

إن الدعوة للمساواة المطلقة جاءت كرد فعل على المعاناة التي عاشتها المرأة في الدول الغربية والولايات التي طالتها، نتيجة لإحتقار التراث لها، وإجبارها على القيام بأفعال دونية تحط من إنسانيتها كفعل الزنا، فبدلاً من إيجاد توازن حقيقي - بين الرجل والمرأة - وإنصاف المرأة بشكل صحيح، فارتفع سقف المطالبات شيئاً فشيئاً، فحدث الانتقال من المساواة إلى الاستعلاء ثم الاستغناء.

بنظرة سريعة عن الأساس الذي انطلقت منه فكرة المساواة المطلقة، يلاحظ إمكانية مناقشتها والخوض في غمارها، وتبني ما تنادي به، فمن الجميل أن يكون هناك توجه لإزالة الفوارق والعمل على تحقيق العدالة الاجتماعية.²

ومن خلال التعمق بمضمون المساواة المزعومة، يتضح أنها في غير محلها، وتخل بتركيبه كل من الرجل والأنثى، فهي مساواة تدعو لإزالة حتى الفوارق الطبيعية لخلقة كل منهما، فالمساواة الحقيقية والإيجابية تكمن في القيمة الإنسانية لكل منهما كما أشارت إلى ذلك أحكام الفقه الإسلامي، حينما اعتبرت أن الرجل والمرأة متساويان أمام الله - عز وجل - في الخلقة والتكوين، وهما أيضاً متساويان في الحقوق والواجبات داخل الأسرة وخارجها، فقال الله تعالى في وصف هذه الحقيقة ﴿وَلَهُنَّ مِثْلُ الَّذِي عَلَّمَهُنَّ بِالْمَعْرُوفِ وَلِلرِّجَالِ عِلْمُهُنَّ دَرَجَةٌ وَاللَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ﴾.³

إن عدم مراعاة الاختلافات الفطرية بين الرجل والمرأة أدى - ولا زال بطبيعة الحال - إلى تكليف المرأة بما لا يطاق، فذاقت ويلات ذلك وريح الرجل، فالمسؤوليات التي كانت على عاتقه تجاهها أزيحت عن كاهله، بالرغم من المساواة الشكلية التي يبدو أن المرأة تحديداً في الغرب قد حققتها.

قد يشكك من يدعم الاتفاقيات والمؤتمرات الدولية فيما نقول، إلا أن الواقع الغربي ذاته يؤكد صحة الانتقادات الموجهة لها، فمثلاً تقول زعيمة حركة كل نساء العالم ومقرها في الولايات المتحدة الأمريكية "هناك بعض النساء حطمن حياتهن الزوجية عن طريق إصرارهن على المساواة بالرجل، بل إن الرجل هو السيد المطاع، ويجب على المرأة أن تعيش في بيت الزوجية، وأن تنسى كل أفكارها حول المساواة، وتضيف أن المفهوم السائد حول المساواة غير دقيق ويترتب عليه تقويض الحياة الزوجية وربما ضياعها". في حين تؤكد الخبيرة في شؤون الأسرة الأمريكية هيلين أندلين على أن فكرة المساواة - التماثل - بين الرجل والمرأة غير عملية أو منطقية، وقد ألحقت أضراراً جسيمة بالمرأة، والأسرة، والمجتمع ويجب التخلي عنها).⁴

¹ ينظر المؤتمر العالمي لعقد الأمم المتحدة للمرأة: المساواة والتنمية والسلام في كوبنهاجن بالدانمارك، 1980م، متاح على الرابط: www.un.org/arabic/documents/GARes/50/A_RES_50_203.pdf تاريخ الاطلاع: 2018-11-05م.

² ينظر المؤتمر العالمي الأول عن المرأة، المكسيك 1975م، متاح على الرابط: https://genderation.xyz/wiki_1975-1995 تاريخ الاطلاع: 2018-11-05م.

³ سورة البقرة، الآية 228.

⁴ عبد الرحمن بن علي إسماعيل، الغرب وصيحات المساواة، بحوث ودراسات علمية، 2012م، متاح على الرابط:

www.islamtoday.net/bohooth/artshow-86-149177 تاريخ الاطلاع: 2018/11/01م.

من أخطر النتائج التي قادت لها المساواة هو اعتبار الحركة النسوية نظام الأسرة كمؤسسة لقهر المرأة جنسيا، فتم طرح المثلية الجنسية كبديل للزواج، ومخلصا للمرأة من سيطرة الرجل، فقاد وساعد ذلك إلى انتشار ظاهرة تغيير الجنس، فلم يعد الرجل رجلا ولا الأنثى أنثى؛ مما ترتب على ذلك من آثار اجتماعية سيئة لدى معظم المجتمعات الغربية. ومن ناحية أخرى صار الجانب الاقتصادي مهما لدى المرأة، فالمرأة التي لا تعمل قد لا تجد فرصة للزواج، والتي تفقد عملها قد تفقد حياتها الزوجية.¹ لقد ذهبت المؤتمرات والاتفاقيات الدولية في نظرتها للحماية القانونية للأسرة بعيدا عندما هاجمت بعض الأحكام الواردة بالفقه الإسلامي عندما اعتبرتها تمييزية، فهل هذا الحديث منطقي عقلا؟

إن سعي النظرة الغربية إلى تأكيد وإثبات أن أحكام الفقه الإسلامي تمييزية غير دقيق، فالمرأة لديها من الحقوق ما يفوق الرجل، وعليها من الواجبات ما يقل عن الرجل، فالإسلام قد دعى لتكريم المرأة، واعتبرها مخلوقاً بشرياً كالرجل، وتناول حقوقها الاجتماعية، والاقتصادية، والتعليمية بالتفصيل والشرح قبل مئات السنين، ليس بمجرد الإعلان فقط، وإنما بتطبيقها تطبيقاً عملياً.²

فالمساواة العادلة والمنشودة هي التي تسعى لإحداث توازن بين إنسانية المرأة (فيما تجتمع فيها من خصائص مع الرجل) وبين أنوثتها (فيما تختلف فيه من خصائص بيولوجية وسيكولوجية مع الرجل) مع التأكيد على أن الفروقات البيولوجية الوظيفية الموجودة بين الجنسين ليست مانعا من التسوية بينهما، طالما أن الفروقات ليست ذات أثر جوهري في المسألة.³

إن الدول الغربية التي تسعى لإثبات صحة ما تنادي به من أحكام واردة في الاتفاقيات الدولية تعاني من التمييز بين مواطنيها بسبب الجنس أو العرق أو اللون، فالتمييز العنصري ما زال قائماً بشكل واضح من قبل البيض تجاه السود والمولدين، خاصة في الولايات المتحدة الأمريكية التي تعد رمزا للحضارة الغربية في عصرنا الحاضر، بل إن التمييز شمل حتى دور العبادة عندهم.⁴ لذلك، يمكن القول بأن التفرقة قد لا تعد من باب الظلم دائما، بل إن العدل يقتضي التمييز بين المختلفين، وإلا عدت المساواة بينهما من باب الظلم، فليس من باب العدل والإنصاف أن تتم مساواة الناس في الحقوق رغم اختلاف وتفاوت واجباتهم وكفاياتهم وأعمالهم، ومن باب أولى عدم مساواة الرجال والنساء لاختلاف طبيعة كل منهما.⁵

¹ بدور حسن، المثلية الجنسية وخطاب المساواة، في النقد الجذري لزواج المثليين، مدى الكرمل، العدد الرابع والعشرون، متاح على الرابط: www.mada-research.org تاريخ الاطلاع 2018/11/01م.

² إن انتقاد أحكام الفقه الإسلامي المتعلقة بالميراث على سبيل المثال ينطلق من نظرة قاصرة، على اعتبار أن الرجل يأخذ ضعف نصيب الأنثى مطلقا وهذا غير صحيح؛ بل في بعض الحالات فقط، أما بالنظر الشمولية لميراث الأنثى يتبين أنها في حالات عديدة تأخذ المرأة نصيبا يفوق الرجل، بل قد لا يرث الرجل معهن شيئا، مثل فإذا توفي رجل وترك "بنت وأخت وعم" فيكون نصيب البنت النصف، والباقي تعصبا للأخت والعم لا شيء له. العم ليس له شيء، أما عدم مساواة المرأة بالرجل يقتصر على ما تقصر فيه عنه بموجب أصل الخلقة، مثل إمارة الجيش والخلافة وذلك راجع لطبيعة المرأة، وعدم مقدرتها على القيام بذلك.

³ حسام سليمان، حقوق المرأة ومساواتها الكاملة في كافة المجالات، مجلة الحوار المتمدن، الكويت، العدد 1536، 2006م، ص 31-33.

⁴ في الولايات المتحدة الأمريكية لا تزال مأساة اضطهاد الزوج مستمرة، وعدم الاعتراف للعناصر الملونة بالمرتبة الإنسانية التي يتمتع بها الأبيض، ومع أن الزوج يعتبرون مواطنين في هذه الدولة، إلا أنهم لا يستطيعون أن يمارسوا عملياً حقوق المواطن، كما يمارسها المواطن الأبيض، وفي ذلك يقول أحد رجال السياسة من البيض هناك: (ليس لأي رجل ملون، يغمر قلبه الرغبة في المساواة السياسية، عمل ما في ولايات الجنوب، إن هذه البلاد ملك للرجل الأبيض ويجب أن تظل كذلك).

⁵ دريدي ناريمان، الرجوع السابق، ص 39.

المطلب الثالث: آثار العلاقة الزوجية وانتهائها في الاتفاقيات الدولية

كانت ولا زالت قضية العلاقة الزوجية وآثارها إحدى أهم الإشكاليات التي تضمنتها الاتفاقيات الدولية، انطلاقاً من ضرورة تساوي الرجل والمرأة في الحقوق والواجبات، قبل وأثناء وبعد عقد الزواج، في ظل معارضة الدول الإسلامية لها.¹

تعتبر اتفاقية القضاء على كافة أشكال التمييز ضد المرأة 1979م المساواة في الحقوق الزوجية بين الرجل والمرأة أثناء وبعد فسخ عقد الزواج من أهم بنودها، حيث أشارت المادة 16 إلى ضرورة أن تتخذ الدول الأطراف التدابير المناسبة في كافة الأمور المتعلقة بالزواج والعلاقات الأسرية التي تهدف للمساواة بين الرجل والمرأة من حيث الحقوق والمسؤوليات.²

يتبين من نص المادة 16 دعوته لمنح المرأة حقوقاً ومسؤوليات كالرجل أثناء عقد الزواج، أو في حالة الفسخ، فهل يستقيم هذا الطلب أو الدعوة مع ما يرتبه عقد الزواج من آثار أم لا؟³

إن نص المادة 16 بشكل عام يتعارض مع أحكام عقد الزواج في الفقه الإسلامي، فوجوب النفقة في رقة الزوج لزوجته أهم ما يرتبه عقد الزواج، وهو حق للمرأة والتزام على الزوج كمبدأ، وبالتالي في ظل تطبيق فرضية المادة 16، سيكون للرجل حق في النفقة من زوجته، وحق له في أن يتحصل على المهر، ما يعني تشويهاً لنظام الأسرة وفقداناً للتوازن، مما يوقع ويرتب التزامات على المرأة تؤدي لإنهاكها، وحتى مع فرضية قبول إنفاق الزوجة على زوجها، كان من الممكن أن يكون هناك تقييد لذلك، بحيث يتم السماح بالإنفاق على الزوج من قبل الزوجة في حدود إعساره أو مرضه.⁴

ومن هذا المنطلق سيكون عقد الزواج مرتباً لحقوق ومسؤوليات متساوية على طرفي العقد (الزوج والزوجة) بحيث لا يثبت حق لواحد إلا وثبت للآخر؛ وإن كان هذا الكلام يستقيم في جزء منه أو يقبل على الأقل، كما أكدت على ذلك أحكام الفقه الإسلامي من خلال ما يعرف بالحقوق المشتركة بين الزوجين، كالحق في التوارث، والحق في المعاشرة الزوجية بالمعروف، والحق في التناصح، أما فيما عدا ذلك فلا يمكن القول بالتساوي وإنما بالتقابل؛ فالحقوق التي للزوج يقابلها واجبات، فإذا كان للزوجة حقوق فاللزوج حقوق أيضاً، فمبدأ (التقابل والتبادلية في الحقوق والواجبات) هو الأساس.⁵

إن فسخ عقد الزواج يربط كذلك حقاً للزوج والزوجة مثل طلب التفريق كما في حالة الشقاق والنزاع، والعيوب والأمراض، وهناك حالات يجوز فيها للمرأة طلب التفريق دون الرجل، بل لا يتصور مثلها في الرجل؛ كما في التفريق للإعسار عن دفع المهر

¹ ترى الاتفاقيات الدولية الأحكام الواردة بالشريعة الإسلامية اضطهاداً للمرأة المسلمة؛ بسبب عدم نيلها حريتها في العلاقات قبل الزواج، ولا مساواتها بالرجل فيما يتعلق بالحقوق والواجبات أثناء وبعد فسخ عقد الزواج. ذلك ما تنادى به بعض النساء من اعتبار عدم تحديث الدين وأحكامه بما يتلاءم مع هذا العصر، سيقود إلى تحول العديد والكثير من النساء عنه، وعلى العكس من ذلك نجد نظرة غربية مخالفة لهذا الرأي تعتبر "ما تقوله (ثيوورا فوستر) متحسرة على حال المرأة "تقبل القيم الغربية التي يساء فهمها تكسب الإسلام القوة وتمنحه الإيجابية والحيوية التي يفتقد إليها.

² ينظر المادة 16 من اتفاقية القضاء على كافة أشكال التمييز ضد المرأة، متاح على الرابط: www.un.org/womenwatch/daw/cedaw/text/0360793A.pdf

³ نهى القاطري، المرجع السابق، ص 5.

⁴ عواطف عبد الماجد إبراهيم، رؤية تأسيسية لاتفاقية القضاء على كافة أشكال التمييز ضد المرأة، مركز دراسات لخرطوم، 1999م، ص 115-117.

⁵ أحمد جمعة خليفة، حقوق المرأة في القانون الدولي: دراسة مقارنة بالشريعة الإسلامية، رسالة ماجستير، كلية الحقوق، جامعة عين شمس القاهرة "دون سنة نشر"، ص 70-74.

أو النفقة، وهناك حالات يجوز فيها للرجل الانفراد بالتفريق كالطلاق بالإرادة المنفردة؛ ولكن هذا الحق ليس عبثياً، بل له غاية ومقصد، فضلاً عن أنه مقيد بضوابط قررتها أحكام الفقه الإسلامي.¹

في ذات الإطار، تطالب الفقرة 4 من المادة 15 بضرورة مساواة المرأة بالرجل فيما يتعلق بالتشريع المتصل بحركة الأشخاص، وحرية اختيار محل سكنهم وإقامتهم، والتنقل بشكل عام. فالنص على حرية التنقل وحق اختيار السكنى سيؤدي إلى تشتيت كيان الأسرة بدل أن يعمل على تماسكها، فمن الطبيعي أن ينتج عن السماح للزوجة باختيار مكان للسكنى خاص بها بعيداً عن زوجها إلى تشتت وضياع الأبناء.²

إن منح المرأة حرية التنقل مخالف بشكل صريح لأحكام الفقه الإسلامي، الذي يحظر ويحرم على المرأة السفر وحدها حتى إلى بيت الله الحرام بقصد الحج، كذلك لا يمكن منح المرأة "الزوجة" حرية اختيار مكان سكنها وإقامتها، فهي تابعة لزوجها، ولا يمكن أن تختار السكن وحدها سواء أكانت متزوجة أم عزباء، بالإضافة إلى أن اختيارها محل السكن وحدها يتنافى مع مقاصد عقد الزواج، وأهداف تكوين الأسرة، والمحافظة على الأطفال ورعايتهم، وتأمين الحياة الكريمة المستقرة لهم.³

وبالتالي فبدلاً من الدعوة لحرية المرأة ومنحها حقاً مطلقاً، كان من الأفضل العمل على وضع شرط أو بند في عقد الزواج يضمن سكناً أو داراً ترغب بها - ربما دارها السابقة - بحيث إذا خالف الزوج كان لها الحق في طلب التفريق دون أن تخسر شيئاً من حقوقها الزوجية، فإذا اشترطت كان واجباً على الزوج الوفاء بتلك الشروط.⁴

بالرغم من ذلك، لقد تضمنت الاتفاقيات الدولية حكماً إيجابياً تمثل في إعطاء المرأة حقاً كاملاً في اختيار زوجها، مع تحفظ الدول الإسلامية على البند المتعلق بديانة الزوج، من حيث ضرورة إسلامه حتى يكون جائزاً له الزواج بمسلمة، فالسماح لغير المسلم بأن يتزوج بالمسلمة يعني ولايته عليها، وفي هذا مخالفة صريحة للنص القرآني ﴿وَلَنْ يَجْعَلَ اللَّهُ لِلْكَافِرِينَ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ سَبِيلاً﴾⁵ لأنه سيقود إلى نشأة الأولاد على تعاليم مخالفة للإسلام.

في ذات السياق يشار إلى أن قوانين بعض الدول العربية تقيّد حرية المرأة في الزواج - حتى ولو كان الرجل - أي الزوج مسلماً - ما يشكل مخالفة صريحة لاتفاقية القضاء على كافة أشكال التمييز ضد المرأة ومن باب أولى لأحكام الفقه الإسلامي. فالمرأة في ليبيا ليس لها حقاً كاملاً في اختيار زوجها، فالمادة 1 من القانون رقم 15 لعام 1984م بشأن قواعد الزواج من غير الليبيين والليبيات نصت على عدم السماح بزواج الليبية من غير لبي ولو كان مسلماً، ما لم تحصل على موافقة وإذن مسبق من وزارة الشؤون الاجتماعية.

¹ مصطفى بن العدوى، أحكام الطلاق في الشريعة الإسلامية، الطبعة الأولى، مكتبة ابن تيمية، القاهرة، 1988م، ص 11-17

² ينظر المادة 15 من اتفاقية القضاء على كافة أشكال التمييز ضد المرأة، متاح على الرابط:

www.un.org/womenwatch/daw/cedaw/text/0360793A.pdf

³فايزة مخازني، مبدأ المساواة بين الزوجين وأثار عقد الزواج في قانون الأسرة الجزائري، العدد 17، مجلة دفاتر السياسة والقانون، كلية الحقوق - جامعة بومرداس "الجزائر" ص 107-111.

⁴فايزة مخازني، المرجع السابق، ص 117-119.

⁵سورة النساء، الآية 141.

لم يتوقف الأمر عند هذا الحد، بل شملت الآثار المترتبة على أي زواج ليبيي و لئو مسلما، فأبناء الليبية المتزوجة من أجنبي "مسلم" يعتبرون أجانب عن الدولة الليبية، فلم يمنحهم قانون الجنسية الليبي رقم 24 لعام 2010م الجنسية الليبية مع عدم تمتعهم بالحقوق المدنية والسياسية كالتى يتمتع بها الليبي من أب وأم ليبية أو حتى من أب ليبي وأم أجنبية.¹

هذا ويشار إلى أن المغرب على سبيل المثال قد خطى خطوة هامة من خلال مدونة الأسرة 2004م عندما عمد إلى إحداث مواءمة بين مقتضيات ومستلزمات الاتفاقيات الدولية بما يتماشى مع النظرة الإسلامية، وذلك من خلال العمل على تحقيق المساواة بين الرجل والمرأة، مع إلزام الرجل بأداء المهر والنفقة، وعند التطليق بأداء المستحقات.²

الخاتمة

من خلال ما تقدم يتبين أن هناك جهود دولية بذلت من أجل توفير حماية القانونية مناسبة للأسرة باعتبارها ركيزة أساسية لتقدم أي مجتمع، ولكن الأحكام الواردة بالوثائق الدولية في هذا الإطار لم تنجح في تحقيق ما تصبو إليه، ويمكن تلخيص أهم النتائج والتوصيات في:

أولاً: النتائج

- من خلال تحليل نصوص الاتفاقيات الدولية بخصوص حماية الأسرة تبين صحة الفرضية التي انطلق منها الباحث التي وردت بالمقدمة.
- ساهمت الاتفاقيات الدولية في انتشار العلاقات غير المشروعة خارج اطار عقد الزواج وأنماط جديدة للاقتران، وتراجع نسبة المقبلين على الزواج.
- عدم صحة الأدلة التي ارتكزت عليها الاتفاقيات الدولية في المطالبة بالمساواة المطلقة بين الرجل والمرأة، وعدم قدرة بعض الدول في ذات الوقت على إنهاء مظاهر التمييز بالرغم من التطبيق الكامل لأحكامها.
- عدم مراعاة الاتفاقيات الدولية لما يعرف بالخصوصية الثقافية والدينية لبعض الشعوب مما جعل عوامل فشلها أكبر من نجاحها.

ثانياً: التوصيات

- تضافر الجهود بين دول العالم الإسلامي من أجل الوقوف صفا واحدا لمجابهة التحديات التي تواجه الأسرة والمطالبة بتضمين التحفظات الواردة على الاتفاقيات الدولية فيها.
- ضرورة العمل على تأسيس مراكز متخصصة تتولى القيام بالأبحاث العملية التي تتعلق بالأسرة من أجل المحافظة على كيانها.
- التنسيق والتخطيط من أجل إبرام اتفاقية دولية تعنى بالأسرة بحيث تكون أحكامها متلاءمة مع الفقه الإسلامي.

¹ عمران علي السائح، القانون الدولي الخاص الليبي، الجزء الأول، الجنسية ومركز الاجانب والموطن، الأكاديمية الليبية للتحكيم والتدريب القانوني، ليبيا، 2015م، ص 283-285.

² ينظر مدونة الأسرة المغربية 2004م، متاح على الرابط: adala.justice.gov.ma/production/legislation/ar/Nouveautes /مدونة%20الأسرة.pdf

قائمة المصادر والمراجع:

أولاً: القرآن الكريم

ثانياً: السنة النبوية

ثالثاً: الكتب العلمية

1. إبراهيم عواطف عبد الماجد، رؤية تأصيلية لاتفاقية القضاء على كافة أشكال التمييز ضد المرأة، مركز دراسات المرأة الخرطوم، 1999م.
2. بن العدوى مصطفى، أحكام الطلاق في الشريعة الإسلامية، الطبعة الأولى، مكتبة ابن تيمية، القاهرة، 1988م.
3. سعيد حمودة منتصر، الحماية الدولية للمرأة، دراسة مقارنة بأحكام الشريعة الإسلامية، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، الطبعة الأولى، 2007م.
4. علي السائح عمران، القانون الدولي الخاص الليبي، الجزء الأول، الجنسية ومركز الاجانب والمواطن، الأكاديمية الليبية للتحكيم والتدريب القانوني، 2015م.

رابعاً: البحوث العلمية:

1. القاطرجي نهي، قراءة إسلامية في اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة CEDAW، بحث مقدم لمؤتمر " أحكام الأسرة بين الشريعة الإسلامية والاتفاقيات والإعلانات الدولية"، جامعة طنطا- مصر، 2008م.
2. الزبيبي أحمد عبد الجليل، دعائم استقرار الأسرة في ظل الشريعة الإسلامية، القوامة والنفقة أنموذجاً - دراسة تحليلية مقارنة، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 28، العدد الأول، 2012م.
3. أبو طالب عبد الهادي، مفهوم الأسرة ووظيفتها ومسؤوليتها في الديانات والإعلانات العالمية ومواثيق الأمم المتحدة، أزمة القيم ودور الأسرة في تطور المجتمع المعاصر.
4. بدور حسن، المثلية الجنسية وخطاب المساواة، في النقد الجذري لزواج المثليين، مدى الكرمل العدد الرابع والعشرون، متاح على الرابط: www.mada-research.org
5. حلبي كاميليا، مصطلح الأسرة في أبرز المواثيق الدولية: دراسة تحليلية، " بحث مقدم في مؤتمر الخطاب الإسلامي المعاصر"، 2011م.
6. سليمان حسام، حقوق المرأة ومساواتها الكاملة في كافة المجالات، مجلة الحوار المتمدن، الكويت، العدد 1536، 2006م، ص 21-17.
7. عبد الرحمن بن علي إسماعيل، الغرب وصيحات المساواة، بحوث ودراسات علمية، 2012م، متاح على الرابط: www.islamtoday.net/bohoth/artshow-86-149177
8. عتريسي طلال، الأسرة العربية والتحديات الفكرية، الأسرة العربية في وجه التحديات والمتغيرات المعاصرة، مؤتمر الأسرة الأول، دار ابن حزم، 2003م.

9. حمد الزحيلي, حقوق المرأة بين الشريعة والقانون, بحث مقدم في المؤتمر " حقوق الإنسان في الشريعة والقانون: التحديات والحلول " جامعة الزرقاء الأهلية, 2001م.
10. مخازني فايزة, مبدأ المساواة بين الزوجين وأثار عقد الزواج, العدد 17, مجلة دفاتر السياسة والقانون, كلية الحقوق, جامعة بومدارس(الجزائر).
11. مي عباس, انهيار الأسرة في أمريكا ... أمومة بلا أزواج, 2012م, متاح على الرابط:
<http://woman.islammassage.com/article.aspx?id=5422>

خامسا: الرسائل الجامعية

1. دريدي ناريمان, حقوق المرأة في الاتفاقيات الدولية, رسالة ماجستير منشورة, جامعة محمد خيدر, كلية الحقوق والعلوم السياسية, 2015/2014م.
2. جمعة خليفة أحمد, حقوق المرأة في القانون الدولي: دراسة مقارنة بالشريعة الإسلامية, رسالة ماجستير, كلية الحقوق, جامعة عين شمس القاهرة "دون سنة نشر".

خامسا: التقارير والمؤتمرات الدولية

1. إحصائية حديثة تكشف التفكك الأسري الذي تعانيه أوروبا, مقالة, لها أون لاين, سبتمبر 2017م, متاح على الرابط:
<http://www.lahaonline.com/articles/view/54337.htm>
2. المؤتمر العالمي الأول عن المرأة, المكسيك 1975م, متاح على الرابط: https://genderation.xyz/wiki_1975-1995
3. المؤتمر العالمي لعقد الأمم المتحدة للمرأة: المساواة والتنمية والسلام في كوبنهاجن بالدانمارك, 1980م, متاح على الرابط:
www.un.org/arabic/documents/GARes/50/A_RES_50_203.pdf
4. المؤتمر الدولي للسكان والتنمية بالقاهرة 1994م, متاح على الرابط:
https://www.unfpa.org/sites/default/files/event-pdf/icpd_ara.pdf
5. " الوثيقة الصادرة عن " لجنة مركز المرأة بالأمم المتحدة " في جلستها رقم 57, والتي عقدت في الفترة من 4 إلى 15 مارس 2013م, تحت عنوان إلغاء ومنع كافة أشكال العنف ضد النساء والفتيات " متاح على الرابط:
<https://books.google.com.ly/books?id=L1ZDDwAAQBAJ&pg=PA14&lpg=PA14&dq>
6. مؤتمر اسطنبول للمستوطنات البشرية 1996م, متاح على الرابط:
www.un.org/ar/globalissues/humansettlements/agencies.shtml
7. تقرير المؤتمر العالمي لاستعراض وتقييم منجزات عقد الأمم المتحدة للمرأة: "المساواة والتنمية والسلام, نيروبي-كينيا 1985م, متاح على الرابط: hrlibrary.umn.edu/arabic/cescr-st5.html

سادسا: الاتفاقيات الدولية والقوانين المحلية

1. الإعلان العالمي لحقوق الإنسان 1948م، متاح على الرابط:

www.un.org/ar/universal-declaration-human-rights/index.html

2. اتفاقية القضاء على كافة أشكال التمييز ضد المرأة 1979م، متاح على الرابط:

pdf.www.un.org/womenwatch/daw/cedaw/text/0360793A

3. القانون رقم 15 لعام 1984م بشأن قواعد الزواج من غير الليبيين والليبيات.

4. مدونة الأسرة المغربية، متاح على الرابط:

pdf.adala.justice.gov.ma/production/legislation/ar/Nouveautes/مدونة%20الأسرة.pdf

تفكك الأسرة أسبابه وتداعياته السلبية على المجتمع وعلى الأطفال

La désintégration de la famille

ses causes et ses répercussions négatives sur la société et sur les enfants

Dr. Yolla SAAB, l'Université Libanaise, Faculté de Pédagogie II, Beyrouth.

الملخص:

يرتكز هذا البحث على اسباب تفكك الأسرة وتأثيرها على المجتمع. التحدي المتمثل في عملنا هو البقاء على تعريف هذا المفهوم وأسبابه وتداعياته السلبية التي يمكن أن تؤدي إلى الانحلال الأخلاقي على المجتمع وعلى الأطفال.

تم تطوير مفاهيم مثل، أهمية الأسرة ووظائفها، تفكك الأسرة، تداعيات هذا التفكك، دور الوساطة الأسرية، دور الوالدين، دور المدرسة، ودور الدولة.

وبالتالي، فقد ذكرنا إشكالية بنيت حول الأسئلة الأساسية، وهي:

كيف وصلنا إلى هذا التغيير؟ هل نعمل من أجل التماسك الأسري؟ هل يستطيع نظام التعليم تغيير المجتمع؟

بعد هذه الأسئلة المختلفة، سمحت لنا أفكارنا الأولى بإثارة مشكلة أساسية:

"إلى أي مدى يمكن للتعليم أن يساهم بشكل فعال في تعزيز أو إعادة بناء تماسك الأسرة ومنع التفكك؟"

تحدثنا عن أهمية الأسرة، في محورها الأساسي يتعلم الفرد أن يزرع فضائل التضامن.

الأسرة هي العمود الفقري للمجتمع يمكن أن توفر مكانا للسلامة. لكنه في بعض الأحيان مجال من المعاناة ينتهي في الاضمحلال. العديد من العوامل تختلط مع بعضها البعض:

يتمحور عملنا على أسباب تفكك الأسرة، و تداعياتها على المجتمع والأطفال. وجمعنا أهم العوامل:

العوامل الاقتصادية، الاجتماعية، العائلية، العوامل الثقافية، العاطفية، النفسية ووسائل الاتصال الحديثة.

لقد أوضحنا دراسة أجرتها الإدارة المركزية للإحصاء في لبنان، معدل الزواج والطلاق في لبنان بين عامي 2005 و 2016.

عدد كبير من الطلاق يزداد خلال هذه السنوات. على ضوء هذه الإحصائية، وجدنا أن "أطفال الطلاق" يواجهون العديد من الصعوبات، بدءا من الاكتئاب، إلى السلوك العدواني، من الانحراف إلى الفشل الأكاديمي.

من أجل دمج الطفل في المجموعة الاجتماعية، حددنا طرقاً جديدة للحلول التي يمكن أن تكون مفيدة لحل هذه المشكلة التي بدأت في غزو المنازل بطرق مذهلة و بالتالي يمكن أن تكون مفيدة لحل هذه المضاعفات الضارة.

سلطنا الضوء على دور المدرسة التي يجب أن تركز اهتمامها على مجموعة القيم ، وهذا المكان التعليمي له دور رائد في هذا المجال. التعليم هو قطاع رئيسي لتنمية الفرد ، وينبغي اعتباره الاستثمار الأكثر أماناً على المدى الطويل.

كما ركزنا أيضاً على دور الأهل لتعزيز علاقاتهم وحل مشاكلهم عن طريق التفاهم والابتعاد عن الوحشية لتجنب العنف، لأنه لا يحل المشاكل بل على العكس ، فإنه يضاعف ويعقدها.

أظهرنا أهمية لوسيط الأسرة للمساهمة في خلق حوار واتصال فعال بين الطرفين. وأخيراً أثبتت ملاحظتنا أن هذه المشكلة التي أثرت سمحت للفرد بالثورة ضد المجتمع وتهميش القيم. لهذا نطرح السؤال التالي :

ماذا سيكون مصير المجتمع إذا دعمت الدولة وثبتت مشروعاً تربوياً على المستوى الوطني من أجل إنشاء القيم الإنسانية؟

صرخات مزعجة أطلقها مجتمع الغد: "دعونا ننقذ تماسك الأسرة لتأمين مستقبل الأجيال القادمة".

Résumé

« L'union fait la force », dit-on. Telle est l'opinion de certaines familles. Réussir sa vie, c'est avant tout réussir sa vie familiale.

C'est dans la réalisation d'une éducation bonne et véridique que réside le grand mystère de la vraie perfection de la nature humaine.

L'union familiale influencée par le développement technologique a produit plusieurs transformations qui ont affecté le tissu de la société.

Cette recherche est axée sur la désintégration de la famille. L'enjeu de notre travail est de se tenir sur la définition de ce concept, ses causes et ses répercussions négatives qui peuvent mener à la déchéance morale sur la société et sur les enfants. De même, nous envisagerons des solutions permettant de remédier à ce problème qui a commencé à envahir les familles de façon surprenante

Notre intervention portera un regard axé sur un côté pédagogique se rapportant au troisième thème de ce congrès : « La désintégration de la famille ».

*« La famille, c'est comme les branches
d'un arbre ; nous grandissons tous
dans de différentes directions,
mais nos racines sont les mêmes. »*

1. Introduction

La famille est la cellule de base de toute société humaine et c'est en son axe pivotant que l'individu apprend à demeurer ensemble, à naître et à cultiver la vertu de la solidarité. C'est une école de moralité puisqu'elle se reflète comme une communauté affective, spirituelle et intégrale.

André Gide considère la famille comme une valeur, comme une réalité.

Cette réalité s'impose partout dans le monde, quel que soit le système social. La manière de former une famille et la signification que recouvre ce concept varient selon les sociétés, leurs coutumes et leurs valeurs.

La famille structure et récapitule les idées, maintient les chaînes d'appartenance, de collaboration, de partage et d'harmonie qui relie l'individu au groupe. Cette évidence lui permet de bénéficier de diverses solidarités. (MPASE, 1974).

Ces différentes conduites expriment, toutefois, l'amour ou la volonté d'un couple de s'engager socialement, de vivre et de se comporter selon les modèles (sociaux) produits par cette société.

Nul doute que c'est dans la famille que l'enfant apprend déjà la vie en communauté, l'amour, la fraternité, la générosité, la discipline, le développement du caractère ou l'éveil de la personnalité. L'union familiale influencée par le développement technologique a contribué à des transformations qui ont affecté le tissu de la société.

Comment en est-on arrivé à cette modification ? Travaille-t-on pour la cohésion familiale? Le système éducatif pourrait-il modifier une société ?

Suite à ces différentes interrogations imposées nos premières réflexions nous ont permis de soulever une problématique de base :

« Dans quelle mesure l'éducation pourrait-elle contribuer de manière efficace à renforcer ou à reconstruire la cohésion familiale et à prévenir la désintégration ? »

Notre étude vise à analyser les répercussions négatives qui pourraient mener à la déchéance morale sur la société et sur les enfants. De même, nous allons dégager de nouvelles pistes de solutions admettant de remédier à ce problème qui a commencé à envahir les maisons de façon étonnante.

2. La famille : définition de ce concept

Selon l'Institut VANIER de la famille (1994:10),

« La famille se définit comme toute association de deux personnes ou plus liées entre elles par les liens de consentement mutuel, de la naissance ou par l'adoption et qui, ensemble, assument la responsabilité de diverses combinaisons de certains des éléments suivants :

- entretien matériel et soins des membres du groupe;
- l'association de nouveaux membres par le biais de la procréation ou de l'adoption;
- la socialisation des enfants;
- le contrôle social des membres;
- la production, la consommation et la distribution de biens et de services;
- la satisfaction des besoins affectifs. »

3. Les fonctions de la famille

La famille remplit des fonctions essentielles pour la société et ses membres. La société telle que nous la connaissons serait tout simplement inimaginable sans elles.

3.1. La fonction sociale

C'est la famille qui favorise l'intégration primaire des individus dans toute société.

C'est le premier lieu de socialisation de l'enfant ; sa fonction est essentielle à la constitution de l'identité sociale.

On grandit en dehors de la famille dès le très bas âge et dispose de beaucoup d'insuffisances d'intégration sociale. Cependant, cette fonction des solidarités est de plus en plus exécutée par des institutions telles que l'école, des crèches, les médias (Instagram, Facebook, TV...etc.)

3.2. La fonction identitaire

Toute personne n'est suffisamment connue qu'à travers sa famille. De ce point de vue, nous estimons que la connaissance des noms de ses parents, est nécessaire pour s'assurer de son identité.

3.3. La fonction affective

La famille est un lieu de solidarité où s'expriment généralement l'affection, le partage des ressources disponibles, l'entraide même si dans notre société la concurrence règne. Au sein de la famille, la culture de l'amour, est inlassablement conseillée.

Ceci n'empêche nullement les notions de conflits d'ajustement et de rupture de se développer car cette fonction de protection implique généralement une série de contrainte.

Inopportunité, les valeurs de la famille dont nous avons été éduqués, ont subi un changement remarquable. Les fonctions familiales mentionnées à l'instant ne demeurent plus les mêmes dans notre société actuelle. Les qualités sociales des enfants, dont la famille favorise leur développement et la stabilité se sont transformées d'une façon négligeable.

Dans une société où l'image de soi est très perçue, de nombreux adolescents s'engagent dans cette mode. Les réseaux sociaux jouent un rôle majeur dans ce changement vécu actuellement. La société libanaise est une des populations qui s'engagent de plus en plus chaque jour. Par conséquent, les médias s'envahissent d'une manière flagrante. Presque tout le monde devient au courant sur l'internet, citons Instagram et Facebook les plus connus, qui ont influencé négativement la société actuelle. Comment donc les réseaux sociaux ont changé l'union familiale ?

Quel que soit leur âge, parents ou enfants, passent des heures se déplacer de site en site en explorant toutes les pages des fameuses personnes. Ceci a provoqué l'envie d'être connu sur ses réseaux. La perception de soi devient considérable. Chaque membre dans la famille est occupé à refléter son image de soi à laquelle il aspire occuper dans sa communauté. En addition, le show –off devient de plus en plus flagrant et contagieux dans son peloton. Chacun se soucie d'être le préférable sur les Web et de publier les meilleures photos de soi-même.

Selon Laura Schlessinger, docteur Américaine, « les réseaux sociaux ont remplacé les relations intimes qui avaient lieu au sein des familles » (2018). Cette mode risque de remplacer les vraies interactions familiales. Même si les médias soutiennent les relations entre les individus sous le nom de « chatting », cela ne peut jamais suppléer les conversations dans la vie réelle entre deux personnes.

L'agence de socialisation des individus, a rencontré des mutations qui mettent en péril la cohésion familiale en brisant les liens qui unissent les membres pour atteindre finalement la dégradation des valeurs sociales. Ces fonctions que nous venons de clarifier et illustrer leur efficacité pour que les familles se maintiennent vivantes, se régressent dans notre société au Liban.

4. La désintégration de la famille : Définition de ce concept

La désintégration de la famille et la perte des valeurs morales et éthiques dans les sphères familiale et communautaire. (Dictionnaire de pédagogie .Bordas, 2000)

"Elle est le symptôme de la destruction du tissu social et familial et de la disparition des valeurs et des références communes due à la complexification de la société." (Agence Télégraphique Suisse 1993-1995 "Dépêches de presse de l'agence SDA-ATS.

5. Les raisons remarquables de la désintégration familiale

La famille est le pilier de la société. Elle pourrait offrir un lieu de sécurité. Mais elle est parfois un terrain de souffrance qui aboutit à la déchéance.

Le problème est l'un des plus grands obstacles qui ont dernièrement envahi nos foyers. Que l'on soit dans les pays occidentaux ou orientaux cette fatalité touche de nombreuses familles.

Il s'agira d'expliquer la désintégration de la famille, ses causes, son impact sur la société et les enfants et les pistes de solutions possibles. De vraies raisons conduisent à la propagation de ce phénomène et nous avons rassemblé les raisons les plus importantes :

5.1. Les facteurs économiques: le facteur économique est responsable de certains types de ruptures comportementales telles que le fait d'éviter au chef de famille d'assumer ses responsabilités .ceci peut conduire à la perte des valeurs au sein de la famille

5.2. Les facteurs sociaux moraux et familiaux: Ils sont basés sur les valeurs, les croyances et les supports éducatifs qui peuvent être dirigés.

- Différences de points de vue au niveau de la socialisation.
- Conflits de rôles entre les époux.
- Infidélité de l'un d'eux et impact sur toute la famille - perturbation des tendances, coutumes, traditions et valeurs.

On accorde la cause des conflits familiaux aux difficultés de communication entre les parents ; la déclaration de l'échec de la vie privée et l'un des graves problèmes qui tourmente la particularité familiale. L'absence de valeurs supérieures est l'une des causes. Les parents semblent n'avoir d'autre but dans la vie que de profiter de tout plaisir à portée de la main.

The evolution and distribution of marriages between 2007 and 2015.
Source: Central Administration of Statistics

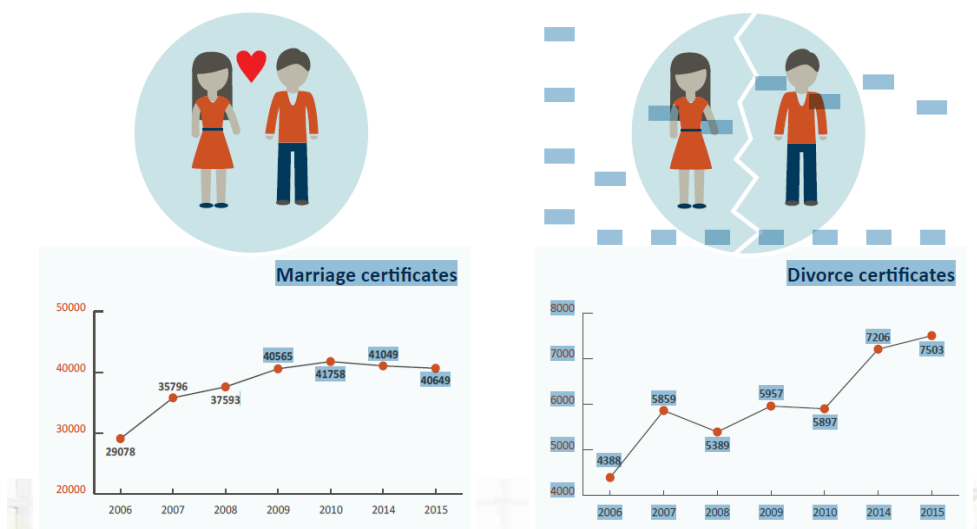


Figure 1. Deux graphes montrant le taux de mariage et de divorce au Liban entre 2005 et 2016.

Cette étude est conduite par l'Administration centrale de statistiques au Liban. Même si le taux de mariages s'évolue, un nombre non négligeable de divorce augmente d'une façon remarquable durant ces années. En 2006, le Liban a vécu 4388 cas de divorce. Cette valeur s'est aggravée en 2009 pour atteindre 5957 cas. En 2015, le nombre progresse afin d'arriver à 7503 cas de divorces, soit une différence de 1546 cas.

A la lumière de cette statistique, nous signalons trois cas de couples, ayant divorcé suite à un vécu de violence physique et morale reconnue au Liban sous le titre de « Violences Conjugales: Etude Comparative entre Liban, France et Canada » (2009).

Le premier cas est celui de Souad qui a divorcé ayant une fille et un garçon. Cette femme a vécu de moments horribles avec son mari alcoolique qui la fait souffrir. A chaque fois qu'elle demande le divorce, son mari la menace de la priver de ses enfants.

Le second cas est ce celui de Thérèse qui déclare « Mon époux m'a interdit plus tard de voir ma fille, et il a commencé par me frapper parce ce que j'ai accouché une fille et non pas un garçon ».

Le troisième cas est celui d'une femme ayant cinq enfants insista pour obtenir le divorce. Elle a souffert d'être battue d'une façon continue, avec ou sans raison.

Vu le cas de ces trois couples, nous pourrions dire que les « enfants du divorce » sont confrontés à de nombreuses difficultés, allant de la dépression, aux comportements agressifs, de la délinquance à l'échec scolaire, etc. Nous pourrions dire que les enfants sont victimes de cette violence. Ils sont touchés par des troubles du comportement qui peuvent se manifester sous forme d'agressivité.

La paix en famille est le principe fondamental que l'enfant apprend durant son développement. Que pouvons-nous attendre des enfants qui ont été victimes de violence dès leur naissance?

5.3. Les facteurs émotionnels et psychologiques: il s'agit d'un tremblement affectif entre le couple, cette insécurité est l'un des types les plus risqués de la désintégration familiale.

5.4. Les facteurs mentaux: le niveau de pensée et les différences entre les conjoints peuvent provoquer des problèmes graves.

5.5. Les facteurs culturels: le faible niveau culturel, au sein de la famille entraîne l'intégration des enfants par des valeurs indésirables qui provoquent de nombreux problèmes familiaux.

De même la différence de culture et des valeurs peut conduire à des pressions au sein de la famille. (DUMONT, F, 1956)

5.6. Les communications modernes

Plusieurs chercheurs avaient par la suite signalé le fait que la famille avait "perdu" dans le contexte de la société moderne ses fonctions fondamentales, notre manière de communiquer a complètement changé.

Malgré les nombreux avantages que nous procurent les communications modernes, c'est l'une des causes de la désintégration de la famille. En effet, le fait qu'un homme excessif s'y consacre la plus grande partie de son temps libre au suivi de la communication moderne a conduit à oublier ses responsabilités et ses devoirs envers sa famille.

C'est ainsi que la modernisation a entraîné l'isolement de la famille, et donc la réduction du rôle de la parenté. Dans la mesure où les sociétés contemporaines se transformaient, la structure et les fonctions de la famille subissaient, elles aussi, des changements notables.

En fait, lorsqu'on examine ces changements de près on se rend compte qu'il s'agit moins d'une perte de fonctions.

5.7. Le statut économique de la famille

La détérioration de la situation économique, peut conduire à un état de désintégration. Les bien aisés trouvent l'argent le seul but de leur existence. Ceux dont l'état est défavorable ont recours à des moyens illégaux pour satisfaire leurs besoins.

6. La diversité de cette dégradation

La dégradation familiale peut être divisée en deux types:

6.1. La dégradation directe de la famille : elle est liée aux familles qui ont connu une désintégration importante, que ce soit par divorce ou par le décès d'un parent.

6.2. La dégradation indirecte de la famille : Les familles vivant sous un même toit, souffrant de l'absence communicative entre elles, communiquant également entre elles, sont également ciblées comme type de désintégration de la morale.

7. Les répercussions de cette détérioration

Époque de modernisation, problème économique, explosion démographique, tant de facteurs qui se mêlent les uns aux autres, et ont des répercussions sur la société sur les enfants.

7.1. Les répercussions de cette détérioration sur la société

La désintégration de la famille affecte beaucoup des bonnes valeurs de la société, ainsi que les concepts d'affection, de coopération, de pardon et d'aide aux autres.

Cela engendre également une grande frustration chez l'individu, ce qui lui fait reprocher à la société; pour ne pas l'aider à mettre un terme aux conditions qui ont conduit à la désintégration de sa famille, nous trouvons l'individu rebelle contre les valeurs de la société que sont l'amour, le respect, la coopération et l'assistance.

7.2. Les répercussions de cette détérioration sur les enfants

Les enfants sont souvent victimes de la désintégration de la famille et des mauvaises relations entre les conjoints, nous allons présenter ici les effets négatifs de la désintégration de la famille sur les enfants:

L'un des enfants pourrait avoir recours à des sources externes non désirables et interdites

La désintégration de la famille mène les enfants à vivre dans un état de trouble et d'anxiété constant. L'absence de protection perd constamment l'aisance de l'enfant et cause l'insécurité et laisse en outre passer un certain nombre d'agression.

A la suite d'un divorce, la désintégration de la famille peut engendrer l'agressivité et mener à des déchéances psychologiques susceptibles de provoquer des troubles de la personnalité.

L'enfant aura une image négative sur ses capacités, se sent toujours inférieur et n'assume pas ses responsabilités. De même, il se sent abandonné, incapable d'assumer la moindre responsabilité d'adultes, et ceci pourrait conduire à la douleur et à une profonde tristesse.

8- Le rôle de la mère dans la société

Le rôle de la femme dans la société n'est plus à confirmer, elle est considérée comme le miroir de la société. Son rôle ne se limite désormais plus à celui d'épouse et de mère de famille. Elle est devenue de plus en plus active. La libération dans la société moderne est un signe de modernité; elle met en avant des valeurs positives pour s'opposer à la servitude. Elle peut valoriser son importance comme créatrice et reproductrice. Dans une société de consommation, la quantité est toujours la plus valorisée. « Elle se base sur la multiplication des produits à consommer et, par conséquent, sur la création de nouveaux besoins et désirs». Dans ce concept, la position de la femme dans notre société actuelle a évolué remarquablement. Elle représente donc un agent de développement et de changement. Elle devient très active et subit des investissements dans l'économie. En outre, on rencontre plus fréquemment des femmes ayant des postes élevés notamment des médecins, des ingénieurs...etc.

En effet, la femme qui travaille, jouit d'une indépendance, et s'occupe de son épanouissement personnel. Elle apporte en outre un réconfort moral et matériel à sa famille. Elle aide son mari dans la prospérité du foyer et s'investit dans la réussite de l'entreprise.

En contrepartie, elle paie de son confort personnel, vit des pressions au sein de son foyer, et enfin subit les tensions et conflits du travail en groupe. La femme joue pareillement un rôle considérable dans l'éducation des enfants. Désormais, la croissance de la femme dans la société aurait pu affecter l'environnement familial. Elle est dans un cercle vicieux qui ne lui laisse pas le temps de s'occuper de ses enfants. Mais cela implique un double effort, qui épuise la femme et augmente son stress. Selon SAVI, G.D, l'absence de la maison donne libre coup aux enfants de faire ce qu'ils veulent. Ces enfants développent des vices comme le mensonge, le vol. Ainsi, l'absence de la mère dans la famille affecte négativement le développement des enfants. Notons l'exemple des enfants qui de retour de l'école se retrouvent seuls et souffrent de plusieurs cas comportementaux ou de santé : mauvais comportements, problèmes concernant la santé, échec à l'école, absence d'autonomie sont les conséquences principales liées à cette absence. Cela est aussi justifié par Dagbégnon en tant que liberté à la maison. (SAVI, G.D, 2009)

9. Le rôle de la médiation familiale :

Selon le Conseil National Consultatif de la Médiation Familiale, « la médiation familiale est un processus de construction ou de reconstruction du lien familial axé sur l'autonomie et la responsabilité des personnes concernées par des situations de rupture ou de séparation dans lequel un tiers impartial, indépendant, qualifié et sans pouvoir de décision » (2002).

La médiation familiale est reliée à la notion de cadre. C'est un support qui réunit les différents constituants d'un ensemble; la famille. Clair Denis, une médiatrice familiale, cite dans son ouvrage intitulé « la médiatrice et le conflit dans la famille », que « la notion de cadre est essentielle en médiation comme dans toute démarche scientifique : le cadre est, en effet, le contenant stable, neutre, fait d'éléments constants, de présupposés fixes, qui permet d'explorer un contenu variable et l'expérience en mouvement » (2010).

Le médiateur familial est alors un expert neutre qui a pour but de contribuer à la naissance d'un dialogue et d'une communication efficace entre les parties.

La « médiation » conduite, pourrait aider dans une telle situation. Elle offrirait aux élèves un espace pour discuter des problèmes. Ils entrent en contact avec les premiers processus de la socialisation, d'intégration sociale primaire : ils apprennent à se comporter, à vivre, à produire, à s'adapter, aux normes sociales, à gérer les biens mis à leur disposition.

10. Recommandations

La désintégration de la famille est une maladie de la société et un traitement est nécessaire. Quand les conditions favorables et nécessaires au développement de l'enfant ne sont pas réunies, Nous vous proposons ici quelques procédés qui peuvent être utiles pour résoudre ce problème néfaste:

10.1. Le rôle des parents :

- Les parents devraient s'efforcer de consolider leurs relations et de résoudre leurs difficultés par la compréhension et le dialogue loin de la brutalité pour éviter la violence, car elle ne résout pas les problèmes mais au contraire, elle les multiplie et les complique.

Ils devraient apprendre à réguler leurs émotions pour sortir de la situation par tous les moyens.

- L'existence de parents émotionnels, psychologiques, spirituels et physiques chez les enfants et l'encouragement pour connaître les problèmes des enfants, ainsi que leurs inquiétudes et leurs besoins.

La mise en place de la communication affective et l'encouragement pour connaître les problèmes des enfants, ainsi que leurs inquiétudes et leurs besoins.

Le psychologue pourrait aider la famille à remettre la question sur le tapis en offrant du soutien aux parents afin de sortir de l'impasse.

L'amour doit être vécu dans les foyers avec des parents aimants et responsables qui reconnaissent la dignité, la grandeur et l'exigence de leurs tâches.

- Les parents devraient être un bon exemple de leurs enfants dans tous les domaines.

Ils ne devraient pas hésiter de les surveiller, les sensibiliser à être responsables au moment des erreurs.

Ils ont une mission éducative :

- Transmettre les valeurs
- Contribuer au bien commun
- Développer les vertus sociales
- Grandir dans la liberté et la responsabilité

Le renforcement de la conscience morale dans le cœur des enfants et leur éducation correcte.

A prendre en considération la mise en garde suivante :

Ne pas hésiter pas à chercher de l'aide pour essayer de garder le contact avec vos enfants.

Il n'est jamais trop tard pour reprendre contact avec l'autre parent ou pour faire appel à une aide extérieure afin d'éviter l'escalade du conflit.

Ils auront à donner à l'institution familiale un nouveau visage.

À chaque famille qui s'éteint, c'est une force sociale qui se perd. « Lucien Arréat »

10.2. Le rôle de l'état :

L'État joue un rôle majeur dans la sensibilisation à l'importance de la cohésion familiale et d'une éducation adéquate par le biais de cours bénévoles, de publicités et d'émissions de télévision. Le gouvernement doit faire un effort qui vise à renforcer la capacité de la famille à gérer efficacement le stress et les crises permettant d'améliorer le sort de plusieurs familles.

L'état doit aider la famille à assumer sa fonction.

10.3. Le rôle de l'école

Nelson Mandela, le premier président de la République d'Afrique du Sud déclare : « L'éducation est l'arme la plus puissante pour changer le monde ». L'éducation demeure un moyen bénéfique par lequel l'enfant peut s'en servir pour transformer une société.

Les stratégies d'intervention qui sont menées par les institutions contribueront à favoriser la réinsertion sociale et familiale.

Les institutions d'éducation seraient responsables de procurer des programmes qui répondraient aux besoins de la population.

Assurer des spécialistes capables de fournir un accompagnement concret dans les écoles, s'efforçant de discuter et résoudre les difficultés des élèves. Nous pouvons garantir la survie de la famille en offrant du soutien, de l'enrichissement et de l'encouragement.

Certains enfants n'ont pas bénéficié d'un environnement familial favorable à leur développement

Grâce à l'amour, à l'éducation et à l'autorité bien appliquée l'école demeurerait le lieu où la sécurité, la paix et aussi la liberté permettraient aux enfants, de se retrouver dans la joie.

Elle va construire l'enfant en tant que futur citoyen en lui transmettant le système des valeurs de la société, sa morale, ses règles de fonctionnement. Tous les outils qui sont nécessaires à l'acquisition de son autonomie.

Par la socialisation, l'école répond à une attente sociale forte, donner aux esprits les clés de l'exercice de leur citoyenneté est une mission de l'institution.

10.4. Sources communautaires : soutiennent de même la gérance de ce conflit :

Les mass-médias jouent également un rôle important dans l'éducation de la famille et de la société par le biais de programmes éducatifs et sociaux.

- **Les institutions du Ministère de la santé** devraient proposer divers programmes concernant l'aspect hygiénique de familles, liées à des maladies physiques et mentales.
- **Les organismes de bienfaisance** devraient contribuer à la résolution des problèmes liés à la désintégration de la famille, telles que l'assistance matérielle.

11. Conclusion

Un état vital social sinéquanon :

Nos enfants ne sauraient grandir qu'à travers la famille. La famille: Un pôle éducatif à ne pas négliger. Une intervention ciblant la famille, noyau de base de la socialisation, conduira à résoudre contre la racine du problème.

Notre recherche a mis en lumière les facteurs qui conduisent à la désintégration familiale et à quel point ce fléau affecte les bonnes valeurs de la société, ainsi que les concepts d'affection et de coopération. Nous avons aussi illustré les répercussions de la désintégration familiale sur les enfants, qui sont souvent dans un état de trouble, d'anxiété, de malaise et d'insécurité.

De même nos constats ont prouvé que ce problème soulevé a permis à l'individu de se révolter contre la société et la marginalisation des valeurs.

En effet, la famille est une communauté morale. Sa cohésion facilite plusieurs normes que ne saurait réaliser un individu seul. Pour cela, elle devrait être observée en tant que système social qui donne naissance à la vie, solidifie les liens sociaux et prône la cohésion sociale.

En vue d'intégrer l'enfant dans le groupe social, nous avons proposé quelques procédés qui pourraient être utiles pour résoudre cette complication nuisible:

Nous devrions aussi en tant qu'universitaires d'insister sur le rôle de l'école qui devrait focaliser son attention sur l'ensemble des valeurs. Ce lieu éducatif à un rôle moteur dans ce domaine. En outre, il faudrait reconnaître que l'éducation est un secteur clé pour le développement de l'individu. Elle devrait être considérée comme l'investissement le plus sûr à long terme.

Il serait donc impératif d'aborder l'enseignement civique au sein des écoles et des universités qui accorderaient une importance à la cohésion familiale car c'est elle qui initie et conduit les premiers pas de l'individu humain pour mieux tisser les liens sociaux.

La socialisation demeure ce processus par lequel une société transmet ses normes et ses valeurs à ses membres.

La famille connaît du déséquilibre qui se manifeste par les angoisses.

Quel serait le sort de la société dans le cas où l'Etat prônerait et installerait un projet éducatif sur l'échelle nationale permettant la mise en place des valeurs humaines ?

Cris alarmatiques lancés par la société de demain :

« Sauvons la cohésion familiale pour garantir l'avenir des générations futures ».

12. RÉFÉRENCES BIBLIOGRAPHIQUES

Ouvrages

- ABDUL KARIM, Adnan., *Mariage et famille: analyse psychologique et sociale des relations familiales*, 1995
- ARIES, P., *L'enfant et la vie familiale sous l'ancien Régime*, Paris, Seuil, 1973
- ATTIAS-DONFUT et, SEGALEN, M., *Le nouvel esprit de famille*, Paris, Odile Jacob, 2002.
- ATTIAS-DONFUT, C. et SEGALEN, M., *Grands-parents, la famille à travers les générations*, Odile Jacob, Paris, 1998
- BAWIN-LEGROS, B., *Le nouvel ordre sentimental : à quoi sert la famille aujourd'hui ?*, Paris, Payot, 2003
- CHERLIN, *Mariage, Divorce, Remariage*, Cambridge, Harvard University Press, 1992 *aujourd'hui ?*, Paris, Payot, 2003.
- COMMAILLE, J., *Misères de la famille, question d'Etat*, Presses de Sciences Po, Paris, 1996.
- DURKHEIM, E «Introduction à la sociologie de la famille» Extrait des *Annales de la Faculté des lettres de Bordeaux*, 10, 1888, pp. 257 à 281, Lire en ligne ([PDF], 24 pages de 148 KB)
- DURNING, P., *L'éducation familiale : acteurs, processus et enjeux*, PUF, 2000
- KELLERHALS, J. et MONTANDON, C., *Les stratégies éducatives des familles. Milieu social, dynamique familiale, et éducation des pré-adolescents*, Lausanne, Delachaux et Niestlé, 1991
- LENOIR, R., *La solidarité familiale : une question morale ?* sociologue, professeur des universités à l'université de Paris-I (Panthéon-Sorbonne) et directeur du Centre de sociologie européenne (CNRS/EHESS).
- MPASE, M.M., *L'évolution de la solidarité traditionnelle en milieu rural et urbain au Zaïre*, Kinshasa, PUZ, 1974

Dictionnaires

- BOURRICAUD, B., *Dictionnaire de sociologie*, 1^{ère} édition, Paris, PUF, 1982
- Dictionnaire français-français en ligne traduction "désintégration de la famille".
- FERREOL, G., et al. *Dictionnaire de Sociologie*, Paris, Armand Colin, 1991
- LEGENDRE, Renald. 1988, *Dictionnaire actuel de l'Éducation*, Paris-Montréal: Larousse, 680 p.
- Dictionnaire de pédagogie .Bordas, 2000.

Périodiques:

- DUMONT, Fernand "Les causes de la désintégration familiale : les facteurs socio-culturels", in, *IVe Congrès Caritas Canada*, (Section française) ,1956.

- ✚ Fondation Mohammed V pour la solidarité. La Fondation en bref, [En ligne]. Adresse URL : <http://www.frn5.ma/fondation> (
- Ministère du développement social de la famille et de la solidarité. Promotion des droits de l'Enfant. [En ligne]. Adresse URL : <http://www.social.gov.ma/fr/index.aspx?mod=2&rab=9&srab=107>
- ✚ GHIZLAINE. L, *L'importance de la femme dans le monde*, 2014.
- ✚ Gide .A, « *Familles, je vous hais... Familles, je vous aime !* » extraite des Nourritures terrestres, En savoir plus : <https://www.cafephilosophia.fr/sujets/familles-je-vous-hais/>
- ✚ Institut Vanier de la famille, *Profil des familles canadiennes*. Ottawa : Institut Vanier de la famille, 1994.
- Bayti. Projet Famille d'accueil, [En ligne]. (17.06.2009). Adresse URL: <http://www.Bayti.ma/spip.php?article40>
- ✚ RUANO. BORBALAN .C. *Eduquer et Former*, Editions Sciences Humaines (n°70, mars 1997.
- ✚ TRUONG. N., « *Comment leur donner confiance?* » in *Le Monde de l'Education*. Septembre 2006. N° 350.

Recherches

- DENIS, C., *La médiatrice et le conflit dans la famille*. Toulouse: Ères. 2010.
- Ministère du développement social de la famille et de la solidarité. Promotion des droits de l'Enfant. [En ligne]. Adresse URL : <http://www.social.gov.ma/fr/index.aspx?mod=2&rab=9&srab=107>
- MORSI K. I. -Relations conjugales et santé mentale, 1411 e
- NASR, R., *Les violences conjugales : étude comparative entre Liban, France et Canada*. 2009.
- NASA ALWAN, A., *Élever des enfants dans l'islam*, 1403 AH.
- Rédaction, L. (2018, October 11). L'impact des médias sociaux sur les relations familiales. Retrieved from <https://www.innovationstory.fr/culture/limpact-des-medias-sociaux-sur-les-relations-familiales/>
- SAVI D. G, *Femmes fonctionnaires et éducation des enfants*, Université d'Abomey alavi (Bénin) - Maitrise sociologie anthropologie 2009
- Sella Fédération Nationale de la Médiation Familiale FENAMEF au 02.31.46.87.87 <http://www.mediation-familiale.org>
- *Images de la femme dans la société*, Avec le soutien de la DG Culture – Éducation permanente du Ministère de la Communauté française Edition 2008.
https://questionsante.org/assets/files/EP/images_femme.pdf

البيان الختامي للمؤتمر الدولي الثامن عشر لمركز جيل البحث العلمي تحت عنوان: " التفكك الأسري: الأسباب والحلول "

طرابلس / لبنان: 22 ديسمبر 2018

تحت رعاية الاتحاد العالمي للمؤسسات العلمية UNSCIN نظم مركز جيل البحث العلمي في طرابلس يومي 21 و22 ديسمبر 2018، مؤتمره الدولي الثامن عشر تحت عنوان " التفكك الأسري: الأسباب والحلول "، بالتعاون العلمي في التحكيم مع جامعة بني سويف (مصر).

وقد ترأس المؤتمر الأمانة العامة للاتحاد ورئيسة مركز جيل الدكتورة سرور طالبي المل، وترأس اللجنة العلمية التحكيمية الدكتورة فداء المصري، من معهد العلوم الإجتماعية بالجامعة اللبنانية (الفرع الثالث) كما ترأس اللجنة التنظيمية الدكتورة رشا عبد الحجي من كلية الحقوق في الجامعة اللبنانية (الفرع الثالث)، وبعضوية أساتذة مختصين من مختلف الجامعات العربية الآتي ذكر أسمائهم:

اللجنة العلمية التحكيمية للمؤتمر:

- أ.د. جمال محمد جبر، جامعة بني سويف، مصر.
- أ.د. سليمان قوراري، جامعة أحمد دراية، الجزائر.
- أ.د. شهاب اليحياوي، المعهد العالي للدراسات التطبيقية في الانسانيات بقفصة، تونس.
- أ.د. شهاب سليمان عبدالله، جامعة شقراء بالمملكة العربية السعودية.
- أ.د. عبد الكريم المدهون، عميد الدراسات العليا والبحث العلمي، جامعة فلسطين.
- أ.د. فتيحة مزباني، جامعة الجزائر 2.
- أ.د. ماهر خضير، رابطة الجامعات الإسلامية وعضو المحكمة العليا الشرعية في القدس.
- أ.د. نور الهدى حماد، جامعة طرابلس، ليبيا.
- أ.م.د. حمدان رمضان محمد، جامعة الموصل، العراق.
- د. أمحمدي بوزينة أمنة، جامعة حسيبة بن بوعلي، الجزائر.
- د. جمال بلبكاي، المدرسة العليا لأساتذة التعليم التكنولوجي، سكيكدة، الجزائر.
- د. حسين نواره، جامعة مولود معمري، الجزائر.
- د. عبد المنعم عبد الوهاب العامر، نقابة المحامين العراقيين.
- د. فريدة بن عمروش، جامعة الجزائر 3.
- د. محمد أحمد محمد، جامعة بني سويف، مصر.
- د. محمّد حسام عبد التواب عبدالمجيد، جامعة بني سويف، مصر.
- د. ناجح مخلوف، جامعة محمد بوضياف، الجزائر.
- د. نوال وسار، جامعة أم البواقي، الجزائر.
- د. نوفل علي الصفو، جامعة الموصل، العراق.
- د. وصال حلي، معهد العلوم الاجتماعية والانسانية بالجامعة اللبنانية، الفرع الثالث.

كما وشارك في المؤتمر أساتذة وباحثين من عدة مؤسسات جامعية عربية، ولقد توزعت أشغاله على ثمانية جلسات، سلطت الضوء على أسباب تراجع العلاقات الأسرية وانحلالها خاصة في المجتمعات العربية، ووقفت عند أبرز التحديات التي تواجهها للوصول إلى اقتراح حلول وآليات فعالة لحمايتها.

ولقد تشكلت لجنة توصيات المؤتمر من:

رئيسة المؤتمر: د. سرور طالي المل (الأمينة العامة للاتحاد ورئيسة المركز)
رئيسة اللجنة العلمية: د. فداء المصري، الجامعة اللبنانية، الفرع الثالث.
المقرر: د. ليال الرفاعي، الجامعة اللبنانية.

بعضوية:

- د. بسمة محمد نوري كاظم البكري، مستشارة قانونية، الأردن.
- د. بلقاسم الحاج، جامعة برج بوعريش- الجزائر.
- د. حورية سويقي، المركز الجامعي بلحاج بوشعيب، الجزائر.
- د. رحاب عارف السعدي، جامعة الاستقلال / أريحا- فلسطين.
- د. زهية بن عبد الله، المركز الوطني للبحوث في عصور ما قبل التاريخ علم الانسان والتاريخ CNRPAH بالجزائر العاصمة.
- د. عبد المنعم عبد الوهاب العامر، نقابة المحامين العراقيين.
- د. عصام حسني الاطرش، جامعة الاستقلال / أريحا- فلسطين.
- د. محمد خشمون، جامعة باتنة 1، الجزائر.
- د. محمد طالب دبوس، عميد المراكز العلمية و مدير مركز القياس والتقييم، جامعة الاستقلال / أريحا- فلسطين.
- د. موسى عبد الحفيظ القنيدي، جامعة مصراتة، ليبيا.
- د. يولا صعب، الجامعة اللبنانية، الفرع الثاني.
- أ. أمينة حسين إبراهيم محاميد زيد الكيلاني، التربية والتعليم جنين، فلسطين.
- أ. سميرة بن الشيخ الفقون جامعة منتوري قسنطينة 1، الجزائر.

وقد خلّصت لجنة التوصيات إلى مجموعة من النتائج وهي:

- تعد الأسرة أولى أعمدة مؤسسات التنشئة الاجتماعية وقاعدتها. فهي اللبنة الأولى في حياة الفرد ومن أهم المؤسسات الاجتماعية التي تنظم العلاقات بين أفراد الجماعة الواحدة.
- من أهم ما تعاني منه الأسرة العربية هو بروز مؤشرات التفكك الأسري الذي سيتبعه حتميا تفككا اجتماعيا، والذي من مظاهره استفحال ظاهرة الطلاق في المجتمع.
- إن كان الطلاق، من أبرز وأخطر أسباب التفكك الأسري الذي يهدد كيان الأسرة ووجودها وضياع أبنائها، فإن هنالك عدة أسباب وعدة متغيرات أخرى غير مباشرة ومتداخلة قد تصل بالأسرة إلى متاهات غير منفرجة وإلى نقطة اللاعودة.
- أفرغت الحياة العصرية المجتمعات العربية من محتوى العائلة التقليدية المتماسكة والمتضامنة.
- يشكل الصراع الايديولوجي بين المطالبين بتحرر المرأة وبين المحافظين، وكذلك الضغوطات الدولية الممارسة على المجتمعات الاسلامية باسم حقوق الإنسان، أهم أسباب التفكك الأسري في الوطن العربي.

- يشكل صراع الأدوار بين الزوجين التي برزت خاصة مع ارتفاع المستوى التعليمي للمرأة، و غياب الصلح الاجتماعي بين الزوجين، ونقص التأهيل الأسري قبل وبعد الزواج، أهم أسباب التفكك الأسري.
 - تلعب العوامل الاقتصادية دوراً لا يستهان به في توسيع ظاهرة التفكك الأسري ومنها انخفاض المستوى المعيشي للأسر وارتفاع نسبة البطالة وخروج المرأة إلى العمل المأجور الذي سهل عليها العيش بمفردها في ظل استقلال اقتصادي.
 - لقد أدت وسائل التواصل الاجتماعي المختلفة إلى خلق فضاءات فردية مستقلة في المنزل الواحد.
 - إن ثقافة العولمة وأدواتها الاتصالية تُشكّل خطراً على بنية الأسرة العربية الاجتماعية والثقافية والفكرية والقيمية إن لم يتوافر ميكانيزمات وإجراءات لحماية الهوية الوطنية من الذوبان.
 - يعيش المجتمع الفلسطيني جملةً من الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية بسبب الاحتلال الإسرائيلي للأرض الفلسطينية، والتي تهدف بمجملها إلى تفتيت المجتمع الفلسطيني من خلال إغراقه بالمشكلات الحياتية وفي مقدمتها تهमيش دور الأسرة وتفريغها من دورها الاجتماعي والأخلاقي.
 - إنّ انهيار الأسر سيؤدي لا محالة إلى انهيار المجتمعات وبنيتها.
- واستناداً إلى هذه النتائج، توصلت اللجنة إلى صياغة جملة من التوصيات، نوردها فيما يلي:

توصيات مؤتمر التفكك الأسري: الأسباب والحلول، لبنان 21 - 22 ديسمبر 2018

- ضرورة اتخاذ المزيد من الإجراءات واعتماد خطط وطنية وسن القوانين التي تعزز دور الأسرة في المجتمع وتحفظ أمنها تحقيقاً لاستقرار الأمن المجتمعي.
- ضرورة مواجهة ظاهرة انتشار الطلاق في الوطن العربي، وعلى الدول أن تعمل جاهدة وتسخر كل الإمكانيات المادية والبشرية والتشريعية من أجل تقنين هذه الظاهرة.
- ضرورة تعزيز دور الوالدين للمزيد من الاهتمام بتهيئة الجو الأسري المناسب لتنشئة الأبناء تنشئة سليمة وإشباع احتياجاتهم، وتوجيههم للاهتمام بالأبناء والتعرف على مشكلاتهم واحتياجاتهم وبناء جسور الاتصال وتشجيعهم على التواصل الأسري من خلال الحوار الهادئ والنقاش البناء وتعديل السلوك غير السوي من خلال القدوة الحسنة والنصيحة.
- لا ينبغي رمى مسؤولية تربية الأبناء على عاتق الأمهات فقط، وإنما أن تكون من مهام الأبوين معا في انسجام مع تطلعات أبنائهم وطموحاتهم، وأن يكون للأب الحق في اتخاذ القرارات المهمة المتعلقة بأسرتها بالتشاور مع الأب.
- على الأسر خلق فضاءات للحوار مع الأبناء ومشاركتهم في الأعمال الجماعية من خلال أنشطة اجتماعية وثقافية مشتركة لتعزيز العلاقة الاجتماعية القائمة على المحبة والتفاهم والحوار بينهم وحثهم على أهمية الالتفاف سوية حول بعضهم البعض والتضامن في كل المسائل.
- على المجتمع المدني من جمعيات وأشخاص التوعية بقيمة التراث وتهيئته من خلال قيادة برامج تحسيسية وتوعوية ودورات تكوينية وتثقيفية للناشئة من أجل خلق جسور وتقاربات ما بين الأجيال.

- ضرورة تعزيز وترسيخ القيم الاجتماعية والأخلاقية، من خلال اعطاءها طابع منفعي واجرائي وهذه مهمة مؤسسات التنشئة الاجتماعية جميعها وعلى رأسها الأسرة.
- ضرورة تحصين الأسرة العربية من تأثير ثقافة العولمة من خلال ترسيخ العقيدة في نفوس الأطفال نظرياً وعملياً وهذا منوط بالأسرة والمدرسة ودور العبادة والنوادي الثقافية ووسائل الإعلام.
- ضرورة تعزيز التنشئة الدينية التي تشدد على احترام وصلة الرحم وغرسها في نفوس الأبناء والذي يُشدد على تمتين أواصر التماسك الأسري واللحمة العائلية.
- ضرورة اعتماد برامج مشتركة لزيادة التفاعل بين الأسرة ومؤسسات التنشئة الاجتماعية للعمل معا من أجل تعزيز أمن الأسرة وإيجاد الحلول المناسبة للمشكلات التي تعترض أفراد الأسرة.
- ضرورة الاهتمام بإعداد فريق من الاختصاصيين الاجتماعيين والنفسيين والتربويين للقيام ببرامج الإرشاد العائلي وتدريبهم على المهارات المهنية اللازمة لهم.
- ضرورة مواجهة عمل الجمعيات المشبوهة التي تهدد أمن الأسرة بالدعوة لمفاهيم براقة حول حقوق النساء وتشجع على التمرد الذي يُشكل مدماك لتفتيت الأسرة.
- ضرورة وضع استراتيجيات وبرامج اقتصادية وثقافية، لتقليل هوة الفقر والبطالة والجهل الذين يعتبرون من دوافع كل منزلقات التطرف والانحراف والتفكك عند الشباب.
- ضرورة مواجهة هجرة الشباب عبر توفير سياسات وتشريعات حمائية تلبى طموحهم وتعزز استقرارهم بمناطقهم، والذي يضمن حماية للوالدية ضمن أسراهم من قبل أبنائهم والتمتع ببرهم.
- ضرورة نشر الوعي بمخاطر وسائل الاتصالات الحديثة، وتأثيرها السلبي على الأسرة، وضرورة تشديد الرقابة على الاستخدام السلبي لها.
- ضرورة مساهمة وسائل الإعلام والاتصال في تصحيح وتصويب صورة الأسرة وتعزيز مكانتها في المجتمع.
- ضرورة تكثيف الأبحاث حول الأسرة ومكوناتها ودراسة الأسباب المستجدة والتي تؤدي إلى تفككها وإيجاد الحلول العملية لها.
- مواصلة عقد ندوات ومحاضرات ومؤتمرات متخصصة وتنظيم دورات تدريبية في مناطق متعددة من الوطن العربي لنشر الوعي بأهمية الأسرة والمخاطر والتحديات التي تواجهها.
- رفع توصيات هذا المؤتمر إلى الجهات المعنية، ونشرها على نطاق واسع من خلال الصحافة والإعلام، ومختلف مواقع التواصل الاجتماعي.
- وفي الأخير يدعو الاتحاد العالمي للمؤسسات العلمية ومركز جيل البحث العلمي جميع المشاركين في هذا المؤتمر وأعضائهم ومتابعيهم، مواصلة البحث ونشر المقالات والدراسات المتخصصة، وبناءً على توصيات لجنة الصياغة بالمؤتمر ستُنشر أعمال هذا المؤتمر ضمن سلسلة أعمال المؤتمرات الصادرة عن مركز جيل البحث العلمي.



سلسلة كتاب أعمال المؤتمرات ISSN 2409-3963
جميع الحقوق محفوظة لمركز جيل البحث العلمي © 2018